دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول

دار ابن الجوزي

دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

تأليف
عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - **الرياض** - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - **الإحساء** - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - **جدة** - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - **الخبر** - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه طبعة جديدة، مصححة ومنقحة ومزيدة لكتابي: «دليل السالك إلى ألفية ابن مالك» تقوم بها دار ابن الجوزي، التي عرفت من خلال منشوراتها بالإنجاز، والدقة، وجودة الإخراج، وقد تمت ـ بحمد الله ـ قراءة الكتاب، وعُمِلَ ما تقدم، إضافة إلى العناية بأبيات الألفية، بمراجعة عدد من النسخ المتقنة، والكتب التي عنيت بإعرابها وضبط ألفاظها. والله أسأل أن ينفع بهذا الشرح، وأن يثيبني ـ ومن أفادني ـ على ما بُذل فيه من جهد ووقت. والله ولي التوفيق.

كتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

في ١٤٢٩/٦/١٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح لطيف على ألفية العلّامة محمد بن مالك الأندلسي رحمه الله كتبته بعد علاقة وثيقة طويلة مع هذه الألفية..

أولها: دراستي لها في المعهد العلمي وعنايتي بحفظها وفهمها.

وثانيها: تدريسها في المعهد عدة سنوات.

وثالثها: تدريسها للطلاب في المسجد.

وقد تبيّن لي من خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح يناسب أبناء هذا الزمن، يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة، مع العناية بالإعراب وقواعده، وكنت أستصعب ذلك، فأشار عليَّ جمع من الإخوة ـ جزاهم الله خيراً ـ بشرحها، وحبّبوا إليَّ الإقدام على ذلك، لا سيّما بعد تدريسها في المسجد، وهو منهج يختلف عن منهج الدراسة النظامية، فاستخرت الله تعالى، وسألته العون، وبدأت في شرحها.

وقد وضعت لشرحي ـ هذا ـ منهجاً استفدته من تدريس الألفية، وهو كما يلي:

١ ـ كتبت هذا الشرح بأسلوب واضح وعبارة بيّنة ـ قدر طاقتي ـ ليكون في متناول الدارسين لألفية ابن مالك؛ لأن من أسباب انصراف

الناشئة عن دراسة النحو ورغبتهم عنه، اختصار العبارة وإيجازها، فلا يستطيع الطالب أن يطبق المثال على القاعدة، وقد احتفظت باصطلاحات المتقدمين في الغالب.

وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الأبيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما يؤيده السماع ولو كان فيه مخالفة لأئمة النحو، وفي نهاية المطاف أشرح الأبيات بأسلوب موجز، وأبيّن معاني ألفاظها، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل..

٢ ـ وضعت نصب عيني ـ أثناء شرحي ـ ثلاثة أمور:

الأول: عدم اللجوء إلى التكلُّف والتأويل فيما خرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة، بل يبقى على ما سمع عليه من العرب.

الثاني: التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به العرب، وعدم التشدُّد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العرب ـ وإن قلّ ـ كافٍ في القياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل.

الثالث: عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدها الدارس لإعراب الآيات، فقد تتعدّد الآراء، وخيرها ما كان بعيداً عن التقدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

٣ ـ اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية، وأشير ـ في الغالب ـ إلى القراءات إن كانت سبعية، وأذكر قبل الآية مثالاً يوضح القاعدة، ويكشف غامضها، وقد حرصت على أن يكون مثالاً مفيداً، وقد لا أمثل بذلك إذا كان المقام لا يستدعي المثال، وقد مثَّلت ببعض الأحاديث في مواضع من الشرح، لا سيّما ما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

٤ ـ أعرضت عن ذكر المسائل الخلافية، والآراء المنسوبة لبعض علماء النحو، مكتفياً بالرأي الأقوى، الذي يعضده السماع بكثرة، إلّا إذا

كان الخلاف أشار إليه ابن مالك، فأذكره من باب توضيح الألفية[١].

٥ ـ لم أكثر من عرض الشواهد من كلام العرب ـ مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومنزلتها في اللغة ـ إلّا ما دعت إليه الحاجة، أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية، وإنما أعرضت عن أكثرها؛ لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها، إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.

٦ ـ أذكر ـ أحياناً ـ بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة، من باب توضيح الألفية[٢]، وإن لم أقتنع بها، إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلّا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة التي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلل وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق. يقول الخضري رحمه الله في حاشيته على «شرح ابن عقيل» رحمه الله عند الكلام على بناء الأفعال وسببه؛ يقول: (العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حِكَمٌ تُلْتَمَسُ بعد الوقوع، لا تحتمل هذا البحث والتدقيق)[٣].

ويقول أبو حيان رحمه الله عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكلم، أو فتحة للمخاطب، أو كسرة للمخاطبة: (والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها؛ لأنها تعليلُ وضعياتٍ، والوضعيات ينبغي ألا تعلل)[٤]، ومراده بالوضعيات: ما نطقت به العرب على وضع خاص؛ مثل: أنتَ. أنتِ... إلخ.

٧ ـ ذيّلت الكتاب بحواشٍ أودعتها إعراب ما قد يشكل على القارئ من الآيات القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات، وهو إعراب موجز ـ في الغالب ـ لئلا يزداد حجم الكتاب، وفيه ما يصلح أن يكون قواعد

---

(١) مثل الخلاف في حرف التعريف (أل) مع أنني مقتنع أن هذا الخلاف لا طائل تحته.

(٢) انظر: شرح البيت الأول في باب «المعرب والمبني». والبيت الثالث في باب «الموصول».

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ٣٠).

(٤) «التذييل والتكميل» (٢/ ١٣٣).

عامة. كما ذكرت في بعض الحواشي شرح بعض المصطلحات النحوية أو الصرفية التي يحتاج إليها القارئ.

٨ ـ لما كان ضبط أبيات الألفية بالشكل من الأهمية بمكان، قمت بكتابتها مشكولة؛ لتكون عوناً للطالب على حفظ سليم من الأخطاء.

٩ ـ لم أكتفِ بالأبواب العامة للألفية، بل وضعت عناوين قصيرة أمام الأبيات، إيضاحاً لها وتقريباً لمضمونها، مع حرصي على الوحدة الموضوعية للأبيات التي أجمعها في مكان واحد وأشرحها، والغالب أنني أبدأ الشرح بذكر موضوع النظم الذي أشرحه.

١٠ ـ قدّمت للشرح بمقدمة تحدثت فيها عن ألفية ابن مالك، وجملةٍ من شروحها وخدمة العلماء لها، كما بيّنت شيئاً من خصائصها ومزاياها.

١١ ـ لم أضع في الحاشية إحالات لكتب النحو، لعدم الحاجة إليها، إلّا في بعض المسائل التي تهم القارئ.

١٢ ـ حرصت على ربط المسائل ببعضها؛ بقولي: كما تقدم، أو سيأتي، ونحو ذلك مما يفيد القارئ في ربط المعلومات وردِّ بعضها إلى بعض.

وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبته زلّة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليَّ ـ مشكوراً مأجوراً ـ لتلافي ذلك مستقبلاً؛ فالأذن صاغية، والصدر منشرح؛ لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد والانتقاد، والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العلي القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً. وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه
عبد الله بن صالح الفوزان
ضحوة يوم الأحد ٢٥/٢/١٤١٦هـ
القصيم ـ بريدة
ص.ب: ١٢٣٧٠ ـ الرمز البريدي: ٨١٩٩٩
alfuzanl@hotmail.com
/http://www.islamlight.net/alfuzan

ألفيةُ ابنِ مالكِ

كان للسابقين من أهل العلم العناية الكبرى بحفظ العلوم وتقريبها لطلابها، فبذلوا جهداً، وصرفوا وقتاً، فتعددت الفنون، وتنوّعت طرق تدوينها . . .

وقد ظهر في القرن الثاني الهجري ـ وما بعده ـ (الشعر التعليمي) وهو نظم أنواع من المعارف والعلوم، مما كان له أثر كبير في تنوُّع المعارف وتنظيمها، وازدياد الإقبال على التعلُّم والتعليم؛ لأن النظم وسيلة سهلة، ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثيراً من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون؛ كالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحديث وغير ذلك، ومن ذلك (الألفية) التي نظمها العلّامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) بعد كتابه (الكافية) وقد اختصرها منه[١].

وقد سبق ابن مالك في نظم النحو على هذا المنوال العلّامة ابن معطٍ، المتوفى سنة (٦٢٨هـ). والظاهر أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معطٍ، وأقرأها لتلاميذه، فشجّعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل منها، رغبة في خدمة اللغة العربية، وتقريب علومها للدارسين، لا سيما وقد نظم قبلها (الكافية) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات؛ كمنظومة الحريري، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وابن الحاجب، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وأبي حيان، المتوفى سنة (٧٤٥هـ).

---

(١) دلَّ على ذلك قوله في آخر الألفية:

أحصى من الكافية الخلاصة ....

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو، منظّمة الأبواب، سهلة الاستيعاب، جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافية)، وقد امتازت بمميزات أذكر منها ما يلي:

١ ـ بيان الحالات الأصلية والفرعية، وما جاء بخلاف ذلك؛ كقوله في باب الفاعل:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقوله في باب (الابتداء):

والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذ لا ضَرَرا

٢ ـ الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة، كقوله في باب (الابتداء):

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

وقوله في باب (نعم وبئس):

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيسَ يَبْدُو أَبَدَا

٣ ـ بيان الأوجه الخلافية، كقوله في باب (التوكيد):

وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

وقوله في باب (التنازع):

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَه

٤ ـ الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط، وهذا كثير فيها، وهو من باب التعريف بالمثال، ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

٥ ـ إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وقوله في باب (إنَّ):

لِإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ ... كَأَنَّ عكسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

٦ ـ الاختصار بعدم تكرار حرف العطف، كقوله في باب (كان):

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

وقوله في باب (حروف الجر):

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالكَافُ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

٧ ـ ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحاً في بعض المسائل، كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدي لازِماً إذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٨ ـ الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل، ونحو ذلك، كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء الستة:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... وَالنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وقوله في آخر باب (النعت):

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

وقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وقوله في الباب نفسه:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

إلى غير ذلك مما هو بَيِّنٌ لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشتهرت الألفية وحفظها الطلاب لبساطة نظمها، وسهولة فهم معانيها؛ ولأن ترتيبها ملائم للطالب في التدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلماء، فمنهم من شرحها، ومنهم من نثرها، ومنهم من أعربها. وقد كثرت شروحها ما بين مسهب وموجز، إضافة إلى الحواشي والتعليقات على أكثر شروحها[١]. ومن شروحها ـ وحواشي الشروح ـ المطبوعة ما يلي:

١ ـ شرح العلّامة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عقيل، المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، وهو من أشهر شروحها، وأكثرها انتشاراً، وأقربها تناولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفية الحبر ابن مالك بهجةٌ على غيرها فاقت بألف دليل[٢]

عليها شروح ليس يُحصى عديدها وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم، ووضوح العبارة وتسلسل في الفكرة، بسط أبيات الألفية بطريقة سهلة، ومثال واضح، حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثَمَّ حاجة إلى إعراب.

---

(١) انظر: كشف الظنون (١/١٥١).

(٢) فيه مبالغة، وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.

وعلى شرح ابن عقيل عدة حواشٍ منها: حاشية الخضري، وقام الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بشرح الشواهد وإعرابها، والتعليق في بعض المواضع(١).

٢ ـ شرح ابن أم قاسم المرادي، وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغربي المصري المالكي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، جاءت من المغرب، فكانت شهرته تابعة لها، واسم شرحه: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» والكتاب مطبوع في ستة أجزاء، تقع في مجلدين ـ حسب ما عندي ـ والناشر مكتبة الكليات الأزهرية، وعليه شرح وتعليق للدكتور عبد الرحمٰن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة(٢).

٣ ـ شرح ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، المعروف بشرح ابن الناظم، مطبوع في مجلد، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، يميل في شرحه إلى دقة العبارة، وصعوبة المأخذ أحياناً، ويغلب عليه الاختصار، وقد تعقب والده دون هوادة في بعض المسائل(٣).

٤ ـ شرح أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ) سماه: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية» وهو من أوسع شروح الألفية، وقد طبع في عشرة مجلدات مع الفهارس.

٥ ـ شرح الأشموني، وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري

---

(١) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية، لا بتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لا بد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد، عفا الله عنه، وجزاه الله خيراً.

(٢) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه «المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية».

(٣) انظر على سبيل المثال: «شرح ابن الناظم» ص(٢٥٨، ٢٥٩)، باب «التنازع».

الأشموني، المتوفى في حدود سنة (٩٠٠هـ)، مطبوع في أربعة أجزاء، وعليه حاشية محمد بن علي الصبان، المتوفى سنة (١٢٠٦هـ)، ويعتبر هذا الشرح ـ بعد شرح الشاطبي ـ أكثر شروح الألفية تفصيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية، مع سهولة في العبارة ووضوح في البيان.

٦ ـ شرح جلال الدين السيوطي، وهو عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، سمّاه: «البهجة المرضية» وهو مختصر جداً، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل، ومطبوع وحده.

٧ ـ شرح أبي زيد عبد الرحمٰن بن علي بن صالح المكودي الفاسي، المتوفى سنة (٨٠١هـ)، مطبوع، وعليه حاشية للشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، وطبعة ثانية وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج، وطبعة ثالثة بدون حاشية، وهو شرح مختصر.

أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلّامة جمال الدين المعروف بابن هشام النحوي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، في مجلد سمّاه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» مطبوع، وعليه حواشٍ للأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد اشتهر باسم (التوضيح) شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي، المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، وسمّى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد، مطبوع في مجلدين.

وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري ـ المذكور ـ في مجلد سمّاه: «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» مطبوع، وبهامشه «موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها، وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة، فإن كثرة الشروح على كتابٍ ما دليلُ أهميته وفائدته.

ولم يشرح ابن مالك ألفيته ـ على ما ذكره بعض الباحثين ـ مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان يشرح متونه وأراجيزه.

ولعله ترك شرحها اكتفاءً ـ فيما يبدو ـ بشرح الأصل وهو «الكافية»، فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية، وشَرْحُ (الكافية) شرح لألفيته[١]..

وإذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها ـ شأنها في ذلك شأنُ كلِّ مؤلَّفٍ يتصدى جَمْعٌ كثير لشرحه ـ لكن هذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة، وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

وتختلف المآخذ على الناظم من مؤلف لآخر، شدة وسهولة، قلة وكثرة، على أن بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحُّل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها[٢].

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القرآن. وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: مقدمة «شرح الكافية» لمحقق الكتاب (١/ ٤٥)، وانظر: «بُغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٣٣).

(٢) انظر: على سبيل المثال باب العلم عند قوله:

واسماً أتى وكنية ولقبا ... وأخرن ذا إن سواه صحبا

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمَةُ النَّاظِمِ

١ ـ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
٢ ـ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
٣ ـ وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤ ـ تُقَرِّبُ الأَقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ ـ وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي(١)
٦ ـ وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا
٧ ـ والـلَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

هذه مقدمة الناظم. ضَمَّنها الحمدلة(٢) والصلاة على النبي ﷺ وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها، ثم أشار إلى تقدُّم العلّامة ابن معطٍ في هذا المجال.

قوله: (**قال محمد هو ابن مالك**) نَسَبَ نفسه إلى جده، لشهرته به،

---

(١) هكذا بالياء في أكثر نسخ الألفية. والأصل حذفها؛ لأنه منقوص لم يضف ولم تدخل عليه (أل)، لكن سيأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «الوقف» أن الياء ثبتت في الاسم المنقوص الذي لم يُضف ولم يعرف بـ(أل) في قراءة سبعية. انظر: «الفصول الخمسون» لابن معطي ص(١٢) «شرح ألفية ابن معطي» (١/ ١٥) «مقالات منتخبة في علوم اللغة» للدكتور عبد الكريم الأسعد ص(١٨١).

(٢) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا ما يسمى بالنحت وهو: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنتزع من مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب «النحت في اللغة العربية» للدكتور نهاد الموسى.

وإلّا فأبوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن مالك[١] الطائي[٢] الجياني، أبو عبد الله، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في حدود سنة (٥٩٨هـ) في (جيّان) بالأندلس، وانتقل إلى دمشق، فتوفي بها سنة (٦٧٢هـ). له مؤلفات عديدة، منها: «الألفية»، و«الكافية الشافية، وشرحها»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام». وغيرها كثير[٣].

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال، مع محبته وتعظيمه و(خير) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة، والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] والصلاة على النبي ﷺ لا تقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه، ويصح أن تكون مقارنة، ومقارنة الألفاظ وقوعها متصلة، وفي بعض النسخ «مصلياً على الرسول المصطفى».

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) الأظهر في آله: أنهم أتباعه على دينه، ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه من قرابته؛ لأنهم آل من جهة الأتباع، ومن جهة القرابة، والشرفا: إن كان بفتح الشين فهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وإن كان بضم الشين فهو نعت ثان لـ(لآل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف؛ لأنه مقصور من الممدود، وأصله: (الشرفاء) جمع شريف؛ كظريف وظرفاء. **والشريف**: من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر، وعلى

---

(١) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك...) راجع مقدمة كتابه «إكمال الإعلام» (١/ ١٣).

(٢) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب، ومنهم طيء، لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية.

(٣) ترجم لابن مالك كثيرون، راجع مقدمة «إكمال الإعلام بمثلث الكلام» لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (١/ ١٢).

هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.

قوله: (وأستعين الله في ألفيه) أي: أطلب العون من الله تعالى. وفي الحديث: «**اللهم لا سهل إلّا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً**»(١).

وقوله: (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ(على). قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨](٢).

و(ألفيه) أي: عدد أبياتها ألف بيت، من بحر الرجز. وقد قيل: إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات(٣).

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها (٩٩١) بيتاً، فيكون المجموع (١٠٠٢)، وهذا العدد هو المثبت في شرحي هذا، وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي: مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي: تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للأفهام (بلفظ موجز) أي: قليل الحروف كثير المعنى.

قوله: (وتبسط البذل بوعد منجز) البذل؛ أي: العطاء. وتبسط؛ أي: تُوسِّع، والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

---

(١) أخرجه ابن السني عن أنس رضي الله عنه في «عمل اليوم والليلة» وصححه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

(٢) انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٠).

(٣) انظر: «المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية» للدكتور علي عبود الساهي، ص١٣٧.

قوله: (وتقتضي رضاً بغير سخط) أي: تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، الزواوي، نسبة إلى زواوة ـ اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية ـ ولد سنة (٥٦٤هـ) في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب، وقد شرح ألفيته كثيرون، منهم: عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع، وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة (٦٢٨هـ) بمصر.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنىً.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطي من الرجز والسريع، كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لا يعني الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يُسبق إليه، وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبيّنها الدارس لهما:

منها: أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها: أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام، وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية[١].

ومنها: سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير، وإشراق المعنى.

---

(١) انظر للموازنة: «مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطي» (١/٧٦) وما بعدها.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب، فإنه قد نظمها نظماً متصلاً، وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيراً على ما بذلا من جهد ووقت..

قوله: (**وهو بسبق حائز تفضيلَا**) أي: هو أفضل مني لسبقه إياي، فإن ابن مالك ولد سنة (٥٩٨هـ) أو (٦٠٠هـ) ومات سنة (٦٧٢هـ)، وابن معطي ولد سنة (٥٦٤هـ) ومات سنة (٦٢٨هـ).

قوله: (**مستوجب ثنائي الجميلا**) أي: لانتفاعي بما أَلَّفهُ واقتدائي به، وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر، وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه؛ لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه، كما تقدم، والألف في قوله: (الجميلا) للإطلاق، وهي الألف التي تلحق حرف الروي إذا كان متحركاً، وتسمى القافية المطلقة، وتقابلها القافية المقيدة، وهي ما كان فيها حرف الروي ساكناً.

وقوله:

(**والله يقضي بهبات وافره ... لي وله في درجات الآخره**)

هذا دعاء من ابن مالك، ولو عمّ المسلمين بالدعاء لكان أولى. وقدم نفسه لحديث أُبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه(١).

والهبات: العطايا. (وافره) أي: تامة..

(١) رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

تعريف الكلام والكلم

٨ ـ كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

٩ ـ واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمّ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى مفيدٍ أو غيرِ مفيد.

واصطلاحاً: اللفظ المفيد.

والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر.

مثاله: الله ربنا، ومحمد ﷺ نبيّنا.

وقوله: (**اللفظ**) أي: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة، والكتابة، وعقد الأصابع، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاماً عند النحاة.

وقوله: (**المفيد**) يخرج الكلمة، نحو: خالد، والمركب الإضافي، نحو: أبو عبد الله، والإسناد المتوقف على غيره، نحو: إنْ قدم هشام. . ، فإن الاقتصار على مثل ذلك لا يفيد.

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان، مثل: الغيبة محرمة، أو فعل واسم، مثل: جاء الحق.

أما الكلم فهو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد، نحو: العدل أساس الملك، أو لم يفد، نحو: إن حضر ضيف. .

والكلم: اسم جنس جمعي[1] يفرق بينه وبين مفرده بالتاء،

---

(١) اعلم أن (الجنس) ـ وهو من مصطلحات أهل المنطق ـ لفظ يراد به جملة الشيء

فيقال: كلمة. والكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

والكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما دلّ على معنى في نفسه من غير إشعار بزمن، مثل: كتاب.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة[١]، مثل: كتب، يكتب، اكتب.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره، مثل: (الواو) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، مثل: والله إن الحق منتصر.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه[٢]، يجتمعان فيما أفاد، ويتألف من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصلاة. وينفرد

= ومجموع أفراده وهو أعم من النوع. وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع والعمومية في النوع الواحد. فكلمة إنسان، شجرة، معدن، هي أسماء عامة ليس فيها سوى المعنى الذهني المجرد، دون أن يستحضر الذهن شخصاً معيناً أو شجرة معينة أو معدناً معيناً. والكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف. وكل منها نوع. واسم الجنس ثلاثة أنواع:

أ ـ اسم جنسي جمعي، وهو: ما دلَّ على ثلاثة فأكثر، وفرق بينه وبين واحده بالتاء، كشجر وشجرة، أو بالياء كروم ورومي. وهو في الحالين لا ترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة.

ب ـ اسم جنس إفرادي، وهو: ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد، كماء وذهب. . .

ج ـ اسم جنس آحادي، وهو: ما أريد به فرد غير معين. لا بد من استحضار صورته في الذهن مثل أسامة للأسد. وسيأتي هذا في باب «العلم» إن شاء الله.

(١) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر) اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

(٢) العموم والخصوص من وجه: هو النسبة بين معنى كلي ومعنى كلي آخر. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر. وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر. ومثال ذلك: إنسان، أبيض. فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض كالعربي والرومي. وينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والسكر ـ مثلاً ـ وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي ـ مثلاً ـ فهو إنسان أسود. ومثل ذلك: كلام وكلم.

الكلم فيما لم يفد، نحو: إذا جاء أخوك.. وينفرد الكلام فيما أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات، نحو: الصدق فضيلة.

والقول: هو كل لفظ نطق به الإنسان، مفرداً كان أو مركباً، مفيداً كان أو غير مفيد، فهو ينطبق على الكلام وعلى الكلم وعلى الكلمة، فهو يعم الجميع عموماً مطلقاً(١)، وينفرد الأعم وهو القول، بنحو: كتاب علي. فليس هذا بكلام ولا كلم ولا كلمة؛ لما تقدم.

وتطلق الكلمة أحياناً ويراد بها الكلام، نحو: ألقى إمام المسجد كلمة. وهذا من باب تسمية الشيء باسم بعضه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقول النبي ﷺ: «**أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**»(٢)، وقوله: «**الكلمة الطيبة صدقة**»(٣).

وهذا معنى **قول ابن مالك**: (كلامنا.. إلخ) أي: الكلام عندنا معشر النحويين هو اللفظ المفيد، ولا يكون مفيداً إلّا إذا كان مركباً ثم مثل بقوله: استقم. وهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام، ومفرده كلمة. وأن القول يشمل بمعناه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

وقوله: (وكِلْمةٌ بها كلام قد يُؤَم) بضم الياء، أي: تطلق الكلمة، ويُقصد بها الكلام.. والتقليل في قوله: (قد يُؤَم) مراد به التقليل النسبي

---

(١) العموم والخصوص المطلق: النسبة بين معنى وآخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس. أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. مثل: حيوان، إنسان. ففي كلمة (حيوان) عموم؛ لأنه ينطبق على أفراد الثاني وعلى غيرها، كالفرس والغزال. وكلمة (إنسان) تنطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها لفظ: (حيوان) دون بعض كالغزال. ففيها خصوص، ومثل ذلك: (قول) فهي أعم مطلقاً و(كلام) أخص مطلقاً (راجع «ضوابط المعرفة» للميداني ص٤٨، ٤٩).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

أي: استعمال (الكلمة) في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد لا قليل في نفسه، فإنه كثير. وقوله: (وكِلْمة) بكسر الكاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. **وقوله:** (ثم حرف..) (ثم) بمعنى واو العطف، إذ لا معنى للتراخي بين أقسام الكلمة. ويكفي في انحطاط درجة الحرف عن قسيميه تأخيره عنهما.

* * *

علامات الاسم

١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

لما ذكر أنواع الكلمة وهي: الاسم والفعل والحرف شرع في ذكر علاماتها. فذكر في هذا البيت خمس علامات، يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف؛ إذا وجدت واحدة منها كانت دليلاً على أن الكلمة (اسم) وقد تعددت هذه العلامات؛ لأن الأسماء متعددة الأنواع، فقد تصلح العلامة لاسم ولا تصلح لآخر.

الأولى: الجر. وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقولك: أشرت إليه بأن قم. بل المراد كون الكلمة مجرورة، نحو: صليت في مسجدٍ واسعٍ. قال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1].

الثانية: التنوين[2]: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر

(١) بسم الله: الباء حرف جر. واسم: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف متأخر يقدر بما يناسب المقام. نحو: أقرأ، أكتب، آكل. والباء للاستعانة. وإنما قُدّر المتعلق متأخراً لفائدتين:
١ ـ الحصر: لأن تقديم المعمول يفيد الحصر عند البلاغيين. فقولك: باسم الله أقرأ بمنزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.
٢ ـ تيمناً بالبداء باسم الله تعالى.
و(اسم) مضاف، ولفظ: (الله) مضاف إليه (الرحمٰن) صفة (الرحيم) صفة ثانية.

(٢) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض، فتقول: كتب محمدُنْ واجبَنْ. لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكتفوا بالرمز على ذلك، وهو تكرار الحركة =

الأسماء لفظاً لا خطاً ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجباً بخطٍّ جميلٍ.

والتنوين أربعة أنواع:

١ ـ **تنوين التمكين**(١): وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة، نحو: جاء خالدٌ مستبشراً، ومنه قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وخرج بالأول: جمع المؤنث السالم، نحو: مسلماتٌ. وبالثاني: الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، نحو: (جوارٍ) كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **تنوين التنكير**: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوِّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة، نحو: (صهٍ) إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه: اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صهْ). بدون تنوين.

٣ ـ **تنوين المقابلة**: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم(٢)، نحو: حضرت بناتٌ عاقلاتٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢](٣).

٤ ـ **تنوين العوض**: وهو ما كان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

= عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لا في حالة الوقف.

(١) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء؛ أي: إنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع، وذلك لأصالته في هذا الباب وردِّ ما سواه إليه؛ ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

(٢) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة؛ ولهذا يحذف عند الإضافة، وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضاً عن التنوين، وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر، والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

(٣) جنات: مفعول ثانٍ لوَعَدَ.

١ ـ عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: قدم والدي وكنت حينئذٍ غائباً؛ أي: حين إذ قدم. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] أي: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون؛ لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل.

٢ ـ عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ(كل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح، والمستفيد قليلٌ، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم. قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

٣ ـ عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف، نحو: الليالي مواضٍ بحوادثها، شرب الزرع من سواقٍ فياضة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ[(١)]﴾ [الأعراف: ٤١] والأصل: مواضيُ، وسواقيَ، وغواشيُ. فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة، التي كانت العرب تحذفها (من فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر، فالكلمة مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة.

العلامة الثالثة: النداء. وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] على أحد الإعرابين[(٢)] وإنما المراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا خالد أكرم أباك. قال تعالى: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥].

---

(١) جمع غاشية ومن معانيها: الغطاء، فالمعنى ـ والله أعلم ـ لهم من جهنم مهاد؛ أي: فراش يمتهدونه من النار ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ أي: أغطية يتغطون بها من النار. و(غواشٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

(٢) وهو أن تكون (يا) للنداء والمنادى محذوف، فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

العلامة الرابعة من علامات الاسم: دخول (أل) على الكلمة، نحو: قدم المسافر.

العلامة الخامسة: الإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم، وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائدة نفياً أو إثباتاً، نحو: صليت مع الجماعة. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩] فالتاء اسم؛ لأنه أسند إليه الصلاة في الأول. وإلقاء المحبة في الثاني، ونحو قولك: المؤمن لن يتأخر عن فعل الخير. فيه إسناد عدم التأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات، وبها يستدل على اسمية الضمائر، إذ لا يوجد لها علامة سواها.

وهذا معنى **قوله**: (**بالجر والتنوين**... إلخ) أي: حصل تمييز للاسم عن غيره بالجر والتنوين والنداء وأل. (**ومسند للاسم**) أي: إسناد إلى الاسم، فهو اسم مفعول أريد به المصدر، وظاهر كلامه: أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل المختص به الأربعة المذكورة[(١)].

* * *

علامات الفعل

١١ ـ بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

لما ذكر علامات الاسم ذكر علامات الفعل وهي:

١ ـ **تاء الفاعل**: للمتكلم، نحو: قمتُ بواجبي. أو للمخاطب، نحو: أنتَ زرتَ المريض. قال تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]. أو للمخاطبة، نحو: أنتِ ربيتِ أولادك. قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧].

٢ ـ **تاء التأنيث** الساكنة أصالة، نحو: صامتْ هند يوم الخميس. قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١] وقد تتحرك بالكسر أو الفتح لعارض، كالتخلص من التقاء الساكنين، فالأول نحو: ﴿قَالَتِ

(١) انظر: بقيتها في شروح الألفية.

ﭐمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، والثاني نحو: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١].

وقد توجد الساكنة في بعض الحروف، نحو: رُبَّتْ وثُمَّتْ، بالتسكين. وهذا قليل، والأكثر الفتح، نحو: من أعطاه الله مالاً ثُمَّتَ أسرف فيه كان ملوماً.

٣ ـ **ياء المخاطبة**، نحو: احذري أعداء المرأة. قال تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا[(١)]﴾ [مريم: ٢٦] وإنما قال ابن مالك: (**ويا افعلي**) ولم يقل: (ياء الضمير) لأن هذه تشمل ياء المتكلم، وليست خاصة بالفعل، بل تكون فيه وفي الاسم والحرف؛ كقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ[(٢)]﴾ [نوح: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].

٤ ـ **نون التوكيد** ثقيلة كانت أو خفيفة. فالأولى نحو: والله لأفعلنَّ الخير. والثانية نحو: احذرَنْ قول السوء. قال تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وهذا معنى **قوله**: (**بتا فعلت... إلخ**) أي: إن الفعل (**ينجلي**) أي: ينكشف ويتميز عن غيره بإحدى العلامات الآتية، وقد ذكرها، وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل، لكل نوعٍ بعضٌ منها في آخره دون بعض[(٣)].

* * *

(١) عيناً: تمييز منصوب.

(٢) (لوالديَّ) اللام حرف جر. والدي: اسم مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وياء المتكلم المدغمة مضاف إليه، وحذفت النون للإضافة. والأصل: لوالدين لي. والجار والمجرور متعلقان بالفعل (اغفر)، انظر: «النحو الوافي» (٣/٩، ١٧٨).

(٣) في اللغة أفعال ماضية لا تقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل بسبب جمودها الطارئ عليها وإلا فهي باعتبار أصلها تقبل التاء. مثل (أفعل) للتعجب. و(حبذا) في باب «نعم وبئس». و(عدا وخلا وحاشا) في باب «الاستثناء».

علامة الحرف

١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ ....

علامة الحرف أنه لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

١ ـ مختص بالاسم، مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

٢ ـ مختص بالفعل، مثل: قد والسين وسوف ولم.

٣ ـ مشترك بين الاسم والفعل، مثل: هل، وما.

* * *

أقسام الفعل وعلامة كل قسم

١٢ ـ ... ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمّْ

١٣ ـ وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

لما ذكر علامات الفعل مجملة. شرع في بيان أقسام الفعل، وعلامة كل قسم.

١ ـ فالفعل المضارع: هو ما دلّ على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال[١] وعلامته صحة دخول (لم) عليه؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

٢ ـ والفعل الماضي: هو ما دل على حدث وزمن فات قبل النطق به[٢]، وعلامته قبول تاء الفاعل، نحو: ﴿إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: ١٥] أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦].

---

(١) هذا إذا تجرد عن القرائن. فإن وجد قرينة تَعيَّن الحالُ أو تَعيَّن الاستقبالُ. فالأول: مثل أن يقترن ببعض الظروف، مثل: الآن أو الساعة، مثل: أسير معك الآن.. والثاني: أن يقترن بظرف مستقبل، مثل (إذا) نحو: أزورك إذا تزورني.. وقد ينصرف إلى الماضي وذلك إذا تقدمته (لم) نحو: لم يحضر الضيف.

(٢) قد ينصرف الفعل الماضي إلى الحال، وذلك إذا كان من صيغ العقود التي تقع بمجرد التعبير عنها بصيغة الماضي. كعقود البيع والشراء مثل: بعت، اشتريت، أجرت، أو عقود الأنكحة، أو إنشاء الأفعال كإنشاء الطلاق ونحو ذلك مما يقصد المتكلم إيقاعه، لا الإخبار عن وقوعه، وإلا كان من قبيل الماضي.

٣ ـ فعل الأمر: وهو ما دل بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل، وله علامتان:

الأولى: دلالته على الطلب.

الثانية: قبول نون التوكيد، نحو: أَكرمنَّ المسكين. ولم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده بها.

وهذا هو المراد **بقوله:** (**فعل مضارع يلي لم... إلخ**) أي: إن علامة المضارع أن يلي (لم) الجازمة، **وقوله:** (**كَيَشَمْ**) فعل مضارع بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شَمَّ) من قولك: شَمِمْت الطيب. وهو من باب فرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل، أو الساكنة للتأنيث، ومعنى (مِزْ) أي: مَيِّزْ. ثم بيَّن أن فعل الأمر يوسم؛ أي: يعلم ويعرف بقبوله نون التوكيد، مع دلالته على الطلب، وهو معنى **قوله:** (**إن أمر فهم**).

* * *

١٤ ـ والأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ اسم فعل الأمر

إذا دلّت الكلمة على الطلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر، مثل: صه إذا تكلم غيرك. فهي وإن دلّت على طلب السكوت؛ لأنها بمعنى اسكت، لكنها لا تقبل النون، ومثله: حَيَّهَلْ بمعنى: أقبل.

وخص ابن مالك اسم فعل الأمر بالذكر دون اسم الفعل المضارع، نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ[1]﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أتضجر. واسم الفعل الماضي، نحو: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ[2] ﴿٣٦﴾﴾

---

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ (أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

(٢) هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له: والثانية توكيد، و(اللام) زائدة إعراباً لا معنى و(ما) فاعل. وجملة (توعدون) صلة. أي: بَعُدَ ما توعدونه من البعث.

[المؤمنون: ٣٦] أي: بَعُدَ؛ لكثرته في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب «أسماء الأفعال».

فإن قبلت الكلمة النون، ولم تدل على الأمر، فهي فعل مضارع، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

وهذا معنى **قوله**: (**والأمر إن لم يكُ للنون محل فيه...**) أي: إن دلّت الكلمة على الطلب، وهذا مأخوذ من قوله: (**والأمر**) ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل أمر.

وقوله: (**هو اسم**) خبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط؛ لعدم اقترانه بالفاء[1].

---

(١) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً؛ لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب «عوامل الجزم» إن شاء الله.

الْمُعْرَبُ وَالمَبْنِي

المعرب والمبني من الأسماء وسبب البناء

١٥ ـ وَالاسْمُ مِنْهُ مُعَرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي[(١)]

الاسم قسمان: معرب ومبني.

فالمعرب: ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، مثل: حضر الضيفُ، صافحت الضيفَ، فرحت بالضيفِ. فالأول: مرفوع؛ لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر). والثاني: منصوب؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية، وهو الفعل (صافحت). والثالث: مجرور؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء[(٢)].

والمبني: ما يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، مثل: هذا الطالبُ فاز على زملائه. هنأت هذا الطالبَ. سلمت على هذا الطالبِ. فـ(ذا) مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغيّر آخره.

وسبب بناء الاسم مشابهته الحرف في وجه من الأوجه التي سيذكرها[(٣)].

---

(١) قوله: (ومبني) مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير: ومنه مبني. ولا يعطف على قوله: (معرب) لأنه يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، إلا إن كان المراد بالاسم الجنس.

(٢) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف، ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهراً، وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره، كالفاعل والمفاعيل.

(٣) أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل. وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة =

ومعنى البيت: أن الاسم منه ما هو معرب، ومنه ما هو مبني. بسبب الشبه الذي قَرَّبَهُ من الحرف.

وقوله: (**مُدْني**) اسم فاعل من (أدنى) تقول: أدنيت الشيءَ من الشيءِ، إذا قربته منه، والياء زائدة للإشباع؛ والأصل: مُدْنٍ؛ لأن ياء المنقوص المنكّر غير المنصوب تحذف وجوباً، نحو: هذا ساعٍ إلى الخير.

* * *

أنواع شبه الاسم بالحرف

١٦ ـ كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والـمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

ذكر في البيتين أوجه شبه الاسم بالحرف، الذي اقتضى بناء الاسم. وهذا الشبه مشروط فيه عدم وجود معارض يضعفه، مما هو من خصائص الأسماء، كالتثنية أو الإضافة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله.

الأول: الشبه الوضعي: وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين. فالأول: كالتاء من (فعلت) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فهي اسم للإسناد إليها، ومبنية لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لكونها على حرف واحد، فهي كباء الجر ولامه.

والثاني: مثل: (نا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١] فهي مبنية لشبهها الحرف في الوضع في كونها على حرفين، فهي شبيهة بنحو: قد، وبل.

فإن قيل: لِمَ أعرب (أب وأخ) مع أنهما على حرفين؟

فالجواب: أن هذا الشبه بالحرف عارض؛ لأنهما ثلاثيان، إذ

= العرب. فما لزم حالة واحدة بني. وما تغير آخره بتغير العامل أعرب. انظر: «المقدمة» رقم (٦).

أصلهما (أبَوٌ وأَخَوٌ) بدليل النسب إليهما (أَبَويّ وأَخَويّ) وبدليل تثنيتهما على: (أبوان وأخوان).

الثاني: الشبه المعنوي: وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

فالأول: كمتى في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾؟ [البقرة؛ ٢١٤] فهي اسم استفهام شبيه بهمزة الاستفهام في المعنى؛ لأن كلًّا منهما يُسأل به عن معنى محدود. وكقوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] فـ(مَنْ) اسم شرط شبيه بإن الشرطية في المعنى؛ لأن كلًّا منهما يفيد التعليق والجزاء، الذي يتضح من الجملة التي بعدها.

فإن قيل: لِمَ أعربت (أيٌّ) الشرطية في مثل: أيَّ خير تعمله ينفعك، وفي قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: أيَّ يوم تسافر فيه؟ وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١](١).

فالجواب: هو ما تقدم من أن شرط الشبه بالحرف ألّا يوجد له معارض يضعفه. وقد أضيفت أيُّ الشرطية والاستفهامية ـ هنا ـ لمفرد، فهما معه معربتان؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء.

والثاني: وهو ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل: هنا. في قوله تعالى: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [الشعراء: ١٤٦] فهنا اسم إشارة للمكان مبني، وهو شبيه بحرف كان يستحق الوضع؛ لأن الإشارة معنى في المعاني التي حقها أن تؤدّى بالحرف الدال عليها، كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللخطاب (الكاف) وللاستفهام (الهمزة) لكن العرب لم تضع لها حرفاً. فبنيت أسماء الإشارة؛ لتضمنها معنى حرف كان يستحق الوضع.

---

(١) (أي): في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ مفعول مقدم لـ(قضيت) و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وفي قوله: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ مبتدأ خبره ﴿أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾.

الثالث: الشبه النيابي: وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثاله: صهْ عما يشين. وقوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦﴾ [المؤمنون: ٣٦] فـ(صهْ) و(هيهات) كل منهما مبني؛ لأنه أشبه الحرف في شيئين:

الأول: النيابة عن الفعل، فإن الحرف (لعل) ـ مثلاً ـ ناب عن الفعل أترجى، وليت عن أتمنى. وكذا (هيهات) ناب عن الفعل: بَعُد. و(صه) عن الفعل: اسكت.

الثاني: أنه لا يدخل عليه عامل، فإن الحروف لا تدخل عليها العوامل، فلا تقع فاعلاً ولا مفعولاً. وكذا اسم الفعل (صهْ) فهو مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، و(هيهات) مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

وقولنا: فيؤثر فيه: احتراز من المصدر النائب عن فعله، نحو: إحساناً إلى والديك؛ وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهو نائب مناب الفعل (أحسنوا) لكنه معرب؛ لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه. فتقول: (أعجبني إحسانُك إلى والديك) فيكون فاعلاً، وتقول: (إحسانك إلى والديك واجب) فيكون مبتدأ. . وهكذا. .

الرابع: الشبه الافتقاري: وهو أن يكون الاسم مفتقراً افتقاراً لازماً إلى جملة أو شبهها، نحو: جاء الذي استعار الكتاب. قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١] فالاسم الموصول محتاج إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحرف لا يظهر معناه إلّا بمجرور بعده. وعليه فلا بد من شرطين:

١ ـ الافتقار إلى جملة أو شبهها.

٢ ـ اللزوم والأصالة.

فإن اختل الأول أعرب الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ

﴿١٥٩﴾ [الصافات: ١٥٩] فـ﴿سُبْحَٰنَ﴾ اسم مصدر[(١)] منصوب بفعل محذوف تقديره: (أسبح) فهو معرب؛ لأنه وإن كان مفتقراً بالأصالة لكن إلى مفرد.

وكذا إن اختلّ الشرط الثاني، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فـ﴿يَوْمُ﴾ مضاف إلى الجملة. والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه ليس لازماً بل عارض في بعض التراكيب، إذ قد لا يضاف أصلاً، كقوله ﷺ: **«من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً»**[(٢)]. وقد يضاف إلى مفرد، نحو: يوم الجمعة عيد للمسلمين.

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار **بقوله: (كالشبه الوضعي..... إلخ)** أي: إن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف؛ كالشبه الوضعي؛ أي: الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل من غير أن يتأثر بالعوامل. فمراده بهذا القيد إخراج المصدر، كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده، والألف في **قوله: (أُصِّلا)** للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

والخلاصة: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة[(٣)].

* * *

---

(١) اسم المصدر هو: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل منه نحو: أعطى مصدره: إعطاء. واسم المصدر: عطاء. ومثله: قَبَّلَ تقبيلاً وقُبلة. فإن عوض عن النقص بحرف آخر كان مصدراً نحو: وعد عدة، وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب: «إعمال المصدر» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لا سرورَ دائم. وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: يا هشام أطع والديك. أو نكرة مقصودة نحو: يا طالبُ أجب (تشير إلى طالب معين).. ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بـ(ويه)، إلى غير ذلك مما هو مذكور في بابه.

المعرب من الأسماء

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كأَرْضٍ وَسُمَا

لما فرغ من ذكر الأسماء المبنية ـ وقَدَّمَها لأنها محصورة ـ ذكر الأسماء المعربة، وهي خلاف المبنية، كما تقدم.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: صحيح، وهو ما يظهر إعرابه، مثل: كتاب، دار، قلم.

الثاني: معتل، وهو ما لا يظهر إعرابه، بل يكون مقدراً؛ مثل: الفتى، القاضي، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] فالأولى منصوبة بفتحة مقدرة؛ لأنها اسم «إن»، والثانية مرفوعة؛ لأنها خبر لـ«إن». ولم تظهر حركة الإعراب على آخر الكلمة لوجود الألف، وهي لا تقبل الحركة. وسيأتي تفصيل القول فيهما ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وهذا معنى **قوله**: (**ومعرب الأسماء**... إلخ) أي: إن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سواء كان صحيحاً، مثل: (**أرض**) أو معتلاً، مثل: (**سُما**) بضم السين، إحدى اللغات في الاسم، وهو مقصور، بدليل قول بعضهم: ما سُماك؟ أي: ما اسمك؟ ووجه الدلالة: أن الألف ثبتت مع الإضافة. فدل على أنه مقصور، مثل: هذا فتاك.

* * *

المعرب والمبني من الأفعال

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

لما ذكر المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المبني والمعرب من الأفعال(١). والأفعال الثلاثة:

١ ـ **الفعل الماضي**: ويُبنى على الفتح ظاهراً؛ كقوله تعالى: ﴿جَآءَ

---

(١) اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء؛ لأن أكثرها بل كلها معرب، ما عدا أسماء محصورة قليلة العدد ـ كما تقدم ـ والبناء أصل في الأفعال؛ لأنها كلها مبنية، إلا المضارع الذي لم يَخْلُ من البناء في بعض حالاته، كما سيتضح الآن ـ إن شاء الله ـ.

﴿ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] أو مقدراً، نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١].

ويُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة(١)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ﴾ [البقرة: ٣٢] ويُبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، (وهو تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة). قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

٢ ـ فعل الأمر: ويُبنى على ما يجزم به مضارعه(٢). فالسكون إذا كان صحيح الآخر، نحو: امحض أخاك النصيحة(٣). قال تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ٢] أو اتصلت به نون الإناث، نحو: اتركْنَ الإسراف. قال تعالى: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ويُبنى على حذف النون إذا اتصل به ضمير رفع ساكن، وهو: ألف الاثنين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣﴾ [طه: ٤٣]، أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ(٤)﴾ [البقرة: ٢٣٨]، أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [آل عمران: ٤٣]. ويُبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، نحو: افشِ السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾

---

(١) يرى كثيرٌ من النحويين أن الفعل الماضي لا يبنى على الضم، بل هو مبني على الفتح دائماً ـ سواء أكان ظاهراً أم مقدراً ـ فالضمة هنا. وكذا السكون ليست علامة بناء بل هي لمناسبة الواو، والسكون لمنع توالي أربع متحركات في كلمتين. وما ذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين حيث لا ضرر فيه، والتيسير في هذا العلم مطلوب.

(٢) أي: تنظر لمضارع فعل الأمر الذي معك. فما كان علامة الجزم في المضارع فهو علامة البناء في الأمر.

(٣) أي: اجعلها خالصة من كل ما يشينها.

(٤) الوسطى: أي: الفضلى، والمراد بها صلاة العصر على الراجح.

[النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. ويُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: اتركَنَّ الجدال.

٣ ـ المضارع: وله حالتان:

الأولى: البناء: وذلك بأحد شرطين:

١ ـ أن تتصل به نون الإناث، فيُبنى على السكون، نحو: المتحجبات يحفظْنَ أنفسهن. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فـ(يتربص) فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

٢ ـ أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، وهي التي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل فيُبنى على الفتح. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالضمة. وهذا في الفعل المسند للواحد، وما في حكمه، نحو: لا تكونَنَّ على الإساءة أقوى منك على الإحسان. قال تعالى: ﴿كَلَّا(١) لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: ٤]. فـ(ينبذن): فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح؛ لا محل له من الإعراب.

الحالة الثانية: الإعراب: وذلك بأحد شرطين:

الأول: ألّا تتصل به إحدى النونين، نحو: إنما يجلسُ الرجل إلى من ينفعه في دينه. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤].

الثاني: إذا اتصلت به نون التوكيد غير المباشرة، وهي التي فصلها عن الفعل فاصل. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالنون، وهذا في الفعل المسند إلى ألف الاثنين؛ كقوله

(١) كلا: ردع ورد لما توهمه الكافر أي: لا يُخَلَّد ولا يبقى له مال. وعلى هذا فالوقف يكون عليها، وهو اختيار مكي ﷺ. قال: ويجوز الابتداء بها على معنى (حقاً) أو على معنى (ألا). انظر: رسالة «شرح كلا وبلى، ونعم» لمكي ص(٦٦).

تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ[(١)] سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ[(٢)] ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ[(٣)] مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

---

(١) أصل الفعل (تتبعانِ) فدخل الجازم فحذفت نون الرفع، ثم أكد، فالتقى ساكنان (ألف الاثنين، والنون الأولى من نون التوكيد) فحركت نون التوكيد بالكسر، ولم تحذف الألف؛ لئلا يلتبس بالفعل المسند للواحد، ولا تحذف نون التوكيد؛ لأنه أُتي بها لغرض.

فـ(تتبعانِّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وألف الاثنين فاعل، ونون التوكيد: حرف مبني على الكسر لا محل له.

(٢) أصله: (يقولون) ثم دخلت عليه نون التوكيد فصار: ليقولونْنَ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار: ليقولوْنْنَ، فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت الواو؛ لأن الضمة قبلها تدل عليها فصار (ليقولُنَّ) فهو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له، والجملة لا محل لها جواب القسم.

واعلم أن الفعل (ليقولن) ورد في القرآن في خمسة عشر موضعاً، وهو في بعضها مبني على الفتح، وفي بعضها معرب ـ كما ذكرنا ـ والضابط لذلك أن اللام التي قبل النون إن فتحت فهو مبني؛ لأنه مسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾ [فصلت: ٥٠] أو مسند لجمع ظاهر كقوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٧] وإن كانت مضمومة فالفعل معرب؛ لأنه مسند لواو الجماعة المحذوفة، وضمة اللام دليل عليها. وهذا كما في الآية التي مثلنا بها في الأصل. وكقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] فافهم ذلك فإنه مفيد.

(٣) أصل الفعل: تَرْأيينَنَّ. فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تَرَيينَنَّ. ثم حذفت النون الأولى وهي نون الرفع للجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة، فصار: تَرَيينَّ. والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً فصار: ترايْنَّ. فالتقى ساكنان (الألف وياء المخاطبة بعدها) فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَّ فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد المشددة فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها. ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة؛ لأن المقام =

وإلى حكم الفعل الإعرابي أشار بقوله: **(وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا...)** أي: وفعلُ أمرٍ وفعلُ مضيٍّ بنيا، فحذف المضاف من الثانيٍ، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهذا على الرفع، وأما الجر فواضح. **(وأعربوا مضارعاً)** أي: إن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك **(إن عَرِيَا..)** أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. وهذا أحسن من التعبير بـ(نون النسوة) لأن هذه لا يدخل فيها إلّا العاقل. فالأولى أعم. **(كَيَرُعْنَ من فُتِنَ)** مثال لنون الإناث؛ أي: إن النساء يُخِفْنَ من فتن بهن. نسأل الله السلامة.

* * *

بناء الحرف وعلامات البناء

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

لما ذكر حكم الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء، ذكر الحروف. وأنها مبنية كلها، وذلك لأن الحرف لا يتوارد عليه معان يحتاج في التمييز بينها إلى إعراب كما في الاسم. فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) وانتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ[1] ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بدون حاجة إلى إعراب..

والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وأنواع البناء أربعة:

١ ـ **البناء على سكون**: وهو الأصل؛ لأنه أخف من الحركة. ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: اكتبْ، كمْ، مِنْ. قال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم[2] مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١].

= يتطلبها مشددة، فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها، فصارت. تَرَيِنَّ. فهو فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. هذا هو المشهور في كتب النحو.

(١) سبحان: اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف والاسم الموصول مضاف إليه.

(٢) «بني إسرائيل» مفعول أول «كم آتيناهم» مبني على السكون في محل نصب مفعول =

ولا يُحرك المبني إلّا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، فيحرك بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] أو بالضم، نحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟﴾ [المنافقون: ٧] أو الفتح؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠] فحركت نون (مِنْ) بالفتح؛ لأن الميم مكسورة، فكُرِهَ اجتماع كسرتين للثقل.

٢ ـ **الفتح**: وهو أقرب الحركات إلى السكون؛ ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: كيف، قام، واو العطف. قال تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

٣ ـ **الكسر**: وهو في الاسم والحرف دون الفعل، مثل: هؤلاء، والباء في نحو: مررت بزيد. قال تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ[1] تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩].

٤ ـ **الضم**: وهو في الاسم والحرف دون الفعل ـ أيضاً ـ مثل: حيثُ، ومنذُ (على اعتبارها حرف جر) أما الضم في آخر الفعل الماضي، مثل: الطلاب حضروا فليس بأصلي، إنما هو ضم عارض لمناسبة الواو، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: **(وكل حرف... إلخ)** أي: إن جميع الحروف مبنية **(والأصل في المبني أن يسكنا)** أي: إن الراجح أو المُسْتَصْحِبَ للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب، إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها، والألف في قوله: (يسكنا) للإطلاق، وتقدم معناه.

* * *

= ثان لآتيناهم ـ على قول ـ، والجملة سدت مسد المفعول الثاني للفعل (سل) «من آية» تمييز لـ«كم» و(من) صلة.

(١) «ها» للتنبيه «أنتم» مبتدأ، خبره جملة «تحبونهم» و«أولاء» منادى بحرف نداء مقدر، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

علامات الإعراب

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرابَا لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

٢٤ ـ والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ ـ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ كَسْراً كَذِكْرُ اللّهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

٢٦ ـ واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، نحو: عاد الحجاجُ. ورأيت الحجاجَ. وسلمت على الحجاجِ. وهو نوعان:

١ ـ **إعراب ظاهر**: وهو ما لا يمنع من النطق به مانع، كما رأيت في حركة (الجيم) في المثال.

٢ ـ **إعراب تقديري**: وهو ما يمنع من التلفُّظ به مانع من تعذُّر أو استثقال أو مناسبة. فالتعذر نحو: حضر الفتى. والاستثقال نحو: عدل القاضي. والمناسبة نحو: هذبني أبي، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ زيادة تفصيل لذلك.

وأنواع الإعراب أربعة:

١ ـ الرفع في الاسم والفعل.

٢ ـ النصب في الاسم والفعل.

٣ ـ الجر في الاسم.

٤ ـ الجزم في الفعل.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع. فالأصول أربعة:

١ ـ **الضمة**: للرفع.

٢ ـ **الفتحة**: للنصب، كقولك: الطالبُ المجدُ لن يتأخرَ. قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

٣ ـ **الكسرة**: للجر، كما في الآية الكريمة في كلمة (الفتحِ).

٤ ـ **السكون**[(١)]: وهو حذف الحركة للجزم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَـدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣] والسكون قد يكون ظاهراً كما في الآية الكريمة، وقد يكون مقدراً.

وأما العلامات الفرعية فهي واقعة في سبعة أبواب، يأتي ـ إن شاء الله ـ تفصيلها.

وهذا معنى **قوله**: **(والرفع والنصب... إلخ)** أي: اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعل، **(نحو لن أهابا)** وقد خصص الاسم بالجر، كما خصص الفعل بالجزم، فارفع بالضمة، وانصب بالفتحة، وجُرَّ بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. **(نحو جا)** وهو فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. **(أخو)** فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف و**(بني نمر)** مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، وهو مضاف و(نمر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

* * *

إعـــراب الأسماء الستة

٢٧ ـ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ
٢٨ ـ مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
٢٩ ـ أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ... والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
٣٠ ـ وَفِي أبٍ وَتَالِيَيهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

---

(١) يقدر السكون على آخر الفعل المعرب في موضعين:
الأول: إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يكنِ العاقلُ يهمل أبناءه فكلمة (يكن) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.
الثاني: إذا كان الحرف الأخير من الفعل مدغماً في حرف مماثل. فإن السكون يقدر؛ لأن الآخر يحرك بالفتح لالتقاء الساكنين (الحرف الأخير المجزوم والساكن الذي قبله بسبب الإدغام) نحو: لم يفرَّ الشجاع. ومنه: (وليحدَّ أحدكم شفرته) فالفعل (يَحدَّ) مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه سكون مقدر لأجل الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

٣١ ـ وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

هذا الباب الأول مما يكون الإعراب فيه بعلامات فرعية. وهو باب الأسماء الستة(١) (أبٌ، أخٌ، حمٌ، فُو، هَنٌ، ذو ـ بمعنى صاحب ـ) فهذه ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣] وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: احترم أباك. قال تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾ [الإسراء: ٢٦] وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: اسمع نصيحة أبيك. قال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١].

وهذا الإعراب هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، وأسهلها ويسمى الإتمام، إلّا كلمة (هن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات.

وفي هذه الأسماء لغة ثانية تليها، وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر، مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك.

وفيها لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلة، مثل: هذا أَبُك. ورأيت أَبَك. ومررت بأَبِك. وتقول: هذا هَنُك. ورأيت هنَك. ومررت بهنِك. قال ﷺ: **«من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا»**(٢).

والأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:

---

(١) ويقال الأسماء الخمسة؛ لأن (الهن) إعرابه بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف. و(الحَمُ) أقارب زوج المرأة، ويطلق على أقارب الزوجة. و(الهنُ) كناية عن أسماء الأجناس. تقول: هذا هنُ زيد أي: شيئه. وقد قال لي بعض الطلبة ـ من إحدى جهات المملكة ـ في الدرس: إن هذا اللفظ لا يزال مستعملاً عندهم بهذا المعنى. وقيل: كناية عما يستقبح ذكره، ومنه الحديث الآتي.

(٢) الحديث رواه أحمد بإسناد صحيح، ومعنى (تعزى بعزاء الجاهلية): أي قال: يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال بغير حق. فأعضوه: فعل أمر. والهمزة للقطع. (بهن أبيه) أي: بِذَكَرِه، ولا تذكروا الكناية. بل الاسم الصريح.

الأول: ما فيه لهجة واحدة، وهو: ذو، وفو. وإعرابهما بالحروف، وهو الإتمام.

الثاني: ما فيه لهجتان، وهو: هن. ففيه النقص والإتمام، والنقص أفصح من الإتمام.

الثالث: ما فيه ثلاث لهجات، وهو: أب، أخ، حم. ففيها الإتمام، والقصر، والنقص، والأخير نادر فيها.

ولا تُعرب الأسماء الستة بالحروف إلّا بشروط وهي نوعان:

١ ـ شروط عامة وهي أربعة:

الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩].

الثاني: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعالى: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤][1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [صٓ: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى﴾ [يوسف: ٩٣].

الثالث: أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع، نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آباءُ الطلاب. ورأيت آباءهم. ومررت بآبائهم. قال تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

الرابع: أن تكون مكبرة (أي: غير مصغرة) فإن صُغرت أعربت بالحركات الأصلية، نحو: هذا أُبَيٌّ زيد.

---

(١) «أخي» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. وهذا الإعراب يقال في كل اسم اتصل بياء المتكلم. و«لساناً» تمييز.

٢ ـ شروط خاصة:

فيشترط في كلمة (فم) حذف الميم من آخرها، نحو: ينطق فوك بالحكمة. فإن لم تحذف أعرب بالحركات الأصلية، نحو: فمُك نظيف.

ويشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة[1]، نحو: جاء ذو مال. ونصحت ذا مال. وسلمت على ذي مال. بخلاف: جاء ذو قام؛ لأنها موصولة. وبخلاف: جاء ذو قائم، فإن هذا لا يُتكلم به؛ لأنها أُضيفت لوصف.

وهذا معنى **قوله: (فارفع بواو... إلخ)** أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف، واجرر بالياء ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صحبة؛ أي: يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تَبين منه الميم؛ أي: تنفصل. وكذا: أب، أخ، حم، وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب، وأخ، وحم. فالنقص نادر فيها ـ مع جوازه ـ والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف، أن تضاف لا للياء. ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله: **(أخو أبيك ذا اعتلا)** مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

* * *

إعراب المثنى وما أُلحق به

٣٢ ـ بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلَا

٣٣ ـ كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

٣٤ ـ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

هذا هو الباب الثاني مما يعرب بالعلامات الفرعية، وهو باب المثنى. والمثنى: اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد

---

(١) المراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق؛ كالعلم والمال والأدب والفضل ونحوها.

وعطف مثله عليه، مثل: المشرفان على الطلاب قديران.

فالمشرفان: مثنى؛ لأنه اسم دال على اثنين بزيادة في آخره وهي: الألف والنون. وصالح للتجريد أي: تجريد الزيادة، فيقال: المشرف، ويصح عطف مثله عليه، فيقال: جاء المشرف ومشرف آخر، وقولنا: دال على اثنين. شامل للمثنى، كما مثل. وللألفاظ الموضوعة لاثنين؛ كشفع وزوج.

وقولنا: بزيادة في آخره: هذا قيد يخرج ما لا زيادة فيه، نحو: شفع، وكلا وكلتا. فليست بمثناة، وقولنا: صالح للتجريد، يخرج نحو: (اثنين) فإنه لا يصلح لإسقاط الألف والنون.

وقولنا: وعطف مثله عليه: هذا القيد يخرج، نحو: (القمرين) فإنه صالح للتجريد من الزيادة، فيقال: (قمر) لكنه لا يعطف عليه مثله بل مغايره، نحو: قمر وشمس؛ لأن تثنيته من باب التغليب.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. ويجر بالياء ـ كذلك ـ نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] وهذه لغة جمهور العرب. ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وعليه ورد قوله ﷺ: **«لا وتران في ليلة»**(١).

الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثناة حقيقة؛ لأن حد التعريف لا ينطبق عليها، كما تقدم. وهي أربعة ألفاظ:

---

(١) رواه أبو داود والنسائي والترمذي. و(لا): نافية للجنس. وتران: اسمها مبني على الألف في محل نصب. في ليلة: خبر.

انظر: «همع الهوامع» (١/ ٤٠)؛ «شرح السيوطي على سنن النسائي» (٣/ ٢٣٠).

١ ـ ٢: اثنان واثنتان؛ سواء كانا مفردين عن الإضافة أو مركبين مع العشرة، نحو: حضر من الضيوف اثنان. قال تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ(١)﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ(٢)﴾ [البقرة: ٦٠].

٢ ـ ٤: كلا وكلتا؛ ولهما حالتان:

الأولى: أن يعربا إعراب المثنى، وذلك إذا أضيفا إلى الضمير، مثل: العلم والعمل كلاهما مطلوب. قال تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا(٣)﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثانية: أن يعربا إعراب المقصور، فتلزمهما الألف، ويعربان بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجرّاً، وذلك إذا أضيفا إلى اسم ظاهر، مثل: حضر كلا الطالبين، وهنأت كلا الطالبين، وسلمت على كلا الطالبين. قال تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) (اثنان) خبر المبتدأ (شهادة) على حذف مضاف تقديره: شهادة اثنين، وقيل: فاعل للمصدر (شهادة) والخبر (إذا حضر) أو محذوف تقديره: (في ما فرض عليكم) وهو مقدم. . .

(٢) اثنتا: فاعل مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. و«عشرة» مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب؛ لأنه بدل من نون المثنى المحذوفة.

(٣) ألا تعبدوا: أن مصدرية. وهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي: أمر بأن لا تعبدوا، إلا إياه: مفعول تعبدوا في محل نصب. وبالوالدين إحساناً: مصدر منصوب بفعل مقدر أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً. إما يبلغن: إن شرطية. وما: زائدة إعراباً مؤكدة معنى. ويبلغن: مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. الكبر: مفعول مقدم، أحدهما: فاعل، فلا تقل لهما: جواب الشرط: أُفٍّ: اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) والتنوين فيه للدلالة على التنكير كما تقدم في باب الكلام، قولاً: مفعول به. كريماً: صفة. والتقييد بقوله: (فلا تقل لهما) خرج مخرج الغالب من أن الولد إنما يتهاون بوالديه عند الكبر. وإلا فالنهي لا يختص بالكبيرين. والله أعلم.

وهذا معنى **قوله: (بالألف ارفع المثنى... إلخ)** أي: إن المثنى يرفع بالألف. و**(كلا)** ترفع بالألف إذا وُصِلَتْ بمضمر، وكانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. و**(كلتا)** كذلك. أما اثنان واثنتان فملحقتان بالمثنى، ويجريان في إعرابهما مجرى **(ابنين وابنتين)**. أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق، بعد فتح ما قبلها؛ لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

* * *

إعراب جمع المذكر السالم

٣٥ ـ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

٣٦ ـ وَشِبْهِ ذَيْنِ ....

هذا الباب الثالث مما يعرب بالحروف، وهو جمعُ المذكرِ السالمِ[(١)]. وتعريفه: اسم دال على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: فرح الفائزون. فهذا اسم دال على أكثر من اثنين، وفيه زيادة في آخره، وهي الواو والنون. وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة، ألا ترى أنك تقول: فائز، ويصح عطف مثله عليه فتقول: جاء الفائز وفائز آخر.

والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع، بأن يبقى مفرده بعد جمعه لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، ولا عددها، ولا حركاتها، إلّا عند الإعلال في نحو: (جاء المصطفون)[(٢)].

وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: أفلح الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر، والنصب والجر بالياء، نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: شجعت الآمرين بالمعروف. سلمت على الآمرين بالمعروف.

---

(١) ذكر الصبان في «حاشيته على شرح الأشموني» (١/ ٨٠) ومن بعده الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (١/ ٤١) أن الأرجح اعتبار كلمة (السالم) صفة (للمذكر) فتضبط مثله؛ لقولنا: سلم فيه بناء الواحد عند جمعه، ويجوز اعتبارها صفة لـ(جمع)، انظر: «النحو الوافي» (١/ ١٣٧).

(٢) مفرده (مصطفى) فلما جمع حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً، للدلالة على الألف المحذوفة، وسيأتي هذا إن شاء الله.

والذي يجمع جمع مذكر سالم نوعان: أحدهما (الجامد) والآخر (الصفة)[1] فإن كان الاسم جامداً فيشترط لجمعه خمسة شروط:

١ ـ أن يكون علماً، مثل: زيد وخالد. بخلاف: رجل، وغلام. إلا إن صُغِّر، نحو رُجَيْل. فإنه يجمع؛ لأن الاسم المصغَّر في قوة الوصف.

٢ ـ أن يكون لمذكر. بخلاف: زينب، وسعاد.

٣ ـ أن يكون لعاقل (أي: من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف: (كامل) علم على فرس.

٤ ـ أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة. بخلاف: حمزة، وطلحة.

٥ ـ أن يكون خالياً من التركيب. بخلاف: سيبويه؛ لأنه مركب.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: فاز المحمدون، هنأت المحمدين، مررت بالمحمدين.

وإن كان الاسم صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:

١ ـ أن تكون الصفة لمذكر. بخلاف: حائض، مرضع.

٢ ـ أن تكون الصفة لعاقل. بخلاف: صاهل (صفة للحصان).

٣ ـ أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة، وعلَّامة، وداعية.

٤ ـ ألا تكون الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء). مثل: أخضر.

٥ ـ ألا تكون الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) مثل: سكران.

٦ ـ ألا تكون الصفة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. مثل: صبور، وجريح.

---

(١) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره. والصفة: هي المشتق الذي أخذ من غيره. فالأول مثل: رجل، باب، بياض. والثاني مثل: جالس، مدرس، جميل.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: أفلح المستغفرون. أثاب الله المستغفرين. أثنى الله على المستغفرين. قال تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ [التوبة ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

وهذا معنى **قوله**: **(وارفع بواو... إلخ)** أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، **(وبيا اجرر)** نيابة عن الكسرة، **(وانصب)** بها ـ أيضاً ـ نيابة عن الفتحة.

وقوله: **(وبيا)** مقصور للضرورة، متعلق بـ**(اجرر)** مقدم عليه.

وقوله: **(سالمَ جمعٍ)** من إضافة الصفة إلى موصوفها، والأصل: جمع عامر ومذنب السالم، وأشار بـ**(عامر)** إلى العلم، وبـ**(مذنب)** للصفة، واكتفى بهما عن الشروط طلباً للاختصار، وبـ**(شِبْهِ ذين)** إلى ما أشبههما من كل علم وصفة بالشروط المذكورة.

* * *

الملحق بجمع المذكر السالم

٣٦ ـ .... وَبِهِ عِشْرُونا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

٣٧ ـ أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

٣٨ ـ وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

الملحق بجمع المذكر السالم: هو ما فقد وصفاً أو شرطاً مما يجب تحققه في الجمع.

وأشهر هذه الملحقات:

١ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها ولا من معناها، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين[1]. قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

---

(١) وهي موجودة في القرآن، فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات.

٢ ـ كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط، مثل: (أهل) فقالوا فيها: أهلون، كما قال الشاعر:

وما المالُ والأهلونَ إلّا ودائعُ ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ[(١)]

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة.

٣ ـ كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها، مثل كلمة: (أولو). قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

وكذلك لفظة (عالَمون) فإن مفردها (عَالَم) وهو اسم لما سوى الله تعالى، وليس بعلم ولا صفة، فهي ملحقة بالجمع. قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢].

٤ ـ كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به: سمي بها المفرد، وصارت أعلاماً. فمثال الأول المستوفي للشروط: خَلدون، زيدون. ومثال الثاني: عِلِّيُّون. (اسم لأعلى الجنة) له مفرد (عِليّ) وهو المكان العالي، ولكنه لغير العاقل. فأُعرب جمعه إعراب جمع المذكر السالم. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ[(٢)]﴾ [المطففين: ١٨، ١٩].

٥ ـ كلمات مسموعة: لها مفرد من لفظها، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع. فهي من جموع التكسير، ولكنها

---

(١) المال: مبتدأ. وودائع: خبر. ولا بد: (لا) نافية للجنس. بدَّ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر؛ أي: من رد الودائع.

(٢) «كلا» حرف ردع وزجر، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ ما: مبتدأ. أدراك: أدرى: فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو)، يعود على (ما)، والكاف مفعول أول. وقوله سبحانه: ﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ ما: مبتدأ و﴿عِلِّيُّونَ﴾ خبر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك، وجملة (أدرى) خبر (ما).

ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف، مثل: أرضون. وسنون. وبابه. فكلمة (أَرَضون) بفتح الراء. مفردها (أَرْض) بسكون الراء، فتغير بناء المفرد في الجمع، ثم إنه مفرد لمؤنث غير عاقل. وليس بعلم ولا صفة.

وكلمة (سِنون) مكسورة السين في الجمع. مفتوحتها في المفرد، وهو (سَنة) ثم إنه مفرد مؤنث لغير العاقل. وليس بعلم ولا صفة. قال تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢][١].

والمراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، مثل: (عِضَة) بمعنى كذب وافتراء، وجمعها (عِضُون) بكسر العين فيهما. وأصل المفرد: عِضَوٌ. فهو اسم ثلاثي حذفت لامه، وهي (الواو) وعوض عنها هاء التأنيث. وليس له جمع تكسير. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١][٢]. ومثل ذلك: عِزَة وعِزين، ومِائة ومِئين. قال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٧] فـ﴿عِزِينَ﴾ حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر، والمعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول ﷺ وعن شماله.

وإعراب (سنين وبابه) إعراب جمع المذكر السالم، هو لغة من لغات العرب، ومنهم من يعربه بحركات على النون منونة غالباً، ويلتزم الياء في جميع الأحوال. فيقول: هذه سنينٌ مجدبةٌ. وأقمت عنده سنيناً. ودرست النحو خمسَ سنينٍ. قال الشاعر:

دَعَانِيَ من نجدٍ فإن سِنِينَه   لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٣]

---

(١) «كم» اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبثتم) و«عدد سنين» تمييز، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر.

(٢) عضين: مفعول ثان لجعل.

(٣) أي: اتركاني من ذكر هذه البلاد. والبيت للصمة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد، ولها قصة.

فإن الشاعر نصبه بالفتحة فقال: (فإن سنينَه) ولم ينصبه بالياء؛ لأنه لم يحذف النون للإضافة.

ومن العرب من يجري هذا الإعراب ـ وهو الإعراب بالحركات مع النون ولزوم الياء ـ في جميع أنواع جمع المذكر وما أُلحق به إجراء له مُجرى المفرد، نحو: جاء معلمينٌ. وكلمت معلميناً. وسلمت على معلمينٍ. وتقول في جمعٍ مسمى به: هذا محمدينٌ. ورأيت محمديناً. ومررت بمحمدينٍ[١].

وهذا معنى **قوله**: **(وبه عشرونا... إلخ)** أي: أُلْحِقَ عشرون وبابه ـ والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين ـ ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: أُلحقا، لكنه حذف الألف على إرادة ما ذُكر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون. والألف في (عشرونا) وما بعده للإطلاق.

ثم **قال**: إن لفظ **(أرضون والسنون وبابه)** شاذ[٢]، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم شاذة ـ ما عدا النوع الرابع ـ لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس، مؤنث، وغير عاقل، ولم يسلم مفرده عند الجمع، ثم بيّن أن سنين وبابه قد يعرب إعراب **(حين)** فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالباً، وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم، والمُطَّرد: وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلُّف، ويقابله الشاذ[٣].

* * *

(١) الإعراب بالحروف هو الأحسن. أما ما سمى به مما ختم بياء ونون فيرى بعض الباحثين أن الاقتصار على هذه اللغة أوضح حيث إن السامع يدرك أنها علم مفرد.

(٢) أي: شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ما خالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (١/٩٦).

حركة نون المثنى والجمع

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ـ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما ألحق به في جميع أحوال إعرابه في الرفع والنصب والجر، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه؛ لأنه معرب بالحروف.

ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر:

عَرَفْنَا جعفراً وبني أبيه ... وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخرينِ(١)

أما نون المثنى وجميع ملحقاته فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في جميع أحوال إعرابه، وقليل من العرب من يفتحها. قال الشاعر:

أعرفُ منها الجِيْدَ والعَيْنَانَا ... ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا(٢)

فالشاعر نصب المثنى بالألف ـ على لغة بعض العرب ـ وفتح النون وذلك في قوله: (والعينانا)، أما قوله: (ظبيانا) فهو مفرد لا مثنى؛ لأنه اسم رجل؛ أي: أشبها منخري ظبيان، قاله أبو زيد الأنصاري في «نوادره».

وقال آخر:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فما هي إلا لَمْحَةٌ وتَغِيْبُ(٣)

---

(١) زعانف مفرده (زعنفة) بكسر الزاي والنون. يطلق على القصير واللئيم وأجنحة السمك وغيره، والمراد هنا: الأتباع.

(٢) ادعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين، وحجتهم أن الشاعر نصب المثنى في قوله: (والعينانا) بالألف. وفي قوله: (ومنخرين) بالياء.. فجمع بين لغتين، وذلك قلما يتفق لعربي، وهذا مردود، فإن أبا زيد الأنصاري ـ وهو ثقة ـ أورده في كتابه «النوادر في اللغة» ص(١٦٨) ونسبه لرجل من بني ضبة. وقد وردت الرواية في كتابه «ومنخران» بالألف. فإن ثبت ذلك فإن النحويين أخطأوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع.

(٣) الأحوذيان: مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، أراد به هنا جناح القطاة. والبيت وصف لها بالسرعة والخفة، و(ما) نافية و(هي) مبتدأ بتقدير مضافين أي: فما زمان رؤيتها إلا لمحة و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(لمحة) خبر المبتدأ، وجملة (تغيب) معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

وهذا معنى **قوله: (ونُوْنَ مجموعٍ... إلخ)** أي: افتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وقَلَّ من العرب من نطق بكسرها، ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة، وقد ورد فتحها.

* * *

إعراب جمع المؤنث السالم

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ من ذكر ما ينوب فيه حرف عن حركة، وهي الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم. شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، ومنه ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وهو جمع المؤنث السالم(١).

وتعريفه: ما دلَّ على أكثر من اثنين بألف وتاء مزيدتين، نحو: حضرت المعلمات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين، بسبب الزيادة في آخره.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وخرج بالتعريف نوعان من الكلمات:

الأول: ما كانت ألفه غير زائدة، نحو: دعاة وقضاة؛ فإن ألف الأولى منقلبة عن أصل وهو الواو. والثانية: عن الياء، ثم قلبت ألفاً في الكلمتين، والأصل: دُعَوَةٌ، وقُضَيَةٌ.

---

(١) التسمية الأولى أدق من (جمع المؤنث السالم) لأن الذي ينصب بالكسرة ليس جمع المؤنث السالم فحسب، بل كل ما جمع بألف وتاء ولو كان مفرده مذكراً نحو: اصطبل (موقف الدواب) اصطبلات. ونحو: بنات وأخوات وفتيات وأمهات جمع مؤنث، ولكنه تغير جمعه عن مفرده، فليس سالماً، انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢٢).

الثاني: ما كانت تاؤه غير زائدة، نحو: صوت وأصوات، وميت وأموات. فهذان النوعان ليسا من هذا الباب؛ لأن دلالة الكلمات المذكورة على الجمع ليس بسبب الألف والتاء، وإنما هو بصيغة جمع التكسير(١)، فنصبهما بالفتحة على الأصل. قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

وهذا معنى **قوله**: **(وما بتا وألف... إلخ)** أي: وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه؛ إشارة إلى أن النصب محمول عليه.

* * *

٤٢ ـ كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

الملحق بجمع المؤنث السالم

أشار بهذا إلى الملحق بجمع المؤنث السالم. وهو نوعان:

الأول: لفظ (أولات) بمعنى صاحبات. فهذه تعرب بإعراب هذا الجمع، وهي ملحقة به؛ لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة. قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَـٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فـ(أولات) خبر كان منصوب بالكسرة.

الثاني: ما سمي به من هذا الجمع، فصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية، مثل: أذرعات فهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع، وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام، فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين، ومثل ذلك لفظ: عرفات. قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

---

(١) فإن قلت: بنت وبنات. هذا الجمع ينصب بالكسرة، وصوت وأصوات. هذا الجمع ينصب بالفتحة مع أن التاء موجودة في المفرد. فالجواب: أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة؛ لأنه على وزن من أوزان جمع التكسير، فاعرف هذا فهو نافع في هذا الباب.

وهذا معنى **قوله: (كذا أولات... إلخ)** أي: إن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معاً، وكذا ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء، فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

* * *

إعراب ما لا ينصرف

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما نابت فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون(١).

وتعريفه: كل اسم معرب شابه الفعل بوجود علتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، مثل: أحمد. فيه العلمية ووزن الفعل، وعطشان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون، ومساجد فيه علة واحدة، وهي صيغة منتهى الجموع.

وللممنوع من الصرف باب خاص، فيه بيان أسباب المنع من الصرف، وتوضيح أحكامه، والمقصود هنا ما يتعلق بإعرابه.

فهو يرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

ويستثنى من ذلك مسألتان يجر فيهما الممنوع من الصرف بالكسرة على الأصل:

الأولى: أن يكون مضافاً، نحو: وعظت في مساجدِ القرية. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: ٤]، فإن كان مضافاً إليه جر بالفتحة، نحو: كتابُ يوسفَ جديدٌ. قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) بعض الطلبة يظن أنه لا يسمى ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مجروراً بالفتحة، وهذا غير صحيح، بل كل ما منع من التنوين من اسم معرب لسبب، فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعاً أو منصوباً.

ﱡﭐﭐاَصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ﱠ [آل عمران: ٣٣].

الثانية: أن تدخل عليه الألف واللام، نحو: سألت عن الأفضل من الطلاب. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وهذا معنى **قوله**: (**وجُرَّ بالفتحة**... إلخ) أي: جُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لا ينصرف ما لم يكن مضافاً أو واقعاً بعد (**أل**) مباشرة من غير فاصل. ومعنى: (**ردف**) أي: تبع.

* * *

إعراب الأمثلة الخمسة

٤٤ ـ وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا ... رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

٤٥ ـ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

لما فرغ من ذكر ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وهي الأمثلة الخمسة. والمراد بها: كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائِبَين فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبين فيبدأ بالتاء. وكذا واو الجماعة. وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، نحو: هل تَصِلُوْنَ أرحامكم[(١)]؟ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] وتُنصب وتجزم بحذفها[(٢)] نيابة عن الفتحة، والسكون، نحو: لا ينبغي للأغنياء

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الفعل (يعفون) مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث في محل نصب. ونون الإناث: فاعل. فالواو لام الفعل، ووزنه (يَفْعُلْنَ)؛ لأنه من عفا يعفو، بخلاف: الرجال يعفون. فالواو ضمير الجمع فاعل، ولام الفعل محذوفة، ووزنه (يَفْعُوْنَ)، وأصله: يعفوون. والنون علامة الرفع، فتقول في حالتي الجزم والنصب: الرجال لن ولم يعفوا. فالفروق بين: الرجال يعفون، والنساء يعفون، أربعة فتأملها.

(٢) قد تحذف النون لغير ناصب أو جازم. كقوله ﷺ: «**لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**» رواه مسلم برقم (٩٣). فحذفت النون من قوله: =

أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين. قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤][(١)].

وهذا معنى **قوله**: **(واجعل لنحو يفعلان النونا... إلخ)** وعبَّر بقوله: (لنحو) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة كالأسماء الستة. وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين.. إلخ.

وقوله: **(سِمَه)**: بكسر السين المهملة هي العلامة، وفعلها: وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال: وعد يعد عدة.

قوله: **(كلم تكوني لترومي مظلمه)** مثَّل بالأول للجزم، والثاني للنصب بأن المقدرة بعد اللام، ومعنى (ترومي) تطلبي، و(مظلَمه) بفتح اللام: الظلم، وقد مثَّل بقوله: **(يفعلان)** وما بعده للرفع.

* * *

إعراب المعتل من الأسماء

٤٦ ـ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كالْمُصْطَفى والمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧ ـ فَالأَوَّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا
٤٨ ـ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

لما تحدث عن الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في ذكر المعتل منهما، وبدأ بالأسماء، فذكر نوعين من الأسماء المعتلة، وهما: المقصور والمنقوص.

والمقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، مثل: فتى، عصا، رحى. وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى. والحرف،

= «ولا تؤمنوا» لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة قليلة الاستعمال. ومنه قول عمر رضي الله عنه في قتلى بدر (كيف يسمعوا؟ وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا) رواه مسلم برقم (٢٨٧٤).

(١) هنا اجتمع عاملان (إنْ ولم)، والعمل للثاني؛ لأنه شديد الاتصال بالمضارع، ولأنها دخلت عليه قبل دخول (لم). بخلاف (إن) فقد تدخل على الماضي وقد يليها الاسم. وقيل: العمل للأول لسبقه وقوته؛ لأنها تؤثر في فعل الشرط وجوابه. ولا قيمة كبيرة لهذا الخلاف؛ لأن المضارع مجزوم على أي حال.

نحو: على. وبالمعرب: المبني، نحو: متى. وبالألف، نحو: الهادي؛ لأن آخره ياء، وخرج باللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب.

وحكم المقصور أنه يعرب بحركات مقدرة على الألف، والمانع من ظهورها التعذُّر. فالرفع، نحو: أَهَمُّ المطالب رضا الله. والنصب، نحو: إن رضا الناس غاية لا تدرك. والجر، نحو: احرص على رضا والديك. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى(١)﴾ [محمد: ١٧]، وقال تعالى: ﴿رَبِّكَ ۖ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾ [الحج: ٦٧].

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو: القاضي، الساعي، الوافي.

وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يعطي. والحرف، نحو: في. وبالمعرب: المبني، نحو: الذي. وبالياء: المقصور، نحو: الفتى. وباللازمة: المثنى كما تقدم، فإن الياء لا تلزم إلا في حالتي الجر والنصب، وبقولنا: قبلها كسرة، التي قبلها ساكن صحيح، مثل: ظَبْي، أو ساكن معتل، نحو: كرسيّ. فهذا من المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة. قال تعالى: ﴿فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزمر: ٢٦].

وحكم المنقوص: إن كان محلى بأل أو مضافاً ثبتت ياؤه، ورفع بضمة مقدرة عليها منع من ظهورها الثقل، وكذا يجر بكسرة مقدرة. مثال الرفع: الساعي للخير كفاعله. جاء قاضي المدينة. ومثال الجر: على الباغي تدور الدوائر. سلمت على قاضي المدينة.

---

(١) اعلم أن المقصور المجرد من أل والإضافة يلازمه التنوين هكذا (جاء فتًى، رأيت فتًى ومررت بفتًى) والإعراب بحركات مقدرة على الألف. وأصله (فتيٌ) على وزن (فَعَلٌ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والألف ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت الألف نطقاً لا كتابة، وصار التنوين تابعاً لفتحة التاء فلا يتغير مطلقاً.

وقد تحذف الياء تخفيفاً في حالتي الرفع والجر؛ لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وتُجرى (أل) مُجرى ما عاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه، تحذف معها. فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦][1]، ومثال الجر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وأما نصب المحلى والمضاف فهو بالفتحة الظاهرة، نحو: «**لعن رسول الله ﷺ الراشيَ والمرتشيَ**»[2]. رأيت قاضيَ المدينة. قال تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وإن كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة حذفت ياؤه، وجيء بالتنوين رفعاً وجرّاً، وبقيت ياؤه نصباً، فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) وتظهر الفتحة. فمثال الرفع: المؤمن راضٍ قانع. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧][3]. ومثال النصب: سمعت منادياً ينادي للصلاة. قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١][4]. ومثال الجر: رُبَّ ساعٍ لقاعد. قال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال ابن مالك: (وسَمِّ معتلاً... إلخ) أي: سَمِّ ما كان آخره ألفاً، كالمصطفى. وما كان آخره ياء، كالمرتقي ـ حال كونه من الأسماء لا من الأفعال ـ معتلّاً. (فالأول) وهو ما آخره ألف، الإعرابُ جميعه قُدِّر

---

(١) الداع: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها الثقل.

(٢) أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي.

(٣) هاد: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، وحُذِفَ التنوين لأجل الوقف.

(٤) بربك: الباء حرف جر زائداً إعراباً مؤكد معنى. ورب: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه. و«هادياً» تمييز منصوب، ويجوز إعرابها حالاً.

على آخره. وهو النوع (الذي قد قصر) أي: سمي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمي بذلك؛ لأنه حبس ومنع من ظهور الحركة، والألف في (قدرا) و(قصرا) للإطلاق (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّي بذلك لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره. (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا أيضاً يُجَرّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها، كالمقصور. لكن قدرت في المقصور؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة، وأما المضاف للياء فهو لأجل المناسبة؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها، فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة، فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

* * *

تعريف الفعل المعتل وإعرابه

٤٩ ـ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ   أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ

٥٠ ـ فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ   وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

٥١ ـ وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً   ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

ذكر هنا المعتل من الأفعال، وهو الباب السابع مما يعرب بالنيابة. والمعتل من الأفعال هو: ما كان في آخره واو وقبلها ضمة، ك(يدعو)، أو ياء قبلها كسرة، ك(يرمي)، أو ألف قبلها فتحة، ك(يسعى). والمراد الفعل المضارع؛ لأن الكلام في المعرب. وكيفية إعرابه ما يلي:

١ ـ **المعتل بالألف**: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، نحو: المتقي يخشى ربه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وينصب بفتحة مقدرة، نحو: لن يرضى العاقلُ بالإهانة. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]. ويُجزم بحذف حرف العلة، وهو الألف

والفتحة قبلها دليل عليها، نحو: العاصي لم يخشَ ربه. قال تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧].

٢ ـ **المعتل بالواو**: يُرفع بضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحِّد لا يدعو إلّا الله. قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الواو لخفتها، نحو: لن يسموَ أحد إلّا بأدبه. قال تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، نحو: لا تَدعُ على أولادك. قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [العلق: ١٧].

٣ ـ **المعتل بالياء**: يُرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، نحو: أنت تربي أولادك على الفضيلة، قال تعالى: ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [يونس: ٥٦]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الياء لخفتها، نحو: لن تعطيَ الفقيرَ شيئاً إلّا أُجرت عليه. قال تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، نحو: لا تؤذِ جارك. قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا معنى **قوله**: **(وأيُّ فعل آخر منه ألف... إلخ)** أي: يُعرف الفعل المعتل بأن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء، وتُقدّر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و(أَبْدِ) أي: أظهر النصب فيما آخره واو (كيدعو)، أو ياء كـ(يرمي). وقَدّر الرفع فيهما، واحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال[1].

---

(١) قد يحذف حرف العلة بغير جازم، لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل، وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفجر: ٤] انظر: «إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٧١٤).

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ

٥٢ ـ نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا تعريف النكرة وأقسام المعارف
٥٣ ـ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي   وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّذِي

الاسم قسمان:

الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين، مثل: جاء طالب. قدم ضيف. والنكرة نوعان:

الأول: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، مثل: كتاب، رجل. تقول: الرجل شجاع. الكتاب نفيس.

الثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل)، مثل: ذو (بمعنى صاحب)، نحو: جاء ذو علم؛ أي: صاحب علم. فذو: نكرة، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع ما يقبل (أل) وهو صاحب.

القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص.

والمعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: جاء علي.

الثاني: ما يقبل (أل) ولكنها لا تؤثر فيه التعريف، مثل: عباس. فتقول: جاء العباس. لكنها غير مُعَرِّفَةٍ؛ لأنه معرفة بالعلمية، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في بابه.

والمعارف سبعة أقسام:

١ ـ الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشدها تمييزاً لمسماه بعد لفظ (الله) وضميره.

٢ ـ العلم، مثل: خالد. زينب. مكة.
٣ ـ اسم الإشارة، مثل: هذا. هذه. هؤلاء.
٤ ـ الاسم الموصول، مثل: الذي. التي. الذين.
٥ ـ المُعرّف بأل، مثل: الكتاب. الطالب.
٦ ـ المضاف لمعرفة، مثل: كتابي جديد. كلام علي بليغ.
٧ ـ النكرة المقصودة[١] من بين أنواع المنادى، مثل: يا طالبُ أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً).

وهذا معنى **قوله**: (**نكرة قابل أل**... إلخ) أي: إن النكرة: اسم قابل لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف، أو واقع موقع (**ما قد ذكرا**) أي: موقع (أل) المؤثرة، وغير النكرة: معرفة، ثم ذكر أنواعها عدا السابع، ولم يرتبها لضيق النظم. وسيذكر الخمسة الأولى بالتفصيل، مبتدئاً بمباحث الضمير. أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب «المعرف بأل» ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف، فبعضها أقوى من بعض، بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ (الله) وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف، ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة؛ لأن التعريف بكل منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بأل، وهما في درجة واحدة. أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: (هذا هو المذهب الصحيح).

وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس.

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في أسماء الإشارة.

وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضوري، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.

[مَبَاحِثُ الضَّمِيرِ][1]

تعريف الضمير

٥٤ ـ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

الضمير: اسم جامد[2] يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب، مثل: أنا عرفت واجبي. أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.

ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولا مشتقات، ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لا بدّ أن يكون حاضراً وقت النطق به.

والمعنى: سمّ الذي لغيبة أو حضور بالضمير (كأنت وهو).

* * *

الضمير المتصل

٥٥ ـ وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِيْ إلا اخْتِيَاراً أَبَدَا

٥٦ ـ كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ وَالْيَاءِ والهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

الضمير[3] من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسمان:

الأول: بارز، وهو ما له صورة في اللفظ حقيقة أو حكماً، فالأول: كالتاء من: أكرمتُ الغريب. والثاني: نحو: جاء الذي أكرمتُ؛ أي: أكرمته. فالهاء موجودة حكماً.

---

(١) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف، والثاني في باب مستقل، وهو العلم.

(٢) الجامد في الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وسوف أشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول ـ إن شاء الله ـ.

(٣) الضمير إن دلَّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط. نحو: أنت، هو.. وإن احتاج إلى زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب نحو: أنتما، إياك، إياكم.. وأذكر لك قريباً إعراب النوعين إن شاء الله.

الثاني: مستتر، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ، نحو: حافظْ على الصلاة؛ أي: أنت، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه.

والبارز قسمان:

الأول: متصل. **والثاني**: منفصل. ويأتي الكلام عليه، ـ إن شاء الله ـ.

والمتصل: هو الذي لا يبتدأ به في الكلام، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار. والمراد بالاختيار: سعة الكلام بخلاف ضرورة الشعر، مثل: التاء في قولك: استمعت للمحاضرة.

وهذا معنى **قوله**: (**وذو اتصال منه... إلخ**) أي: المتصل من الضمير هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد أداة الاستثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلام، ثم مثَّل لبعض الضمائر المتصلة. فالياء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر. والكاف في (**أكرمك**) لضمير المخاطب الذي في محل نصب. والياء (من سليه) لضمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

* * *

بناء الضمير والموقع الإعرابي للضمير المتصل

٥٧ ـ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

٥٨ ـ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

٥٩ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا واعْلَمَا

تقدم في باب المعرب والمبني أن ألفاظ الضمائر كلها مبنية[1].

---

(١) عند إعراب الضمائر لا بد من ملاحظة أمرين:

الأول: موقع الضمير من الجملة، أهو في محل رفع أو نصب أو جر؟

الثاني: حالة آخر الضمير أساكنة نحو: أنا، أم متحركة نحو: أنت أحسنتَ؟ فتقول: أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، و(التاء) في أحسنت ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، أما الضمير المركب نحو: إياك. أنتم. فالأولى الأخذ بالرأي القائل: إن الجميع ضمير بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) أو (أنت) و(الميم). فتعرب (إياك) ضميراً منفصلاً مبنيّاً على الفتح في محل نصب، و(أنتم) في محل رفع مبتدأ.

وإذا ثبت أنها مبنية، فلا بدّ أن يكون لها محل من الإعراب.

فالضمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون في محل رفع فقط، وهو خمسة ضمائر: التاء المتحركة بالضمة للمتكلم، وبالفتحة للمخاطب، وبالكسرة للمخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وألف الاثنين، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [التحريم: ١٠]. وواو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾ [البقرة: ٢٠]. وياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]. ونون الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: ياء المتكلم[1]، كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. وكاف المخاطب، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. وهاء الغائب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧].

الثالث: ما هو مشترك بين محل النصب والرفع والجر وهو (نا)، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٦].

وإلى بعض هذه الأنواع أشار **بقوله**: **(وكل مضمر... إلخ)** أي: المضمرات كلها مبنية. لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير **(نا)** صَلَحَ للأمور الثلاثة، فيكون في محل جر، مثل: **(اعرف بنا)** أي: اعترف بقدرنا. وفي محل نصب،

---

(١) اعلم أن الإعراب لا يظهر على الاسم المتصل بياء المتكلم، وقاعدة إعرابه أن تقول في مثل: كتابي جديد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهكذا الاسم المنصوب والمجرور. وبعضهم يرى أن الكسرة في حالة الجر كسرة إعراب لا كسرة مناسبة، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في باب «الأسماء الستة».

نحو: (إننا). وفي محل رفع، مثل: (نِلْنَا). ثم ذكر أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث ـ وهي من ضمائر الرفع المتصلة ـ تكون للغائب وغيره، وهو المخاطب فقط، بقرينة المثال. فالغائب، نحو: (قاما). والمخاطب، نحو: (اعلما).

هذا ومما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم). فالرفع، نحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧]. والنصب ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [القلم: ٤٠]. والجر: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]. وكذلك (الياء) فالرفع، نحو: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾ [مريم: ٢٦]. والنصب، نحو: ﴿وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. والجر، نحو: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

لكنهما لا يشبهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل للمتكلم، بخلاف الياء، فإنها وإن كانت تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل، إلّا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[(١)]. وكذلك (هم)، فهي في حالة الرفع ضمير منفصل. وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل[(٢)].

* * *

(١) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء في (كوني) في محل رفع اسم «كون». مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف، والثاني: رفع على أنها اسم لمصدر «كان».

(٢) وإعرابها في مثل قوله تعالى: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ سلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول. والميم علامة الجمع. (أيُّهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق بـ(زعيم)، و(زعيم) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.

الضمير المستتر

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكُرُ

تقدم أن الضمير قسمان:

١ - **بارز**، وقد مضى.

٢ - **مستتر**، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

١ - واجب الاستتار. ٢ - جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل يرتفع بالعامل، مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد - مثلاً - ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا، على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يقع في عشرة مواضع:

١ - مع فعل الأمر المسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.

٢ - مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [غافر: ٤٤].

٣ - الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

٤ - الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، نحو: أنتِ تحسنينَ الكلام. أو المثنى أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً، نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم. وأنتن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ - مع اسم فعل الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْۖ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ففي اسم الفعل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

٦ ـ مع اسم الفعل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]. ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر؛ لأن معناه: أتضجر؛ أي: أنا.

٧ ـ مع فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ الصدقَ!

٨ ـ مع المصدر النائب عن فعله؛ نحو: إحساناً إلى الوالدين. فإحساناً: مصدر منصوب بفعل محذوف، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت؛ لأنه بمعنى: أحسن.

٩ ـ مع أفعال الاستثناء، مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.

١٠ ـ مع أدوات الاستثناء الناسخة، مثل: (ليس) كقوله ﷺ: **«ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنَّ والظفر»**(١)، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو.

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفوع بفعل الغائب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. أو الغائبة؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١]. أو اسم الفعل الماضي، نحو: الصديق هيهاتَ؛ أي: بَعُدَ. أو الصفات المحضة كاسم الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. ففي ﴿مُصَدِّقٌ﴾ ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول(٢).

* * *

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) فهو مستتر جوازاً إلا في مسائل قليلة مستثناة.

الضمير المنفصل

٦١ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
٦٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

تقدم أن الضمير البارز قسمان:

١ ـ **متصل**: وتقدم.

٢ ـ **منفصل**: وهو الذي يبتدأ به، ويقع بعد (إلا)؛ كقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين:

الأول: ما يكون في محل رفع. **والثاني**: ما يكون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فاثنا عشر ضميراً مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

١ ـ للمتكلم ضميران: (أنا) للمتكلم وحده، و(نحن) للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره.

٢ ـ للمخاطب خمسة: (أنتَ) للمفرد المذكر، (أنتِ) للمؤنثة. و(أنتما) للمثنى بنوعيه. و(أنتم) لجماعة الذكور. و(أنتن) لجماعة الإناث.

٣ ـ للغائب خمسة: (هو) للمفرد[1]. (هي) للمؤنثة. (هما) للمثنى بنوعيه. (هم) لجمع الذكور. (هن) لجمع الإناث.

---

(١) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، **الأول**: يسمى ضمير الفصل، **والثاني**: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره ـ إن شاء الله ـ في باب (إنَّ) لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فأكتب عنه هذه الخلاصة.

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتبين المراد منه، كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الأيام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧] (على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن). =

وهذا معنى **قوله**: (وذو ارتفاع... إلخ) أي: المنفصل المرفوع **(أنا، هو، أنت)** وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير ـ عندهم ـ أن يكون لمفرد مذكر، سواء أكان لمتكلم أم مخاطب أم غائب. وما دل على أكثر من واحد، أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما ذكر ابن مالك الأصول **قال**: و**(الفروع لا تشتبه)** أي: لا تشتبه بغيرها فهي بيّنة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيَّا) وهي كما يلي:

١ ـ للمتكلم ضميران: (إياي) للمتكلم وحده. و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢ ـ للمخاطب خمسة: (إياكَ) للمفرد المذكر. (إياكِ) للمؤنثة. (إياكما) للمثنى بنوعيه. (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٣ ـ للغائب خمسة: (إياه) للمفرد. (إياها) للمفردة. (إياهما) للمثنى بنوعيه. (إياهم) لجمع الذكور. (إياهن) لجمع الإناث.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. فإياك: مفعول مقدم

= وسمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة؛ أي: المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر، ومن أهمها ما يلي:

١ ـ عوده على ما بعده، وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.

٢ ـ أنه لا بد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.

٣ ـ أن مفسره لا يكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله، كما لو سبق بناسخ.

٤ ـ أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر، وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٦٣٧)، وسيرد له ذكر ـ إن شاء الله ـ في باب (كان)، وفي باب (إنّ) وغيرها.

مبني على الفتح في محل نصب. والثاني مبني على الضم في محل نصب[1].

وهذا معنى **قوله**: (**وذو انتصاب في انفصال... إلخ**) أي: جعل ضمير المتكلم (**إياي**) مثالاً للمنصوب المنفصل. أما باقي الفروع فمعرفتها سهلة وليست أمراً مشكلاً. والألف في **قوله**: (**جعلا**) للإطلاق.

* * *

اتصال الضمير وانفصاله

٦٣ ـ وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّىٰ أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار. والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل. تقول: أكرمتك. ولا تقول: أكرمت إياك. لإمكان المتصل.

لكن قد يتعيّن انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يتقدم الضمير على عامله؛ لداع بلاغي كإفادة القصر، نحو: إياك كافأ المدرس. قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

٢ ـ أن يقع بعد (إلا) لإفادة الحصر، نحو: ربنا ما نرجو إلا إياك. قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٣ ـ أن يُفْصَلَ بين الضمير وعامله بمعمول آخر، نحو: نحن نكرم العلماء وإياكم. قال تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ[2]﴾ [الممتحنة: ١].

---

(١) ذكرنا ـ فيما سبق ـ عند إعراب الضمائر أن الأرجح في الضمير المركب اعتبار المجموع من (إيا) ولواحقها ضميراً تيسيراً على الدارسين، وأزيد هنا بأن العكبري قد نص في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» على أن هذا مذهب الكوفيين (١/٧).

(٢) إياكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب معطوف على «الرسول». أو مبني على السكون، والكاف حرف خطاب، والميم علامة الجمع.

٤ ـ في ضرورة الشعر؛ كقول زياد بن منقذ العدوي التميمي في تذكر أهله:

وما أُصَاحِبُ من قوم فأَذْكُرَهُمْ ... إلا يـزيـدُهُـمُ حبّاً إلـيَّ هُـمُ[(١)]

ففصل الضمير، وحقه الاتصال، بأن يقول: إلا يزيدونهم حبّاً إليّ.

قال ابن مالك: (وفي اختيار **لا يجيء المنفصل**... إلخ) أي: لا يجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما في الشعر فيجوز العدول عن الوصل إلى الفصل.

* * *

مواضع جواز الاتصال والانفصال

٦٤ ـ وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

٦٥ ـ كَـذَاكَ خِـلْـتَـنـيـهِ واتِّـصَـالا ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

يجوز أن يُؤتى بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يُؤتى به متصلاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل في الضميرين المنصوبين فعلاً غير ناسخ، كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني. مثاله: الكتاب سلنيه. فيجوز في الهاء الاتصال، أو الانفصال، نحو: الكتاب سلني إياه. فالياء للمتكلم، والهاء للغائب، وضمير المتكلم أعرف من الغائب بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسماه.

فإن لم يكن الضميران منصوبين، وجب وصل الضمير بعامله إن كان فعلاً، نحو: النظام أحببته. وإن كان الأول غير أعرف تعين الفصل، نحو: الكتاب أعطاه إياك زيد.

---

(١) المعنى: لا أصاحب قوماً غير قومي، وأذكر قومي أمامهم، إلا يزيد هؤلاء القوم حبَّ قومي إليّ بسبب مآثرهم. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (٢/ ١٣٤) تحقيق عبد الله عسيلان.

وقوله: (من قوم) مفعول به و(من) زائدة. (فأذكرهم) الفاء للسببية والمضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية. (حبّا) مفعول ثان لـ(يزيد)، (هم) فاعل (يزيد).

والاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة؛ لأنه هو الأصل؛ ولأنه مؤيد بالقرآن. قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ[(١)] ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا[(٢)] وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا[(٣)]﴾ [محمد: ٣٧].

وقد ورد الفصل في السنّة؛ كقوله ﷺ: **«أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها»**[(٤)]، وليس الاتصال بواجب، وليس الانفصال مخصوصاً بالشعر بدليل الحديث.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير الثاني منصوباً بـ كان، أو إحدى أخواتها لأنه خبرها، فيجوز الاتصال والانفصال، نحو: الصديق كُنْتُهُ. والصديق كنتُ إياه. واختلف النحويون في المختار. فابن مالك ومن وافقه يختار الاتصال؛ لأنه الأصل، ولأنه مؤيد بالحديث الشريف في قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: **«إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»**[(٥)]. وسيبويه ومن وافقه يختار الفصل؛ لأن

---

(١) سيكفي: السين حرف استقبال، يكفي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول. والهاء: مفعول ثان. والميم: علامة جمع المذكر. ولفظ (الله) فاعل.

(٢) الهمزة للاستفهام: ونلزم: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم: علامة جمع المذكر، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان.

(٣) إن: حرف شرط جازم. ويسأل: فعل مضارع مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون، والكاف: مفعول أول. والميم علامة الجمع، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: مفعول ثان، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط قوله: (تبخلوا).

(٤) رواه أبو داود (٢٥٤٩) من حديث طويل. وفيه انفصال الضمير (إياها).

(٥) متفق عليه. وابن صياد اسمه «صافٍ» وفيه بعض أوصاف الدجال. ولكن النبي ﷺ لم يقطع بأنه الدجال ولا غيره. ولهذا قال لعمر: (إن يكنه فلن تسلط عليه..) =

الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بَعْدَنا عن العهد والإنسان قد يتغير(١)

الثالثة: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً ناسخاً، كـ ظن وأخواتها. فيجوز الاتصال، نحو: الصديق ظننتكه. والانفصال: الصديق ظننتك إياه. واختار ابن مالك الاتصال؛ لأنه الأصل ومؤيد بالقرآن وكلام العرب. قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ(٢) كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. وقال الشاعر:

بلِّغتُ صنع امْرِئٍ برٍّ إخَالُكَه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا(٣)

واختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد مُلئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحَنِ(٤)

= انظر: «شرح النووي على مسلم» حديث رقم (٢٩٢٤)، والهاء في قوله: (يكنه) خبر (يكن) عائد على الدجال، واسم يكن ضمير يعود على ابن صياد.

(١) اسم كان: ضمير مستتر يعود على (عمر) المعبر عنه بالمغيري في الأبيات التي قبله، (إياه) خبر كان، ومعنى البيت: لئن كان هذا الذي نراه هو عمر، فلقد تغيرت هيئته وتحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب، ثم قال مسلياً لنفسه: والإنسان قد يتغير حاله بمرور الزمان.

(٢) الكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، والميم علامة الجمع. و«كثيراً» مفعول ثالث، وهكذا الباقي.

(٣) إخالكه: مضارع «خال» بمعنى ظن. وهو بكسر الهمزة، وهو المسموع كثيراً مع أنه مخالف للقياس. إذ القياس فتح همزة مضارع الثلاثي كقام وأقوم، وينبغي الاقتصار على الكثير. و(إخال) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل «أنا» والكاف: مفعول أول. والهاء مفعول ثان. ومعنى البيت: علمت بما صنعه إنسان محسن فظننتك إياه؛ لأني أعلم أنك لم تزل مسارعاً لاكتساب الحمد والثناء؛ أي: عمل المعروف الذي هذه ثمرته.

(٤) الكاف مفعول أول لحسب بمعنى (ظن) وإياه مفعول ثان. ومعناه: كنت أظنك أخي الحقَّ، ولكني وجدت منك صدراً مليئاً بالأحقاد والضغائن عليّ.

وهذا معنى **قوله**: **(وصل أو افصل... إلخ)** أي: يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك **(سلنيه)** وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد بقوله: **(وما أشبهه)** أي: من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف **(انتمى)** أي: انتسب إلى قائليه في مسألة كان وأخواتها، وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال[1].

* * *

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين

٦٦ - وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ في انْفِصَالِ

هذا البيت في حكم الضميرين المنصوبين من حيث التقديم والتأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعرف وأشد تمييزاً لمسماه من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأعرف على غيره. تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه، بتقديم الأعرف وهو الكاف في الأول، والياء في الثاني، على غير الأعرف فيهما؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب.

ولا يجوز تقديم غير الأعرف. وأجازه بعضهم؛ لما رواه ابن الأثير من قول عثمان رضي الله عنه: (أَراهُمُني الباطلُ شيطاناً)[2] أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً. فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء).

---

(١) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

(٢) والهاء مفعول أول. والياء مفعول ثانٍ و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل. «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٧٧).

الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأعرف وغير الأعرف. فتقول: الكتاب أعطيتك إياه، وأعطيته إياك. إلّا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعرف، نحو: خالداً أعطيتك إياه. ولا يجوز تقديم الغائب بأن تقول: (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعرف، ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ، فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

قال ابن مالك: (وقدم الأخص في اتصال... إلخ) أي: قدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصال. وقدمن ما شئت منهما في حال الانفصال.

* * *

حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل

٦٧ ـ وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا ... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

إذا اجتمع ضميران واتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين ـ وجب فصل الضمير الثاني عن الأول. فتقول في المتكلم: تركتني لنفسي فأعطيتني إياي. وفي المخاطب: أعطيتك إياك. وفي الغائب: أعطيته إياه. ولا يجوز اتصال الثاني فلا تقول: أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه. إلّا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثاني للمثنى، فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل زميلي عن القلم والكتاب فأعطيتهماه، أو أعطيتهما إياه.

وهذا معنى **قوله: (وفي اتحاد الرتبة... إلخ)** أي: الزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب بالقيد السابق.

* * *

أحكام نون الوقاية

٦٨ ـ وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

٦٩ ـ وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

٧٠ ـ فِي الْبَاقِيَاتِ واضْطِراراً خَفَّفا   مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ ـ وَفِـي لَـدُنِّـي لَـدُنِـي قَـلَّ وَفِـي   قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

هذه الأبيات في حكم نون الوقاية. وهي نون تفصل بين ياء المتكلم والفعل أو غيره مما سيذكر، وهي حرف لا محل له من الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعلَ من الكسر، وغيرَ الفعل من تغيُّر آخره؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة، كما أنها تمنع اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حذفت لالتبس الفعل بالمسند لياء المخاطبة، نحو: أكرمي أبي.

ومناسبتها في هذا الباب؛ أنها ملازمة لياء المتكلم لا تأتي بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي﴾ [نوح: ٢١] وقال تعالى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾ [الأعراف: ٧١] وقال تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وكذا مع اسم الفعل، نحو: دراكني، بمعنى: أدركني، ومع أفعل التعجب ـ على القول بأنه فعل ـ نحو: ما أفقرني إلى عفو ربي! ومع (من، وعن) نحو: هذا القلم مني. يا مقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها مع الفعل، كقول الشاعر:

عَدَدْتُ قومي كعديد الطَّيْسِ   إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي(١)

(١) الطَّيْس: هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله: (كعديد) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددتهم عدّاً مثل عديد الطيس؛ أي: عدد الرمل، وقوله: (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

كما شذّ حذفها مع (من، وعن) كقول الشاعر:

أَيُّها السائلُ عنهم وعَنِي لستُ من قيسَ ولا قيسُ مِنِي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]. وقد ورد التجرد في الشعر، كقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال ليتي أُصادفُه وأَفْقِدُ جُلَّ مالي

كما يكثر الاقتران مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهو ثلاثة:

١ ـ لدن: وهي ظرف مبني على السكون، كقوله تعالى: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦] في قراءة الأكثرين بتشديد النون؛ لأن نون الوقاية مدغمة في نون (لدن)، وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية.

٢ ـ قد: وهي اسم مرادف لحَسْبٍ مبني على السكون، نحو: قدني درهمٌ، أو قدي درهمٌ، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

٣ ـ قط: وهي اسم بمعنى: حَسْبٍ. تقول: قطني درهم، أو قطي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

الثالثة: يكثر التجرُّد مع لعل. ولم يرد في القرآن غير التجرد. قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]. وجاء الاقتران في الشعر، كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

أريني جواداً مات هُزْلاً لعلني أرى ما ترينَ أو بخيلاً مخلَّدا

الرابعة: يجوز الوجهان على السواء مع (أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ). قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [طه: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حروف الجر غير (من، وعن) ومع المضاف غير (لدن، وقد، وقط) وسائر الأسماء، عدا ما تقدم.

قال ابن مالك: (وقبل يا النفس... إلخ) أي: الْتزَمَ المتكلم الإتيان

بنون الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. **وقوله: (وليسي قد نُظِمَ)** أي: قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كَثُر اقتران النون مع ليت، وندر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرُّد، والقليل الاقتران. وأما الباقيات من أخوات (إن) ـ غير (ليت، ولعل) ـ فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قَلَّ حذف نون الوقاية **(في لدنِّي)** بأن يقال: **(لدنِي)** بالتخفيف، وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع **(قدني وقطني)** والإثبات أكثر؛ لقوله: **(قد يفي)** أي: يأتي.

مسألة: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين ـ نون الرفع ونون الوقاية ـ على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانِنِي فيما يفيد. وأنتم تجادلونَنِي بلا علم. وأنتِ تشاركينَنِي في تربية أولادي. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ويجوز الإدغام ـ وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مكسورة ـ فتقول: أنتما تشاركانِّي، وتجادلونِّي.. ويجوز حذف إحدى النونين ـ تخفيفاً ـ وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلوني. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الأنعام: ٨٠]. فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى، والتخفيف بحذف إحداهما[1]. والظاهر أن

---

(١) قال مكي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/ ٤٣٧): (والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر: «الكشف» (٢/ ٢٤٠).

المحذوفة نون الوقاية، والثابتة نون الرفع، موافقةً لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، إلّا إن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع، نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم، والله تعالى أعلم.

العَـلَـمُ

تعريف العلم ومسماه

٧٢ ـ اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاحِقِ   وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

هذا القسم الثاني من أقسام المعارف وهو العلم. والعلم نوعان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو المذكور هنا. وأكثر مباحث الباب تتعلق به.

٢ ـ **علم جنس**: وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.

وعلم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، نحو: جاء خالد. قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقولنا: (اسم). هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة، (يعين مسماه) قيد أخرج النكرة؛ لأنها تدل على شيء غير معين.

(مطلقاً) أي: بلا قرينة. وهذا القيد لإخراج بقية المعارف، فإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلّا بقرينة: لفظية كـ(أل) أو الصلة، نحو: حضر الولد. فهو معرفة لوجود (أل) فإذا زالت صار نكرة. والأسماء الموصولة معارف بقرينة الصلة، نحو: حضر الذي ألقى الكلمة، أو قرينة معنوية كالتكلم في قولك: (أنا) والخطاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنوية، كما في أسماء الإشارة، نحو: هذا موظف مخلص. أو: هذا رأي سديد.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

ومسمى العلم ثلاثة أنواع:

١ ـ أفراد الناس، مثل: محمد، وخالد، وعبد العزيز، وآسية،

وكريمة.. قال تعالى: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢ ـ أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها علم خاص به، مثل: (لاحق) علم على فرس[1]، و(شذقم) علم على جمل.

٣ ـ أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها، مثل: مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد)، ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات؛ كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى **قوله**: (اسم يعين... إلخ) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن علم بلد، ولاحق علم فرس. وشَذْقَم علم جمل، وهَيْلَة علم شاة، وواشق علم كلب[2].

---

(١) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة (٦٩٧هـ) كتاب «الحَلْبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام» ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين علماً للخيل مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: حاتم بن صالح الضامن.

(٢) اعلم أن ابن مالك ﷺ لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس ـ الذي سيأتي ـ:

ووضعوا لبعض الأجناس علم　　　كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

لعلم الشخص حكمان: **الأول**: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه، فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر. ـ إذا اقتضى المقام ذلك ـ بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ ـ أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرضٍ كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته؛ لأنه يجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج =

أقسام العلم: ١ ـ باعتبار وضعه

٧٤ ـ وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

للعلم تقسيمات متعددة:

التقسيم الأول: باعتبار وضعه. ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد. هند.

= إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا ـ أخيراً ـ من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله.. فهذا غير صحيح لغةً. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم. والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية. ولا يمكن إعرابه. إذ الإعراب للتراكيب السليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر: «النحو الوافي» (١/ ٢٩٥)؛ «معجم المناهي اللفظية» لبكر أبو زيد ص(٢٩٣)؛ «الإيضاح والتبيين» للشيخ حمود التويجري ص(٢١٢)؛ «شرح المفصل» (١/ ٤٤).

٢ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١/ ٤٥) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جدّاً في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله..).اهـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

بَاعَدَ أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

٣ ـ ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة؛ نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ ـ أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع؛ كزيادة الألف والنون نحو: عثمان ﷺ ثالث الخلفاء الراشدين.

٢ ـ **كنية**: ما أطلق على الذات بعد التسمية. وصُدِّرَ بأب أو أم، نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب. عائشة أم المؤمنين. قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١] فـ﴿أَبِى لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي ﷺ(١).

٣ ـ **لقب**: وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم؛ كالمأمون والرشيد والجاحظ والسفّاح. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالمسيح لقب لـ(عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: الاسم مع اللقب: ويجب تأخير اللقب عن الاسم. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر الفاروق رضي الله عنه وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً، كقول المرأة:

بأن ذا الكلبِ عمراً خيرَهم حسباً ... ببطن شِرْيانَ يعوي حوله الذيبُ(٢)

فقُدم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمراً).

الثانية: الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر أبو حفص، أو: أبو حفص عمر رضي الله عنه.

الثالثة: الكنية مع اللقب: فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير

(١) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له: (أبو لهب) لإشراق وجهه.

(٢) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغهم ... عني حديثاً وبعض القول تكذيب

و(عمراً) بدل من (ذا الكلب) و(خيرهم) صفة لـ(عمراً).

اللقب، لما تقدم، نحو: ثاني الخلفاء الراشدين: أبو حفص الفاروق. وعند الجمهور: أنت بالخيار. فلك أن تقول: ثاني الخلفاء الراشدين: الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قال ابن مالك: (واسماً أتى... إلخ) أي: أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرنْ ذا) أي: أخرنْ اللقب إذا صحب (سواه). والمراد: الاسم والكنية. وظاهر ذلك أنه يجب تأخير اللقب مع الكنية ـ كما تقدم ـ وقد فهم بعض العلماء أن هذا رأي ابن مالك[1]، لكن قد يشكل عليه اقتصاره في «الكافية» على وجوب تأخير اللقب عن الاسم، ولم يذكر الكنية، والله أعلم[2].

* * *

أحوال إعراب الاسم واللقب

٧٥ ـ وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فأَضِفْ ... حَتْماً وإلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤخّر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب. وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل؛ لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين. والمراد بالمفرد هنا. ما ليس بمركب. فالمفرد كلمة واحدة، والمركب كلمتان، مثل: جاء عليُّ سعيدٍ. الأول اسم، والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول حسب حاجة الجملة، ويجر الثاني بسبب الإضافة، والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، ككون الاسم مقروناً بـ(أل) نحو: جاء الحارث سعيد. فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين، وتبعهم ابن مالك.

(١) انظر: «همع الهوامع» (١/ ٧١).
(٢) «الكافية الشافية» (١/ ٢٤٩).

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع، فتعرب الثاني بإعراب الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فتقول: هذا عليٌّ سعيدٌ. ورأيت عليّاً سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ.

وهذا هو المختار؛ لعدم احتياجه إلى التأويل، فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب «الإضافة»، وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر.

الصورة الثانية: أن يكون الاسم واللقب مركبين، نحو: هذا عبدُ اللهِ زينُ العابدين.

الصورة الثالثة: أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، نحو: هذا عبدُ الله سعيدٌ.

الصورة الرابعة: أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً، نحو: هذا عليٌّ زينُ العابدين.

وفي هذه الحالات الثلاث تمتنع الإضافة، ويعرب اللقب بإعراب الاسم، فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجرّه، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن يكونا مفردين... إلخ**) أي: وإن يكونا ـ الاسم واللقب ـ مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً، وإن لم يكونا مفردين، كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه. ومعنى: (**الذي ردف**) أي: الذي جاء ردفاً للأول؛ أي: بعده متأخراً عنه.

* * *

٢ ـ أقسام العلم باعتبار أصله

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

٣ ـ أقسام العلم باعتبار لفظه

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ... ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

٧٨ ـ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ   كَعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَهْ

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته. فينقسم إلى:

١ ـ مرتجل: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية، مثل: أُدَد (علم رجل)، وسعاد (علم امرأة)، و(مَذْحِجٍ) وهو أبو قبيلة من العرب.

٢ ـ منقول: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

١ ـ إما من صفة كاسم الفاعل، نحو: حارث، صالح. أو صفة مشبهة، نحو: حسن، وثقيف. أو اسم مفعول، مثل: منصور.

٢ ـ أو من اسم جنس، نحو: أسد، غزال.

٣ ـ أو من مصدر، نحو: زيد.

٤ ـ أو من فعل، نحو: يزيد (من فعل مضارع)، وشَمَّر (من فعل ماض)، وسَامِحْ (من فعل أمر).

٥ ـ أو من جملة فعلية، نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي.

وهذا معنى **قوله**: (ومنه منقول..) إلى **قوله**: (وجملة) أي: ومن العلم منقول؛ كفضل وأسد. ومنه: مرتجل؛ كسعاد وأُدد. ومنه: ذو جملة؛ أي: المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

١ ـ مفرد: وهو ما تكون من كلمة واحدة، نحو: خالد، مأمون، نبيل، حفصة.

٢ ـ مركب: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ مركب إسنادي: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلّا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية فقد سمعت عن العرب، مثل: شاب قرناها، تأبط شراً، وأما

الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية، نحو: زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية، نحو: قال تأبط شراً، قرأت شعر تأبط شراً.

٢ ـ مركب مزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وهو نوعان:

أ ـ ما ختم بـ(ويه): وهذا يُبنىٰ على الكسر. فتقول: جاء عمرويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بعمرويهِ. وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

ب ـ الذي لم يختم بـ(ويه). فهذا يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. فتقول: هذه بعلبكُّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ. وهذا رأي جيد يحسن الاقتصار عليه.

٣ ـ مركب إضافي: وهو ما تركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً، نحو: جاء عبدُ اللهِ، ورأيت عبدَ اللهِ، وسلمت على عبدِ اللهِ. وتقول: جاء أبو محمدٍ، ورأيت أبا محمدٍ، ومررت بأبي محمدٍ.

وهذا معنى **قوله**: **(وجملة وما بمزج ركبا... إلخ)** أي: ومن العلم ما ركب تركيباً إسنادياً وهو المقصود بقوله: **(وجملة)** ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ(ويه) ومفهومه: أنه إن ختم بـ(ويه) فلا يعرب، بل يُبنىٰ، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبيَّن أنه كثير في الأعلام؛ لأن منه الكنى وغيرها، ومثَّل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

* * *

علم الجنس

٧٩ ـ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ
٨٠ ـ مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ   وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
٨١ ـ وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّه   كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَه

تقدم أن العلم قسمان:

١ ـ **علم شخصي**: وهو ما يخص واحداً بعينه، وتقدمت أقسامه وأحكامه.

٢ ـ **علم جنس**: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله، كقولك: (هذا أسامة، للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل أسد. وقولك: (هذه أم عِرْيَط، للعقرب).

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

١ ـ صحة مجيء الحال منه متأخرة، نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.

٢ ـ المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر، نحو: جاء يوسفُ. وهذا أسامةُ.

٣ ـ المنع من دخول الألف واللام، فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس، مثل: (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عن العرب ثلاثة أنواع:

١ ـ حيوانات أليفة، مثل: (أبو أيوب، للجمل)، (وأبو صابر، للحمار).

٢ ـ حيوانات غير أليفة، مثل: (ثعالة للثعلب)، (وأسامة للأسد).

٣ ـ أمور معنوية، مثل: برة. علم على المبرة بمعنى: البر. وفجار

علم للفجْرة بمعنى: الفجور. فكل نوع من أنواع البر (برة) وكل نوع من أنواع الفجور (فَجَارِ) ومثله: كيسان (علم للغدر).

وهذا معنى **قوله**: **(ووضعوا لبعض الاجناس علم)** أي: إن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي[١]. وإنما وضع لها علم جنس؛ لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة، لكن وضع لها علم جنس؛ لأن العلمية أحد طرق التعريف.

وقوله: **(علم)** مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[٢]، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية.

وقوله: **(وهو عم)** أي: من جهة المعنى في أن مدلوله شائع كمدلول النكرة، وهو فعل ماض؛ أي: مدلوله عَمَّ جميع الأفراد، ثم مثَّل ببعض الأمثلة. و**(فَجَارِ)** علم للمؤنث. ولذا قال: **(الفجْره)** أي: الفجور.

---

(١) يرى صاحب «النحو الوافي» (١/ ٢٩٩) نقلاً عن «همع الهوامع» (١/ ٧٣) أنه قياسي؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس.

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيدا. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩) وموضع ذلك باب «الوقف» في أواخر الألفية.

اِسْمُ الإِشَارَةِ

٨٢ ـ بِـذَا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ   ألفاظ الإشارة
٨٣ ـ وذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ   وَفي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ
٨٤ ـ وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   وَالمَدُّ أَوْلَى ....

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة، وهو اسم يبين مسماه بإشارة حسية أو معنوية. فمثال الأولى (وهي الغالب): هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

١ ـ ما يُشار به للمفرد المذكر، وهو (ذا) مثل: هذا تاجر صدوق. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [يونس: ٤٨].

٢ ـ ما يشار به للمفردة المؤنثة، وهو عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، هي: ذي، ذهْ، ذهِ: بكسر الهاء مع اختلاس كسرتها. ذهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً، ذات. وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تا، تِهْ، تهِ: بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة. تهِ: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً، مثل: هذه الفتاة تحسن الكلام. تلك المرأة تعرف معنى التربية. قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يس: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا

مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾﴾ [مريم: ٦٣][١].

٣ ـ ما يُشار به للمثنى المذكر وهو لفظة واحدة. (ذان) رفعاً وتصير (ذين) نصباً، وجرّاً. تقول: هذان عالمان كبيران. قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. فـ(هذان) ها: للتنبيه، وذانِ: مبتدأ مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع[٢]. (خصمان) خبر.

٤ ـ ما يُشار به للمثنى المؤنث وهو لفظة واحدة. (تان) رفعاً وتصير (تين) نصباً وجراً. تقول: هاتان امرأتان كبيرتان. تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين. قال تعالى في قصة صاحب مدين: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]. فـ(هاتين) عطف بيان، مجرور بالياء، أو مبني على الياء في محل جر.

٥ ـ ما يُشار به للجمع المذكر والمؤنث. وله لفظة واحدة: (أولاء) ممدودة في الأكثر، أو (أولى) مقصورة. والأول جاء في القرآن. تقول: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩][٣]، وقال تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وهذا معنى **قوله: (بذا لمفرد مذكر أشر... إلخ)** أي: أشر للمفرد

---

(١) تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والجنة: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

(٢) من قال: إن (ذان وتان) معربان في حالة التثنية، نظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون)، ومن قال: يبنيان أراد طرد الباب على طريقة واحدة، إذ لا معنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

(٣) ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاءِ: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي، وذه، وتي، وتا) ولم يذكر الباقي، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (**ذان، وتان**) وقد تقدم أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما: (ذين، تين)، ثم ذكر أن (**أولى**) للجمع مطلقاً ـ مذكراً ومؤنثاً، عاقلاً وغير عاقل ـ والمد أولى من القصر؛ لمجيئه في القرآن، كما تقدم.

* * *

مراتب المشار إليه

.. وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥ ـ بِالْكَاف حَرْفاً دُونَ لامٍ أوْ مَعَهْ   والـلَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

ذكر هنا القسم الثاني من أسماء الإشارة، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه أو بعده، وذلك أن المشار إليه ـ على رأي ابن مالك ـ له رتبتان:

الأولى: قربى: وتستعمل له جميع أسماء الإشارة المتقدمة دون أن يزاد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بُعْدَى: وتستعمل لها جميع أسماء الإشارة المتقدمة، وتُزاد عليها الكاف، فتقول: ذاك رجل مقبل. أو الكاف واللام، فتقول: ذلك الرجل[١] أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب[٢]، وهي تتصرف تصرُّف الكاف الاسمية غالباً فتُفتح للمخاطب، كما في المثال المذكور، وتُكسر للمخاطبة، نحو: ذلكِ رجل مقبل. وتتصل بها علامة

---

(١) الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقّاً فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف لكونها مبنية، ما عدا المثنى على أحد القولين.

التثنية. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧] أو علامة الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فصلت: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [المجادلة: ١٢][(١)].

وأما اللام فهي حرف دال على البعد، تُزاد قبل الكاف، وهي ملازمة لها، إلّا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدَّه، وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذالك رجل عاقل. وذلك لكثرة الزوائد.

وهذا معنى **قوله**: (**ولدى البعد انطقا**... إلخ) أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام، أو مع اللام.

وفي **قوله**: (**أو معه**) إطلاق مقيد بما تقدم. وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلّا رتبتان: قربى، وبُعدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب:

١ ـ قربى: ويُشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.

٢ ـ وسطى: ويُشار إليه بما فيه الكاف وحدها.

٣ ـ بُعدى: ويُشار إليه بما فيه الكاف واللام.

* * *

الإشارة إلى المكان

٨٦ ـ وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أشِرْ إلى ... دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ ـ فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفاظ تفيد الإشارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفية. ولهذا دخلت في

---

(١) الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢] والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع.

عداد ظروف المكان، فهي أسماء إشارة وظروف مكان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هُنا، ثَمَّ).

فأما (هنا) فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: هنا يكون الاجتماع. وقد يُزاد في أولها حرف التنبيه (ها)، نحو: هاهنا الضيوف. قال تعالى عن قوم موسى عليه السلام: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

فإذا زِيدت في آخرها الكاف وحدها أو الكاف واللام صارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهور (هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد.

وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيير، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود لام البعد. ومن ذلك: هَنّا، هِنّا، هَنَّتْ، هِنَّت. فهذه لغات فيها. وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) فاسم إشارة إلى المكان البعيد، نحو: تأمل السماء فَثَمَّ القدرة العظيمة. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ[1] ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤].

وهذا معنى **قوله**: (**وبهنا أو ههنا**... إلخ) أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (ههنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فَصِلْ الكاف بكلمة (هنا) و(ههنا) أو جئ باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثَمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.

(١) ثَمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخرين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلكوا مسلك موسى وقومه.

الاسْمُ المَوْصُولُ

ألفاظ الموصول المختص

٨٨ ـ مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثى الَّتي وَالْيَا إذَا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

٨٩ ـ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ

٩٠ ـ وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول) والموصول قسمان:

١ ـ **موصول اسمي**: وهو المراد هنا.

٢ ـ **موصول حرفي**: وهو كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، وهو ليس من أقسام المعارف، لكونه حرفاً، ولم يذكره ابن مالك في الألفية[1] ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة، وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو، وهو خمسة أحرف:

١ ـ أنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أنْ تأخر الضيف؛ أي: من تأخره.

٢ ـ أنَّ (المشددة النون) نحو: سرني أنَّك مواظب؛ أي: مواظبتك.

٣ ـ كي، نحو: أتقدم إلى المسجد لكي أحصل على الصف الأول؛ أي: لحصولي.

٤ ـ ما المصدرية الظرفية، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً؛

---

(١) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه «الكافية الشافية» في أواخر باب «الموصول» (٣٠١/١) ولعله تركها ـ هنا ـ اختصاراً.

أي: مدة دوامك. وغير الظرفية، نحو: عجبت مما أهنت علياً؛ أي: من إهانتك عليّاً.

٥ ـ لو، نحو: وددت لو رأيتك في حلقات العلم؛ أي: رؤيتك.

أما الموصول الاسمي فهو: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد. وهو قسمان:

١ ـ **موصول اسمي مختص**: وهو ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها.

٢ ـ **موصول اسمي مشترك**: وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:

١ ـ **الذي**: للمفرد المذكر للعَالِم وغيره. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ[1] لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

٢ ـ **التي**: للمفرد المؤنث، للعاقلة وغيرها. قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

٣ ـ **اللذان**: للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل، رفعاً. واللذين: نصباً وجرّاً، وذلك بحذف الياء من الاسم المفرد (الذي) والإتيان بالألف والنون المكسورة مكانها في حالة الرفع، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها، وذلك في حالتي النصب والجر. قال تعالى:

---

(١) و(أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا، وتقدم ذلك في باب «الكلام».

﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦] فـ(اللذان) اسم موصول مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، وجملة (فآذوهما) خبر. وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فـ(اللذين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، أو مبني على الياء في محل نصب مفعول ثانٍ[١].

٤ ـ **اللتان**: للمثنى المؤنث، عاقلاً أو غير عاقل ـ وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحذف والتعويض والإعراب ـ تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السبعة عبد الله بن كثير المكي ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النون. كما قرأ بالتشديد ـ أيضاً ـ ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] مما يدل على أن التشديد لا يختص بحالة الرفع.

وهذا التشديد يجوز ـ أيضاً ـ في تثنية اسم الإشارة (ذا، وتا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] و﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] بتشديد النون فيهما.

وهذا معنى **قوله**: (**موصول الاسماء... إلخ**) أي: ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في **قوله**: (**الأنثى، التي**) ثم أوضح أنك لا تثبت الياء في (الذي، والتي) عند التثنية، بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية ـ وهي الألف أو الياء ـ وَاليةً للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي، والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه. وكذلك تشديد النون من (**ذين، وتين**). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة. والعلة الصحيحة هي استعمال العرب.

---

(١) وقد اختلف النحاة في الموصول المثنى هل هو معرب أو مبني؟ انظر: الكلام على اسم الإشارة المثنى.

بقية ألفاظ الموصول المختص

٩١ ـ جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا
٩٢ ـ باللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا   وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول المختص وهي:

٥ ـ **الأُلى**: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السكون. تقول: سرني الألى ساهموا في الدعوة إلى الله.

٦ ـ **الذين**: لجمع المذكر ـ أيضاً ـ وفيها لغتان:

الأولى: الذين: بالياء في الأحوال الثلاثة ـ الرفع والنصب والجر ـ وهي لغة جمهور العرب، وهي مبنية على الفتح. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾ [محمد: ١]، وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثانية: الذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجرّاً، وهي لغة هذيل أو عقيل، وعليها جاء قول الشاعر:

نحن الذونَ صَبَّحوا الصباحا   يومَ النُّخَيْل غارةً مِلْحَاحَا(١)

وهو مبني على الواو أو الياء، أو مرفوع بالواو ومنصوب ومجرور بالياء، فيكون معرباً.

٧ ـ **اللاتي**: لجمع مؤنث. وقد تحذف الياء. قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

٨ ـ **اللائي**: لجمع المؤنث ـ أيضاً ـ وقد تحذف الياء، وبالإثبات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ

---

(١) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه «النوادر في اللغة» ص(٢٣٩): (نحن الذين) بالياء على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون، اسم مكان. و(ملحاحاً) أي: غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارةً) مفعول لأجله، أو حال (ملحاحاً) صفة.

﴿ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤] وبناؤها على السكون أو الكسر كالتي قبلها.

وقد يقع كل من (الأُلى) و(اللائي) مكان الآخر. قال الشاعر:

فما آباؤنا بأَمَنَّ منه ... علينا اللاءِ قد مَهَدوا الحُجُورَا(١)

أي: الذين. بدليل (مهدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

مَحَا حبُّها حبَّ الألى كُنَّ قبلها ... وحَلَّتْ مكاناً لم يكن حُلَّ من قَبلُ(٢)

أي: اللائي، بدليل (كنَّ قبلها) فإن النون لجماعة الإناث.

وإلى ما ذكرنا أشار **ابن مالك بقوله: (جَمْعُ الذي الألى... إلخ)** أي: إن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويّاً ـ وهو الذي يدل على مطلق التعدد ـ على الألى والذين، لا جمعاً نحويّاً، ويقال فيها **(الذين)** مطلقاً، وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع. وكذا جُمِعَ **(التي)** على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا **(نزر)** أي: قليل.

* * *

الموصول المشترك

٩٣ ـ وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ

٩٤ ـ وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللاتِي أَتَى ذَوَاتُ

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك، وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغير صيغته، وهو ستة: (من وما وأل وذو الطائية وذا وأي). وهذا بيانها:

---

(١) معناه: ليس آباؤنا ـ وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنَّ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لأباء.

(٢) محا: أزال. كنَّ: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف متعلق بمحذوف خبر كان. وها: مضاف إليه. (مكاناً) مفعول به.

١ ـ **مَنْ**: وهي اسم موصول مبني على السكون[(١)]، وهي للعَالِم[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] وتأتي لغيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ﴾ [النور: ٤٥].

٢ ـ **ما**: وهي اسم موصول مبني على السكون، وهي لغير العالِم، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ﴾ [النحل: ٩٦] وقد تكون للعالِم إذا اشترك معه غيره، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن لفظ (ما) يتناول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد، وقد تأتي للعقلاء فقط دون أن يشترك معهم غيرهم، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

٣ ـ **أل**: وتكون للعاقل وغيره. تقول: أعجبني الكاتب. قرأت المكتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، لكونهما نزلا منزلة الكلمة الواحدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ﴿٥﴾ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴿٦﴾﴾ [الطور: ٥، ٦] فـ(المُصَّدِّقينَ) اسم (إن) منصوب بالياء، و(المرفوع) صفة مجرورة.

٤ ـ **ذو**: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية، ومنها (طيّئ) نحو: زارني ذو تَعلَّم؛ أي: الذي تعلَّم.

---

(١) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يونس: ٤٢، ٤٣] ففي الأول (يستمعون) جُمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة: ١١٢] وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

(٢) اختار بعض النحاة أن يقال: «مَنْ» للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم، وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: «سبحان من يسبح الرعد بحمده». وانظر: الحديث في ذلك في «الأدب المفرد» مع شرحه «فضل الله الصمد» (٢/ ١٨٥) وصفات الله توقيفية.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

الأولى: أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ويتعين المراد بالصلة. فتقول: جاء ذو فاز، وجاءت ذو فازت، وجاء ذو فازا، وذو فازتا، وذو فازوا، وذو فُزْنَ.

والثانية: إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال: (ذات) لتكون مثل: (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة، وللجمع المؤنث (ذوات) مثل: (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات) و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى **قوله**: **(ومن وما... إلخ)** أي: إن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال؛ أي: تصلح لكل ما صلحت له، وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات)، وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات).

* * *

من الموصول المشترك

٩٥ ـ وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

هذا **الموصول الخامس** المشترك، وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة ـ كما تقدم ـ لكنها قد تستعمل موصولة، للعاقل وغيره، مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون للإشارة، ولعل ابن مالك تركه لوضوحه، وعلامة كونها للإشارة دخولها على المفرد، نحو: من ذا الكاتب؟ أي: من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لغير (أل)، كما سيأتي.

الثاني: أن تكون مسبوقة بكلمة (ما) أو (من) الاستفهامية، نحو:

ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟[١]. ويغلب أن تكون للعاقل بعد (مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وهذا إلغاء حكمي لا حقيقي؛ لأنها موجودة حقيقة، ولكنها اعتبرت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصولاً. فمثلاً: ماذا عملت؟ يصح اعتبارها موصولة. فتكون (ما) مبتدأً و(ذا) خبراً، و(عملت) صلة والعائد محذوف. ويصح إلغاؤها، فيكون الجميع اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

ويظهر أثر الاستقلال والإلغاء في البدل ـ مثلاً ـ فلو قلت: ماذا عملت أخيرٌ أم شرٌّ؟ فهذا دليل على الاستقلال؛ لأن (خير) بدل من (ذا) الواقعة خبراً، وبدل المرفوع مرفوع. ولو قلت: أخيراً أم شرّاً؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعولاً في محل نصب، وبدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠] فالأحسن اعتبار (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام، وهي مفعول مقدم، ليكون الجواب على وفق السؤال، فإن تقدير الجواب (أَنْزَلَ خيراً) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتدأ، ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال، حيث إن السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية[٢].

---

(١) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ۝٧١﴾ [يوسف: ٧١] وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» تأليف: محمد بن عبد الخالق عضيمة (١/ ٣ ص١٩٨).

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] فقد قرأ الجمهور بنصب (العفو) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. =

وهذا معنى **قوله: (ومثل ما ذا بعد ما استفهام..)** أي: إن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها، وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاً، وبشرط ألّا تُلغى في الكلام، ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه، كما تقدم.

أما **الموصول السادس** المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

صلة الموصول وشرطها

٩٦ ـ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الاسم الموصول مبهم المعنى، غامض المدلول، لا بد له من شيء يوضح معناه، ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة[1] فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:

١ ـ أن تكون متأخرة عن الموصول؛ لأنها مكملة له[2].

٢ ـ أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول، وهو المسمى بالعائد، والغرض منه: ربط الصلة بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾ [لقمان: ٨].

= وتقديره: قل ينفقون العفو. أي: (ما فضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء ـ من السبعة ـ بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه؟ ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

(١) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا أول الباب ـ وأما الرابط، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

(٢) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثني كالقسم نحو: رحل الذي ـ والله ـ يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي ـ يا عبد السلام ـ تبرُّ بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والدي الذي ـ وفقه الله ـ يرعى شؤوني. وغير ذلك مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

الأولى: تجب مطابقته لفظاً ومعنى، إذا كان الموصول خاصاً، مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا.. كقولك: أكرمت الذي تفوق، واللذين تفوقا، والذين تفوّقوا. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾ [يس: ٣٦]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟﴾ [النساء: ٥١].

الثانية: لا تجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى، وذلك في الموصول المشترك، مثل: (من) الموصولة، فإن لفظها مفرد مذكر، ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما، نحو: مِنْ الطلاب مَنْ يحب الفائدة، أو مَنْ يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يونس: ٤٢]، فالمراد بمن: الجمع، لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد، وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

وهذا معنى **قوله**: **(وكلها يلزم... إلخ)** أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة؛ أي: متأخرة عن الموصول؛ **لقوله**: **(بعده)** مشتملة على ضمير **(لائق)** أي: مطابق للموصول، إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

* * *

أنواع الصلة وشرط كل نوع

٩٧ ـ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

صلة الموصول نوعان:

١ ـ جملة اسمية أو فعلية[1].

---

(١) صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢ ـ شبه جملة، وهي في باب الموصول ثلاثة:

١ ـ الظرف المكاني. ٢ ـ الجار والمجرور. ٣ ـ الصفة الصريحة.

والصفة الصريحة خاصة بأل الموصولة، كما سيأتي إن شاء الله(١).

ويشترط في الجملة(٢) ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبرية معهودة؛ أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرّف بها الموصول؛ لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة، فلا يتم بها المراد. فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب]. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فإن كانت غير معهودة لم تصح، إلّا في مقام التهويل أو التفخيم، فيحسن الإبهام؛ لئلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل؛ كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. ف(ما) موصولة؛ أي: غشيهم وعلاهم ما لا يعلم كُنْهَهُ إلّا الله تعالى، والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠].

فإن كانت غير خبرية وهي الإنشائية لم تصلح أن تكون صلة، نحو: جاء الذي أَكْرِمْه. لأن الإنشائية لا يقع مضمونها إلّا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب، فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكون فيما خفي سببه بالنسبة للمخلوق، ففيه إبهام، والصلة للإيضاح، فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه!

الشرط الثالث: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فإن كانت

---

(١) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة؛ لأن الظرف والمجرور أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة.

(٢) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر، وأن تشتمل على رابط.

مفتقرة لم يصح وقوعها صلة، نحو: جاء الذي لكنه قائم. فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون: ٨٠].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما[١]، نحو: عرفت الذي عندك. صافحت الذي في الغرفة. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨][٢]، بخلاف جاء الذي بك، أو جاء الذي اليوم، لعدم الفائدة.

وهذا معنى **قوله: (وجملة أو شبهها... إلخ)** أي: الذي وُصِلَ به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه

---

(١) لكونه (كوناً عاماً) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال المذكور لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً، فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر. ولذا وجب حذفه إذ لا فائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لا يجوز حذف المتعلَّق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل. فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل.. وسيأتي زيادة لذلك في أواخر باب «المبتدأ والخبر» إن شاء الله.

(٢) واعلم أنه لا بد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد، فيه تيسير على الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما، على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

موصولان: أحدهما: صلته شبه جملة (**كمن عندي**). والثاني: صلته جملة (**الذي ابنه كفل**) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

* * *

صلة (أل) الموصولة

٩٨ ـ وَصِفَـةٌ صَـرِيـحَـةٌ صِلَـةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة، وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها، وهي خاصة بأل الموصولة، فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة: هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً؛ أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل، نحو: أعجبني القارئ. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨] واسم المفعول[١]، نحو: تصفحت المكتوب. قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝٦﴾ [الطور: ٦] وكذا صيغ المبالغة، نحو: فاز السبّاقون إلى الخيرات[٢].

ويجري الإعراب على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل) كما ذكرنا في الكلام على (أل)، والصفة مع مرفوعها صلة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن، والمهندس، والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة، وفيها الخلاف الآتي.

(٢) أما الصفة المشبهة ففي (أل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، والفعل للتجدد والحدوث، ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعل التفضيل فـ(أل) الداخلة عليه ليست موصولة؛ لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في بابه.. أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

فإن كانت الصفة غير صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة، صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً، مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

وقد قل مجيء المضارع صلة لـ(أل)؛ كقول الفرزدق:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ(١)

وليس هذا من الضرورة؛ لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)(٢) فدل ذلك على الجواز، لكن لا يحسن الأخذ به لقلته.

وهذا معنى **قوله**: (**وصفة صريحة**... إلخ) أي: إن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة، وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال ـ وهو المضارع ـ قليل.

* * *

«أيّ» الموصولة

٩٩ ـ أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ
١٠٠ ـ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً... ....

هذا هو الموصول السادس من الموصولات المشتركة وهو لفظ (أي)، وهي كغيرها من أخواتها ـ المتقدمة ـ تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، نحو: يعجبني أيُّهم هو مخلص. فـ(أيُّ) فاعل مرفوع بالضمة و(الهاء) مضاف إليه.

و(أي) تختلف في حكمها الإعرابي عن باقي أخواتها من

---

(١) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر.. ومعنى: الترضى: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

(٢) قاله ابن مالك في «شرح الكافية» (١/ ٣٠٠) ولا يقال: لا بد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته؛ لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي: المرضي حكمه.

الموصولات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:

الأولى: أن تضاف[١] ويذكر صدر صلتها[٢]، نحو: كافأت أيَّهم هو مجتهد.

الثانية: ألّا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني من التجار أيٌّ صادق في بيعه، تقديره: أيٌّ هو صادق.

الثالثة: ألّا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ينال رضا الله أيٌّ هو مستقيم.

ففي هذه الأمثلة جاءت الصلة جملة اسمية، صدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف، فتعرب في هذه الأحوال الثلاث بالحركات، بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً. وذِكْرُ صدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة اسمية، كما في الأمثلة.

تقول: تنال رضا الله أيٌّ هي متحجبة. نذكر بالخير أيّاً محسن. سأتكلم مع أيِّهم هو منفق.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة. وفي هذه الحالة تُبنىٰ على الضم في جميع الأحوال، نحو: يعجبني أيُّهم مخلص. هنأت أيُّهم مخلص. سلمت على أيُّهم مخلص. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[٣]﴾ [مريم: ٦٩].

وهذا المراد **بقوله**: **(أي كما... إلخ)** والمعنى: أن (أيّاً) مثل (ما) الموصولة في أن كلاً منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تُعرب

---

(١) الإضافة خاصة بـ(أي): في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات ـ المشتركة وغير المشتركة ـ فلا تجوز إضافتها.

(٢) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً، وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة اسمية.

(٣) أيُّهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، (عتياً) تمييز.

(ما لم تضف) أي: مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تُعرب بل تُبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها؛ أي: حكم بإعرابها، وهم الكوفيون والخليل ويونس.

* * *

حذف العائد:
١ ـ العائد المرفوع

١٠٠ ـ .... وَفِـي ذَا الْحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

١٠١ ـ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢ ـ إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

تقدم أن صلة الموصول لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه، فيجوز حذفه بشرط عام، وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع: جاء الذي هو أبوه مسافر. فلا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جاء الذي أكرمته في داره. فلا يجوز حذف (الهاء) في (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررتُ بالذي مررتَ به في مكتبه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صالحاً لأن يكون صلة.

أما الشروط الخاصة، فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

١ ـ أن يكون مبتدأً. ٢ ـ أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع، فيجوز حذف العائد (هو). قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله جلّ وعلا: ﴿إِلَٰهٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (هو إله) أي: مألوه، بمعنى: معبود حبّاً وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية؛ لأنه مبتدأ، وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال. فلا تحذف الألف؛ لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف ـ أيضاً ـ لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة، نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح؛ إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولا يكثر حذف العائد إلّا إذا طالت الصلة (أي: لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المعمولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك)، نحو: جاء الذي هو فاعل خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور، ومثال المضاف إليه: نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

وتُستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى **قوله**: (**وفي ذا الحذف**... إلخ) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (**أياً**) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (**إن يستطل وصل**) أي: إذا كانت الصلة طويلة، وصدر الصلة هو العائد المرفوع، فإن لم تطل الصلة فالحذف (**نزر**) أي: قليل. (**وأبوا أن يختزل**) أي:

أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسبب الحذف، إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (**لوصلٍ مكمل**) أي: لصلة كاملة مشتملة على عائد، وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لا يصلح أن يكون صلة) لا يختص بالمرفوع. وكلام الناظم يوهم اختصاصه؛ لأن الضمير في **قوله**: (**وأبوا أن يختزل**) عائد على **قوله**: (**وصدر وصلها ضمير انحذف**) وهذا خاص بالمرفوع.

* * *

٢ ـ حذف العائد المنصوب

١٠٢ ـ .... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣ ـ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين ـ زيادة على الشرط العام المتقدم ـ وهما:

١ ـ أن يكون ضميراً متصلاً.

٢ ـ أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثال الفعل: قرأتُ الكتاب الذي قرأتَ؛ أي: قرأتَه. قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪﴾ [المدثر: ١١] أي: خلقته. وقال تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه. ومثال الوصف: اشكر ربك على ما هو معطيك؛ أي: معطيكه. قال الشاعر:

ما اللّه موليكَ فَضْلٌ فاحمدنْهُ به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضررُ(١)

أي: الذي الله موليكه فضل.

---

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ. (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد، والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لا محل لها. (فضل) خبر عن «ما» الموصولة. و(لدى) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر، ومعنى البيت الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً، فاحمد الله واشكره بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لا يملك شيئاً من ذلك.

فإن كان الضمير منفصلاً، فإن كان جائز الانفصال جاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور، فإنه يجوز انفصاله ـ كما مضى في بحث الضمير ـ وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

وإن كان واجب الانفصال، مثل: أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه، نحو: جاء الذي إياه كافأت؛ إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلا يجوز حذف الهاء.

وكذلك يمتنع الحذف إذا كان العائد منصوباً بفعل ناقص، نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولا يجوز حذفها.

وهذا معنى **قوله**: (**والحذف** عندهم... إلخ) أي: إن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف، واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: (**كمن نرجو يهب**) أي: الذي نرجوه يهب.

وظاهر كلامه: أن الحذف مع الوصف كثير، وليس كذلك؛ لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل؛ ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلُّف(١).

* * *

(١) شرح الأشموني (١/ ١٧١).

٢ـ حذف العائد المجرور

١٠٤ ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
١٠٥ ـ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجرور بالمضاف. وشرط جواز حذفه ـ بعد الشرط العام ـ أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل ينصب مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال. ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب «اسم الفاعل»، نحو: يفرح الذي أنا مكرم الآن أو غداً؛ أي: مكرمه. قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] [طه: ٧٢] فـ(ما): اسم موصول، وقد حذف العائد؛ لأنه مجرور بوصف، والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا مُعْطًى الآن أو غداً؛ أي: معطاه.

فإن كان العائد المضاف إليه مجروراً بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يلي:

١ ـ **الاسم الجامد**: نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور؛ لأن المضاف غير وصف.

٢ ـ **الوصف الذي للماضي**: نحو: جاء الذي أنا مكرمه أمس. ونحو: فرح السائل بما كان معطاه.

٣ ـ **اسم المفعول المتعدي لواحد**: نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجرور بالحرف. وشرط جواز حذفه أن يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظاً ومعنىً، وأن يكون

---

(١) (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و(أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

المتعلَّق في كل منهما مشابهاً الآخر. سواء أكانت المشابهة في اللفظ والمعنى، نحو: سلمتُ على الذي سلمتَ عليه. فيجوز حذف العائد، فتقول: سلمتُ على الذي سلمتَ؛ لاتفاقهما في الحرف والمتعلق، فإن المجرور الأول (على الذي) متعلق بالفعل الأول (سلمتُ) والمجرور الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمتَ). قال تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه.

أو كانت المشابهة في المعنى فقط، نحو: فرحتُ بالذي سُرِرْتَ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو: (فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلّق، نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به. وهذا رأي حسن؛ لعموم قاعدة: وحَذْفُ ما يُعلم جائز.

وما ذكرناه أولاً هو معنى **قوله: (كذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضَا)** أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف، ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال، وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعرِيفِ

١٠٦ ـ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ   «أل» المعرفة

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف، وهو: المعرّف بـ(أل)، وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرِّف هو (أل) والهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلّاً لها.

وقال سيبويه: المعرِّف هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل(١) فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى **قوله**: (**أل حرف تعريف**... إلخ) أي: إن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها، والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (**أو**) لتنويع الخلاف لا للشك.

وقوله: (**فقط**) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قط) اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

---

(١) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن، ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

وأل الحرفية[(١)] نوعان: معرِّفة[(٢)]، وزائدة.

أما المعرِّفة، فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: (أل) العهدية: وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً. والعهد ثلاثة أنواع:

أ ـ العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل) تقدم له ذكر في الكلام، نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] والسبب في تعريف مدخول (أل) في هذا النوع أنه ذكر مرتين.

ب ـ العهد العلمي أو الذهني: وهو ما كان مصحوب (أل) معلوماً لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله: هل كتبت المحاضرة؟ قال تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] وصار مدخول (أل) معرفة؛ لأنه كان معلوماً من قبل.

جـ ـ العهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب (أل) حاضراً. نحو: اليوم نسافر ـ إن شاء الله ـ إلى مكة. قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم. وكان يوم جمعة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين»، وصار مدخول (أل) معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغراقية: وهي الداخلة على واحد من الجنس؛ لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل)

---

(١) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح، كما تقدم في الموصول.

(٢) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلا بد من التقييد، فيقال: (أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

موقعها، نحو: الإنسان مفكر؛ أي: كل إنسان مفكر. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ٢، ٣] فـ(أل) في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء؛ لأن المستثنى لا بدّ أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه[١].

فمدخول (أل) الاستغراقية يكون لفظه معرفة تجري عليه أحكام المعرفة، كما تقدم في أول باب «العلم». وأما معناه فهو معنى النكرة المسبوقة بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة: وهي التي تدخل على لفظ الجنس؛ لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، ولا تخلفها (كل)[٢] ومدخولها في الحكم (علم الجنس)[٣]، نحو: الرجل خير من المرأة؛ أي: إن حقيقة الرجل وجنسه خير من حقيقة المرأة وجنسها، دون النظر إلى الأفراد، فقد يوجد في النساء من هي خير من بعض الرجال. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ[٤]﴾ [الأنبياء: ٣٠].

* * *

---

(١) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية: أن مدخولها يصح نعته بالجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

(٢) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء، وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد: أنت كل الرجال من ناحية العلم؛ أي: بمنزلتهم وتقوم مقامهم.. وهكذا.

(٣) تقدم في باب «العلم» أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

(٤) جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة و(من) لابتداء الغاية، فإن كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت لاثنين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في «إعراب القرآن» (٩١٦/٢).

«أل» الزائدة

١٠٧ ـ وَقَدْ تُزَادُ لازِماً كَالَّاتِ والآنَ والَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ
١٠٨ ـ وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

١ ـ الزائدة اللازمة
٢ ـ الزائدة غير اللازمة

النوع الثاني من أقسام (أل) الحرفية هو (أل الزائدة) وهي التي لا تفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

١ ـ زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع عليه السلام من أنبياء الله. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩﴾ [النجم: ١٩] فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و(أل) فيهما لازمة.

الثاني: في اسم الإشارة (الآن)[١]؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة، وقد يُجر بمن قليلاً، نحو: ابدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بـ(أل)، نحو: الذي، والتي، والذين..

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

٢ ـ والنوع الثاني من أنواع (أل) الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

١ ـ ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله، كقول الشاعر:

ولقد جَنيتُكَ أكموًا وعساقلاً ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبرِ[٢]

---

(١) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه مُعَرِّفة للعهد الحضوري. وليست زائدة؛ لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٢) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (أكموًا) جمع كمء ـ بوزن فَلْس ـ ويجمع الكمء على كمأة، فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في =

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرِّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[1]

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً، وليست معرِّفة؛ لأن التمييز لا يكون إلّا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى **قوله**: **(وقد تُزاد لازماً... إلخ)** أي: قد تُزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. ثم أورد المواضع الثلاثة التي تُزاد فيها، ثم ذكر أنها تُزاد لاضطرار الشاعر إلى زيادتها. وأشار إلى البيتين المذكورين، وقوله: (السري) أي: الشريف.

* * *

٣ـ من الزائدة غير اللازمة

١٠٩ ـ وَبَعْضُ الاعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

١١٠ ـ كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

هذا هو الضرب الثاني من الزائدة غير اللازمة، وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر؛ لغرض يريد أن يحققه، وهو لمح الأصل.

و(أل) التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول (أل) عليه، والمراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد، وذلك أن أكثر

= جمعه على عكس تمر وتمرة، وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلاً) جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

(١) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول، (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط، (صددت) جواب (لما).

الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، مثل: منصور. فقد كان المعنى السابق يدل على معنى وذات، ولا دخل للعلمية بواحد منهما، ثم صار بعد ذلك علماً جامداً يدل على مسمى معين، ولا يدل على شيء من الوصف السابق، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكثر ما تدخل (أل) هذه على الأعلام المنقولة من صفة، كقولك في حارث: الحارث؛ أي: إنه مسمى بذلك تفاؤلاً بمعناه، وهو أنه يحرث ويعيش. وفي منصور: المنصور. وفي حسن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر؛ كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين؛ كقولك في نعمان: النعمان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

و(أل) هذه زائدة؛ لأنها لم تفد تعريفاً، وإنما أفادت معنى آخر لا يُستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجح أن هذا الباب قياسي لا سماعي؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت اللام متجدد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب «العلم».

وهذا معنى **قوله**: (**وبعض الأعلام عليه دخلا...**) أي: إن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيَّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

* * *

١١١ ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ   مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ العلم بالغلبة
١١٢ ـ وَحَذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العلم قسمان:

١ ـ **علم بالوضع**: وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.

٢ ـ **علم بالغلبة**: وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ما كان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته، وهو نوعان: مضاف، ومحلى بـ(أل).

فمثال المضاف: ابن عباس رضي الله عنهما، فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب، وهو معرفة بالإضافة، لكنه غلب على واحد منهم، وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثله: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وابن مسعود في عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن مالك في محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية رحمه الله. دون غيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بـ(أل): المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن، وهو معرّف بـ(أل) العهدية، لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها، حتى إنه إذا أطلق اللفظ لا يفهم منه غير ذلك، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال عنه التعريف السابق بواسطة (أل) العهدية، وصارت زائدة لازمة، وتسمى (أل) التي للغلبة.

ومثله: الشافعي، العقبة، الأعشى، النابغة.

وأحكام العلم بالغلبة هي أحكام العلم الشخصي ـ كما تقدم في بابه ـ ثم إن كان محلى بـ(أل) فإنها لا تحذف إلّا في النداء أو الإضافة، نحو: هذه مدينة رسول الله ﷺ. ونحو: يا نابغة أسمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أل) في غيرهما. فقالوا:

هذا عيّوق طالعاً، والأصل: العيوق. وهو اسم نجم، وقالوا: هذا يوم اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين، علم على اليوم الأسبوعي.

أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه لا في نداء ولا في غيره. تقول: يابن مالك قد أحسنت في نظم الألفية.

وهذا معنى قوله: **(وقد يكون علماً بالغلبة... إلخ)** أي: قد يصير المضاف أو المعرف بـ(أل) علماً بالغلبة لا بكونه علم شخص ولا علم جنس، وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة، وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

١ ـ **المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة:** فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بـ(أل)، اكتسبت التعريف وصارت معرفة[1] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرّف بالإضافة: سيرة عمر ﷺ حميدة. عمل هذا الصانع متقن. لا تُصْغِ إلى وعد من لا يفي. عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

٢ ـ **النكرة المقصودة:** نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً معيناً) فكلمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين، لكنها بعد النداء صارت معرفة، بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

---

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة...

الابْـتِـدَاءُ

١١٣ ـ مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ   إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ   قسما المبتدأ
١١٤ ـ وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ وَالـثَّـانِـي   فَـاعِـلٌ اغْـنَـى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ
١١٥ ـ وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر، وهو: اسم مرفوع في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل[1] الأصلية[2] محكوم عليه بأمر، نحو: العلم نافع. فالعلم: اسم جاء في أول الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرف الجر الأصلي، أو الفعل.. وقد حكم عليه بأمر وهو (نافع). ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، وهو: وصف[3] مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، نحو: ما نافعٌ الكذب: ف(نافع) مبتدأ، و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر. ليس محبوب المغتابون: (ليس) نافية، (محبوب) اسمها مرفوع، وأصله مبتدأ، (المغتابون) نائب فاعل سد مسد الخبر. أمكتوب الواجب، فالواجب: نائب فاعل. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ

---

(١) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب «المعرب والمبني».

(٢) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة، وسيأتي ذكرها ـ إن شاء الله ـ قريباً.

(٣) الوصف: ما دل على معنى وذات، أو بمعنى أدق: على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أوّل به من كل جامد تضمن معناه، نحو: أأسد الرجلان. أي: أشجاع؟، أتميمي الشاعران أي: أمنسوب؟.

ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(راغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يعتمد على نفي أو استفهام ـ كما في الأمثلة ـ وهذا رأي البصريين إلّا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك. ويجيزه ابن مالك على قلة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوِّبُ قال يالا[1]

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

٢ ـ أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ـ كما في الأمثلة ـ فإن كان ضميراً مستتراً لم يسدَّ مسدَّ الخبر ـ على رأي الأكثرين ـ نحو: أقائم خالد أم قاعد. فـ(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو قاعد، وأجاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضمير مستتر هو الفاعل، سد مسد الخبر، وهذا وجيه.

٣ ـ أن يتم الكلام بهذا المرفوع، فإن لم يتم به الكلام لم يجز، نحو: أقائم والداه محمد. فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يُستغنى بمرفوعه (والداه) لأن الضمير يحتاج إلى مفسِّر يسبقه، بل (محمد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم، و(والداه) فاعل لقائم، فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر؛ لشدة شبه الوصف بالفعل.

---

(١) المثوب: من التثويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً، فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك. (قال: يا لا) أي: يا لفلان. وهو مقول القول.

قال ابن مالك: (**مبتدأ زيد وعاذر خبر... إلخ**) أي: إن (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبر له في قولك: (**زيد عاذر من اعتذر**) وفي قولك: (**أسارٍ ذان**) الأول: مبتدأ. والثاني: فاعل أغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام، وهذا فيه إشارة إلى رأي الكوفيين.

* * *

أحوال الوصف مع مرفوعه

١١٦ ـ وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ في سِوَىٰ الإفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

للوصف مع فروعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الإفراد: نحو: أحاضر الضيف. ما مهزوم الحق. فيجوز الوجهان:

١ ـ أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر(١).

٢ ـ أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فـ(أنت) فاعل سد مسد الخبر ـ كما تقدم ـ ولا يعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولا تأخير.

الثاني: يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ متعلق بالخبر ﴿أَرَاغِبٌ﴾ فهو معمول له، وقد فصل بينهما بأجنبي

---

(١) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول كما في الأمثلة.

وهو المبتدأ ﴿أَنتَ﴾، وإنما كان أجنبيّاً؛ لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون ﴿أَنتَ﴾ فاعلاً فإنه معمول ﴿أَرَاغِبٌ﴾، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فُصل بمعموله.

الحالة الثانية: أن يتطابقا تثنية أو جمعاً: نحو: أفائزان المحمدان؟ أفائزون المحمدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ـ كما سيأتي إن شاء الله في باب «الفاعل» ـ. ومنه قوله ﷺ: «**أو مخرجيَّ هم؟**»[١].

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً: نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى **قوله**: (**والثاني مبتدأ**... إلخ) أي: والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الإفراد، وهو التثنية والجمع. ومفهومه: أنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. **وقوله**: (مبتدأ) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

* * *

(١) هذا جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: «**أو مخرجيّ هم؟**» قال: نعم..) الحديث متفق عليه.

ومخرجيّ: أصله: مخرجون. جمع مخرج، من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. فأبدلت الواو ياء. وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، وهو خبر مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

العامل في المبتدأ والخبر

١١٧ ـ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

المبتدأ مرفوع، والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء، والابتداء هو التجرد للإسناد، ومعناه: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم، فالكذب مرفوع، والذي رفعه عامل معنوي، وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر، ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).

وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود، فـ(رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (من)؛ لأنه حرف جر زائد، فهو متجرد عن العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قائمٌ. فرجل مبتدأ ـ كما تقدم ـ والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد(١).

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ، وهو عامل لفظي.

وهذا معنى **قوله**: (ورفعوا... إلخ) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

* * *

تعريف الخبر

١١٨ ـ وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللّٰهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه

---

(١) العامل ثلاثة أنواع:

أ ـ **أصلي**: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجزم، وبعض حروف الجر.

ب ـ **زائد**: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن ـ في بعض التراكيب ـ (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.

ج ـ **شبيه بالزائد**: وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور(١)، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وخرج بقولنا: (مع مبتدأ): فاعل الفعل، نحو: انتصر الحق. فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل، فيكون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف ـ كما تقدم ـ نحو: أمسافر أبوك إلى مكة؟ فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

وهذا معنى **قوله**: **(والخبر الجزء المتم الفائدة)** وسكت المصنف عن القيدين المذكورين؛ لأن ذلك معلوم من قوله: **(مبتدأ زيد وعاذر خبر)** للعلم بأن الخبر لا يكون إلّا مع مبتدأ غير الوصف، كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: **(كالله بر)** أي: كثير الإحسان **(والأيادي)** أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجوز تفسير اليد بالنعمة؛ لأنه تأويل فاسد، بل تُثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

* * *

أقسام الخبر

١١٩ ـ وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

١٢٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَنُطْقِي اللّهُ حَسْبِي وَكَفَى

لما عرَّف الخبر شرع في أقسامه وأحكامه.. وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ **مفرد**: وهو: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: العدل مطلوب. قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [البقرة: ١٦٣] وله أحكام تأتي إن شاء الله.

---

(١) هذا هو الأصل والغالب أن الخبر يتمم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر محكوم به كما في الأمثلة. وقد يتممها أحياناً بمساعدة لفظ آخر كالنعت في مثل قوله تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾ فإن معنى الخبر ﴿قَوۡمٌ﴾ معلوم. والذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.

٢ ـ **جملة اسمية**[(١)]: نحو: الإسلام آدابه عالية. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. أو **فعلية**، نحو: العاقل يعرف ما ينفع. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

٣ ـ **شبه جملة**: وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو: حديثي: العملُ ثمرةُ العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[(٢)]، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يُحتج إلى رابط كما سنذكر.

---

(١) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

(٢) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره «همع الهوامع» (٩٦/١) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لثعلب. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨] فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] وفيه آيات أخر، كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] فـ(الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فبشرهم).

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

١ ـ الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه، نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فنون الإناث هي الرابط.

والأصل في الضمير أن يكون مذكوراً، وقد يكون مقدراً، نحو: الصوف ذراع بعشرة؛ أي: ذراع منه. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأعراف: ١٥٣] فـ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ والرابط محذوف؛ أي: غفور لهم، أو رحيم بهم.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدلُ ذلك دعامةُ المُلك. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، و(التقوى) مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أُخر(١). وكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾.

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير، نحو: الإخلاصُ ما الإخلاصُ؟ الحربُ ما الحربُ؟ السارقُ من السارقُ؟ أو بمعناه، نحو: السيفُ ما المهندُ؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة: ١، ٢] فـ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾ مبتدأ، ﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾﴾.

---

(١) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] قال مكي: (والرفع أحب إلي؛ لأن عليه أكثر القراء، والنصب حسن) (الكشف ١/ ٤٦٠).

٤ ـ أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ، نحو: الوفيُّ نِعْمَ الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [آل عمران: ٧٦] فمن: مبتدأ، والخبر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ والرابط العموم في قوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ الذين يدخل فيه ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾.

أما القسم الأول وهو: أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسبي. فنطقي: مبتدأ. والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ، وحسبي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولا رابط فيها؛ لأن قولك: (الله حسبي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] فـ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ مبتدأ. و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ معمول لفعل محذوف؛ أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر، وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إلٰه إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**»(١).

وهذا معنى **قوله**: (**ومفرداً يأتي ويأتي جمله**... إلخ) أي: يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة (**حاوية**) أي: مشتملة على (**معنى**) المبتدأ (**الذي سيقت**) خبراً (**له**) وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً (**إن تكن إياه**) أي: هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال.

---

(١) رواه مالك في الموطأ والترمذي وغيرهما، وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ما قلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قولي، ويصح كونها موصولة، والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لا إله إلا الله) خبر المبتدأ.

وقوله: (وكفى) أي: وكفى به ﷻ حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

* * *

٢ـ الخبر المفرد

١٢١ ـ والـمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ما ليس بجملة ولا شبه جملة ـ كما تقدم ـ وإنما يكون كلمة واحدة، مثل: الكذب مذموم. أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، نحو: أنتم ثلاثةَ عشرَ. فـ(أنتم) مبتدأ و(ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر.

والمفرد نوعان:

١ ـ **الجامد**: وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو: خالد أخوك.

٢ ـ **المشتق**: ما أخذ من غيره، وهو يدل على معنى وذات[(١)]، نحو: أمك أحق الناس ببرك، فـ(أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل.

فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلّا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً، نحو: قلبُ الظالم حَجَرٌ أي: قاسٍ لا يلين. وعليٌّ تميميٌّ؛ أي: منتسب إلى تميم، ففيهما ضمير مستتر؛ أي: حجر هو، وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل؛ أي: عاملاً عمل الفعل، وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، نحو: القمر طالع. الوفيُّ محبوب. المسجد رَحْبٌ. بعض الشر أهون من بعض.

---

(١) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فَعَلَتْ الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات، سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب، أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة، نحو: كثرةُ المزاح مفتاحُ العداوة. وما كان على صيغة الزمان أو المكان، نحو: الصبح موعد السفر، هذا مجلسُ المدرس.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً، نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً، نحو: أعلي ذاهب أنت إليه. فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به.

وهذا معنى **قوله**: **(والمفرد الجامد فارغ... إلخ)** أي: إن الخبر المفرد نوعان: جامد ومشتق، فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن؛ أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليربط الخبر به ارتباطاً معنويّاً.

* * *

إبراز الضمير في الخبر المشتق

١٢٢ ـ وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً، ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

١ ـ خبر مشتق جرى على من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لمبتدئه، نحو: الكذب مذموم، فـ(مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير[١]، فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

٢ ـ خبر جرى على غير من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لغير مبتدئه. فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع مطلقاً أُمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال أَمْنِ اللبس: البنتُ الأبُ مكرمتهُ هي. فالبنت: مبتدأ

(١) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. وإعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

أول. والأب: مبتدأ ثان. ومكرمته: خبر عن الأب، وهو وصف للبنت؛ لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له؛ لأنه خبر عن الأب وهو وصف للبنت. ولا لبس في هذا المثال، فيجوز حذف الضمير (هي)؛ لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثان. ومكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد، فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الاحتمال الأول وجب استتار الضمير؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائدة على (علي).

وإلى مذهب البصريين أشار **ابن مالك بقوله: (وأبرزنه مطلقاً**... إلخ) فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقاً) أي: أُمن اللبس أو لم يؤمن. **(حيث تلا)** أي: وقع الخبر **(ما)** المراد: المبتدأ **(ليس معناه)** أي: معنى الخبر **(له)** أي: المبتدأ **(مُحَصَّلا)** أي: حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير، أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره؛ أي: صفة لغيره. والمقصود أن يَجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يُخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كما في المثال الثاني. وقد

اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه «الكافية»[١] فقال:

وإن تلا غير الذي تعلّقا به فأبرز الضمير مطلقا
في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

والحق أنه رأي حسن؛ لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من أبراز الضمير سوى الإطالة، وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمتْ بِكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ[٢]

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ(قومي) فجرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانوها هم).

* * *

١٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أوِ اسْتَقَرْ الخبر شبه الجملة

هذا القسم الثالث من أقسام الخبر وهو شبه الجملة[٣]. والمراد به: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني. والجار والمجرور، نحو: الصومُ يومَ الخميس، والتراويحُ ليلةَ الجمعة، ونحو: المسجدُ أمامَ البيت، ونحو: الكتاب في الحقيبة. قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢][٤]، وقال ﷺ: **«الصبر عند الصدمة الأولى»**[٥].

---

(١) «شرح الكافية» (١/٣٣٨).

(٢) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً. وقوله: (قومي) مبتدأ أول، والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان، ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني، ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

(٣) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة، وأزيد هنا بأن هذا التعليل مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

(٤) وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ وهو على حذف مضاف، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وقت الحج أشهر معلومات؛ لأن الأشهر ليست هي الحج، ولكنها وقت الحج.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً. لعدم الفائدة.

وهناك خلاف في الخبر هنا. والمشهور أن الخبر هو المتعلق المحذوف فيقدر فعلاً، نحو: استقر. أو وصفاً، نحو: كائن. وهذا هو الذي يجري على ألسنة المعربين.

وهذا معنى **قوله**: **(وأخبروا بظرف... إلخ)** أي: إن العرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره، ناوين بذلك تقدير المتعلق وصفاً، نحو: كائن. أو فعلاً، نحو: استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجيه؛ لأن فيه تيسيراً[1]. فقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿أَسْفَلَ﴾ ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿لِلَّهِ﴾ جار ومجرور في محل رفع خبر.

* * *

الإخبار باسم الزمان والمكان

١٢٤ ـ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني، نحو: الصوم غداً. ولا يخبر به عن أسماء الذوات، نحو: محمد اليوم؛ لعدم الإفادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

١ ـ تخصيص الزمان بوصف، نحو: نحن في يوم ممطر. أو

---

(١) تقدم في باب «الموصول» أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب «النعت» و«الحال»، دون أن نشير إلى أن كلاً منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع «شرح المفصل» (١/ ٩٠، ٩١)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٠٠).

إضافة، نحو: نحن في شهر الصوم. أو علمية، مثل: نحن في رمضان. ويكون الظرف في هذا مجروراً بـ(في)[١]، والجار والمجرور في محل رفع خبر، على ما تقدم.

٢ ـ أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو: الليلةَ الهلالُ؛ أي: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، ونحو: العنب شهورَ الصيف؛ أي: وجود العنب شهور الصيف. ومنه قوله ﷺ في يوم الجمعة: «**وهذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع، فاليهود غداً، والنصارى بعد غد**»[٢]. والتقدير: عيد اليهود غداً[٣]. والظرف ـ هنا ـ منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

٣ ـ أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو: الرُّطَبُ شهري ربيع. وهذا يجوز نصبه ظرف زمان، وجرّه بـ(في)، وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: (**ولا يكون اسم زمان خبراً**... إلخ) أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة. والمراد به: اسم الذات، لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان؛ لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص؛ لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك. العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح؛ لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً، مثل: المدرّسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك؛ جاز فيه الرفع والنصب، وإن كان غير متصرف، نحو: الطائر فوق الغصن؛ وجب نصبه. وسيأتي

---

(١) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً؛ لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية، فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في باب (المفعول فيه).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٥٦)؛ و«شرح النووي على مسلم» (٥/ ٣٩٢).

الكلام على الظرف في باب «المفعول فيه» ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* * *

مسوغات الابتداء بالنكرة

١٢٥ ـ وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

١٢٦ ـ وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

١٢٧ ـ وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له؛ كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة منها:

١ ـ أن يكون الخبر مختصّاً ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ، نحو: في العلم نفع. قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [قٓ: ٣٥].

٢ ـ أن تكون النكرة عامة إما بنفسها، نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، أو بغيرها كالاستفهام، نحو: مَنْ حافظٌ النظمَ؟ قال تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾؟ [النمل: ٦٣]. والنفي: ما رجل في الدار.

٣ ـ أن تكون النكرة موصوفة، سواء كانت الصفة مذكورة، نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]. أو مقدرة لقرينة معنوية تدل عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالمسوغ للابتداء بالنكرة ﴿وَطَآئِفَةٞ﴾ صفة محذوفة؛ أي: وطائفة من غيركم.

بدليل: ﴿طَآئِفَةٞ مِّنكُمۡۖ﴾ وهذا على أحد الأقوال(١).

٤ ـ أن تكون النكرة عاملة، نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: «**أمر بمعروف صدقة**»(٢). وقال أيضاً: «**خمس صلوات كتبهن الله على العباد**»(٣).

وهذا معنى **قوله**: (**ولا يجوز الابتداء بالنكرة... إلخ**) أي: لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت، ثم ذكر ستة أشياء تحصل بها الإفادة، وقد جمعناها في أربعة أمور.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات، وأوصلها بعضهم إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألّا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة(٤).

* * *

١٢٨ ـ وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا تقديم الخبر جوازاً

---

(١) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: ﴿قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مالك وابن ماجه.

(٤) قال ابن هشام في المغني ص(٦٠٨): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد ما لا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور..) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة. **والخامس**: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ﴾ [محمد: ٢١] والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي: أمثل من غيرهما، **والسادس**: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. **والسابع**: أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾ [المطففين: ١] فالأول للتعجب والثاني للدعاء، **والثامن**: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، **والتاسع**: بعد إذا الفجائية، نحو خرجت فإذا رجل بالباب، **والعاشر**: أن تقع في أول جملة الحال؛ كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى ضوؤه كل شارق

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره ولم يجب تقديمه، نحو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذ لا مانع من تقديمه. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهذا معنى **قوله**: **(والأصل في الأخبار..)** أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها، وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي على ما سيبين إن شاء الله، والألف في قوله: **(أن تؤخرا)** و**(إذ لا ضررا)** للإطلاق.

* * *

تأخير الخبر وجوباً

١٢٩ ـ فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ عُـرْفَـاً وَنُـكْـراً عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ

١٣٠ ـ كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣١ ـ أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لامِ ابْتِدَا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثانية**، وهي وجوب تأخر الخبر وتقدم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر، فيؤخر الخبر؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي؛ لأن السامع يعرف خالداً، ولكنه يجهل علاقته بي؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له ـ كما تقدم ـ فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال

على الاعتبار السابق، إذ لا قرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم؛ لأنه صالح لأن يكون مبتدأ، ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه، فصار هناك فرق بين الجملتين. ومثال النكرة: أكبر منك سنّاً أكثر منك تجربة، فإن كلّاً من المبتدأ والخبر نكرة، وكل منهما متخصص بالمجرور بعده، فلو قدم الخبر لأوقع في لبس؛ إذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ، فيلتبس المحكوم بالمحكوم عليه، ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية، نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية، نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر، فتقول: حاضر رجل فصيح، وأبي في الشفقة أخي؛ لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقة، ولا يعقل العكس، والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

بنونا بنو أبائنا وبناتُنا ... بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس، إذ يصير المعنى: أن بنيهم مثل بني أبنائهم، وهذا غير مراد؛ إذ لا يصح تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فالقرينة المعنوية سوغت تقديم الخبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا)، دون أن يحصل لبس في المعنىٰ.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الدنيا تفنىٰ. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل، لا من باب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا، فتقول: قدم والده خالد، وسافرا المحمدان، فـ(خالد) و(المحمدان) مبتدأ مؤخر، وما قبلهما خبر مقدم[1].

---

(١) انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ[(١)] بـ(إنما)، نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو بـ(إلا) نحو: ما الكتاب إلّا جليس لا يمل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر. ومع (إلا) ما بعدها. فلو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدم، فيحصل لبس.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول: كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ فاتحُ بلاد السند؟ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وأسماء الشرط، نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه. قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. والثاني: كالمبتدأ المقترن بلام الابتداء[(٢)]، نحو: لَيَدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة. قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(فامنعه حين يستوي الجزءان... إلخ)** أي: امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي: المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وقد علمت أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على

---

(١) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة، والثاني عند البلاغيين. والقصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب، بمعنى أن الحياة وقف على التعب لا تفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في الخبر.

(٢) يأتي تعريفها ـ إن شاء الله ـ في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عضيمة في «دراساته» (٣/ ١/ ٢٧٨).

الإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [هود: ١٢] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء **(أو لازم الصدر)** أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر **(كمن لي منجداً)** وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة، نحو: سيارةُ مَنْ الموجودة عند الباب؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها، وهو (من) الاستفهامية.

* * *

تقديم الخبر وجوباً

١٣٢ ـ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيْ وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

١٣٣ ـ كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

١٣٤ ـ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

١٣٥ ـ وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

ذكر في هذه الأبيات **الحالة الثالثة**، وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلّا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول، نحو: بعد الضيق فرج. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]، والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه لو أخّر لتوهم السامع أنه صفة لا خبر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] فالظرف خبر لا صفة؛ لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: لِمجالس العلم روّادها. قال تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو أخّر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو: متى السفر؟ قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧].

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بـ(إنما) أو بـ(إلا)، نحو: إنما القائد خالد[1]. وما الهادي إلا الله. قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُۗ﴾ [المائدة: ٩٩]. فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختلّ الحصر المطلوب ويختلف المراد.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: **(ونحو عندي درهم... إلخ)** أي: التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلّا تقدم الخبر. (والوطر: الغرض والحاجة) وكذا يُلتزم تقدم الخبر **(إذا عاد عليه)** أي: على بعض الخبر ضمير **(مما به)** أي: من المبتدأ الذي **(يخبر)** به **(عنه)** أي: عن المبتدأ، حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام، نحو: **(أين من علمته نصيرَا)** فـ(أين): اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع، و(من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه؛ أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر، مثل: **(ما لنا إلا اتباع أحمدا)** فـ(لنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمدا) مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه، والألف في (أحمدا) للإطلاق.

* * *

(١) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لا يتصف بها غيره. فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.

حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً

١٣٦ ـ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا
١٣٧ ـ وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه. فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندك؟ فتقول: خالد. التقدير: خالد عندي. ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في جواب الاستفهام، نحو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ[1] ۞ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۞﴾ [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله.

وبعد (فاء الجزاء) نحو: من أخلص في عمله فلنفسه؛ أي: فإخلاصه لنفسه. قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ﴾ [الأنعام: ١٠٤] أي: فإبصاره لنفسه وعماه عليها. وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى **قوله**: **(وحذف ما يعلم جائز)** أي: يجوز حذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مَثَّلَ لهما.

* * *

حذف الخبر وجوباً

١٣٨ ـ وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ
١٣٩ ـ وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
١٤٠ ـ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ ـ كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً وأَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ

(١) ما: مبتدأ. وأدرى: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدرى. وجملة (أدرى) خبر المبتدأ (ما).

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

١ ـ مخبر عنه بكون غير مقيد، وهو الكون المطلق أو الكون العام، وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. وفي هذا يجب حذف الخبر. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١][(١)]. وتقديره: موجود.

٢ ـ مخبر عنه بكون مقيد[(٢)] لا يدرك معناه عند حذفه، وفي هذا يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه، نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت. ومنه قوله ﷺ: «**يا عائشة لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة...**» الحديث[(٣)]. فلا يجوز حذف الخبر (حديثٌ عهدهم بكفر) إذ لا دليل عليه[(٤)].

٣ ـ مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهذا يجوز ذكره ويجوز حذفه، نحو: لولا أنصارُ محمد حَمَوْهُ ما سلم. فيجوز ذكر الخبر (حموه) وحذفه؛ لأنه يعلم من قوله: أنصار محمد.

---

(١) لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ، ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بـ(دفع)، (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وخبر المبتدأ محذوف.

(٢) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام؛ أي: وجود عام خالٍ من أي شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص. ولهذا لا يجوز ـ عندهم ـ حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام، لعدم الدليل على المحذوف. وفي قولك: لولا خالد جاء إليَّ ما حضرت. الخبر (جاء إليَّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب «الموصول».

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) انظر: «عمدة القاري» (٢/ ١٧٤).

الثاني: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بحيث يغلب استعماله في القسم، نحو: لعمر الله لأنصرنَّ المظلوم؛ أي: لعمر الله قسمي. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف، نحو: عهدُ الله لأفعلن الخير؛ أي: عهد الله عليَّ. فلك حذف الخبر (عليَّ) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو: كل إنسان وعمله. فـ(كل) مبتدأ، و(إنسان) مضاف إليه، و(عمله) معطوف على الخبر، والخبر محذوف للعلم به، ولأن العطف يسد مسده. والتقدير: (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً، بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحذف وجوباً ـ أيضاً ـ نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحو: احترامي الطالب مهذباً. فـ(احترامي) مبتدأ. و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهذباً) حال من الطالب. وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، إذ لا يقال (احترامي مهذب)(١) وإنما الخبر

---

(١) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: **«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»** رواه مسلم. فـ(أقرب) مبتدأ. والجملة الاسمية =

ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها. والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً (في المستقبل) وتقدر (إذ) في الماضي، وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال.

ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقناً. والخبر فيه كما في المثال الذي قبله.

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور فلا حذف حينئذٍ، بل يجب رفع هذه الحال لتكون هي الخبر، نحو: إكرامي الضيف عظيم.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار **بقوله**: (**وبعد لولا غالباً حذف الخبر... إلخ**) أي: وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقرّ وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر، إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين؛ أي: الحلف والقسم.

وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصّاً. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره (**قد أضمرا**) أي: قد حذف وقُدّر، ثم مثَّل بمثالين: أحدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف.

تتمة:

لم يتعرض ابن مالك ﵀ في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في «الكافية»، وأنا أذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحُّم؛ نحو: اقتد بعمرَ العادلُ. اجتنب اللئيمَ الخسيسُ. تصدق على الفقيرِ الكبيرُ.

= الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال، لا على أنه خبر لـ(كان) محذوفة. إذ لا يقترن الخبر بالواو. انظر: «المغني» لابن هشام ص(٥٣٧).

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى، ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو). قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وأبو بكر[1] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدإ محذوف. وقرأ الباقون بالجرِّ على أنه صفة للاسم الكريم.

والثاني: أن يكون خبره مخصوص نعم أو بئس؛ نحو: نعم المصنفُ البخاريُّ. بئس الخلقُ خلفُ الوعد. فـ(البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدإ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي: الممدوح أو المذموم[2].

الثالث: أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله، نحو: سمعٌ وطاعة. فـ(سمعٌ) خبر لمبتدإ محذوف؛ أي: أمري سَمْعٌ وطاعة. والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعراً بالقسم، نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين؛ أي: مُتَعَلَّقُ يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة، وليس اليمين.

* * *

(١) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهدلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

(٢) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى، تأتي ـ إن شاء الله ـ، في باب (نعم وبئس).

تعدد الخبر **١٤٢ ـ وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنزلتها.

ولا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد، أو لا يكونان كذلك. وضابط الأول ألّا يصح الإخبار بكل واحد على انفراده، نحو: البرتقال حلو حامض؛ أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو: معهدُنا علميٌّ أدبيٌّ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٢] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[١]. قال الشاعر يصف الذئب:

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بأخرى المنايا فهو يقظانُ هاجعُ[٢]

وهذا معنى **قوله**: (**وأخبروا باثنين... إلخ**) أي: أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد.

وقوله: (**هم**) مبتدأ، و(**سراة**) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[٣]. بمعنى: شريف. و(**شُعَرا**) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

---

(١) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده نعتاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

(٢) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

(٣) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام، أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فُعَلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك

١٤٣ ـ تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ
١٤٤ ـ كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
١٤٥ ـ فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهذِي الأَرْبَعَهْ   لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦ ـ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا   كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

لما فرغ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة، ثلاثة منها أفعال، وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف، وهي: ما وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيُّره.

فكان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط[1] وهو ثمانية أفعال بترتيب ابن مالك، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار،

---

(١) أي مما يذكر في القسمين الآخرين، وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:
١ ـ أن يتأخر اسمها عنها.
٢ ـ (ليس) لا يجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.
٣ ـ ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية. . راجع «النحو الوافي» (١/ ٥٤٦).

ليس، نحو: ليس التقتير محموداً. قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. فـ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. ﴿رَبُّكَ﴾ اسمها مرفوع، والكاف مضاف إليه ﴿قَدِيرًا﴾ خبرها منصوب بالفتحة.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: (زال ـ التي مضارعها يزال[١] ـ وبرح، وفتئ، وانفك) فمثال النفي: لا زال البرد قارساً. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١]، وقد يكون النفي مقدراً، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. ومثال النهي: لا تزل محسناً ما عشت. قال الشاعر:

صاحِ شَمّر ولا تزل ذاكر المو ... ت فنسيانُه ضلالٌ مبين[٢]

ومثال الدعاء: لا زال بيتكم معموراً بطاعة الله.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية. ومعنى المصدرية أنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام)، والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المدة)، وهذا القسم خاص بـ(دام)، نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفاً. قال تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيّاً.

---

(١) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيّزَ وفَصلَ نحو: زِلْ كتبك عن كتبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا۟ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١] ومصدرها الزوال وسأذكر ذلك إن شاء الله.

(٢) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: يا صاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي: استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.

وهذا معنى **قوله: (ترفع كان المبتدا... إلخ)** أي: ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. **(ككان سيداً عمر)** أي: كان عمرُ سيّداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفياً أو شبه نفي. ومعنى تتبعه؛ أي: تليه وتقع بعده، ثم بيّن أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن. فاكتفى بالمثال **(أعط ما دمت مصيباً درهماً)**؛ أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فالفعل (كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع، نحو: كان الجو صحواً. وإما مع الاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

و(ظل): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار ـ غالباً ـ نحو: ظل الجوُّ معتدلاً. وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: بات الحارس ساهراً.

و(أضحى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار)، نحو: أضحى الهاتف ضروريّاً في هذا العصر.

و(أصبح): يفيد اتصال الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهر متعباً.

وتُستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة، نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار الحديد باباً(١).

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق، نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل وجب الأخذ بها، نحو: ليس المطر نازلاً أمس، ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن، نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتئ وما انفكّ) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع، أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير. فالأول نحو: ما زال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما فتئ صالح مُنْكِراً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة

---

(١) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها منها: (رجع) في قوله ﷺ: **«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»** متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦] ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

إذا غدا مَلِكٌ باللهو مشتغلاً ... فاحكم على ملكه بالويل والحَرَبِ

أي: الخراب والنهب...

ومنها: (استحال) كقوله ﷺ: **«فاستحالت غرباً»** أي: صارت، والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر ﵁، والغرب ـ بسكون الراء ـ: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور..

انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/٣٤٦)، «حاشية الخضري» (١/١١٢).

محددة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، نحو: لا أصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد، وهو: مدة التقصير.

* * *

تصرُّف الأفعال الناقصة

١٤٧ ـ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا   إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

النسخ في هذا الباب ـ وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر ـ ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرها من المشتقات، وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: جامد ـ أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي ـ وهو فعلان: (ليس) اتفاقاً. و(دام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرُّفاً ناقصاً فليس له إلّا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه، وهي: (زال، برح، فتئ، انفك)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] واسم الفاعل، نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرُّفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات، وهو سبعة: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار). فمثال المضارع قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كلُّ من يبدي البشاشةَ كائناً   أخاك إذا لم تُلْفِه لك منجداً[(١)]

---

(١) كائناً: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) ومنجداً: مفعول ثان.

ومثال المصدر قول الشاعر:

ببذل وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير(١)

وهذا معنى قوله: **(وغير ماض مثله قد عملا..)** أي: إن غير الماضي ـ إن وجد واستعمل ـ يعمل عمل الماضي؛ وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى(٢).

* * *

توسط الخبر في هذا الباب

١٤٨ ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ ....

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر، نحو: ما كان الكتاب إلّا جليساً لا يمل. إنما كان الناس أعداءً لما يجهلون. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً(٣) وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الثاني: أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، نحو: كان شريكي أخي. فلو قدم الخبر (أخي) لأوقع في لبس؛ لعدم ما يدل عليه. وقد تقدم شرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تأخير الخبر في باب «الابتداء».

---

(١) وكونك: مبتدأ، والكاف اسم الكون في محل رفع. انظر: «بحث إعراب الضمير» و(إياه) خبر الكون. ويسير: خبر المبتدأ.

(٢) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً من كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو صاحب الحال، و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن)، و(كان) فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من)، والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

(٣) المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصدية: التصفيق.

الحالة الثانية: أن يكون توسُّط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) ومن مواضع ذلك:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ما كان مستفيداً إلّا المجدُّ. قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥]؛ أي: ما كان حجتهم إلّا قولهم.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الفصل طلّابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر، أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسُّط أو التأخُّر، نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فـ﴿حَقًّا﴾ خبر كان مقدم و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخر ومضاف إليه. ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقد قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص ـ من السبعة ـ بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ اسمها مؤخر؛ أي: ليس البرَّ توليةُ وجوهكم. وقرأ الباقون برفع ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه اسم ﴿لَّيْسَ﴾ والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبه جملة، فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه؛ لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه **الحالة الثالثة** هي التي ذكرها **بقوله**: **(وفي جميعها توسط الخبر أجز)** أي: أجز توسُّط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

* * *

١٤٨ ـ .... وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
١٤٩ ـ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ
تقديم الخبر ١٥٠ ـ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: (ما دام): وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها. فلا تقول: لا أصحبك مسافراً ما دام علي. وعلّلوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول(١) وهذا ممنوع.

وأما تقديم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أُترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً. وتقول: أُترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

القسم الثاني: (ليس): وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح؛ لأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها، والذي يجيز التقديم يستدل بتقديم معمول خبرها في قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. ووجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوب بخبر ليس ﴿مَصْرُوفًا﴾ فهو معمول له. وتقدم المعمول يشعر بجواز تقدُّم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطردة(٢)، ثم إن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

---

(١) لأن (ما) مصدرية كما تقدم. وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي ـ كالاسمي ـ يحتاج إلى صلة ـ كما ذكرنا في أول باب الموصول ـ فجملة (دام علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدري. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

(٢) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر، نحو: إنَّ في الدار خالداً جالس. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه، نحو: زيداً لم أضرب..

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما كان النفي شرطاً في عمله وهو: (ما زال وأخواتها).

الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، وهو: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

فيجوز تقديم الخبر على الفعل وحده. فتقول: ما معترفاً زال خالد. وما بارداً أصبح الجو. والأصل: ما زال خالد معترفاً. وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدُّمه على (ما) النافية. فمن قال: لها الصدارة منع تقدُّم الخبر عليها، نحو: نشيطاً ما أصبح هشام. ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز.

فإن كان النفي بغير (ما) كـ(لن) جاز تقديم الخبر عليها؛ لوروده عن العرب. وذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أنه جائز عند الجميع[(١)]. فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشيطاً. وتقول: نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألّا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال وأخواتها). ويجوز في هذا تقدُّم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدُّم المعمول، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ولم يرد تقدُّم الخبر نفسه[(٢)]، فـ﴿إِيَّاكُمۡ﴾ مفعول ﴿يَعۡبُدُونَ﴾ و﴿أَنفُسَهُمۡ﴾ مفعول

---

(١) «شرح الكافية» (١/٣٩٨) وحكى في التسهيل (١/٢٦١) الخلاف عن الفراء، وأشار إلى ذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/٢٤٦).

(٢) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر ـ هنا ـ على الناسخ بما ورد من تقدم المعمول، ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟ قد يجاب بأن ليس أضعف في العمل لجمودها ولدلالتها على معنى النفي، فأُلحقت بـ(ما) التي تلزم الصدارة.

﴿يَظْلِمُونَ﴾ وقد تقدم المفعولان. ولذا قال ابن السراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدُّم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، نحو: أين كان الغائب؟ قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران: ١٣٧] فـ﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمها.

قال ابن مالك: (وكلٌّ سَبْقَهُ دام حظر... إلخ) أي: إن كل العرب أو كل النحاة منع تقدُّم خبر دام عليها، والمراد تقدُّمه على (ما)، هذا هو المتبادر من النظم بقرينة ما بعده، ثم قال: **(كذاك سبقُ خبرٍ ما النافية)** أي: كما منع العرب أو النحاة تقدُّم خبر (دام) على (ما) كذاك تقدّم الخبر على (ما) النافية فهو محظور **(فجيء بها متلوة)** أي: ائت بـ(ما) النافية سابقة يتلوها غيرها **(لا تاليه)** أي: لا مسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: **(ومنعُ سبقِ خبرٍ ليس اصْطُفِي)** أي: اختير منع تقدُّم الخبر على (ليس). و(خبرٍ) يقرأ بالتنوين.

* * *

استعمال أفعال هذا الباب تامة

١٥٠ - .... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِيْ

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يكون تامّاً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها، وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان علي. لم تدل إلّا على الوجود المطلق الذي هو

ضد العدم، وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليٌّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر، شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان رمضان فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) ـ مثلاً ـ تم المعنى، ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلّا ثلاثة وهي:

١ ـ فتئ.

٢ ـ ليس.

٣ ـ زال التي مضارعها يزال ـ كما تقدم ـ أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة وليست من أفعال هذا الباب، نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس. وقد جاء مضارعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ[1] وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٩٣] ف﴿فِتْنَةٌ﴾ فاعل تكون التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي: ترجع، و﴿ٱلْأُمُورُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيت. و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

---

(١) (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال، إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع، أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لئلا تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما، فإنْ بمعنى (ما)، وقوله: (من أحد) من: زائدة إعراباً لا معنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ۝٦٠﴾ [الكهف: ٦٠]. فقوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ﴾ أي: لا أذهب. فهو مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وتقول: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى. وبات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً. ولو ظل الظلم لهلك الناس. فـ(ظل) بمعنى: دام. وتقول: فككت حلقات السِّلْسِلة فانفكت؛ أي: انفصلت.

وهذا معنى **قوله**: (**وذو تمام**..) أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وما سوى المكتفي بمرفوعه (**ناقص**) لاحتياجه إلى المنصوب. والنقص في (**فتئ**) و(**ليس**) و(**زال**) ماضي (يزال) (**دائماً قفي**)؛ أي: تبعها ولازمها.

* * *

أحكام معمول الخبر

١٥٢ ـ وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

لما ذكر الناظم ـ فيما مضى ـ حكم تقدُّم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدُّم معمول الخبر، وهو توسُّطه بيْن الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به، نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما؛ كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادمُ راكباً سيارةً. فتقول: كان سيارةً القادمُ راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين؛ لمخالفتها القاعدة العامة وهي: (أنه لا يجوز أن يلي العامل ـ مباشرة ـ معمولٌ لعامل آخر)[١]. ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

---

(١) فإذا قلت: كان سيارة القادم راكباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو =

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بيُوتِهم بِمَا كان إِيَّاهم عطيةُ عَوَّدَا[(١)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عودا) عن الاسم.

الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول على الخبر، فتقول: كان سيارةً راكباً القادمُ. وهذه الصورة ممنوعة عند سيبويه وأكثر البصريين، ويجيزها الكوفيون وبعض البصريين؛ لقول الشاعر:

فأصبحوا والنَّوىٰ عالي مُعَرَّسِهم وليس كلَّ النوى تلقي المساكينُ[(٢)]

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلَّ النوى) لأنه مفعول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدُّم الخبر ـ أيضاً ـ وهو جملة (تلقي) وتأخُّره عن المعمول، وهذا على أحد الأعاريب.

وبقي صورة **ثالثة** في هذه المسألة، وهي: أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول، نحو: كان قارئاً الكتابَ خالد. وهذه الصورة جائزة باتفاق؛ لأنه لم يل كان معمول الخبر، وإنما وليها الخبر.

= معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ(راكباً) فلا يصح أن نقدمه ونضعه بعد عامل آخر.

(١) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، لا ينام الليل، بل يجول بحثاً عما يقتات به، هداجون: جمع هداج. صيغة مبالغة من الهَدْج أو الهَدَجان، والهَدَجانُ والهَدْجُ: مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. (عطية) أبو جرير. والشاعر يصفهم بأنهم كالقنافذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ الهرم؛ لئلا يشعر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، و(قنافذ) خبر المبتدأ محذوف أي: هم قنافذ. والأصل: هم كالقنافذ.

(٢) النوى: جمع مفرده نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا الأول. معرسهم: المعرس: موضع النزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد القصيدة ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق؛ للتوسع فيهما، نحو: كان عندك خالد مقيماً. وما زال في المسجد علي معتكفاً.

وهذا معنى **قوله: (ولا يلي العامل... إلخ)** أي: لا يقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلّا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جدّاً، لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور، وترتيب كلماتها، وهذا ملحوظ في الجمل التي عرضناها.

* * *

تأويل ما خالف قاعدة المعمول

١٥٣ ـ وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين، وهم البصريون، يبيّن طريقتهم في تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي (كان وأخواتها) معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤَوَّلُ على أن في (كان) ـ مثلاً ـ ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن(١)، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل، وإنما ولي العامل اسمه.

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى، لا تخلو من التكلف، كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا ـ قبل هذا البيت ـ ولا داعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة، والعربي لا يعرف شيئاً منها، فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولا يُقاس عليها؛ لقلتها، ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

* * *

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول «النكرة والمعرفة» في مباحث «الضمير».

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا   كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا   زيادة «كان»

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، والمذكور منها ـ هنا ـ أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة، ومعنى زيادتها: أنها غير عاملة، وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها(١)، وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا فـ(كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشرطوا لزيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً؛ كقول الشاعر:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ   إذا تهبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ(٢)

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو: الكتابُ كان مفيدٌ. أو الفعل والفاعل، نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته، نحو: حضر الذي كان دَعْوتُه. أو الصفة والموصوف، نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ. أو ما التعجبية وفعل التعجُّب، نحو: ما كان أطيبَ كلامَك.

ولا يُقاس على شيء من ذلك، بل هو مقصور على السماع، إلا مع فعل التعجُّب فالقياس سائغ.

وهذا معنى **قوله**: (**وقد تُزاد كان... إلخ**) أي: تأتي (كان) زائدة، وزيادتها (**في حشو**) أي: توسُّط بين شيئين متلازمين، ثم مثَّل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تزاد) بالنسبة

---

(١) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولا سيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

(٢) شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليلُ: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها[١].

* * *

حذف «كان» مع اسمها

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً ذَا اشْتَهَرْ

الثاني: مما اختصت به كان جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

١ ـ **كثير**: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

٢ ـ **قليل**: بدونهما.

فمثال الحذف بعد (إن): المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشر. فـ(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إنْ صدقاً وإنْ كذباً   فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا

ومثال الحذف بعد (لو): اقرأ ولو صفحةً في اليوم؛ أي: ولو كان المقروء صفحة.

ومنه قوله ﷺ: «**بلّغوا عني ولو آيةً**»[٢]؛ أي: ولو كان المبلَّغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب: (من لدُ شَوْلاً فإلى إتلائها)[٣]؛ أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يُقاس عليه لندرته.

---

(١) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحُكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) هذا كلام عربي يجري مجرى المثل. والظاهر أنه في نعت إبل. والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (لدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية. أي: يتلوها ولدها بعد الوضع.

وهذا معنى **قوله**: (ويحذفونها..) أي: إن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دلّ على أن الاسم حذف معها، وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

* * *

حذف «كان» وحدها

١٥٦ ـ وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

الثالث: مما انفردت به (كان): أنها تحذف ويبقى اسمها وخبرها، وذلك بعد (أنْ) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثال ذلك: أما أنت غنيّاً فتصدق. والأصل: تصدق لأن كنت غنيّاً. فقدمت اللّام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار والتخفيف فصار: أن كنت غنيّاً. ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة، فصار: أن أنت غنيّاً. ثم أُتِي بـ(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم، فصار: أما أنت غنياً. فـ(أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائبة عن (كان) و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيّاً) خبرها.

وهذا معنى **قوله**: (**وبعد أن تعويض ما**... إلخ) أي: وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها، وذلك بعد (أن) المصدرية.

وقوله: (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا؛ لأنه لم يذكر عوضاً إلّا لكان وحدها.

* * *

حذف النون من مضارع «كان»

١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

الرابع: مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضارعها[1] وهي النون من (لم يكن)[2] وذلك بأربعة شروط:

---

(١) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة، والمضارع (يكون) على وزن (يَفْعُلُ) وفيه إعلال بالتسكين..

(٢) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يكونْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى =

١ ـ أن يكون مجزوماً. فلا حذف في نحو: من تكون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

٢ ـ أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحو: إن أهملتم لم تكونوا مستفيدين؛ لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

٣ ـ ألّا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**»[1] فلا يجوز حذف النون، لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

٤ ـ ألّا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك: لم يكن الجو صحواً. فلا تحذف النون لوقوع الساكن بعدها، وهو (أل) التعريف. وأجازه يونس شيخ سيبويه.

والمثال الجامع للشروط: لم يَكُ طالبُ العلم مقصراً. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

ولا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة ـ كما مثلنا ـ وبين كان التامة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فقد قرأ الحرميان ـ نافع بن عبد الرحمٰن المدني وعبد الله بن كثير المكي ـ برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقرأ بقية السبعة بالنصب، على أنها ناقصة. والتقدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى **قوله**: (**ومن مضارع لكان منجزم**..) أي: تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدّاً في كلامهم نثراً وشعراً.

= ساكنان: الواو والنون. فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

(١) الحديث متفق عليه، وقد تقدم عند الكلام على الضمير في باب «النكرة والمعرفة».

فَصلٌ
في (ما) وَ(لَا) و(لَاتَ) و(إِنْ) المُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

عمل «ما» وشروط عملها

١٥٨ ـ إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

تقدم في باب (كان وأخواتها) أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف. وسبق الكلام على (كان وأخواتها) وهي أفعال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة؛ لأنها أقوى شبهاً بباب (كان) من أفعال المقاربة، حيث أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي، والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

١ ـ ما: وهو حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العرب كالحجازيين يعمله. وبعض آخر كبني تميم، يهمله مع بقاء معناه(١)، فالذين يعملونها ـ وهم الحجازيون ـ. يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نحو: ما الحقُّ منهزماً، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢](٢) بكسر التاء، ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

---

(١) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.

(٢) هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أمهاتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه، والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٧] فإن الظاهر أن ﴿حَٰجِزِينَ﴾ خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها =

١ ـ ألّا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة. فيبعد شبهها بـ(ليس)؛ لكون (إن) لا تقترن باسمها، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إنِ الحقُّ منهزمٌ.

٢ ـ ألّا ينتقض نفي خبرها بـ(إلّا) فإن انتقض بطل عملها، نحو: ما دنياك إلّا فانية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

فإن انتقض النفي بـ(غير) لم يبطل عملها، نحو: ما الظلم غيرَ مردٍ لصاحبه. بنصب (غير) على أنها خبر ما.

٣ ـ ألّا يتقدّم الخبر، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما عَيْبٌ الفقرُ. والأصل: ما الفقر عيباً، إلّا إن كان الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، فإنه يجوز ـ مع تقدُّمه ـ إعمالها وإهمالها، نحو: ما بالآباء فخركم. ونحو: ما عندي كتابك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقدم لـ(ما)، وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأ.

٤ ـ ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما العاقل مصاحباً الأحمق. فتقول: ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ. برفع (مصاحب) لأنه خبر المبتدأ، فإن كان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمال مع تقدُّمه، نحو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجوز: راغب. وضائع.

وإلى هذه الشروط أشار **ابن مالك بقوله: (إعمال ليس أعملت ما دون إن)** أي: أعملت (ما) عمل (ليس) بشرط ألّا توجد بعدها (إنْ) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب، مع أنه خاص بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإيهام، كما جرت

= ﴿مِّنْ أَحَدٍ﴾ ويجب أن تعلم أنه لا يظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً، كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً ومجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي فيه اللغتان، والآيات في هذا كثيرة.

عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في «الكافية»[(١)].

وقوله: (**مَعَ بقا النفي**) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن.

وقوله: (**وترتيب زُكن**) أي: علم مما تقدم في قوله في باب «الابتداء»:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ....

وهذا الشرط الثالث. وظاهر كلامه: أنه لا يجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (**وسبق حرف جر... إلخ**) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين لخبرها يسبقان اسمها وخبرها، ولعل نسبته للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماع مثل ذلك في حكم المعدوم، ثم مثَّل بقوله: (**كما بي أنت معنيّاً**) والأصل: ما أنت معنيّاً بي. فقدم معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنيّاً) وصف من (عُني فلان بفلان). بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، إذا اهتم بأمره ، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

* * *

العطف بعد خبر «ما»

١٦٠ ـ **وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بمَا الزَمْ حَيْثُ حَلْ**

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات، مثل: بل، ولكن. فيتعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: ما الإحسان مجهولاً لكنْ معروفٌ. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، فلو عطف على الخبر المنفي اسم مثبت لزم أن تعمل (ما) في المثبت، وهي لا تعمل إلّا في المنفي.

---

(١) «شرح الكافية»: (١/ ٤٣٠).

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: لكن هو معروف أو بل هو معروف، وتكون (لكن) حرف ابتداء، لا عاطفة؛ لأنها لا تعطف إلّا المفرد، وكذا (بل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

الحالة الثانية: أن يكون العاطف غير مقتضٍ للإثبات كالواو والفاء ونحوهما، نحو: ما المُجِدُّ مهملاً ومتأخراً.. فيجوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا معنى **قوله**: **(ورفع معطوف**... إلخ) أي: الزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على الخبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

* * *

زيادة الباء في الخبر

١٦١ ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ   وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ

تُزاد (الباء) في خبر (ما) وبعض النواسخ، وذلك لغرض التوكيد وزيادتها قسمان:

الأول: زيادة كثيرة: وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كلُّ غنيٍّ بسعيد، ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][(١)]، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(غافل) خبر (ما) منصوب

---

(١) الباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

بفتحة مقدرة منع من ظهورها شغل المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، بل تزاد في خبر التميمية ـ أيضاً ـ خلافاً لأبي علي الفارسي في أحد قوليه، والزمخشري في «المفصل»، وابن عطية على ما حكاه عنه أبو حيان في «تفسيره»، وذلك لأمرين:

الأول: أن أشعار بني تميم تضمنت دخول الباء على الخبر كثيراً. ومنه قول الفرزدق التميمي وقد أنشده سيبويه(١):

لعمرك ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ(٢)

ولو كان دخولها خاصّاً بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيّاً لا لكونه خبراً منصوباً. ولذا دخلت في نحو: لم أكن بمقصر ـ كما سيأتي ـ لأنه منفي، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً؛ لأنه مثبت.

القسم الثاني: زيادة قليلة: وذلك ورد في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)؛ كقول سواد بن قارب يخاطب رسول الله ﷺ:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَواد بن قارب(٣)

كما ورد في خبر مضارع (كان) المنفي بـ(لم)؛ كقول الشَّنْفَرى في «لاميته»:

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأَعْجَلِهِمْ إذ أجشعُ القومِ أعجلُ(٤)

---

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٣).

(٢) معن هذا كان رجلاً يداين الناس ويضرب به المثل في شدة التقاضي. فقوله: (منسئ) أي: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

(٣) فتيلاً: هو الخيط الرقيق في شق النواة. وقوله: (ذو) اسم (لا) العاملة عمل ليس. و(فتيلاً) مفعول لاسم الفاعل.

(٤) أجشع: الجشع ـ بالتحريك ـ أشد الطمع. أعجل: صفة مشبهة بمعنى (عَجِل) وليس أفعل تفضيل؛ لأن القصد نفي العجلة. ولو كان أفعل تفضيل لكان يثبت لنفسه العجلة ولكن غيره أعجل.

وهذا معنى **قوله**: (**وبعد ما وليس... إلخ**) أي: جَرَّ (الباءُ) الخبرَ بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجر الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ(لم) مِنْ (كان). **وقوله**: (**قد يُجَرّ**) للتقليل. **وقوله**: (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

* * *

بقية الأحرف العاملة عمل «ليس»

١٦٢ ـ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلا
١٦٣ ـ وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّْ

تقدم أن الحروف العاملة عمل (ليس) أربعة. ومضى الكلام على الأول وهو (ما) وذكر هنا الثلاثة الباقية..

فالثاني: لا: وهي النافية للواحد، وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، إلّا إن وجد قرينة تدل على زمن غير الحال. وإعمالها عمل (ليس) مذهب الحجازيين، وبنو تميم يهملونها كما يهملون (ما) وإعمالها مخصوص بالنكرات، نحو: لا عملٌ أنفعَ من طاعة الله.

ويُشترط لها زيادة على ذلك ما يشترط في عمل (ما) فلا يتقدم خبرها على اسمها، ولا ينتقض نفيها بـ(إلا).

الثالث: إنْ: وهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، ما لم تقم قرينة على غيره، وإعماله وإهماله سيان[1]، ولكن الذين يعملونه يشترطون له شروط عمل (ما) كما تقدم، نحو: إنْ سعيك في الخير ضائعاً. أو ضائع بمعنى: ما سعيك في الخير ضائعاً. ومن إعمالها قول الشاعر:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياته ولكنْ بأن يُبغى عليه فَيُخْذَلَا

ولا عمل لها في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]

---

(١) لكن إذا أهمل جاز دخوله على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

لتخلُّف شرط من شروطها حيث انتقض نفيها بـ﴿إِلَّا﴾ فـ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مبتدأ، والمجرور بعده خبر.

الرابع: (لات) وهي كلمة واحدة[1]، وهي حرف مبني على الفتح، ومعناها نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وتعمل عمل (ليس) بشرطين:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان؛ كحين، وساعة، ووقت والأول أكثرها.

٢ ـ أن يحذف أحدهما. والغالب حذف الاسم[2] ومثالها: ندم الطالب المتأخر ولات وقتَ ندامة؛ أي: لات الوقتُ وقتَ ندامة. قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[3]﴾ [ص: ٣]؛ أي: لات الحين حين مناص، فـ(حين) خبر (لات) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ … والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ[4]

قال ابن مالك: (**فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا... إلخ**) أي: اعملت (لا) في النكرات إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس. (**وقد تلي**) أي: تتولى (**لات وإن**) هذا العمل، وليس (للات) عمل في غير اسم الحين كساعة وزمن. و(**حذف ذي الرفع**) وهو الاسم (**فشا**) أي: كثر. (**والعكس قل**) أي: حَذْفُ ذي النصب، وهو الخبر، قليل في كلام العرب.

---

(١) خلافاً للرأي القائل إن الأصل (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بها كما نطقوا بـ(لا) فهو حرف مستقل بذاته. استعماله غير استعمال (لا).

(٢) ولا يقال إنه ضمير مستتر؛ لأن الحروف لا يضمر فيها.

(٣) الواو واو الحال. والجملة في محل نصب حال من فاعل (فنادوا). والمناص: الفرار والفوت يقال: ناص عن قَرنه أي: فرَّ وراغ..

(٤) (البغي): مبتدأ أول، و(مرتع مبتغيه) مبتدأ ثان، ومضاف إليه و(وخيم) خبره، والجملة خبر الأول.

أفْعَالُ المُقَارَبَةِ

عملها وشروطها

١٦٤ ـ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

هذا القسم الثاني من الأفعال الناسخة. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال المقاربة. وهي ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر. وهي: كاد وقرب وأوشك، نحو: كاد الثمر يطيب.

الثاني: أفعال الرجاء وهي: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهي: عسى(١) وحرى واخلولق، نحو: عسى الأمن أن يدوم.

الثالث: أفعال الشروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر. وهي كثيرة منها: جعل، وطَفِقَ، وأخذ، وعَلِقَ، وأنشأ، وهبَّ، وشرع، وغيرها، نحو: شرع الخطيب يتكلم.

ولم يرد في القرآن من أفعال هذا الباب إلا كاد (ماضياً ومضارعاً). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله.

وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب. فَغُلِّبَ البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسماً لها. ويكون خبره خبراً لها في محل نصب، إلا أنه لا يكون في هذا الباب إلا جملة.

---

(١) تأتي عسى للترجي.. وهو طلب الشيء المحبوب. وتأتي للإشفاق وهو توقع الأمر المخوف.. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] قاله أبو حيان في «البحر المحيط». واستعمالها للترجي أكثر من استعمالها للإشفاق في القرآن وفي كلام العرب.

ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، كما مرَّ في الأمثلة. وقد جاء ماضياً، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو)[1].

وندر مجيء الخبر اسماً بعد (عسى) و(كاد)؛ كقول الشاعر:

أكثرتَ في العذلِ مُلِحّاً دائماً لا تكثرنْ إني عسيتُ صائماً[2]

وقوله:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ[3]

وهذا معنى **قوله**: (**ككان كاد**... إلخ) أي: إن (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع، لا مطلقاً. بدليل ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبراً لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جدّاً، والمراد بغير المضارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كان نادراً فلا تصح محاكاته، بل يقتصر فيه على السماع.

* * *

---

(١) أي: النداء على الصفا لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ الصفا ونادى: يا بني فهر... إلخ فقال ابن عباس ذلك. انظر: «فتح الباري» (٨/٥٠١)؛ و(شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك ص(٧٨). فالخبر جملة (أرسل) و(إذا) منصوبة بجوابها، فهي مؤخرة في التقدير عن العامل، وهو الفعل (أرسل) نقله الصبان عن ابن هشام. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الخبر جملة (إذا..).

(٢) العذل: الملامة. ملحّاً: حال. من الإلحاح أي: الإكثار، دائماً: صفة له. صائماً: خبر عسى منصوب. وقال ابن هشام: إن (عسى) هنا فعل تام، فاعله تاء المتكلم و(صائماً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إني رجوت أن أكون صائماً على حد قوله ﷺ: **«فليقل إني صائم»**.

(٣) فأبت: رجعت، فَهْم: قبيلة. تصفر: تتأسف على إفلاتي منها، وقوله: (وكم مثلها) كم: خبرية: بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومثلها: تمييز مجرور ومضاف إليه: (فارقتها) الجملة خبر المبتدأ (كم).

حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد عسى وكاد

١٦٥ ـ وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

لما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية[١].

فذكر ابن مالك هنا أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ(أن) ويقل التجرد. وقد وردت (عسى) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ(أن) قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] وقال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠] ومن التجرد قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وهذا معنى **قوله: (وكونه بدون أن بعد عسى نزر)** أي: مجيء المضارع بدون (أن) المصدرية بعد عسى (نزر) أي: قليل جدّاً.

وأما (كاد) فهي عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها.

وقد جاءت (كاد) في القرآن في مواضع كثيرة. ولم يرد خبرها إلا مجرداً. قال تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

ومن اقترانه بـ(أن) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[٢].

وقول الشاعر:

---

(١) إذا قلت: عسى الغني أن يبذل: فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لـ(عسى) والتقدير: عسى الغني بذله. فيقع اسم المعنى خبراً عن اسم الذات. وهو ممنوع غالباً، وللنحاة كلام طويل في تخريج ذلك. خلاصته إما اعتبار (أن) حرف نصب غير مصدري تخلصاً من التقدير المذكور. أو اعتبارها مصدرية. والمصدر المؤول هو خبر الناسخ، إما على سبيل المبالغة، أو على تقدير مضاف قبله. والتقدير: عسى الغني صاحب بذل. ويرى بعض الباحثين أن تكون مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن اسم الذات.

(٢) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم.

كادت النفسُ أن تَفِيضَ عليه إذ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ(١)

وهذا معنى **قوله**: (**وكاد الأمر فيه عُكِسَا**) أي: إن الأمر بالنسبة لاتصال خبر (كاد) بـ(أن) على العكس من (عسى) فيكثر التجرد في خبر كاد، والألف في قوله: (عُكِسَا) للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

* * *

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع حرى واخلولق وأوشك

١٦٦ ـ وَكَعَسَى حَرَى ولكن جُعِلا خَبَرُها حتماً بأَنْ مُتَّصِلَا

١٦٧ ـ وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

أي: إن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء، نحو: حرى الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلاً بأن. ومثلها في الوجوب اخلولق، نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي للرجاء، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: (**وألزموا اخلولق أن مثل حرى**) أي: ألزم العرب خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى).

ثم ذكر (**أوشك**) وأنه يكثر اقتران خبرها بأن، ويقل التجرد، فمن الاقتران قول الشاعر:

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيلَ هاتُوا أن يَمَلُّوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله:

يوشك من فَرَّ من مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِرَّاتِه يوافقُها(٢)

وهذا معنى **قوله**: (**وبعد أوشك انتفا أنْ نزُرا**) ويُقرأ (انتفا) بالقصر للضرورة. والمعنى: أن حذف (أنْ) بعد «أوشك» (**نَزُرَا**) أي: قلَّ، فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف في (**جُعِلا**) و(**نَزُرَا**) للإطلاق.

---

(١) تفيض: تخرج من الجسد، غدا: صار، ريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة. برود: جمع برد، نوع من الثياب. وأراد الكفن.

(٢) المنية: الموت، غراته: جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها ويقع عليها.

حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع كرب وأفعال الشروع

١٦٨ ـ وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا   وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ ـ كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ   كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

أي: أن (كرب) مثل (كاد) فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) المصدرية ويقل اقترانه بها. فمن تجريده قول الشاعر:

كَرَبَ القلبُ من جَواه يذوبُ   حين قال الوشاةُ هندٌ غضوبُ(١)

ومن الاقتران قول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظمأ   وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تَقَطَّعَا(٢)

وهذا معنى **قوله**: **(ومثل كاد في الأصح كربا)** أي: إن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد ـ على الأصح ـ كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيبويه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن)(٣)، والأصح ما ذكره ابن مالك، بدليل ما تقدم من الشواهد.

ثم ذكر أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن) المصدرية؛ لأن هذه الأفعال للحال؛ ولهذا سميت (أفعال

---

(١) الجوى: شدة ألم الفراق. الوشاة: جمع واشٍ وهو النمام الساعي للإفساد. غضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث، كصبور.

(٢) ذوو الأحلام: أصحاب العقول، ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب. سجلاً: السجل: الدلو، ما دام فيه ماء، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو لا غير. والغَرْب والذَّنوب مثل السجل. والبيت لأبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، حيث مدحه ولم يعطه شيئاً، والضمير في قوله: (سقاها) يعود إلى العروق المذكورة في أول القصيدة:

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى   حديثاً، فلم تَهْمُم بأن تترعرعا

والمعنى: أن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بشيء كانوا في شدة وبؤس تكاد أعناقهم تتقطع من الحاجة، فأنقذهم أصحاب العقول، فسقوهم سجال الكرم، وأجزلوا لهم العطاء. يريد أنهم حديثو عهد بنعمة، لكنهم لا يجودون مع وجود الخير.

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٥٩).

الشروع) و(أن) للاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقول الشاعر:

أراك عَلِقْتَ تظلم من أجرنا وظلمُ الجار إذلالُ المُجِيْرِ

وقول ابن مالك: (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل، وحدا بها يحدو حدواً وحُدِاءً: زجرها خلفها وساقها. وقال الجوهري: الحدو: «سوق الإبل والغناء لها».

* * *

١٧٠ ـ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا ما يتصرف من هذه الأفعال

أفعال هذا الباب لا تتصرف، فلا يأتي منها إلا الماضي. إلا خمسة أفعال:

الأول: كاد. فقد ورد لها مضارع؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]. وورد لها اسم فاعل؛ كقول الشاعر:

أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائد(١)

أي: أنا كائد ألقاه وأُجازى به. فاسم (كائد) ضمير مستتر. وجملة (ألقاه) المحذوفة خبر له.

ولم يذكر هذا ابن مالك في «الألفية»، وإنما ذكره في «الكافية» حيث قال:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد واحفظ كائداً وموشكا

وكأن الناظم ارتاب في الشاهد المذكور فأسقط لفظة (كائد) من بيت «الألفية»، فإنه روي بالباء (أنا كابد) من المكابدة، وهي الاجتهاد في العمل. ورجح هذا ابن هشام في «أوضح المسالك»، ورجع عنه في

---

(١) الأسى: الحزن وشدة الألم. والرجام: اسم موضع. رهن: مرهون. و(أسىً) مفعول لأجله (يقيناً) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: أوقن يقيناً.

«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» مرجحاً أن الصحيح في البيت هو ما ذكره ابن مالك في «الكافية»[(١)].

الثاني: أوشك. فقد ورد لها مضارع كما في قوله ﷺ: **«يوشك الفرات أن يَحْسِرَ عن كنز من ذهب، فمن حضر فلا يأخذ منه شيئاً»**[(٢)].

ومثله الشاهد المتقدم: (يوشك من فر من منيته) وقد كثر استعمال المضارع من (أوشك) في الأحاديث وفي أشعار العرب، وقل استعمال الماضي، وتقدم له شاهد. كما ورد اسم الفاعل في قول الشاعر:

فموشكةٌ أرضُنا أن تعود خِلافَ الأنيس وُحُوْشاً يَبَابا[(٣)]

ف(موشكة) خبر مقدم. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. و(أرضنا) مبتدأ مؤخر و(أن تعود) خبر (موشكة) أي: أرضنا موشكة أن تعود..

الثالث: عسى. فقد حكى صاحب «الإنصاف في مسائل الخلاف» المضارع منه واسم الفاعل. قالوا: عسى يعسي، أو يعسو فهو عاسٍ[(٤)].

الرابع: طفق. فقد قال الجوهري: (طفِق يفعل كذا يطفَق طَفَقَاً؛ أي: جعل يفعل. قال الأخفش: وبعضهم يقول: طفَق ـ بالفتح ـ يطفِق طفوقاً)[(٥)]. اهـ. فهذا يدل على مجيء المضارع والمصدر من طفق.

الخامس: جعل. فقد حكى الكسائي مضارعه، فقال: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه).

وقد اقتصر ابن مالك على (كاد وأوشك) **فقال**: **(واستعملوا**

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/ ٤٥٧)، و«تخليص الشواهد» ص(٣٤١).

(٢) الحديث متفق عليه، وإنما نهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال، كما تفيده رواية مسلم، انظر: (فتح الباري ١٣/ ٨١).

(٣) خلاف الأنيس: أي بعد المؤانس. وحوشاً: قفراً خالياً. يباباً: ليس فيها أحد، وقيل: خراباً.

(٤) عزاه إليه ابن عقيل (١/ ٣٤٠)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/ ٨٦).

(٥) «الصحاح» (٤/ ١٥١٧).

مضارعاً لأوشكا... إلخ) أي: إن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لا غير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصاريف الأفعال الأخرى التي ذكرنا فهي نادرة، ولم أر لها شاهداً.

* * *

ما تختص به عسى واخلولق وأوشك

١٧١ ـ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك، اخلولق.

أما الناقصة فقد ذكرناها، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

وأما التامة فهي التي تكتفي بالمرفوع. وذلك بأن تسند إلى (أنْ والفعل) ويكون في تأويل مصدر فاعلاً لها. ومثال ذلك أن تقول للمريض: عسى أن تبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۗ﴾ [البقرة: ٢١٦].

هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به. فإن وليه، نحو: عسى أن ينتصر المجاهد. فهي محتملة للتمام والنقصان. فإن قدرنا (عسى) مسندة إلى (أن والفعل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامة. وإن قدرنا ما بعد الفعل اسماً لعسى مؤخراً، وأن والفعل خبرها مقدماً. وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى، وجاز عوده عليه ـ وإن تأخر ـ لأنه مقدم في الرتبة، فهي على هذا التقدير ناقصة[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا[2]﴾ [الإسراء: ٧٩].

---

(١) هذا على رأي من يجيز توسط خبرها. والأول على رأي من يمنع تقدم الخبر على الاسم أي توسطه.

(٢) (مقاماً) منصوب على الظرفية، وقيل: مفعول مطلق ناب عن المصدر مثل: قعدت =

ولا يظهر الفرق بين التقديرين إلا في التثنية والجمع إذ يبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولا ضمير أصلاً في حال التمام. فتقول على النقصان: عسى أن ينتصرا المجاهدان. وعسى أن ينتصروا المجاهدون، فالضمير فاعل، والاسم بعده مرفوع بـ(عسى) وتقول على التمام: عسى أن ينتصر المجاهدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون.

وهذا معنى **قوله: (بعد عسى اخلولق... إلخ)** أي: قد يرد الاستغناء بأن والفعل عن الخبر وتكون تامة.

وقوله: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن، ثم تدغم في القاف فتصير قافاً مشددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، ولا يراد **(بأن يفعل)** ذات اللفظ. وإنما المقصود ما هو على صياغتها ونمطها.

وقوله: (غنىً) أي: استغناء.

وقوله: (عن ثانٍ) أي: الخبر.

* * *

ماتختص به عسى

١٧٢ ـ وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أن والفعل) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها. وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة، رافعة للمصدر المؤول مستغنى به عن الخبر.

= جلوساً. وقيل حال، وعلى هذه الأوجه تكون (عسى) تامة. و(ربك) فاعل يبعث، إذ لو كانت ناقصة لحصل الفصل باسمها المؤخر (ربك) بين الصلة (يبعثك) ومعمولها (مقاماً) لأنه على هذه الأوجه معمول له. والفاصل أجنبي، وأما على التمام فليس الفاصل أجنبيّاً. وقيل: (مقاماً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: فتقوم مقاماً. وعلى هذا يجوز اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة لأن (مقاماً) معمول لغير الصلة.

نحو: المريض عسى أن يبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [القصص: ٦٧] فإذا قدر في (عسى) ضمير يعود على (من) فهي ناقصة. وإلا فهي تامة، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها.

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع. فتقول على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: المحمدان عسيا أن يستقيما. والمحمدون عسوا أن يستقيموا. فيبرز الضمير المستتر في (عسى) في حال الإفراد. وعلى عدم التقدير باعتبارها تامة، تقول: المحمدان عسى أن يستقيما. والمحمدون عسى أن يستقيموا.

وعدم تقدير الضمير فيها هو الأفصح؛ لأنه ورد في القرآن. قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] فقد جاءت (عسى) في الموضعين خالية من الضمير. ولو أضمر فيها لقال: عسوا أن تكونوا. وعسين أن يكن.

وهذا معنى **قوله**: (**وجردن عسى**... إلخ) أي: جرّدنْ (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم.

* * *

١٧٣ ـ وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

حركة السين من «عسى» المسندة للضمير

من أحوال (عسى) أنه يجوز فتح سينها وكسرها إذا أسندت إلى أحد الضمائر الثلاثة وهي: التاء، والنون، ونا الفاعلين. والفتح هو المختار لخفته؛ ولأنه اللغة المشهورة؛ ولعدم مخالفة (عسى) المسندة إلى الضمير (عسى) المسندة إلى الظاهر.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ

﴿ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦][1] فقد قرأ نافع المدني بكسر السين. وقرأ الباقون من السبعة بالفتح. وقد نقل ابن مالك في «شرح الكافية» أن العرب اتفقت على فتح السين من (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه.

وهذا معنى **قوله**: **(والفتح والكسر أجز... إلخ)** أي: أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب، نحو: عسيتُ[2] **(وانتقا الفتح زُكِن)** أي: عُلِمَ اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر؛ لما ذكرناه.

---

(١) معنى الآية: هل من احتمال في أنكم لن تقاتلوا عدوكم إذا ما فرض عليكم قتاله؟ والمقصود أنه أدخل (هل) على فعل التوقع مستفهماً عما هو متوقع عنده. وخبر (عسى) قوله: (ألا تقاتلوا).

(٢) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.

إنَّ وَأَخَوَاتُهَا

عمل «إن» وأخواتها

١٧٤ ـ لإنَّ أنَّ لَيْتَ لكِنَّ لَعَلّْ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ منْ عَمَلْ

١٧٥ ـ كَإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفْءٌ وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء. وهو (إن وأخواتها) وقد ذكر ابن مالك منها ستة: وهي: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولكن، ولعل، وكأن.

وهي تنصب المبتدأ ويكون اسماً لها. وترفع الخبر ويكون خبراً لها.

ولكل حرف منها معنى خاص يغلب فيه. فالغالب في (إنَّ، وأنَّ) التوكيد؛ أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها، نحو: إن القناعة كنز. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومعنى (ليت) التمني، وهو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً وإما لكونه بعيد المنال. فالأول نحو: ليت الشباب يرجع. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]. والثاني كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالاً فأحجَّ منه، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

ومعنى (لعل): الترجي والإشفاق. والترجي طلب الشيء المحبوب الذي يرجى حصوله، نحو: لعل المجاهدين ينتصرون. قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] والإشفاق هو توقع الأمر المخوف، نحو: لعل العدوَّ قادمٌ. قال تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

ومعنى (لكن)[1] الاستدراك. وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، نحو: الإخوان كثيرون، ولكنَّ الأوفياء قليلون. أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو: الكتاب رخيص لكن نفعه عظيم.

ومعنى (كأن) التشبيه، نحو: كأنَّ المعلمين آباء. قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾ [المدثر: ٥٠].

قال ابن مالك: (لإنَّ أنَّ... إلخ) أي: عكس ما ثبت لكان من العمل ثابت لإن وأن وليت ولكن ولعل وكأن. ثم ذكر أمثلة. **وقوله:** (**ذو ضغن**) أي: حقد.

* * *

نقديم الخبر في هذا الباب

١٧٦ ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

خبر هذه النواسخ نوعان:

الأول: أن يكون مفرداً أو جملة. وهذا لا يجوز تقديمه على الاسم. ولو قدم لبطل عملها. وفسد الأسلوب. مثال المفرد: إن الحياة جهاد. ومثال الجملة: إن الإسلام آدابه عالية.

الثاني: أن يكون شبه جملة (وهو الظرف والمجرور) وله من حيث تقدمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يوجب التقديم، نحو: إن في الفصل طلابَه. فيجب تقديم الخبر (في الفصل) لأن في الاسم (طلابَه) ضميراً يعود على بعض الخبر. فلو أُخِرَّ الخبر لعاد

---

(١) وقعت (لكن) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] وتقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون، فصارت (لكنّا) بنون مشددة بعدها ألف. فـ(أنا) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان (الله) مبتدأ ثالث (ربي) خبره. والجملة خبر الثاني. والجملة خبر الأول. والرابط هو الياء العائدة على المبتدأ الأول، وقد أجمع القراء على إثبات الألف في حال الوقف.

وأما في الوصل فقرأ ابن عامر بالألف. وحذفها الباقون.

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا. ومن أمثلة وجوب التقديم قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا[(١)]﴾ [المزمل: ١٢] فيلزم تقدم الخبر (لدينا) لأن الاسم نكرة، ولا مسوغ له إلا تقدم الخبر. وكذا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمان: ٧].

الثانية: وجوب تأخيره إذا وجد مانع من التقديم، نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح. فلا يجوز تقديم الخبر هنا؛ لوجود لام الابتداء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣﴾ [الانفطار: ١٣].

الثالثة: جواز الوجهين فيما عدا ذلك، نحو: إن العز في طاعة الله.

وهذا معنى قوله: (**وراع ذا الترتيب... إلخ**) أي: راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً، نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً، نحو: ليت فيها غير البذي. فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب، و(**البذي**) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم، نحو: إن خالداً مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما، نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

فلا تَلْحنِي فيها فإن بحبها ... أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُه[(٢)]

فقدم الشاعر معمول الخبر (بحبها) وهو جار ومجرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

---

(١) إنَّ: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، لدينا: لدى ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة (ياء) وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه، وشبه الجملة خبر مقدم (أنكالاً) اسم إن مؤخر (وجحيماً) معطوف عليه.

(٢) لا تلحني: أي لا تلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

وجوب فتح همزة «إن»

١٧٧ ـ وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

همزة (إن) لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الوجهين.

والقاعدة في هذه المسألة: أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر؛ أي: مفرد. ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن الهمزة تفتح، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مصدراً؛ أي: مفرداً. فإن الهمزة تكسر. وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها. والآن نفصل ذلك فنقول.

الحالة الأولى: وجوب الفتح.

وذلك إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر؛ لكون المقام يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل، نحو: سرني أنك مواظب على الصف الأول؛ أي: سرني مواظبتك. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ[1] يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً. أو تكون في موضع رفع نائب فاعل، نحو: كُتب إليّ أنك حاضر؛ أي: حضورك. قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماع. أو مبتدأ، نحو: من حرصك أنك حضرت متقدماً؛ أي: حضورك متقدماً. قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك. أو تكون في محل نصب مفعول به، نحو: عرفت أن العلم نافع؛ أي: نفع العلم.

---

(١) أو لم: اعلم أن همزة الاستفهام تدخل على ثلاثة من حروف العطف وهي: (الواو ـ ثم ـ الفاء) والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة للاستئناف. وما بعدها جملة مستأنفة. وهذا أبعد من التكلف والقول بالتقدير أو التقديم والتأخير. ولنا عودة ـ إن شاء الله ـ لهذه المسألة في باب «عطف النسق». والمقصود هنا ما يتعلق بالآية الكريمة.

قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ[(١)] أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] أي: إشراككم، أو في موضع جر، نحو: فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] أي: أحقيته. إلى غير ذلك مما يدخل تحت الضابط المذكور.

واعلم أن هذا المصدر المؤول هو مصدر خبر (إن) مضافاً إلى اسمها إن كان مشتقاً؛ كالفعل، كما تقدم في الآيات، أو الوصف، نحو: سرني أنك مخلص؛ أي: إخلاصك، وإن كان خبرها جامداً أو ظرفاً فالمصدر المقدر هو (الكون) مضافاً إلى اسمها، نحو: سرني أنك في الدار؛ أي: كونك في الدار. ونحو: سرني أنك رجل؛ أي: كونك رجلاً.

وهذا معنى **قوله**: (وهمز إن افتح... إلخ) أي: افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها؛ أي: يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

* * *

١٧٨ ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

١٧٩ ـ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حلَّتْ مَحَلّ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

وجوب كسر همزة «إن»

الحالة الثانية: من أحوال همزة (إن) وجوب الكسر، وضابط ذلك إذا لم يمكن تأويلها بمصدر، بأن كان السياق يستدعي جملة. وهذا يقع في ستة مواضع:

١ ـ أن تقع (إنَّ) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقيّاً، نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣]. أو حكمياً كالواقعة بعد (ألا)[(٢)] كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ

(١) كيف: حال. و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) أو مصدرية.

(٢) (ألا) حرف للتنبيه والاستفتاح لا يعمل شيئاً ولا محل له من الإعراب. ويدخل على الجملة الاسمية والفعلية. ويفيد التوكيد.

هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ[1] إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦﴾ [العلق: ٦].

٢ ـ أن تقع في صدر صلة الموصول بحيث لا يسبقها شيء، نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس. قال تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦] فإن وقعت في حشو الصلة فتحت، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ ـ أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذُكرت اللام في خبرها، نحو: والله إن الصدق لنافع. قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١ ـ ٢] أو لم تذكر، نحو: والله إن الصدق نافع، قال تعالى: ﴿حمٓ[2] ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣﴾ [الدخان: ١ ـ ٣].

فإن ذكر فعل القسم كُسرت بشرط وجود اللام، نحو: أحلف بالله إن التحيل على الربا لمحرم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ﴾ [التوبة: ٥٦]. وإن لم توجد اللام جاز الوجهان ـ الفتح والكسر ـ كما سيأتي إن شاء الله.

٤ ـ أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة في الأغلب)[3] بشرط ألا يكون القول بمعنى (الظن)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ومنه: قال رسول الله ﷺ: «**إن خيركم أحسنكم قضاءً**»[4].

---

(١) (كلا) بمعنى: حقاً أو بمعنى (ألا) ولهذا لا يوقف عليه، بل يبتدأ بها، وتوصل بما بعدها. وقد تأتي بمعنى (لا) وتفيد الرد والإنكار وردع المخاطب. وقد تكون لمجرد النفي، ويمكن مراجعة رسالة مكي بن أبي طالب في هذا الموضوع و(أن رآه) مفعول لأجله؛ أي: يطغى لذلك.

(٢) حم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه حم. مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (الأداء).

(٣) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

(٤) رواه البخاري ومسلم.

فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمزة، نحو: أتقول المراصد: أن الجو بارد غداً؟ أي: أتظن. وإنما فتحت؛ لأن القول بمعنى الظن ينصب مفعولين[١].

٥ ـ أن تقع في أول جملة الحال، نحو: زرت عليّاً وإني مسرور بزيارته. ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥] فالواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب حال.

٦ ـ أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب. وقد عُلِّقَ[٢] عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، نحو: علمت إن الاسراف لمحرَّمٌ. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت، نحو: علمت أن المصارف الربوية بلاء، بفتح الهمزة أو كسرها[٣] قال تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ[٤] كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وإلى هذه المواضع أشار **بقوله: (فاكسر في الابتداء... إلخ)** أي: اكسر همزة (إن) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين. بأن تقع في صدر جملة جواب القسم... إلخ.

---

(١) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

(٢) التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب ما قبلها. ولفظ (الله) مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر، إنك لرسول: اللام لام الابتداء. والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلم).

(٣) الفتح على اعتبار أن الفعل (علم) غير معلَّق. والكسر على اعتباره معلقاً، وأداة التعليق هي (إنَّ) مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها، وكل ما له الصدارة يعد من أدوات التعليق. كما سيتضح ـ إن شاء الله ـ في باب ظن.

(٤) القراءة بفتح همزة (إن) فهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي علم.

جواز فتح الهمزة وكسرها

١٨١ ـ بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِيْ
١٨٢ ـ مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

في هذه الأبيات ذكر الحالة الثالثة من أحوال همزة (إن) وهي جواز الوجهين ـ الفتح والكسر ـ فذكر أربعة مواضع:

الأول: إذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية (وهي الدالة على المفاجأة) بمعنى: (أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة) وهي حرف أو ظرف.

مثال ذلك: خرجت فإذا إن الضيف حاضر. فَكَسْرُ الهمزة على أنَّ (إنَّ) ومعموليها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب. وهذا أيسر.

وفتح الهمزة على أن (أنَّ) وصلتها مصدر، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير: خرجت فإذا حضور الضيف؛ أي: ففي الحضرة حضور الضيف.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (إذا) حرفاً. والتقدير: فإذا حضور الضيف موجود.

الثاني: إذا وقعت (إن) جواب قسم. بشرط أن يذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها، نحو: أحلف إن ثمرة العلم العمل. فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

الثالث: إذا وقعت (إن) بعد فاء الجزاء (أي: الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه)، نحو: من يزرني فإنه مكرم. قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُ(١) مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر. فالفتح على أنه بدل من =

فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح همزة إنَّ في قوله: ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ وقرأ بقية السبعة بكسرها. فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير في المثال: فالإكرام جزاؤه. وفي الآية: فالغفران والرحمة جزاؤه. أو يكون المصدر المؤول خبراً، والمبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه الإكرام. وفي الآية: فجزاؤه الغفران والرحمة.

الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقائل واحد، نحو: أول كلامي أني أحمد الله. فالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ، والتقدير: أول كلامي حمد الله. والكسر على جعل الخبر جملة، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، كما تقدم في «الابتداء».

وهذا معنى **قوله**: (**بعد إذا فجاءة... إلخ**) أي: نُمي بمعنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهان مع (إن) الواقعة بعد (فاء) الجزاء، كما يطرد الوجهان في كل مثال أشبه قولك: (**خير القول إني أحمد**).

وقوله: (**فا الجزا**) بالقصر فيهما للضرورة.

* * *

دخول لام الابتداء على الخبر

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

لام الابتداء(١) هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد. سميت

= الرحمة، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل.. والكسر على أنها جملة تفسيرية للرحمة.. وأما قوله سبحانه: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ فهو موضع الشاهد، فانظر شرحه.

(١) يسميها النحاة (اللام المزحلقة) ـ بفتح اللام ـ. إذا وقعت في خبر (إن) المكسورة ـ كما سيأتي ـ سميت بذلك لأنها زحلقت؛ أي: أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر؛ لئلا يجتمع مؤكدان: إن واللام. والسبب الواضح استعمال العرب.

بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات: ٢٦]، وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

١ ـ الخبر. ٢ ـ معمول الخبر. ٣ ـ الاسم. ٤ ـ ضمير الفصل.

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن)، وما ورد من دخولها على بعضها، أو دخولها في خبر المبتدأ، أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال صاحب كتاب «معاني الحروف»: (هذا كله شاذ، لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه)(١).

وهذا معنى **قوله:** (**وبعد ذات الكسر**... إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (**الخبر**) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (**لوزر**) أي: حصن وملجأ.

* * *

شروط دخول اللام على الخبر

١٨٤ ـ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

١٨٥ ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين:

الأول: أن يكون مثبتاً. فإن كان منفيّاً لم تدخل عليه اللام، نحو: إن المخلص لا يرضى بالإهمال. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤].

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير

---

(١) «معاني الحروف» ص(٥٣)، والكتاب نُسب للرماني بتحقيق عبد الفتاح شلبي، وفي تحديد مؤلفه. انظر: مجلة «عالم الكتب» مجلد (٣٣) ص(٤٩٨ ـ ٥١٥).

مقترن بـ(قد)، فهذه ثلاثة أوصاف للفعل الذي لا تدخل عليه اللام. الأول: ماضٍ. الثاني: متصرف. الثالث: غير مقترن بـ(قد)، نحو: إنَّ العتاب نَفَعَ. فلا يصح دخول اللام على الخبر لما تقدم. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣].

فإن كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه، نحو: إن المال بالصدقة ليزكو. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ [النمل: ٧٤].

وكذا إن كان الفعل ماضياً غير متصرف، نحو: إن الحاكم العادل لنعم القائد. أو كان مقترناً بـ(قد)، نحو: إن عمر رضي الله عنه لقد عدل.

وكذا تدخل اللام إذا كان الخبر مفرداً، نحو: إن الكذب لممقوت. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]، أو كان شبه جملة، نحو: إن العِزَّ لفي طاعة الله. قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤] أو جملة اسمية، نحو: إن الإسلام لرآيته عالية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣] على رأي من يعرب (نحن) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إن)[1].

الشرط الثالث: أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم. كما في الأمثلة. فلا يجوز دخولها في مثل: إن فيك إنصافاً، وإن عندك أدباً، وذلك لتقدم الخبر. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط.

وإلى ما مضى أشار **بقوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا... إلخ)** أي: لا يقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماض كـ(رَضِيَ)، وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن بـ(قد)، مثل: إن هذا لقد سما على العدا مستحوذاً؛ أي: مستولياً على ما يريد.

---

(١) والإعراب الثاني أن يكون (نحن) ضمير فصل. واللام دخلت عليه، والمخالف يشترط في دخول لام الابتداء على ضمير الفصل أن يقع بعده مفرد لا جملة..

دخول اللام على المعمول والاسم وضمير الفصل

١٨٦ ـ وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْماً حلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ذكر في هذا البيت الثلاثة الباقية التي تدخل عليها لام الابتداء وهي: معمول الخبر، وضمير الفصل، والاسم.

أما معمول الخبر فتدخل عليه بأربعة شروط:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها، نحو: إن الشدائد صانعةٌ أبطالاً، فتقول: إن الشدائد لأبطالاً صانعةٌ. فلو تأخر المعمول لم تدخل عليه، وهذا الشرط هو الذي ذكره ابن مالك.

الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. كما في المثال. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعتْ. لأنه ماض.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن الشدائد لأبطالاً لصانعة. وقد سمع ذلك قليلاً. فقد حكي من كلام العرب: (إني لبحمد الله لصالح).

الرابع: ألا يكون حالاً ولا تمييزاً لعدم السماع.

وقد صرح الناظم بالشرط الأول في **قوله**: **(وتصحب الواسط معمول الخبر)** أي: تصحب لام الابتداء معمول الخبر المتوسط بين اسم (إن) وخبرها، وترك بقية الشروط.

ومما تدخل عليه لام الابتداء (ضمير الفصل): وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر. سمي بذلك لأنه يفصل؛ أي: يميز بين الخبر والصفة. فإذا قلت: عمر هو العادل. تعين أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون (العادل) صفة وأن يكون خبراً[١].

(١) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه خلاف، والأظهر أنه لا محل له من الإعراب. فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة حيث قالوا: إنها حرف لا محل له ـ مع أنها ضمير في الأصل ـ وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.

وتدخل عليه اللام في هذا الباب بلا شرط، لكن إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر، نحو: إن الدنيا لهي الفانية، وإن الآخرة لهي الباقية. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٩﴾ [الشعراء: ٩].

ومما تدخل عليه اللام اسم (إن) بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو: إن في حوادث الدهر لعبرةً. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [سبأ: ٩] وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر.

وإلى هذا أشار **بقوله**: **(والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبر)** أي: تصحب اللام ضمير الفصل. واسماً لإن إذا تقدم عليه الخبر.

* * *

اتصال هذه الأحرف بـ«ما» الزائدة الكافة

١٨٧ ـ وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إن أو إحدى أخواتها) أحدثت أمرين:

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة؛ أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَة.

مثال ذلك: إنما الأعمالُ بالنيات. ليتما الحياةُ خاليةٌ من الكدر. إنما يعاقب المسيء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾ [المائدة: ٩٢].

وقد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) قال الزجاج: (من العرب من يقول: إنما زيداً قائم. ولعلما بكراً جالس. وكذا أخواتها. ينصب بها ويلغي ما). وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج. وحكاه الأخفش والكسائي[1].

---

(١) انظر: «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (١/ ٤٣١)، «شرح الكافية» لابن مالك (١/ ٤٨٠).

وعلى ذلك ظاهر كلام ابن مالك فإنه **قال**: **(وقد يُبَقَّى العمل)** و(قد) هنا للتقليل على ما يظهر؛ أي: قد يبقى العمل مع وجود (ما) وتكون (ما) ملغاة عن الكف.

ومن الشراح من قال: إن (قد) للتحقيق، وإن المقصود بذلك (ليت) فهي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وأما الباقي فيجب فيه الإهمال.

واحترزنا بالزائدة من (ما) الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، سواء كان الموصول اسميّاً أو حرفيّاً[1]، فالأول نحو: إن ما في الغرفة طفل؛ أي: إن الذي في الغرفة طفل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَـٰحِرٍۢ﴾ [طه: ٦٩] فـ(ما) موصولة، وهي اسم (إن) و(صنعوا) صلة الموصول، والعائد محذوف، و(كيدُ) خبر إن.

والثاني وهو الموصول الحرفي، نحو: إنَّ ما فعلت حسن؛ أي: إن فعلك حسن، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم (إن).

* * *

العطف على اسم «إن» وأخواتها

١٨٨ ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩ ـ وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لكِنَّ وَأنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

إذا عطف على اسم (إن أو أن أو لكن) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر. فيجوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفاً على اسم (إن)، وهذا هو الأوضح والأنسب للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، ولم يذكره ابن مالك؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات.

الثاني: الرفع. وهو جائز إجماعاً، وفي تخريجه أوجه كثيرة.

مثال ذلك: إن الكذبَ ممقوتٌ شرعاً وعقلاً وإخلافُ الوعد. ومنه

---

(١) (ما) الكافة تكتب موصولة بآخر (إنَّ)، و(ما) الموصولة تكتب مفصولة.

قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فقد قرأ السبعة برفع (ورسوله) ورفعه على أنه مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر (إن) عليه، والتقدير: ورسوله بريءٌ منهم، ويكون من عطف الجمل[(١)].

الحالة الثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، نحو: إن الظلم والاستبدادُ مؤذنان بخراب الديار. فالجمهور من البصريين على تعين النصب وعدم جواز الرفع بحال[(٢)]، وأجاز الفراء وشيخه الكسائي[(٣)] ـ وبقية الكوفيين ـ الرفع: وهو الحق لوروده في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقد قرأ السبعة برفع (الصابئون)، وهذا دليل في غاية القوة على جواز الرفع بعد العاطف قبل مجيء الخبر[(٤)].

وقد جاء العطف بالرفع من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن النثر ما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان. برفع (زيد) قبل مجيء الخبر. وأما الشعر فكثير.. ومنه قول الشاعر:

---

(١) وقيل: إنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وما بينهما يجري مجرى التوكيد فذلك ساغ العطف.

(٢) تعليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد، وهو الخبر.

(٣) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً، والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنيّاً أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١٠).

(٤) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراءة سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري سبعة أعاريب، في كتابه «التبيان» (١/ ٤٥١، ٤٥٢) ومنها: أنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها، أو أنه مبتدأ حذف خبره، والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها... إلخ.

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإني وقَيَّارٌ بها لغريبُ[١]

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جمله، على محل ياء المتكلم (فإني) الواقع اسماً لـ(إن) قبل مجيء الخبر وهو (الغريب)[٢].

وقد ذكر الناظم الحالة الأولى **فقال**: **(وجائز رفعك... إلخ)** أي: يجوز الرفع في الاسم الواقع بعد عاطف بعد أن تستكمل (إنَّ) معموليها، وذلك بمجيء الخبر، وتسمية هذا المرفوع معطوفاً على اسم (إن) فيه تجوز؛ لأنه صرح في «التسهيل» بأنه مبتدأ حذف خبره، كما تقدم[٣]، وتعبيره بجواز الرفع، يفهم منه أن النصب هو الأصل، لموافقته اسم (إن)، ثم ذكر في البيت الثاني أن هذا الحكم خاص بـ(إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ).

أما (ليت، ولعل، وكأن) فلا يجوز معها إلّا النصب، سواء أكان

---

(١) رحله: الرحل يراد به هنا: مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من يك منزله بالمدينة فليمسِ بها. أما أنا فلا؛ لأني وجملي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

(٢) لا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. ويمنعون القياس عليها كما صرح بذلك الروداني والرضي ـ وغيرهما ـ فيما نقله عنهما الصبان في «حاشيته» (١/ ٢٨٦)؛ ولقد تعرض سيبويه ـ في ظاهر كلامه ـ لتغليط العرب في ذلك فقال: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) «الكتاب» (٢/ ١٥٥). وقد شرح أبو حيان معنى قول سيبويه «يغلطون» وأنه يريد التوهم وليس الخطأ، وهو كلام ينسجم مع منهج سيبويه واحترامه للسماع. انظر: «التذييل والتكميل» (٥/ ١٩٧).

إن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، وأن يُخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم؛ لتكون أشد إحكاماً، وأبعد عن الاعتراض. كما أن المنهج الحق أن تصحح القاعدة البصرية السالفة الذكر؛ احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة، ويكون الحكم في الحالتين واحداً، وهو جواز الرفع في العطف على اسم (إن) إضافة إلى الأصل وهو النصب.

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٤٨).

العطف قبل مجيء الخبر أم بعده، نحو: ليت الرخاءَ دائمٌ والأمنَ. أو: ليت الرخاءَ والأمنَ دائمان. وفي بيت ابن مالك خففت النون في (أنَّ) و(كأنَّ) لضرورة الشعر.

* * *

١٩٠ ـ وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ — تخفيف «إنَّ»

١٩١ ـ وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

إذا خففت (إن) المكسورة[1] فلها حالتان: الأولى: أن يليها الاسم. الثانية: أن يليها الفعل. أما الأولى: وهي التي يليها الاسم فيجوز فيها الإهمال. وهذا هو الكثير. ويجوز فيها الإعمال، ويكون اسمها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وإذا أهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرِّق بينها وبين (إنْ) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) نحو: إنِ القراءةُ لمفيدةٌ.

فإن عملت لم تلزم اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(إن) النافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنِ القراءةَ مفيدةٌ.

وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ(إنْ) (وهو التوكيد) استغني عن اللام، لعدم اللبس. فمثال المعنوية: إنِ الاستقامة سعادة الدارين. فهي: مخففة؛ لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية. ومنه قول الشاعر:

ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ[2]

فقد ترك الشاعر اللام في قوله: (وإن مالك كانت) اعتماداً على ظهور المراد، لدلالة مقام الافتخار في شطر البيت على الإثبات.

---

(١) تخفيفها يكون بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة، وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، كما سترى في بعض الأمثلة.

(٢) أباة: جمع (آبٍ) كقضاة وقاضٍ، اسم فاعل من أبى يأبى؛ أي: امتنع. والضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: كريمة الأصول شريفة المنبت.

ومثال اللفظية: إنِ الفعلُ الجميلُ لن يضيع. ومنه قول الشاعر:

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يَعْدَمْ خلافَ مُعَاندِ

فإن وجود (لن) في المثال، و(لا) في البيت. يُبْعِدُ أن تكون (إنْ) نافية؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدّاً في الكلام الفصيح. إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل، وفيه قرينة معنوية، فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: الحق يخفى على ذي بصيرة. وفساده ظاهر.

ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وهذا هو الظاهر؛ لدخولها في مواضع لا تدخل فيها لام الابتداء، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «**قد علمنا أن كنت لموقناً به**»[1]. فعلى الأول: يجب كسر همزة (إن) لأنها بعد فعل من أفعال القلوب، وقد عُلِّقَ عن العمل بلام الابتداء كما تقدم. وعلى الثاني: يجب الفتح لطلب العامل لها بعد التأويل. وليست الفارقة من المعلقات.

قال ابن مالك: (وخففت إن) أي: المكسورة. **(فقَلَّ العمل)** أي: وكثر إهمالها، ولزم مجيء اللام بعدها، وربما تركت هذه اللام إن ظهر المعنى الذي أراده المتكلم **(معتمِداً)** على قرينة توضح المقصود، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول **(أراده)** أي: إن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

* * *

من أحكام «إنّ» إذا خففت

١٩٢ ـ وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا تُلْفِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِي مُوصَلَا

هذه الحالة الثانية لـ(إن) بعد التخفيف، وهي أن يليها الفعل فيجب إهمالها، لزوال اختصاصها بالاسم[2]. والغالب أن يليها فعل من

---

(١) هذا الحديث في سؤال الميت في قبره، وقد رواه البخاري، والضمير في قوله: (به) يعود على الرسول ﷺ. انظر: «فتح الباري» (١/ ١٨٢).

(٢) وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، وقيل بجواز إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة الفعلية خبرها.

الأفعال الناسخة، مثل: (كان) أو (ظن)، والماضي الناسخ أكثر من المضارع.

فالماضي نحو: إنْ وجدنا الكذاب لأبعدَ من احترام الناس وتوقيرهم. قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[1] [البقرة: ١٤٣]. والمضارع، نحو: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. قال تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ[2]﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ويقل أن يليها غير الناسخ؛ كالماضي في قولهم: (إنْ قنَّعت كاتبك لسوطاً)[3] وقول المرأة:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلماً ... حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمِّدِ[4]

أو المضارع؛ كقولهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لَهِيَهْ)[5] ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة، وإنما تذكر للعلم بها.

وهذا معنى **قوله: (والفعل إن لم يكن ناسخاً... إلخ)** أي: إن

---

(١) إن: مخففة من الثقيلة مهملة. لكبيرة: اللام فارقة. وكبيرة: خبر كان. واسمها ضمير مستتر يعود على ما تقدم أي: وإن كانت التولية إلى الكعبة.. إلا على الذين: جار ومجرور متعلق بكبيرة، ودخلت (إلا) للمعنى، ولم يتغير الإعراب؛ لأنه استثناء مفرغ ـ كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في «الاستثناء».

(٢) الكاف مفعول أول. ولمن الكاذبين: سد مسد المفعول الثاني؛ لأن العامل علق عنه باللام، كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) أي: إنك قنعت كاتبك سوطاً، بمعنى: ضربته على رأسه بالسوط، فصار كالقناع له. فـ(إن) مخففة. وكاتبك: مفعول أول. ولسوطاً: اللام فارقة. وسوطاً: مفعول ثان.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية. ترثي زوجها الزبير بن العوام ﷺ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. شلت: أصابها الشلل. وهو فساد اليد. لأنك قتلت مسلماً بغير حق. حلت: نزلت ووجبت. لمسلماً: اللام فارقة. ومسلماً: مفعول قتلت. وقد ولي الفعل (قتلت) إن المخففة، وهو غير ناسخ.

(٥) لنفسك: اللام فارقة. ونفسك: فاعل يزين، ومضاف إليه. لهيه: اللام فارقة، وهي: فاعل يشين. والهاء: للسكت. والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك. وهي التي تشينك وتعيبك. وقد ولي (إن المخففة) فعل غير ناسخ.

الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك لا تجده ـ غالباً ـ متصلاً بـ(إنْ) المخففة، وإنما الذي يتصل بها ـ في الغالب ـ هو الفعل الناسخ.

* * *

تخفيف «أنَّ»

١٩٣ ـ وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً منْ بَعْدِ أَنْ

١٩٤ ـ وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا

١٩٥ ـ فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اَوْ تَنْفِيسٍ اَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

إذا خففت (أن) المفتوحة(١) ترتب على ذلك أربعة أحكام:

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل ـ في الأغلب ـ بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، كما سيأتي إن شاء الله.

مثالها: علمت أنْ حاتمٌ أشهرُ كرماءِ العرب فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف؛ أي: أنه. وحاتم: مبتدأ. وأشهر: خبر. والجملة خبر (أن) المخففة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فـ(أنْ)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبرها.

وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها:

بأنْك ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيْعٌ وأنْك هناك تكون الثِّمالا(٢)

---

(١) إذا خففت (أنَّ) التبست بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع. لكن علامة المخففة أن تقع بعد ما يدل على اليقين غالباً مثل: علم. أيقن. اعتقادي.. أو تدخل على فعل جامد مثل: عسى، ليس. أو يليها حرف التنفيس وهو السين أو سوف، ولهذا تفصيل يأتي في مكانه إن شاء الله..

(٢) البيت لجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب. (وقد تقدم ذكره في العلم) وقولها: بأنك: متعلق ببيت سابق:
=

فقد وقعت (الكاف) اسماً لـ(أنْ) المخففة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا شاذ، أو ضرورة شعرية، فلا يُقاس عليه، بل يقتصر على الكثير الشائع.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى ـ في الغالب ـ بفاصل بينها وبين خبرها ـ كما تقدم ـ وهذا الفاصل للتفرقة بين (أن) المخففة، و(أن) المصدرية.

وهذا الفاصل واحد من أربعة:

١ ـ (**قد**)، نحو: أيقنت أنْ قد خُطَّ ما هو كائن. قال تعالى: ﴿**وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا**﴾ [المائدة: ١١٣]، فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف. وجملة ﴿صَدَقْتَنَا﴾ في محل رفع خبر (أن) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي (نعلم)[(١)].

٢ ـ أحد حرفي التنفيس ـ أي: الاستقبال ـ وهما: السين، نحو: إن لم تسمع نصحي فاعترف أنْ ستندم. قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] أو سوف[(٢)]؛ كقول الشاعر:

= **لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرَّ أفْق وهبَّت شمالا**

والمرملون: الذين فقدوا زادهم، ومعنى (بأنك ربيع) أي: كثير نفعه، واصل عطاؤه، وغيث: مطر، والمراد هنا: الزرع بدليل وصفه بمريع. ومعناه: خصب. الثمالا: بوزن الكتاب؛ أي: الذخر والملجأ.

(١) ذكرنا فيما مضى أنَّ (أنْ) المخففة تقع بعد (عِلْم) والعلم إذا كان على بابه ينصب مفعولين ـ كما في الباب الذي يلي هذا ـ وقاعدة الإعراب في هذه الآيات التي ذكرنا ـ وما يماثلها ـ أن الجملة بعد (أن) هي الخبر و(أن) واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي علم أو رأى، حسب، ونحوها.

(٢) السين وسوف لا يدخلان إلا على المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤، ٥] وقال تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٤] ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيساً، وهو المراد بقولهم: حرف تسويف، ومعناه: التأخير وتختص (سوف) بقبول اللام كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۝٢١﴾ [الليل: ٢١]. كما أن =

واعلمْ فَعِلْمُ المرءِ ينفعه أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدِرَا

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وهي: (لا، لن، لم)، نحو: أيقنت أنْ لا يضيع عند الله إحسان. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ونحو: جزمت أن لن يضيع العرف بين الله والناس. قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾ [البلد: ٥]. ونحو: اعتقادي أن لم تنفعك نصيحتي. قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

٤ ـ (لو) والنص عليها في كتب النحاة قليل، مع أنها كثيرة في المسموع، نحو: أوقن أنْ لو استفاد المسلم مما يسمع لصلح المجتمع. قال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن: ١٦].

وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:

علموا أن يُؤَمَّلُونَ فجادوا قبل أن يُسألوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

ويفهم مما سبق أن الفصل غير واجب في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الخبر جملة اسمية، نحو: اعتقادي أن عواقب الصبر محمودة. قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] إلّا إذا قُصد النفي فيفصل بين (أنْ) وخبرها بحرف النفي، نحو: رأيت أنْ لا صديق وفيّ. ومنه: (أشهد أن لا إلـه إلّا الله) قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ(١) فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٤].

= (السين) تختص بمعنى لا تؤديه (سوف) وهو تأكيد الفعل وتكراره وقطعه عن المستقبل البعيد، كقول الشاعر:

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

(١) وأن لا إله إلا هو: أن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، ولا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره: حق. إلا هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر. وأما تقدير الخبر بكلمة (موجود) فليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة. ولا يحصل بهذا التقدير =

الثاني: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد، نحو: علمت أن ليس للظلم بقاء. قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩].

الثالث: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء، نحو: أدام الله توفيقك وأن أسبغ عليك نِعَمه، ورزقك شكرها. ومنه قراءة نافع المدني: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] بصيغة الفعل الماضي (غَضِبَ) وتسكين النون، وبقية السبعة قرأوا بتشديد (أنَّ) ونصب ما بعدها.

وإنما ترك الفصل في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن الناصبة للمضارع لا تقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة.

وهذا معنى **قوله**: (**وإنْ تخفف أنَّ فاسمها**... إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله: (فاسمها) معناه: بقاء عملها وإلّا لم يكن اسماً لها، وهذا الحكم الأول، ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم، وقد يستفاد مما بعده.

وقوله: (**استكن**) أي: استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة، والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث بقوله: (**والخبر اجعل جملة من بعد أن**).

ثم قال: (**وإن يكن فعلاً**..) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لا يدل على الدعاء ولا يمتنع تصريفه، فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذُكر.

وقوله: (**وقليل ذكر لو**) أي: قلّ من النحويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيراً في الكلام الفصيح.

* * *

= المقصود من إثبات أحقية ألوهية الله وبطلان ما سواها. أما تقديره بـ(حق) أو (معبود بحق) فيدل على بطلان جميع ما يعبد من دون الله. وبيان أن الإله الحق هو الله وحده لا شريك له.

تخفيف «كأنَّ» ١٩٦ ـ وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِيْ   مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِيْ

إذا خففت (كأنَّ) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أنْ) المخففة من بقاء عملها وحذف اسمها، ومجيء خبرها جملة اسمية، أو فعلية مصدّرة بـ(لم) مع المضارع. و(قد) مع الماضي.

فمثال الجملة الاسمية: كأنْ عصفورٌ سهمٌ في السرعة. ومثال الفعلية: نَضَرَ الزهر وكأنْ لم يكن ذابلاً. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ[1]﴾ [يونس: ٢٤].

وقد اجتمعت (كأنَّ) المشددة والمخففة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

وقد روي مجيء اسمها ظاهراً؛ كقول رؤبة:

وَمُعتدٍ فَظٍّ غليظِ القلبِ   كأنْ وريداه رِشَاءا خُلْبِ[2]

ولا يُقاس على هذا؛ لأنه نادر.

وهذا معنى **قوله**: (**وخففت كأن**... إلخ) ومعنى: (**فَنُوِي**) أي: قُدِّر ولم يُذكَرْ في الكلام.

وقوله: (**منصوبها**) معناه: أنه بقي عملها. ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهراً في الكلام، وهو قليل.

---

(١) الهاء مفعول أول. وحصيداً: مفعول ثان. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) والجملة في محل رفع خبر (كأن). بالأمس: متعلق بـ(تغن).

(٢) البيت في «كتاب سيبويه» (٣/ ١٦٥): كأن وريداه (بالرفع) ففيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب وجملة (وريداه رشاءا خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كأن) وقد ورد في الكتاب نفسه (٣/ ١٦٤)، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. الرشا: الحبل وهو بلفظ التثنية؛ لأن المشبه شيئان، ويروى بالإفراد، وهو جائز فقد يخبر بالمفرد عن المثنى. وخلب: بالضم: الليف، ويجوز تسكين اللام للتخفيف. وانظر: «الإنصاف» بحاشية الشيخ محمد عبد الحميد (١/ ١٩٨).

تخفيف (لكن):

إذا خففت (لكنَّ) وجب إهمالها، وزال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسمية والفعلية، وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم، ونحو: لا أُجازي القاطع بقطيعته، ولكن أجازي بصلته.

(لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْس

معناها وعملها وشرط عملها

١٩٧ ـ عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أوْ مُـكَـرَّرَه

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهو (لا) التي لنفي الجنس. والمراد: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول. فإذا قلت: لا بستانَ مثمرٌ. فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين. وعلى هذا لا يصح أن تقول: لا بستانَ مثمرٌ بل بستانان؛ لأن هذا يكون تناقضاً، بخلاف (لا) العاملة عمل ليس، فإنها ليست نصّاً في الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فإن قدرتها نافية للواحد جاز أن تقول: لا بستانٌ مثمراً بل بستانان. وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك(١).

وتسمى (لا) النافية للجنس (لا) التبرئة، لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية؛ لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وهي تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ اسماً لها(٢)، وترفع الخبر خبراً لها، سواء كانت مفردة، كما في المثال. أو مكررة، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) هذا الفرق بين نوعي (لا) خاص بما إذا كان الاسم مفرداً كما مثلنا، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال موجود فيهما معاً نحو: لا عاقلين متشاتمان، لا مجدين مذمومون. ونحو: لا عاقلان متشاتمين. لا مجدون مذمومين. ففي هذا احتمال نفي الحكم عن الجنس كله. أو نفي قيد التثنية فقط أو قيد الجمع فقط.

(٢) أي: لفظاً أو محلاً بأن يكون مبنيّاً على الفتح ـ مثلاً ـ في محل نصب، كما سيأتي.

ولا تعمل (لا) النافية للجنس إلّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة وقد ورد أمثلة قليلة، جاء فيها الاسم معرفة؛ كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فـ(أبا حسن) اسم (لا) وهو معرفة بالإضافة، وهي مؤولة عند النحويين، كقول بعضهم: إنه على حذف مضاف؛ أي: ولا مثل أبي حسن لها.. والظاهر أنه لا داعي لهذا التأويل لتكلُّفه، بل تقبل هذه النصوص بإبقاء اسم (لا) معرفة، دون محاكاتها، ويقتصر على اللغة المشهورة.

الثاني: ألّا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل. كأن يتقدم خبرها على اسمها، فإن فُصل أُلغيت، نحو: لا في الثوب طول ولا قصر. قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[1] [الصافات: ٤٧].

الثالث: ألّا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها بطل عملها، نحو: جئت بلا كتابٍ[2].

قال ابن مالك: (عمل إن اجعل لـ لا... إلخ) أي: اجعل عمل (إن) ثابتاً لـ(لا) في نكرة؛ أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين، سواء جاءت مفردة أو مكررة، ولم يذكر الشرط الثاني والثالث، وقد يستفاد الشرط الثاني مما سيأتي.

* * *

أحوال اسم «لا»

١٩٨ - فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ - وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ....

---

(١) الضمير يعود على قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ليس في الخمرة ما يغتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم..

(٢) يصح في هذا المثال وشبهه أن تبقى (لا) على حرفيتها، ويكون حرف الجر قد تخطاها فعمل الجر فيما بعدها. وليست زائدة بالرغم من أن العامل تخطاها؛ لأن القول بزيادتها يفسد المعنى، ويصح أن تكون اسماً بمعنى (غير) فيكون الإعراب عليها. فهي اسم بمعنى غير مجرور بكسرة مقدرة على الألف (ولا) مضاف و(كتاب) مضاف إليه.

اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافاً؛ أي: مكوناً من كلمتين، أُضيفت الأولى إلى الثانية، نحو: لا عَمَلَ خيرٍ ضائعٌ.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف؛ أي: مكوناً من كلمتين للأولى تعلق بالثانية غير الإضافة، نحو: لا عاصياً أباه موفَّق، لا مقصراً في عمله ممدوح[1]، وحكم الاسم في هذين الحالين النصب لفظاً. والناصب هو (لا).

الثالثة: أن يكون اسمها مفرداً؛ أي: كلمة واحدة. فالمراد بالمفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد، نحو: لا سرورَ دائمٌ. وجمع التكسير، نحو: لا كواكبَ طالعاتٌ. والمثنى نحو: لا ضدينِ مجتمعانِ، وجمع المذكر السالم، نحو: لا متنافسينَ في الخير نادمونَ. وما جمع بألف وتاء، نحو: لا متبرجاتٍ محترماتٌ.

وحكم الاسم في هذا الحال أنه يُبنى على ما كان ينصب[2] به. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح في محل نصب، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء. وما جمع بألف وتاء يُبنى على الكسر؛ لأنه الأصل في هذا الجمع، ويجوز بناؤه على الفتح.

وعلة البناء في هذه الحال تركب (لا) مع اسمها مثل تركيب (خمسةَ عشرَ). ويؤيد ذلك أنه إذا فُصل بين (لا) واسمها ولو بالخبر زال البناء، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] وقيل: علة البناء

---

(١) من الفروق بين المضاف والشبيه بالمضاف. أن الشبيه منون. والمضاف غير منون للإضافة، ويشتركان في أنهما معربان.

(٢) أي: يبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يبنى على الضم العارض. إذا كان اسم (لا) هو كلمة (غير) ونظيراتها. كما هو مذكور في باب «الإضافة» نحو: قبضت عشرة لا غيرُ. فـ(غير) اسم (لا) مبني على الضم في محل نصب، والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، وشرط ذلك أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. وتوضيح ذلك في الباب المذكور إن شاء الله.

تضمن معنى (من) الاستغراقية. وهذا وجيه؛ لأن تضمن الاسم معنى الحرف علةٌ للبناء على ما ذكروه في باب «المعرب والمبني». والتركيب ليس علة للبناء، وإنما هو علة للبناء على الفتح وحده.

وهذا معنى **قوله**: (**فانصب بها مضافاً**... إلخ) أي: انصب بـ(لا) المضاف والمضارع له؛ أي: المشابه له.

وقوله: (**وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه**) أي: بعد المضاف والمشبه به اذكر الخبرَ رافعاً له. والرافع للخبر هو (لا) فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من قوله: (وبعد..) أنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط على عملها كما تقدم في شرح البيت الأول.

وقوله: (**وركب المفرد فاتحاً**) أي: ركب اسم (لا) المفرد مع (لا) مبنيّاً على الفتح، وفيه إشارة إلى علة البناء.

* * *

العطف على الاسم مع تكرار «لا»

١٩٩ ـ .... وَالثَّاني اجْعَلَا

٢٠٠ ـ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

إذا أُتي بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن تتكرر (لا).

الثانية: ألّا تتكرر.

فإن تكررت (لا) فلا يخلو اسم (لا) الأولى (المعطوف عليه) من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مبنيّاً لكونه مفرداً؛ كقوله ﷺ: «**ألا أدلك على باب من أبواب الجنة: لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله**»[1].

---

(١) خبر (لا) محذوف تقديره: لا حول لنا أو لا حول موجود. والجار والمجرور متعلق بالخبر. والحديث رواه أحمد والترمذي، وقال: (حديث حسن صحيح، من حديث قيس بن سعد بن عبادة).

فيجوز في الثاني الذي بعد (لا) ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء على الفتح (ولا قوةَ) فتكون الثانية عاملة عمل (إنَّ) والواو عاطفة من باب عطف الجمل أو المفردات[١].

٢ ـ النصب (ولا قوةً) عطفاً على محل اسم (لا) وتكون الثانية زائدة لتوكيد النفي، ولا عمل لها.

وهذا أضعف الأوجه؛ لأن فيه نصب الاسم المفرد مع وجود (لا) وحقه البناء، ثم قالوا: بزيادتها لتسويغ العطف، ولا موجب لذلك، حتى إن يونس بن حبيب وجماعة خصوا النصب بالضرورة، كتنوين المنادى.

٣ ـ الرفع (ولا قوةٌ) عطفاً على محل (لا) واسمها؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون (لا) زائدة، أو تكون عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع. وتفيد نفي الجنس، أو مبتدأ. وليس لـ(لا) عمل فيه، ومنه قول الشاعر:

هذا لعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بعينه ... لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ[٢]

الحالة الثانية: أن يكون اسم (لا) الأولى منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً به، فيجوز في الاسم الذي بعد (لا) الثانية الأوجه الثلاثة السابقة وهي: البناء والرفع والنصب، نحو: لا عملَ خيرٍ ولا برَّ أولى من إكرام

---

(١) اعلم أن خبر (لا) المكررة قد يكون محذوفاً نحو: لا طالب موجود ولا مدرس أي: ولا مدرس موجود. وقد يكون مذكوراً. والعطف فيهما من باب عطف الجملة على الجملة.

فإن كان الخبر المذكور صالحاً لهما معاً نحو: لا كتاب ولا قلم مع الطالب، فهو من عطف المفرد على المفرد إن جعلنا الخبر لهما معاً. فإن قدرنا خبر (لا) الثانية فهو من باب عطف الجملة على الجملة، كما تقدم.

(٢) لعمركم: العَمْر ـ بفتح فسكون ـ الحياة. والصغار: بوزن السحاب هو الذل والحقارة، وهو خبر المبتدأ (هذا) والمبتدأ (عَمْر) وخبره المحذوف جملة معترضة. بعينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال.

الوالدين. فيجوز: نصب (برَّ) عطفاً على اسم الأولى المنصوب وتكون (لا) مهملة، فتقول: (ولا برّاً) ويجوز بناؤه على الفتح لأنه مفرد، فتقول: (ولا برَّ) ويجوز رفعه على اعتبار (لا) عاملة عمل ليس، أو مهملة، وهو مبتدأ، فتقول: (ولا برٌّ).

ومثال الشبيه بالمضاف: لا مستشيراً في أموره ولا متأنياً نادم. فيجوز في (متأنياً) الأوجه الثلاثة على ما سبق.

الحالة الثالثة: أن يكون المعطوف عليه مرفوعاً، لكون (لا) عاملة عمل (ليس). أو مهملة، فيجوز في الثاني وجهان:

١ ـ البناء على الفتح أو ما ينوب منابه؛ لأنه مفرد.

٢ ـ الرفع عطفاً على ما بعد (لا) الأولى، أو أنها زائدة، وما بعدها مبتدأ، أو على أنها عاملة عمل (ليس) كالأولى.

مثال ذلك: لا قويٌّ ولا ضعيفٌ أمام حكم الشرع. فيجوز في (ضعيف) البناء على الفتح والرفع. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. فقد قرأ أكثر السبعة بالرفع، على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح في الجميع. قال مكي: «والاختيار الرفع؛ لأن أكثر القرّاء عليه»[1].اهـ.

ولا يجوز النصب في هذه الحالة؛ لأنه إنما جاء في الحالتين السابقتين لإمكان العطف على محل اسم (لا)، وهنا ليست بناصبة فيسقط النصب.

وهذا معنى **قوله**: **(والثاني اجعلا مرفوعاً أو منصوباً... إلخ)** أي: والثاني من قولك: (لا حول ولا قوة) اجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مبنيّاً على الفتح للتركيب، ولما **قال**: **(وإن رفعت أولاً لا تنصبا)** فهم أن جواز

---

(١) «الكشف عن القراءات السبع» (١/٣٠٦).

الأوجه الثلاثة مخصوص بما إذا بُني الأول أو نُصب، فإن رُفِعَ سقط النصب كما تقدم.

وقد اكتفى الناظم بالمثال (ولا قوة) عن ذكر الشرطين السابقين وهما:

الأول: أن يكون ما بعد (لا) الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكام خاصة بـ(لا) المكررة بعد العاطف، أما إذا عُطف بلا تكرار فسيأتي حكمه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فإن كان ما بعد الثانية غير نكرة. أو كان غير مفرد، وهو المضاف والشبيه بالمضاف، فأذكره ـ هنالك أيضاً ـ إن شاء الله.

* * *

نعت اسم «لا»

٢٠١ ـ وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

إذا وقع بعد اسم (لا) النافية للجنس نعت جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء. ٢ ـ النصب. ٣ ـ الرفع. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النعت مفرداً؛ أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

الثاني: أن يكون اسم (لا) مفرداً.

الثالث: ألّا يفصل بين النعت والمنعوت بفاصل.

مثال ذلك: لا مدرسَ مهملَ أو مهملاً أو مهملٌ ناجح. فيجوز في النعت (مهمل) البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، والنصب بالفتحة مراعاة لمحل اسم (لا)، والرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها؛ لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالنعت مرفوع كذلك.

فإن تخلف شرط من الشروط الثلاثة امتنع البناء. وجاز النصب أو الرفع.

فمثال تخلف الأول: لا مدرسَ مهملُ الطلاب أو مهملَ الطلاب ناجح.

ومثال تخلف الثاني: لا تاجرَ ملابسٍ كاذباً أو كاذبٌ ناجحٌ.

ومثال تخلف الثالث: لا رجلَ في الدار ظريفٌ أو ظريفاً.

وهذا معنى **قوله**: (**ومفرداً نعتاً... إلخ**) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفرد إذا كان لمبني ـ وهو اسم (لا) المفرد ـ إذا وَلِيَ النعت المنعوت (**تعدل**) أي: تكن عادلاً بين الأوجه الثلاثة. والفاء في **قوله**: (**فافتح**) زائدة لتحسين اللفظ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط، وبيَّن أنك مخير فيه بين النصب والرفع، دون البناء.

* * *

العطف دون تكرار «لا»

٢٠٣ ـ وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

تقدم أنه إذا أُتي بعد اسم (لا) بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو: إما تتكرر (لا) أو لا تتكرر. وقد مضى أنها إذا تكررت جاز في المعطوف الرفع والنصب والبناء، على التفصيل السابق.

أما إذا لم تتكرر (لا) وهو المراد هنا، فإنه يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم قبل هذا البيت أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء.

مثال ذلك: لا مدرسَ وطالبٌ أو طالباً في المعهد.

لا مدرسَ فقهٍ وطالبٌ أو طالباً في المعهد.

فيجوز في المعطوف (طالب) النصب عطفاً على محل اسم (لا) في الأول، وعطفاً على لفظه في الثاني. ويجوز الرفع عطفاً على (لا) مع اسمها، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (**والعطف إن لم تتكرر لا... إلخ**) أي: إذا جاء

العطف ولم تتكرر (لا) فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

واعلم أن جميع ما تقدم في موضوع العطف هو ما إذا كان المعطوف مفرداً، فإن كان غير مفرد لم يجز إلّا النصب والرفع، سواء أتكررت (لا) أم لم تتكرر، نحو: لا بِرَّ ولا عملُ خيرٍ أولى من إكرام الوالدين.

وهذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لم يجز إلّا الرفع على أنه مبتدأ، تكررت (لا) أو لم تتكرر، نحو: لا رجلَ ولا زيدٌ في الدار. أو: لا رجلَ وزيدٌ في الدار. ولا يجوز بناؤه ولا نصبه عطفاً على محل اسم (لا)؛ لأنها لا تعمل في المعرفة، كما تقدم في أول الباب.

* * *

دخول همزة الاستفهام على «لا»

٢٠٤ ـ وَأَعْطِ لَا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، فتبْقَىٰ على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، من العطف والنعت، وجواز الإلغاء إذا تكررت، والاستفهام ـ هنا ـ ثلاثة أنواع:

الأول: أن يقصد بالاستفهام النفي (أي: المنصب على الخبر هل هو ثابت أو لا؟)، نحو: ألا تاجرَ صادقٌ؟ فهذا استفهام عن نفي الصدق هل هو موجود أو لا؟.

الثاني: أن يقصد بالاستفهام التوبيخ، نحو قولك للبخيل: ألا إحسانَ منك وأنت غني؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَا ارْعَواءَ لمن وَلَّتْ شبيبته   وآذنتْ بمشيب بعده هَرَمُ[1]

الثالث: أن يقصد بالاستفهام التمني، نحو: ألا مالَ فأساعد

(١) ارعواء: انزجار وانكفاف. مصدر ارعوى. والمعنى: ألا يبتعد وينكف عن المعاصي من ذهب شبابه وأنذره المشيب بالكبر والضعف وذهاب القوة؟.

المحتاج[1]. والخبر ـ هنا ـ محذوف تقديره: موجود. ومنه قول الشاعر:

أَلا عُمْرَ وَلَّى مستطاعٌ رجوعُه   فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يدُ الغَفَلاتِ[2]

وقد خالف في هذا النوع سيبويه ومن وافقه، فقالوا: لا عمل لها إلّا في الاسم، ولا تُعطى بقية الأحكام. وقال المازني والمبرد: هي كالمجردة في جميع الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف.

وهذا معنى **قوله**: **(وأعط لا... إلخ)** أي: أعط (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها، ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام، والمراد همزة الاستفهام باعتبار الأصل. وإلّا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصلي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، ولا طلب مع التوبيخ ولا مع التمني.

* * *

٢٠٥ ـ وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ   إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ حذف الخبر في هذا الباب

حذف الخبر في هذا الباب إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس فإنه يحذف. وحذفه كثير، والدليل قد يكون مَقَاليّاً، نحو: هل من رجلٍ حاضرٍ؟ فيقال: لا رجل. وقد يكون حالياً (أي: مفهوماً من المقام والحال) كأن يقال للمريض: لا بأس؛ أي: لا بأس عليك.

---

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني: ألا ماءَ ماءً بارداً، فـ(ماء) الأول اسم (لا) والثاني نعت له. وهو نعت موطئ أي: ممهد لما بعده. وهو جامد لكنه نُعت بمشتق بعده مثل: مررت برجلٍ رجلٍ صالح. قال الخضري: «إنه مبني على الفتح لتركبه مع الأول».اهـ. أي: فهو مثل: لا رجلَ ظريفَ. وخبر (لا) محذوف أي: موجود.

(٢) فيرأب: أي: يصلح ويجبر. أثأت: أفسدت. والفعل (يرأب) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني (مستطاع) خبر مقدم، أو خبر (لا) (رجوعه) مبتدأ مؤخر، أو نائب فاعل لمستطاع.

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: فلا فوت لهم، وقال الشاعر:

لا يصلح الناس فوضى لا سَرَاةَ[١] لهم ... ولا سراةَ إذا جُهَّالُهُمْ سادوا

أي: ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا.

فإن لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفه، نحو: لا طالبَ في الفصل. ومنه قوله ﷺ: «**لا أَحدَ أغيرُ من الله**»[٢].

وهذا معنى **قوله**: (وشاع في ذا الباب... إلخ) أي: كثر في باب (لا) التي لنفي الجنس حذف الخبر، إذا ظهر المراد، ولا يظهر المراد إلا إذا وجد دليل.

---

(١) جمع سري. بمعنى شريف. وهو جمع على غير قياس. وقد ذكرت ذلك في آخر المبتدأ والخبر، فارجع إليه.

(٢) الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٥٧) طبعة دار طوق النجاة. وهو في مسلم بلفظ آخر و(أغير) معناه: لا أحد أغير من الله إذا انتهكت محارمه. وغيرة الله من جنس صفاته التي يختص بها، فهي ليست مماثلة لغيرة المخلوقين، بل هي صفة تليق بعظمته وجلاله.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها

٢٠٦ ـ انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا   أَعْنِي رأى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعمتُ مَعَ عَدَّ   حَجَا دَرَى وَجعلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

٢٠٨ ـ وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرا   أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن وأخواتها) فتنصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولاً به. وبالرغم من اعتبارهما مفعولين فإنهما عمدتان لا فضلتان كبقية المفعولات؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنه لا بُدَّ لها من فاعل. وهي إما أفعال وهو الأكثر. أو أسماء تعمل عملها، كما سيأتي إن شاء الله.

وأفعال هذا الباب قسمان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فهي: التي معانيها قائمة بالقلب. متصلة به كالعلم واليقين والظن ونحوها، وتنقسم أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم. وهو ثلاثة أفعال: (وجد) و(تَعَلَّمْ) بمعنى: اعلم[١] و(درى).

فمثال (وجد): وجدت الصلاحَ بابَ الخير. قال تعالى: ﴿إِنَّا

---

(١) هذا التقييد احتراز من الفعل (تعلم) الذي معناه تحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه نحو: تعلَّم النحو. وهذا متصرف له ماض (تعلَّمَ) ومضارع (يتعلم) ولا ينصب إلا مفعولاً واحداً. بخلاف (تعلم) بمعنى (اعلم) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، نحو: تعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الدين، وهو ينصب مفعولين، والغالب دخوله على أن ومعموليها، وهو غير متصرف، كما سيأتي إن شاء الله.

وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] فالهاء: مفعول أول. و(صابراً) مفعول ثان.

وأما (تعلم) بمعنى (اعلم) فالكثير فيها أن تتعدى إلى (أنَّ) المؤكدة ومعموليها، نحو: تعلم أن الربا بلاء[١]، وتكون (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سدَّ مسد مفعولي (تعلم) ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

فقلت تعلم أن للصيد غِرَّةً ... وإلا تضيعها فإنك قاتله[٢]

ويقل أن ينصب مفعولين كل منهما اسم مفرد، نحو: تعلم الحياةَ جهاداً. ومنه قول الشاعر.

تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوها ... فبالغ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ[٣]

وأما (درى) فالأكثر فيه أن يتعدى لواحد بالباء، تقول: دريت بسفرك. فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد. ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦] فضمير المخاطب مفعول أول. والجار والمجرور مفعول ثانٍ.

وقد ينصب (درى) مفعولين بنفسه، ولكنه قليل، نحو: دريت ثمرةَ العلمِ العملَ، ومنه قول الشاعر:

دُرِيْتَ الوفيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فاغتبط ... فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ[٤]

---

(١) تعلم: فعل أمر ناسخ ينصب مفعولين، والفاعل أنت، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) وهذه قاعدة في هذا الباب أن الفعل الناسخ إذا دخل على أنَّ ومعموليها أو على أنْ مع الفعل ومرفوعه فإن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما، ويستثنى من ذلك أفعال التحويل فلا تدخل على أنَّ ولا على (أنْ).

(٢) معناه: اعلم وتيقن أن للصيد أوقاتاً يهدأ فيها ويستريح، فإذا انتهزت هذه الفرصة فإنك قاتله لا محالة. وقوله: (وإلا تضيعها) فيه إدغام أداة الشرط بـ(لا) النافية. وأن واسمها (غرة) وخبرها (للصيد) في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم).

(٣) معناه: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال ظفرها بعدوها وقهرها له، فعليك أن تبذل جهدك في أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء برفق ولين.

(٤) معناه: تيقين الناس وعلموا ـ يا عروة ـ أنك تفي بالعهد. فاغتبط بهذه الخصلة =

فالمفعول الأول (التاء) التي وقعت نائب فاعل. والثاني قوله: (الوفيَّ).

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر رجحاناً؛ أي: رجحان اليقين، وأفعاله خمسة: (جعل) بمعنى: اعتقد، و(حجا) و(عدَّ) و(هبْ) و(زعم).

فمثال (جعل): جعلتُ العلاجَ نافعاً؛ أي: اعتقدت. ومنه في بعض الآراء[1]، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوا. ومثال (حجا) حجوت الجوَّ بارداً. ومنه قول الشاعر:

قد كنت أَحْجُو أبا عمرو أخا ثقة ... حتى ألمّت بنا يوماً ملماتُ

ومثال (عدَّ) عددت الصديقَ أخاً. ومنه قول الشاعر:

فلا تَعْدُدِ المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ[2]

ومثال: (هبْ):

فقلت أجرني أبا مالك ... وإلا فهبني امرأً هالكَا

وأما (زعم) فالأكثر فيها أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) والفعل، أو أنَّ المؤكدة مع معموليها، نحو: مَنْ زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦] والمصدر المؤول سَدَّ مسد مفعولي زعم.

وقد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما، نحو: أنت زعمت خالداً جريئاً، ومنه قول الشاعر:

= الكريمة، فإن الاغتباط بمثل هذه الصفة أمر محمود.

(١) راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٢/ ٣٨٨).

(٢) المولى: المراد به ـ هنا ـ الصاحب والناصر. العدم: أي: الفقر.

زعمتني شَيخاً ولست بشيخٍ إنما الشيخُ من يَدِبُّ دبيباً[(١)]

القسم الثالث من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر يقيناً أو رجحاناً، والغالب كونه لليقين، وهو فعلان: (رأى) و(علم).

فمثال (رأى): رأيت العلماءَ باقينَ ما بقي الدهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧] فالأولى للظن، والثانية لليقين؛ أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً لا محالة.

ومثال (علم): علمت الصلحَ خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أي: تيقن واعتقد، وأن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (اعلم)، وقال الشاعر:

علمتُك الباذلَ المعروفَ فانبعثت إليك بي واجفاتُ الشوقِ والأملِ[(٢)]

فـ(علم) لليقين، والدليل أن المقام مقام مدح واستجداء.

القسم الرابع: ما يفيد في الخبر رجحاناً أو يقيناً، والغالب كونه للرجحان. وهو ثلاثة: (ظن) و(خال) و(حسب).

فمثال (ظن): ظننت الكتابَ موجوداً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١]، وقد تستعمل لليقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، على أحد القولين[(٣)].

ومثال (خال): خِلتُ الدراسةَ مُتعةً. وقد وردت بمعنى (اليقين) في قول الشاعر:

---

(١) الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب. ويغلب أن يكون من سن الخمسين. يدب دبيباً: أي: يمشي مشياً وئيداً.

(٢) فانبعثت: أي: ثارت وتحركت. واجفات: جمع واجفة ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٣١)؛ «البحر المحيط» (٢/ ٢٧٧).

دعاني الغواني عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ اسمٌ فلا أُدعى به وهو أولُ(١)

وذلك لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك.

ومثال (حسب): حسب المهملُ النجاحَ سهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

أما النوع الثاني من أفعال هذا الباب فهو: أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى ـ أيضاً ـ أفعال التصيير؛ لأن كل فعل منها بمعنى (صيّر).

وهي سبعة: جعل، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهبَ.

فمثال (جعل): جعلت الذهب خاتماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾(٢) [الفرقان: ٢٣].

ومثال (ردَّ): ردَّتِ الاستقامةُ الوجوهَ المظلمة نيرةً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [آل عمران: ١٠٠] على رأي من يعرب (كافرين) مفعولاً ثانياً، وهو الأظهر. وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

ومثال (ترك): تركت الطلاب يبحثون في المسألة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

ومثال (اتخذ): اتخذت طالبَ العلم صديقاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومثال (تَخِذَ) ـ بالتخفيف ـ: تَخِذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، فقد قرأ ابن كثير

---

(١) دعاني: سماني، الغواني: النساء الحسان، فلا أُدعى به: على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري؛ أي: أفلا أدعى به؟ والمعنى: سماني النساء الحسان عمهن، والحال أني تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به، فَلِمَ لا أدعى به الآن، والحال أنه أول اسم لي؟!

(٢) قدمنا: أي عمدنا، والهباء: ما يُرى من غبارٍ في شعاع الشمس الداخل من النافذة.

وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء، على وزن (لَعَلِمْتَ) وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء.

ومثال (صيَّر): صيرت الزجاج لامعاً.

ومثال (وهب): وهبني الله فداء الحق.

وإلى ما تقدم من التفصيل أشار **ابن مالك بقوله**: (**انصب بفعل القلب**... إلخ) أي: انصب بالفعل القلبي (**جزأي ابتدا**) أي: المبتدأ والخبر(١) وأشار **بقوله**: (**أعني رأى** ... إلخ) إلى أن المقصود أفعال معينة؛ إذ ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما هو لازم، نحو: فكر الطالب. ومنه ما هو متعدٍّ لواحد، نحو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على الناظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدَّ).

وقوله: (**وجعل اللذ كاعتقد**) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل ـ كما مرَّ ـ.

وقوله: (**اللذ**) اسم موصول. وهو لغة في (الذي).

ثم أشار إلى أفعال التحويل **بقوله**: (**والتي كصيَّرا**) ولم يذكرها.

* * *

أحكام هذه الأفعال

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بِالْتَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ ـ كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

أفعال القلوب كلها متصرفة، ما عدا (هَبْ، وتعلَّم) فهما ملازمان للأمر. أما أفعال التحويل فهي متصرفة، إلا (وَهَبَ) فهو ملازم للماضي

(١) لا يلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر حقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر. والمعول على استقامة المعنى المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صيّرت الذهب خاتماً. لا يصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لا تحسب المجد تمراً. فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر..

ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل وغيره.

تقول: ظننت خالداً مسافراً. والمضارع، نحو: أظن خالداً مسافراً. والأمر، نحو: ظُنَّ خالداً مسافراً. واسم الفاعل، نحو: أنا ظانٌّ خالداً مسافراً، واسم المفعول، نحو: خالد مظنون أبوه مسافراً. فـ(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و(مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر، نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً.

ومن التصاريف قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَنٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١].

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق والإلغاء[(١)]. وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء. وكذلك أفعال التحويل.

وهذا معنى **قوله**: (**وخُصَّ بالتعليق... إلخ**) أي: خص بالإلغاء والتعليق الأفعال التي ذكرت في النظم ـ في الأبيات السابقة ـ قبل (هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر. وكذا (**تعلم**) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما عُلِمَ من الأحكام التي تكون للماضي، من العمل والتعليق والإلغاء.

وقوله: (زُكِنَ) أي: علم.

* * *

(١) يأتي البحث فيهما قريباً إن شاء الله. كما اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بأن المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها و(أنْ) وما دخلت عليه يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما بشرط خلو خبر (أنَّ) من لام الابتداء؛ لأن وجودها موجب للكسر والتعليق، كما تقدم في باب (إنَّ)، وكما سيأتي في ذكر المعلقات، وفي الباب أمثلة لذلك.

الإلغاء والتعليق

٢١١ ـ وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا وانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لامَ ابْتِدَا
٢١٢ ـ فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ ما تَقَدَّمَا والْتَزِمِ الْتَّعلِيقَ قَبْلَ نَفِيِ مَا
٢١٣ ـ وَإِنْ وَلا لامُ ابْتداءٍ أَوْ قَسَمْ كَذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل. وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

الثاني: الإلغاء.

الثالث: التعليق.

وهذان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة، كما تقدم.

أما الإلغاء فهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: الصدقُ ـ علمتُ ـ نافعٌ. فالصدق: مبتدأ. ونافع: خبر. وجملة (علمت) اعتراضية لا محل لها. فلم يعمل الفعل لا في اللفظ ولا في المحل.

ونحو: الصدقُ نافعٌ علمت. فجملة (علمت) مستأنفة لا محل لها.

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله؛ لضعفه بالتأخر. وفي المتوسط الإعمال أقوى؛ لأنه الأصل. وقيل: سواء.

وأما العامل المتقدم في نحو: علمت الصدق نافعاً. فلا يجوز إلغاؤه. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب؛ كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أرجو وآملُ أن تدنو مودتُها وما إخالُ[(١)] لدينا منكِ تنويلُ[(٢)]

فالشاعر ألغى الفعل (إخال) بمعنى (أظن) مع تقدمه، فأتى بالمبتدأ (تنويل) مرفوعاً، والخبر هو قوله: (لدينا)، ومثله قول الشاعر:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقي أني وجدت مِلاكُ الشيمة الأدبُ[(٣)]

---

(١) تقدم ضبط هذا اللفظ في أواخر باب «النكرة والمعرفة».

(٢) مودتها: الضمير يعود على (سعاد) في أول القصيدة. وما إخال: أظن، تنويل: عطاء.

(٣) (كذاك) الكاف في مثل هذا الأسلوب اسم بمعنى (مثل) صفة لمصدر محذوف واسم =

فألغى الفعل (وجد) مع تقدمه؛ لأنه رفع المبتدأ والخبر (ملاكُ الشيمة الأدبُ).

وقد ذهب البصريون إلى تأويل البيتين ـ وغيرهما ـ بما يتمشى مع القواعد العامة، فقالوا: إن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن تقديره: (وما إخاله) و(وجدته) والجملة بعده هي المفعول الثاني. أو أن الفعل معلق عن العمل بلام الابتداء المقدرة، والأصل. (لَلَدينا) و(لَمِلاك) ثم حذفت اللام، وبقي التعليق. فليس هو من الإلغاء.

وكلا التأويلين فيه تكلف لا يخفى. فالأولى إبقاء البيتين وغيرهما بلا تأويل، ومسايرة القواعد والأصول العامة في الكتابة والكلام.

أما التعليق فهو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ. ومعناه: منع الناسخ من العمل الظاهر ـ وهو النصب ـ في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل. فمثلاً. علمت الإسبالَ محرماً. تجد الفعل (علم) قد نصب المفعولين مباشرة، فإذا قلنا: علمت لَلإسبالُ محرمٌ، لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر، بسبب وجود مانع من ذلك، وهي (لام الابتداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه؛ لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فتقول عند الإعراب، الإسبال: مبتدأ، محرم: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

وإذا قلت: علمت الإسبالَ لهو المحرم، فإن الفعل عُلق عن العمل في المفعول الثاني دون الأول. فجملة (لهو المحرم) في محل نصب

= الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور. والتقدير: تأديباً مثل ذلك التأديب، وهو التأديب المذكور في بيت سابق وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسوأة اللقب

وقوله: (ملاك) أي: قوام الشيء وما يجمعه و(الشيمة) الخلق.

سدت مسد المفعول الثاني، وبهذا يتبين أن التعليق قد يقع للفعل الناسخ عن كلا المفعولين، وقد يأتي المفعول الأول منصوباً صريحاً، ويكون التعليق عن الثاني فقط.

والمعلّق عن العمل أنواع:

١ ـ حروف النفي (ما، وإن، ولا) دون غيرها. فمثال (ما): علمت ما التهورُ شجاعةٌ، قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨][١]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الشورى: ٣٥]، ومثال (إن): وجدت إنِ التحيّلُ جائزٌ؛ أي: ما التحيل جائز. قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢][٢].

ومثال (لا): ألفيت لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ.

٢ ـ لام الابتداء، نحو: علمت لزوال النعمة بكفرها. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢][٣].

٣ ـ لام القسم، نحو: علمت ليحاسبن المرء على عمله. ومنه قول لبيد:

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنِيَّتِي ... إن المنايا لا تَطِيْشُ سِهَامُهَا[٤]

---

(١) لهم: خبر مقدم. من محيص: من حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. ومحيص: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظن).

(٢) إلا قليلاً: إلا: حرف استثناء مُلغى. قليلاً: نائب ظرف زمان منصوب أي: إلا وقتاً قليلاً. أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: إلا لبثاً قليلاً. وجملة (إن لبثتم إلا قليلاً) في محل نصب سدت مسد مفعولي (تظنون).

(٣) لمن: اللام هي لام الابتداء، ومن: اسم موصول مبتدأ. وجملة (اشتراه) صلة (ما له) ما: نافية. والجار والمجرور: خبر مقدم. من خلاق: من: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. خلاق: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة خبر (من) الموصولة، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (علموا).

(٤) لا تطيش: لا تخيب ولا تخطئ. والمعنى: أن الموت واقع لا بد منه. واللام في قوله: (لتأتينَّ) واقعة في جواب القسم. والجملة لا محل لها جواب القسم. وقد سدت مسد مفعولي (علم).

٤ ـ الاستفهام وله ثلاث صور:

أ ـ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيُّهم مواظبٌ على الصلاة؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ(١)﴾ [الكهف: ١٢].

ب ـ أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: علمت صاحبُ أيِّهم المواظبُ؟.

جـ ـ أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام، نحو: علمت أعليٌّ مسافر أم مقيم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ(٢)﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

قال ابن مالك عن الإلغاء: (**وجوز الإلغاء**... إلخ) أي: إن الإلغاء جائز لا واجب، ولا يكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتداء جملته؛ أي: متقدماً على المفعولين، فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم فإنك تقدر ضمير الشأن، أو لام الابتداء، على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق: (**والتزم التعليق**...) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو (إن) أو (لا) وكذلك يعلق العامل إذا وقع بعد لام الابتداء، أو لام القسم.

وقوله: (**والاستفهام ذا له انحتم**) ذا؛ أي: التعليق، والتقدير. والاستفهام وجب لأجله التعليق.

---

(١) لنعلم: اللام لام التعليل. والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل (بعثناهم) و(أي الحزبين) مبتدأ و(أحصى) خبر، والجملة في محل نصب.

(٢) إن: نافية. أقريب: مبتدأ، أم بعيد، معطوف عليه، ما: اسم موصول خبر المبتدأ، أو فاعل سد مسد الخبر، وجملة (توعدون) صلة، والجملة في محل نصب والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

تعدية ظن وعلم لمفعول واحد

٢١٤ ـ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَه   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

تقدم أن (علم) من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وذكر في هذا البيت أنها تأتي بمعنى عرف. ويكون مصدرها (العلم) بمعنى (العرفان) فتنصب مفعولاً واحداً[1]، نحو: علمت الخبر أي: عرفته. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] وقال تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

كما تقدم أن (ظن) من أفعال الرجحان التي تنصب مفعولين. وذكر هنا أنها تأتي بمعنى (اتهم) ومصدرها (الظن) بمعنى: الاتهام، نحو: اختفى كتابي وظننت خالداً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: ٢٤] على قراءة (الظاء) المشالة، بمعنى: متهم، فـ(ظنين) فعيل بمعنى مفعول، وقد نصب مفعولاً واحداً. وهو نائب الفاعل، وهو الضمير المستتر.

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ومعناها: ليس بمتهم في أن يأتي من عنده بشيء زيادة فيما أوحي إليه أو ينتقص منه شيئاً.

وقرأ الباقون بـ(ضنين) بالضاد. على معنى: ببخيل. فهو فعيل بمعنى: فاعل؛ أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيان ما أُوحي إليه وكتمانه، بل بينه للناس.

---

(١) فرق العلماء بين العلم والمعرفة. فالمعرفة تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بصفاته وأحواله، تقول: عرفت خالداً. وعلمت بكراً مسافراً. فالمعرفة تمييز المعروف من غيره، والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره. وقد جاء في (المصباح المنير) «مادة عرف» ما نصه: (عرفته ـ عِرْفة ـ بالكسر ـ وعرفاناً: علمته بحاسة من الحواس الخمس) هذا فرق معنوي. أما اللفظي فإن (عرف) تنصب مفعولاً واحداً. قال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وعلم تنصب مفعولين ـ كما في أول الباب ـ فإن نصبت واحداً فهي بمعنى (عرف) فإن بقيت على معناها فلا بد من تقدير المفعول الثاني. ولابن القيم رحمه الله بحث وافٍ في هذا الموضوع في كتابه «مدارج السالكين» (٣/ ٣٣٥)؛ و«بدائع الفوائد» (٢/ ٦٢).

وهذا معنى **قوله:** (**لعلم عرفان... إلخ**) أي: إن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف)، ومصدرها العرفان، و(ظنّ)، إذا كانت بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام. تعدت كل منهما إلى مفعول واحد.

وخصهما ابن مالك بالذكر؛ لأن (علم) أصل في أفعال اليقين (وظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولا يخرجان عن القلبية، أما غيرهما فينصب مفعولين حملاً عليهما، ويخرج عن القلبية غالباً.

* * *

٢١٥ ـ وَلِرَأى الرُّؤيا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى رأي الحُلمية

إذا كانت رأى حُلمية ـ أي: للرؤيا في المنام ـ تعدت إلى مفعولين. كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة في أول الباب.

ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، فالياء: مفعول أول لـ(رأى) في الموضعين. وجملة ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ و﴿أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ في محل نصب مفعول ثان. ومثله قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف: ٤] فـ(رأى) حُلمية، لدلالة متعلقها على أنه منام، ولقوله تعالى: ﴿لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] والكثير استعمال الرؤيا لما في المنام، فـ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ مبني على فتح الجزئين في محل نصب مفعول أول، و﴿سَٰجِدِينَ﴾ مفعول ثان[1].

وهذا معنى **قوله:** (**والرأى الرؤيا... إلخ**) أي: انسب لـ(رأي) التي مصدرها (الرؤيا) ما (انتمى) أي: انتسب لـ(علم) المذكورة **(من قبل)**

---

(١) هذا هو رأي جمهور المفسرين كابن جرير وابن كثير وغيرهما، ويرى مكي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين أن الرؤية ـ هنا ـ من رؤية العين. فيكون قوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾ حالاً، وعلى هذا فلا شاهد في الآية، والله أعلم.

أي: في أول الباب، احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية؛ كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولرأى البصرية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسريَ به. اهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً لـ(رأى الحلمية).

* * *

حذف المعمول في هذا الباب

٢١٦ ـ ولَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إلا إذا دلَّ عليه دليل.

فمثال حذفهما أن يقال: هل علمتَ البلاغةَ إيجازاً. فتجيب: نعم. علمتُ..؛ أي: علمتُ البلاغةَ إيجازاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [القصص: ٧٤] أي: تزعمونهم شركاء. والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب في (زعم) ـ كما تقدم ـ أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) وصلتها.

ومثال حذف أحدهما: أن يقال: هل علمت في هذا الحي أحداً فقيراً؟ فتجيب: علمتُ محمداً؛ أي: علمتُ محمداً فقيراً. فحذف الثاني، وحذفه كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ [البقرة: ٥١] أي: اتخذتم العجل إلهاً(١).

---

(١) هذا على قول. وقيل: إن الفعل متعدٍّ لواحد. وفي الكلام حذف أي: وعبدتموه =

ومثال حذف الأول وهو أقل مما قبله: أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إسبال الثياب؟ فتقول: أعلم.... محرماً. وعليه وعيد شديد؛ أي: أعلم الإسبال محرماً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النساء: ٥] أي: جعلها الله لكم قياماً.

وهذا معنى **قوله: (ولا تجز هنا..)** أي: لا تجز في هذا الباب حذف مفعولين ولا مفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

* * *

استعمال القول بمعنى «الظن»

٢١٧ ـ وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِيْ مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨ ـ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
٢١٩ ـ وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

الأصل فيما تعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية بقول أن يورد محكيّاً على هيئته من غير تغيير.

فمثال الاسمية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: **«البرُّ حسنُ الخلق»**(١)، فالجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعول به للقول، واشتهرت بين المعربين بأنها مقول القول، وليست مفعولاً به؛ لأن المفعول به لا يكون جملة.

ومثال الفعلية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: **«بعثتُ بجوامع الكلم»**(٢).

أما المفرد بمعنى الجملة فإنه ينصب بالقول على أنه مفعول به مباشرة، نحو: قلت حديثاً. ونحو: قل كلمةً تنفع الحاضرين.

= إلهاً، ومما يؤيد ذلك أنه لم يصرح بالمفعول الثاني ولا في موضع واحد. قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢] ومما يرجح الأول استلزام الثاني حذف الجملة. ولا يلزم في الأول إلا حذف مفعول وهو مفرد. وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

ويجوز إجراء القول مُجرى (الظن) بأن ينصب الفعل (قال) وما تصرف منه المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما (ظن)، وهذا خاص بالجملة الاسمية فقط. أما الفعلية فلا بد فيها من الحكاية. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:

الأول: مذهب عامة العرب أنه لا يُجرى القول مُجرى الظن إلا بشروط أربعة، أخذها النحويون من كلام العرب، وهي:

١ ـ أن يكون الفعل مضارعاً.

٢ ـ أن يكون للمخاطب.

٣ ـ أن يكون مسبوقاً باستفهام حرف أو اسم.

٤ ـ ألا يفصل بين الفعل والاستفهام بفاصل. باستثناء ثلاثة أشياء، وهي: الظرف أو الجار مع المجرور أو معمول آخر للفعل، وكثير من النحاة لا يشترط هذا الشرط، ورأيه قوي.

مثال المستوفي للشروط: أتقول: الاجتماعَ المنتظرَ مفيداً؟ أي: أتظن؟ ومنه قول الشاعر:

متى تقول القُلُصَ الرواسما　　　يحملنَ أُمَّ قاسمٍ وقاسما[1]

فإن كان الفعل غير مضارع، نحو: قال خالد: علي مسافر. أو مضارعاً ليس للمخاطب، نحو: أيقول خالد: علي مسافر؟ أو لم يسبق باستفهام، نحو: أنت تقول: علي مسافر. فإن القول لا ينصب مفعولين عند من يشترط الشروط المتقدمة.

فإن فصل الفعل عن الاستفهام لم ينصب الفعل مفعولين عند من

---

(١) القلص بوزن الكتب جمع قَلُوص. وهي الشابة من الإبل (الرواسم) المسرعات في سيرهن من (الرسيم) وهو ضرب من سير الإبل السريع، والمعنى: متى تظن النوق المسرعات في سيرهن يحملن إليَّ من أشتاق إليه. و(متى) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، وعامله الفعل (تقول) والقلص: مفعول أول لتقول، وجملة (يحملن) المفعول الثاني.

يشترط عدم الفصل، نحو: أأنت تقول: علي مسافر. إلا إن كان الفاصل ظرفاً، نحو: أبعد الصلاة تقول: إمامَ المسجدِ متكلماً؟! أو جاراً ومجروراً، نحو: أفي المسجد تقول: محمداً متكلماً. أو معمولاً للفعل، نحو: أمحمداً تقول: متكلماً. فإن ذلك لا يضر. ومن هذا قول الشاعر:

أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجَاهِلِينا(١)

ف(جهالاً) مفعول ثان. و(بني لؤي) مفعول أول. والفاصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل، والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً؟.

والحكاية جائزة حتى مع وجود الشروط؛ لأنه الأصل، فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وإنما هي شروط جواز.

المذهب الثاني: مذهب بني سُليم، وهو إجراء القول مجرى (الظن) بلا شرط، نحو: قال خالد: إمامَ المسجد متكلماً. ومنه قول الشاعر:

قالت وكنتُ رجلاً فطيناً هذا ـ لعمرُ الله ـ إسرائينا(٢)

ف(هذا) مفعول أول، و(إسرائينا) مفعول ثان. وقد جاء القول بلفظ الماضي..

وهذا معنى **قوله**: (**وكتظن اجعل تقول**..) أي: **اجعل** (تقول) وهو

(١) بني لؤي: أراد بهم جمهور قريش؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل. والمعنى: أتظن قريشاً جهالاً حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على مضر، مع فضلهم عليهم؟ أم عالمين بحقيقة الأمر، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم؟ وقوله: (أم متجاهلينا) معطوف على (أجهالاً).

(٢) البيت لأعرابي صاد ضبّاً فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هذا ـ لعمر الله ـ إسرائين) أي: هو مما مسخ من بني إسرائيل. والفطين: وصف من الفطنة وهي الفهم. (وإسرائين) لغة في إسرائيل.

المضارع للمخاطب مثل: (تظن) في المعنى والعمل، إن وقع هذا المضارع بعد أداة يستفهم بها، ولم ينفصل ذلك المضارع عنها بفاصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل. ثم أشار بالبيت الأخير إلى مذهب بني سليم، نحو: **(قل ذا مشفقا)** فهذا فعل أمر أُجري مُجرى الظن على لغة بني سليم.

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إذا صَارَا أَرَى وأَعْلَمَا

أصل «أعلم وأرى»

(أعلم) و(أرى) أصلهما (رأى) و(علم) المتعديان لاثنين. فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل[1]، نحو: علم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ. فتقول: أعلمتُ الشبابَ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ، فـ(الشبابَ): مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة. و(الاستقامةَ) مفعول ثان. و(طريقَ النجاةِ) مفعول ثالث.

ونحو: رأيت الربا ماحقاً للبركة. فتقول: أريتُ التاجرَ الربا ماحقاً للبركة، فـ(التاجر) مفعول أول، و(الربا) مفعول ثان منصوب بفتحة مقدرة و(محقاً) مفعول ثالث[2].

وهذا معنى **قوله**: (**إلى ثلاثة رأى وعلما عَدَّوْا**) أي: عدى النحويون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة النقل. وصارا (**أرى**) و(**أعلما**)، والألف في **قوله**: (علما وأعلما) ألف الإطلاق، زيدت لوزن الشعر.

* * *

(١) هذا رأي جمهور النحويين وهو أن التعدية بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين، ويرى آخرون أن ذلك شامل لجميع الأفعال القلبية، فتقول في: ظن خالد أباه مسافراً. أَظْنَنْتُ خالداً أباه مسافراً. بمعنى جعلته يظن.

(٢) رأى هنا بمعنى (علم) ويلحق بذلك (رأى) الحُلمية. فتتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالكاف (في الموضعين) مفعول أول و(هم) مفعول ثان. و(قليلاً وكثيراً) مفعول ثالث.

أحكام المفعولين الثاني والثالث

٢٢١ ـ ومَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

المفعول الأول لـ(أعلم وأرى) ليس له حكم خاص، بل هو كسائر المفاعيل. أما الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) كما تقدم في باب (ظن)، وهي الأحكام الآتية:

١ ـ أن أصلهما المبتدأ والخبر، فنحو: أعلمت الموظفَ الإخلاصَ واجباً، الأصل: الإخلاصُ واجبٌ. وهما مبتدأ وخبر.

٢ ـ وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما. فالإلغاء نحو: الإخلاصُ ـ أعلمت الموظفَ ـ واجبٌ. والتعليق نحو: أعلمت الموظفَ لَلإخلاصُ واجبٌ.

٣ ـ جواز حذفهما أو أحدهما بدليل. فمثال حذفهما: هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت محمداً. ومثال حذف أحدهما: أعلمتُ محمداً خالداً، أو أعلمتُ محمداً قادماً.

وهذا معنى **قوله**: **(وما لمفعولي علمت... إلخ)** أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث ـ هنا ـ ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن) **(مطلقًا)** أي: عن التقييد. والألف في قوله: **(حققا)** للإطلاق.

* * *

تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين

٢٢٢ ـ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا

٢٢٣ ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثني كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

إذا كانت (علم) و(رأى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد. فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين. وذلك إذا كانت (علم) بمعنى: عرف، و(رأى) بمعنى: أبصر، نحو: علمت الطريق إلى المسجد. ورأى خالد الكعبة، فتقول: أعلمت الرجلَ الطريقَ إلى المسجد. وأريتُ خالداً الكعبةَ. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾﴾ [طه: ٥٦] فـ(أرى) منقولة من (رأى) البصرية، فتعدت إلى مفعولين، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) نحو: أعطيت الصديقَ كتاباً. وكسوت الفقيرَ ثوباً. في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: الرجلُ الطريقُ إلى المسجد، كما لا تقول: الصديقُ كتابٌ، وفي كونه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل؛ لأنه فضلة[1] فتقول: أعلمت، أو أعلمت الرجل، أو أعلمت الطريق إلى المسجد.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن تعديا لواحد... إلخ**) أي: إذا تعدى كل من (علم) و(رأى) إلى مفعول واحد قبل الهمزة. فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (**كسا**) فهو به في كل حكم (**ذو ائتسا**) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصله: (ائتساء) بالهمزة، لكنه قصره للضرورة.

وقوله: (**توصلا**) إما فعل ماض والألف عائد على (علم وأرى) كقوله: (**تعديا**) أو فعل أمر والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

* * *

٢٢٤ ـ وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

بقية أفعال هذا الباب

ذكر في هذا البيت الأفعال الخمسة الباقية التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبأ وخبّر وأخبر وحدث) وذلك لتضمنها معنى (أعلم

---

(١) والمراد من ذلك أن الأحكام والآثار الخاصة بأفعال القلوب لا تنطبق على المفعولين ـ هنا ـ إلا التعليق فجائز، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١] فقد علق الفعل (ليريه) ـ وهو من رؤية البصر ـ عن المفعول الثاني بالاستفهام فجملة (كيف يواري) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني... ومثله قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و(كيف) في الآيتين في محل نصب حال، والعامل الفعل الذي بعدها.

وأرى)[(١)] وليست الهمزة أو التضعيف فيها للتعدية؛ لأنها ليس لها فعل ثلاثي مستعمل في العلم كـ(علم ورأى) إلا (خَبَرَ) بمعنى (علم).

ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب، بل جاءت مبنية لما لم يُسَمَّ فاعله. فأول المفاعيل هو نائب الفاعل. ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين[(٢)].

وبما أن كتب اللغة قد نصت على أنها تنصب ثلاثة مفاعيل فإليك أمثلة لها:

مثال (نبأ): نبّأت السائقَ الطريقَ مغلقاً.

ومثال (أخبَر): أخبر المدرسُ طلابَه الإهمالَ ضاراً.

ومثال (حدّث): حدثت البائعَ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (أنبأ): أنبأت الصديقَ خالداً مريضاً.

ومثال (خبّر): خبّرت التاجرَ الغشَّ محرماً.

وقد جاء في القرآن الكريم الفعل (نبأ) ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً وسد مسد المفعولين ـ الثاني والثالث ـ جملة (أنَّ) مع معموليها. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر: ٤٩].

وقول المصنف: (وكأرى السابق) أي: مثل (أرى) السابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيل. هذه الأفعال الخمسة التي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعدى إلى اثنين. فنبه على

---

(١) فإن كانت غير متضمنة لمعناهما لم تنصب ثلاثة مفاعيل. ولهذا ذكر أبو حيان في «البحر» عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾ [الزلزلة: ٤] أن الفعل (تحدث) متعدٍّ لاثنين، والأول محذوف أي: تحدث الناس، وليست بمعنى (أعلم) وإلا لتعدت إلى ثلاثة.. وكذا الفعل (نبأ) يتعدى لثلاثة إذا كان بمعنى (أعلم) فإن كان بمعنى (أخبر) تعدى لواحد، وإلى الثاني بحرف الجر. كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٢) ساق ابن عقيل وغيره شواهد من كلام العرب على ذلك فراجعها إن شئت.

أن هذه الأفعال مثل (أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية لاثنين والتي ذكرها **بقوله**: (**وإن تعديا لواحد بلا همز**... إلخ).

الفــــاعــل

تعريف الفاعل وشرحه

٢٢٥ ـ اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

لما فرغ ابن مالك من الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخ الابتداء شرع في ذكر الفعل ومرفوعه، وهو الفاعل أو نائبه. وسيأتي نائب الفاعل إن شاء الله.

والفاعل لغة: من أوجد الفعل، نحو: كتب الطالبُ. أو قام به، نحو: مات عاصمٌ.

واصطلاحاً: الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ أو شبهه.

شرح التعريف:

قولنا: (الاسم)، هذا يشمل الصريح وهو الاسم الظاهر؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] والمضمر؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] ويشمل المؤول وهو كل مصدر غير صريح. والمراد به: المصدر المسبوك من (أنَّ) واسمها وخبرها أو (أنْ) أو (ما) المصدرية والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ[١] يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: إنزالنا. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] أي: خشوع قلوبهم، ومثال (ما) قول الشاعر:

يسر المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابهنَّ له ذهابا[٢]

---

(١) تقدم الكلام على الواو بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الآية في باب (إنَّ) وسيأتي توضيح ذلك ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في آخر عطف النسق.

(٢) أي: يفرح الإنسان بمضي الليالي وهي من عمره. (المرء) مفعول مقدم (ما ذهب) في تأويل مصدر فاعل.

أي: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

وقولنا: (المسند إليه فعل)؛ أي: المنسوب إليه فعل، سواء كان الفعل متصرفاً ـ كما في الأمثلة ـ، أو جامداً؛ كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] فـ(العبد) فاعل (نعم). وهو من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف.

وخرج بهذا القيد ما أسند إليه غير فعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [النحل: ٦٥] فقد أسند إلى لفظ (الله) جملة، فليس بفاعل بل هو مبتدأ.

وقولنا: (على طريقة فَعَل) بفتح الفاء والعين. والمراد: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، واحترز به من طريقة (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فإن المرفوع بعده ليس بفاعل، وإنما هو نائب فاعل.

وقولنا: (أو شبهه)، هذا معطوف على (فِعْل) من قولنا: المسند إليه فعل. والمراد بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، نحو: أداخلٌ صالحٌ المسجدَ؟ قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]. فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل قبله.

والصفة المشبهة، نحو: ما فَرِحٌ أعداءُ الإسلام بنشاط أهله.

واسم التفضيل، نحو: العلمُ أفضلُ من المال، ففي (أفضل) ضمير مستتر هو الفاعل.

وهذا معنى **قوله**: (**الفاعل الذي كمرفوعي أتى... إلخ**) وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فـ(**زيد**) فاعل لفعل متصرف وهو (**أتى**) و(**وجهه**) فاعل لـ(**منير**) وهو وصف مشبه للفعل؛ لأنه اسم فاعل. و(**الفتى**) فاعل لفعل جامد، وهو (**نعم**). فقد أُسند إلى الفاعل في الأمثلة فِعْل، أو شبه فعل على طريقة فَعلَ.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل وقد مثل له بمثالين، وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

أحكام الفاعل
١ - الرفع
٢ - وجوب تأخره عن رافعه
٣ - وجوب ذكره لأنه عمدة

٢٢٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

للفاعل سبعة أحكام:

الأول: الرفع. وهذا مستفاد من **قوله**: (**كمرفوعي أتى... إلخ**) وقد يجر الفاعل لفظاً بإضافة المصدر إليه، نحو: سرَّني احترام خالدٍ أباه، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ[(١)]﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو بحرف جر زائد، نحو: كفى بالموت واعظاً[(٢)]، قال تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، فـ(من) حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى، و(بشير) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ(ما) فاعل، و(اللام) صلة.

الحكم الثاني: أن الفاعل يتأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: ١]. ولا يجوز تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] ففاعل (يعصم) ضمير مستتر، أو صار فاعلاً لفعل محذوف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ[(٣)] مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

---

(١) تقدم إعراب هذه الآية في آخر المبتدأ والخبر.

(٢) اعلم أن الراجح في (كفى) أنها فعل، وفاعلها مجرور بالباء الزائدة للتوكيد، وهذه زيادة مطردة. وقد جاء فاعل (كفى) في القرآن مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد ما عدا قوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وقد ذكرنا في مواضع متقدمة أنه يقال في إعراب الزائد في القرآن: زائد إعراباً مؤكد معنى. وقد ذكر ابن هشام في قواعد الإعراب ص(١٠٨) أنه ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك، وانظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٠٥).

(٣) أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، والقائل بذلك البصريون والكوفيون، لكنَّ البصريين يقدرون فعلاً محذوفاً، والكوفيون يقولون: إن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور، =

وهذا معنى **قوله: (وبعد فعلٍ فاعلٌ)** أي: إن الفاعل لا بد أن يكون بعد الفعل، فلا يتقدم عليه.

الحكم الثالث: أن الفاعل لا بدَّ منه لفعل قصد به الإسناد(١)؛ لأنه جزء أساسي في الجملة التي لا تتم إلا بمسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل.

فإن ظهر في الكلام فلا إضمار؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى مذكور؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. أو إلى ما يفهم من سياق الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾ [القيامة: ٢٦](٢) أي: إذا بلغت الروح، وإنما أُضمرت وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن السياق يدل عليها.

وهذا معنى **قوله: (فإن ظهر... إلخ)** أي: لا بد للفعل الذي قصد به الإسناد من فاعل بعده، فإن ظهر وبرز فلا إضمار **(وإلا)** أي: وإن لا يظهر فهو ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

* * *

= فلا حذف عندهم، وقال أبو الحسن الأخفش: إن هذا الاسم مبتدأ فلا حذف عنده، وهذا ـ فيما يبدو لي ـ رأي جيد، يؤيده ظاهر القرآن في آيات كثيرة كما في سورة الانفطار، والتكوير، والمرسلات، والانشقاق، وغيرها، ولا داعي للتقدير، فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، والله أعلم.

(١) هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل. منها: الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة نحو: طالما، قلما، تقول: قلما تستمع المرأة النصيحة، ف(قلما) كافة ومكفوفة. أو (قلَّ ما) قلَّ: فعل ماض (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل أي: قلَّ استماع المرأة. وهذا رأي وجيه يساير القاعدة العامة أن الفعل لا بد له من فاعل.

(٢) كلا: بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) والتراقي جمع ترقوة، وهي العظام المكتنفة لثغرة النحر.

٤ـ إفراد فعله في حال تثنيته أو جمعه

٢٢٧ ـ وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذا **الحكم الرابع** من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يوحَّد مع تثنيته وجمعه، كما يوحّد مع إفراده، ومعنى توحيده: تجريده من علامة التثنية أو الجمع، تقول: انتصر المجاهدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجبات، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث بالفعل، فتقول: انتصرا المجاهدان، وانتصروا المجاهدون، وفُزْنَ المتحجبات، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ(١)﴾ [الأنبياء: ٣] وفي السنة قوله ﷺ: **«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار..»** الحديث(٢).

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحميم(٣)

---

(١) معنى الآية: أن المشركين أخفوا مناجاتهم بينهم، وهي قولهم: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: فكيف تؤمنون به. و(النجوى) مفعول به، (الذين ظلموا) فاعل (أسروا) والواو حرف لمجرد الجمع، وقيل: بدل من الواو، وقيل: مبتدأ مؤخر، و(أسروا) خبر مقدم.

(٢) هذا الحديث متفق عليه. وله ألفاظ أخرى، واللفظ المذكور للبخاري في كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر. انظر: «فتح الباري» (٢/ ٣٣).

(٣) فاعل (تولى) مصعب بن الزبير. والمراد (بالمارقين) الخارجون بالعراق على أخيه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، ومعنى (أسلماه مبعد وحميم) أي: خذلاه وأسلماه إلى أعدائه (مبعد) أي: أجنبي بعيد الصلة. و(حميم) أي: صديق أو قريب، وفي هذا البيت أتى الشاعر بعلامة التثنية مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وفيه دليل على أن المعطوف بالواو كالمثنى. أما العطف بـ(أو) فلا، نحو: سافر خالد أو علي، فتمتنع العلامة؛ لأن الفاعل واحد غير معين.

وقول الآخر:

نصروك قومي فاعتززتَ بنصرهم ... ولو أنهم خذلوك كنتَ ذليلاً(١)

وقول الشاعر:

رأين الغواني الشيبَ لاحَ بعارضي ... فأعرضْنَ عني بالخدود النواضر(٢)

وهذه العلامات وهي الألف والواو والنون أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل.

وهذا معنى **قوله: (وجرد الفعل... إلخ)** أي: جرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر ـ مثنى أو جمع ـ من علامة التثنية أو الجمع، ثم مثل بقوله: فاز الشهدا ـ والأصل: الشهداء، لكنه قُصر للوزن.

ثم قال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل، وتكون هذه العلامات أحرفاً، وليست ضميراً فاعلاً.

* * *

٢٢٩ ـ وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ: مَنْ قَرَا؟ ٥ ـ حذف فعله جوازاً أو وجوباً

هذا **الحكم الخامس** من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يحذف، إما جوازاً وإما وجوباً.

فالجائز: أن يدل عليه دليل، كأن يجاب به نفي، مثل أن يقال: ما قرأ أحد، فيقال: بلى عليٌّ؛ أي: بلى قرأ علي. أو استفهام، نحو: من صلى بالناس؟ فيقال: خالد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي: خلقنا الله، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف: ٩](٣).

---

(١) فقد أتى الشاعر بواو الجماعة مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (قومي).

(٢) الغواني: جمع غانية وهي ـ هنا ـ التي استغنت بجمالها عن الزينة. وقد أتى الشاعر بنون الإناث مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو الغواني.

(٣) انظر: باب المعرب والمبني (بحث إعراب المضارع).

وأما الحذف الواجب فهو أن يقع اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا) الشرطيتين، نحو: إنْ ضعيفٌ استنصرك فانصره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا[(١)] هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨]، ونحو: إذا خليل فاز فأكرمه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]. وإنما وجب الحذف؛ لأن الفعل المذكور يفسِّر الفعل المحذوف، ويغني عنه فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهذا مبني على أن الاسم لا يقع بعد أدوات الشرط، وأنه لا يجوز تقدم الفاعل على فعله. وفي المسألة زيادة بحث محله باب «الإضافة» إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: **(ويرفع الفاعل... إلخ)** أي: إن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل (مضمر) أي: غير مذكور مع فاعله، ثم ذكر المثال. ويتعين في **قوله**: (زيد) أن يكون فاعلاً؛ لأنه أتى به مثالاً لحذف فعل الفاعل وإلا فإنه يترجح كونه مبتدأ حذف خبره؛ لأن السؤال جملة اسمية، ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة، ويكون التقدير: زيد قرأ.

* * *

٦ـ تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث

٢٣٠ ـ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِيْ إِذَا   كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

هذا **الحكم السادس** من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً أُنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء متحركة في أول المضارع، نحو: صامت هند يوم الخميس، وتصوم هند، وثغت النعجة، وأزهرت الحديقة.

وهذا معنى **قوله**: **(وتاء تأنيث... إلخ)** أي: إذا كان الفعل الماضي **(لأنثى)** أي: أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث[(٢)]، ثم ذكر المثال، **وقوله**: **(الماضي)** هو مفعول

(١) امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٢) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة =

(**تلي**) وحقه فتح الياء؛ لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

* * *

٢٣١ ـ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

وجوب تأنيث الفعل للفاعل

تاء التأنيث مع الفعل لها حالتان:

الأولى: حالة وجوب. **والثانية**: حالة جواز.

فيجب اتصال تاء التأنيث بالفعل في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث[1]، نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، وكذا: الحديقة أزهرت، قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ**﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿**كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ**﴾ [البقرة: ٢٦١]، فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، ولا يجوز التذكير بحذف التاء إلا في الشعر مع المؤنث المجازي؛ كقول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرض أبقل إبقالَها[2]

وسيأتي ذكر هذا.

فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز التأنيث وعدمه، نحو: عبير ما قام إلا هي، والأفصح عدم التأنيث.

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بفعله غير مراد به الجنس وغير جمع، نحو: روت عائشة رضي الله عنها أحاديث كثيرة،

= نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] وهي حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

(١) المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو عن طريق البيض والتفريخ كالطيور وعكسه المجازي.

(٢) المزنة: السحابة المثقلة بالماء، والودق: المطر، و(أبقل) أي: أنبت البقل، وهو النبات، وقد حذف الشاعر التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقوله: (ودقها) مفعول مطلق وكذا قوله: (إبقالها).

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ﴾ [طه: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]. فإن كان الاسم الظاهر مجازي التأنيث لم يجب تأنيث الفعل، نحو: انتهت الحرب. وانتهى الحرب، قال تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ[1]﴾ [القيامة: ٩].

وإن فصل بين الحقيقي وفعله بفاصل. فسيأتي حكمه. كما يأتي حكم اسم الجنس، والجمع وما جرى مجراه إن شاء الله تعالى.

وهذا معنى **قوله**: (**وإنما تلزم فعل مضمر**) أي: تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل ـ أي: مستتر ـ كما تلزم فعل فاعل يُفهِمُ ويدل على مؤنث حقيقي.

وقوله: (ذات حِرِ): الحِرِ: في الأصل فرج المرأة. والمراد هنا مطلق فرج، وأصله: حِرِحٌ بكسر الحاء، فحذفت لام الكلمة، وهي الحاء اعتباطاً[2]، فبقي كيدٍ ودمٍ، وأصلهما: يدَيٌ ودمَيٌ.

* * *

حذف التاء للفاصل بين الفعل وفاعله

٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ
٢٣٣ ـ وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلا ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

ما في هذين البيتين تقييد لقوله: (**أو مُفهِم ذات حِرِ**) فإن المؤنث الحقيقي إنما يجب تأنيث فعله إذا اتصل به ـ كما تقدم ـ فإن فصل عنه بفاصل فلا يخلو:

١ ـ إما أن يكون الفاصل غير (إلا) فيجوز إثبات التاء وتركها، والأجود الإثبات، نحو: أتى القاضيَ بنتُ الواقف، والأجود: أتت.

---

(١) التمثيل بالآية لبيان أن نائب الفاعل كالفاعل في حكم تأنيث الفعل.

(٢) الحذف الاعتباطي هو الذي يقع دون علة تصريفية، سمي بذلك تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة، كما ورد ذلك في «لسان العرب» وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

وهذا معنى **قوله**: (**وقد يبيح الفصل**... إلخ) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح ترك تاء التأنيث، ثم ذكر المثال، والتعبير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

٢ ـ أن يكون الفاصل (إلا) فعند الجمهور يجب حذف التاء؛ لأن الفاعل اسم مذكر محذوف، فتقول: ما صام إلا فاطمة؛ أي: ما صام أحد إلا فاطمة، والإثبات خاص بالشعر؛ كقول الشاعر:

ما برئت من ريبةٍ وذَمٍّ — في حربنا إلا بناتُ العَمِّ(١)

وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز إثبات التاء في النثر، نظراً للظاهر الملفوظ به، وهو الاسم المؤنث، والحذف أحسن، لما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (**والحذف مع فصل**... إلخ) أي: إن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات، نحو: ما زكا ـ أي: ما صلح ـ إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

* * *

٢٣٤ ـ والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بلا فَصْلٍ وَمَعْ — ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

حذف التاء بدون فاصل

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة(٢) بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (**ومع ضمير ذي المجاز**... إلخ) أي: وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

---

(١) المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك في حربنا إلا بنات الأعمام. وقوله: (بنات) فاعل (برئت) وقد لحقت التاء الفعل مع وجود الفاصل (إلا).

(٢) فلان وفلانة: كناية عن أسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين، تقول العرب: ركبتُ الفلانَ وحلبتُ الفلانةَ... عن «لسان العرب».

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً

٢٣٥ ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

يفهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازاً في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً.

الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً فصل عن فعله بفاصل.

وذكر في هذا البيت **الموضع الثالث** وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرت المعلمات، وحضر المعلمات.

ومثال جمع التكسير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال تعالى: ﴿**لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ**﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿**قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى**﴾ [آل عمران: ١٨٣]، ومثال جمع التكسير لمؤنث: عرفت الفواطمُ قيمة الحجاب، أو عرف.

ويلحق بالجمع اسم الجمع[1]، نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى: ﴿**فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ**﴾ [الصف: ١٤]، وقال تعالى: ﴿**بَيَّتَ**[2] **طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ**﴾ [النساء: ٨١]، وقال تعالى: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ**﴾ [يوسف: ٣٠]، فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسندٌ إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسندٌ إليه.

وهذا معنى **قوله**: **(والتاء مع جمع... إلخ)** أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع

---

(١) تقدم تعريف اسم الجمع في مطلع (باب الكلام وما يتألف منه) واسم الجمع هنا مقيد بالمعرب، كما مثل، بخلاف المبني نحو: الذين، فلا يجوز التأنيث معه، ومثل اسم الجمع اسم الجنس الجمعي، كبقر ونخل، وتقدم تعريفه.

(٢) التبييت: تدبير الأمر ليلاً والمعنى: أن هؤلاء المنافقين قالوا وقدروا أمراً بالليل غير الذي أعطوك بالنهار من الطاعة.

الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد **(اللبن)** وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لا خلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم، فأوجبوا التأنيث في فعله(١)، ورأيهم حسن؛ لأن حكمه حكم مفرده.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع؛ لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ما عداه جائز الوجهين؛ كالمؤنث المجازي.

* * *

٢٣٦ ـ وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا * لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مراداً به الجنس

هذا **الموضع الرابع** من مواضع جواز تأنيث الفعل، وهو أن يكون من أفعال المدح أو الذم كـ(نعم وبئس) مسندين إلى مؤنث حقيقي التأنيث، نحو: نعمت الأم تربي أولادها وتلزم بيتها، ويجوز: نعم الأم... لأن كلمة (الأم) مقصود بها الجنس، لا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبه جمع التكسير في أن المقصود به متعدد.

---

(١) والمراد بجمع المؤنث إذا كان مفرده حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟﴾ [البقرة: ٢٠٩] وقال تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ٨٦] ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفرده مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.

وجاء الفاعل جمعاً مؤنثاً سالماً ومفرده حقيقي التأنيث وذُكِّر الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة: ١٢] ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.

ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفرده حقيقي إلا في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» القسم الثالث (٥٢٩/١).

وهذا معنى **قوله**: (**والحذف في نعم الفتاة... إلخ**) أي: استحسن النحاة حذف التاء من الفعل (نعم) في قولك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

* * *

١ - رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل

٢٣٧ ـ والأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَن يتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

٢٣٨ ـ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

هذا هو الحكم السابع من أحكام الفاعل، وهو أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأن منزل منزلة جزئه، ولهذا جاءت علامة الرفع بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة، نحو: يكتبون.

والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل، بأن يتأخر عن الفاعل، نحو: حَرَّمَ الإسلامُ الغشَّ، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

وهذا الأصل قد يكون واجباً ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وقد يُخَالَفُ، فيقدم المفعول على الفاعل، وقد يتقدم المفعول على الفعل.

وتقدم المفعول على الفاعل نوعان:

الأول: جائز، وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: أَمَّ المصلينَ عمرُ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة:١٣٣]، فـ(الإنسان) مفعول مقدم على الفاعل، وهو (ضرٌّ)، و(يعقوب) مفعول مقدم على الفاعل (الموت).

الثاني: واجب، وسيأتي إن شاء الله.

وأما تقدم المفعول على الفعل فنوعان أيضاً:

الأول: جائز وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: الواجبَ كتب الطالبُ، قال تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾

[البقرة: ٨٧][1] فـ(فريقاً) مفعول مقدم للفعل الذي بعده.

الثاني: واجب، وله مواضع ثلاثة:

١ ـ أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة؛ كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: أيَّ مخلص تكرمْ أكرمْ، فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تكرم) وتقدمه واجب؛ لأن له الصدارة، وكذا لو أضيف لما له الصدارة، نحو: صديقَ مَنْ قابلت؟ فـ(صديق) مفعول مقدم للفعل بعده، وهو واجب التقديم؛ لأنه أضيف لـ(مَنْ) الاستفهامية، قال تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيا) مفعول مقدم للفعل (تدعوا) و(ما) صلة.

٢ ـ أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسمَ يفصل بين هذا العامل و(أما)، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً؛ لأن الفعل ـ وخاصة المقرون بفاء الجزاء ـ لا يلي (أما)؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ[2]﴾ [الضحى: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ[3]﴾ [المدثر: ٣] بخلاف قولك: أما اليوم فاحفظ وقتك، فلا يجب تقديم المفعول (وقتك) لحصول الفصل بالظرف.

٣ ـ أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به، وذلك في غير باب (سلنيه) و(خلتنيه) اللذين يجوز فيهما

---

(١) الفاء: عاطفة. والأصل: فكذبتم فريقاً... معطوف على قوله: (استكبرتم). من قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

(٢) فأما: الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. (أما) حرف شرط وتفصيل (اليتيم) مفعول به مقدم على عامله (تقهر) (فلا) الفاء رابطة لجواب (أما) وجملة (تقهر) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

(٣) ويرى ابن هشام أن الفاء عاطفة في مثل هذا الموضع. فالفعل معطوف على ما قبله. انظر: «المغني» ص(٢٢١).

الاتصال والانفصال مع التأخر، ومثال ذلك: أيها الشباب إياكم نخاطب، وإياكم ترقب البلاد، فاستقيموا على طاعة الله تعالى، فلو تأخر المفعول لقلنا: نخاطبكم وترقبكم، فيفوت الغرض المقصود من التقديم، وهو الحصر، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥].

قال ابن مالك: (والأصل في الفاعل أن يتصلا... إلخ) أي: إن الأصل في تكوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعامله، وأن ينفصل المفعول به عن ذلك العامل، بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما، ولكن هذا الأصل لا يراعى أحياناً، فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

* * *

وجوب تقديم الفاعل

٢٣٩ ـ وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

تقدم أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، ومن مواضع خفاء الإعراب أن يكون كل منهما اسماً مقصوراً لا تظهر عليه الحركة، نحو: أكرم عيسى موسى، فيجب كون (عيسى) فاعلاً و(موسى) مفعولاً.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل، فاللفظية، نحو: وَعَظَتْ عيسى ليلى. فـ(ليلى) فاعل، بدليل تأنيث الفعل، والمعنوية، نحو: كسر العصا موسى. فـ(موسى) فاعل بدلالة المعنى.

الثاني: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً، نحو: أتقنت العمل، فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل، لئلا ينفصل

الضمير مع إمكان الاتصال(١).

الثالث: أن يكون المفعول محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: إنما يقول المسلمُ الصدقَ، وسيأتي قريباً ذكر ذلك إن شاء الله.

وإلى الموضعين ـ الأول والثاني ـ أشار **بقوله**: **(وأخِّرِ المفعولَ... إلخ)** أي: قدم الفاعل وأخِّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بعامله.

* * *

٢٤٠ ـ وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

أحكام المحصور من فاعل أو مفعول

ذكر في هذا البيت موضعاً واحداً من مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، وموضعاً من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، وهو ما إذا كان الفاعل أو المفعول محصوراً بـ(إنما) أو بـ(إلا)، وذلك لأن كل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما.

فإذا حُصر الفاعل أُخر، ووجب تقديم المفعول(٢)، نحو: لا ينفع المرءَ إلا العملُ الصالح، وإنما ينفع المرءَ العملُ الصالح. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] فـ(العلماء) فاعل (يخشى) لأن الغرض قصر الخشية على العلماء(٣).

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته، نحو: لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ، فـ(العمل) فاعل محصور

---

(١) لو قُدم المفعول لقيل: اتقن العمل أنا، وهذا مخالف لقاعدة الضمير المتقدمة في باب النكرة والمعرفة، ويجوز تقديمه على الفعل، نحو: العمل أتقنت؛ لأن الضمير لم ينفصل بل بقي على اتصاله.

(٢) هذا هو الموضع الأول مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل والمسألة الثانية تأتي قريباً.

(٣) القصر والحصر بمعنى واحد. وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. مثل (إنما) و(الاستثناء بعد النفي) وغيرهما.

بـ(إلا)، وجاز تقدمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه يتأخر عنها، فلو قُدم لم يعلم تقدمه.

ومن التقديم مع (إلا) قول الشاعر:

ما عاب إلا لئيمٌ فِعلَ ذي كرم ولا جفا قطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلَا(١)

فقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الموضعين وهو دليل لمن يجيز ذلك.

وإذا حُصر المفعول أخّر ووجب تقديم الفاعل سواء، كان الحصر بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: لا يقول المسلمُ إلا الصدقَ، إنما يقول المسلمُ الصدقَ.

وقد يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) على فاعله، إذا هي تقدمت معه، نحو: لا يقول إلا الصدقَ المسلمُ، قال الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها(٢)

فقدم المفعول المحصور بـ(إلا) وهو (ضعف) على الفاعل، وهو (كلامها).

وهذا معنى **قوله: (وما بإلا أو إنما انحصر أخر... إلخ)** أي: ما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما) من فاعل أو مفعول فإنه يجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر بـ(إلا).

* * *

من مسائل تقديم المفعول

٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

ذكر في هذا البيت مسألتين متعلقتين بموضوع تقديم المفعول:

---

(١) اللئيم: المراد به الشحيح البخيل. جفا: بَعُدَ، جُبَّأٌ: جبان. والمعنى لا يعيب عمل الكرام إلا الأشحاء اللئام. ولا يبتعد عن الأبطال إلا الجبناء. لأن أصحاب الصفات المتنافرة لا يتآلفون.

(٢) المعنى: تزودت من ليلى بتكليمها ساعة، ولكن ذلك زادني شوقاً، وزاد قلبي اشتعالاً.

الأولى: إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، نحو: أدى واجبَهُ الطالبُ، والأصل: أدى الطالبُ واجبَه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] فلو قيل في غير القرآن: (أخذت زخرفَها الأرضُ) لجاز.

وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر ـ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة؛ لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة.

وهذا معنى **قوله**: **(وشاع نحو خاف رَبَّهُ عمر)** أي: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر فـ(ربَّه) منصوب على التعظيم(١)، و(عمر) فاعل.

المسألة الثانية: إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، نحو: قرأ صاحبُه الكتابَ، فهذا ممنوع في النثر، جائز في الشعر، ويجب تقديم المفعول على الفاعل، فتقول: قرأ الكتابَ صاحبُه. قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وهذه هي المسألة الثانية التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، إذ لو تأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز.

وقد ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر، ولا داعي لمحاكاتها في النثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان رضي الله عنه:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً ... من الناس أبقى مجدُه الدهر مطعماً(٢)

---

(١) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

(٢) المراد: مطعم بن عدي. أحد أجواد مكة. والمعنى: إنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً للناس، وقوله: (ولو أن مجداً) مجداً: اسم (أن) وجملة (أخلد) خبرها وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير: ولو ثبت إخلاد مجدٍ صاحبه.

فأخر المفعول (مطعماً) عن الفاعل (مجده)، مع أن الفاعل قد اتصل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

لما رأى طالبوه مصعباً ذُعروا … وكاد لو ساعد المقدور ينتصر[1]

والضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: (مصعباً).

وهذا معنى **قوله: (وشذ نحو زانَ نورُه الشجر)** أي: شذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر، والمراد بنحو (زان نوره الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقدم وهو عائد على المفعول المتأخر، وقوله: (نَوره) بفتح النون، هو الزهر أو الأبيض منه.

---

(١) طالبوه: ضمير النصب يعود على مصعب بن الزبير رضي الله عنهما. والمعنى: أن الذين قصدوا مصعباً لقتاله أخذهم الخوف وكاد ينتصر؛ لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم.

نَائِبُ الفَاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

تعريف نائب الفاعل، وما يترتب على حذف الفاعل

نائب الفاعل: اسم مرفوع لفظاً أو محلاً، يحل محل الفاعل عندما يحذف، ويبنى الفعل للمجهول[1]، نحو: أكرم خالدٌ الغريب، فيقال: أُكْرِم الغريبُ، فالغريب نائب فاعل مرفوع لفظاً، ونحو: سلمت على الذي ألقى المحاضرة، فتقول: سُلِّمَ على الذي ألقى المحاضرة، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

والتعبير بنائب الفاعل أحسن من التعبير بـ(المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل لا يلزم أن يكون مفعولاً به فقد ينوب غيره؛ كالظرف والجار والمجرور والمصدر، كما سيأتي إن شاء الله.

فإذا أريد حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي[2] ترتب على حذفه أمران:

الأول: تغيير صيغة الفعل.

الثاني: إقامة نائب عنه، يحل محله، ويأخذ كثيراً من أحكامه في (باب الفاعل) وهي:

---

(١) يقال: الفعل المبني للمجهول، ويقال: الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، والأول أخصر، والثاني أدق؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً فيحذف لغرض، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾.

(٢) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني، فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع كقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، أو الرغبة في الإيجاز نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفيء. ومن الأغراض المعنوية العلم به؛ كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أو عدم الفائدة من ذكره نحو: سُرق كتابي؛ لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على السامع نحو: تُصدق بألف ريال. إلى غير ذلك من الأغراض.

١ ـ أنه يُرفع.

٢ ـ أن يتأخر عن عامله، فلا يجوز تقدمه عليه.

٣ ـ أنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة.

٤ ـ تأنيث عامله أحياناً.

٥ ـ تجرد عامله من علامة تثنية أو جمع.

إلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل.

وهذا معنى **قوله**: (**ينوب مفعول به عن فاعل**... إلخ) أي: ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل، والأصل: نال المستحقُ خيرَ نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى؛ لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا لإنابة المصدر.

* * *

١ـ تغيير صورة الفعل

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ   بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

٢٤٤ ـ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

٢٤٥ ـ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ   كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦ ـ وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِيْ

تقدم أن شرط النيابة عن الفاعل تغيير صورة الفعل إيذاناً بهذه النيابة، وتفصيل ذلك كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين، خالياً من التضعيف[(١)] وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل، نحو: فتحَ العملُ بابَ الرزق، فيقال: فُتِح بابُ الرزق، ونحو: شَرِب المريض العسلَ، فيقال: شُرِبَ العسلُ.

٢ ـ إذا كان الفعل مضارعاً وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل، نحو: يحترمُ الناسُ العالم، فيقال

---

(١) يأتي بيان حكم مُعَلِّ العين والمضعف. إن شاء الله.

يُحترَمُ العالم، ونحو: يَتَعلَّم خالد النحو، فيقال: يُتعَلَّم النحو، وقد يكون الفتح مقدراً، مثل: يصوم المسلمون رمضان، فيقال: يُصامُ رمضانُ.

٣ ـ إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء المطاوعة(١) ـ ومثلها كل تاء تكثر زيادتها عادة ـ وجب ضم الحرف الثاني مع الأول، نحو: تعلم هشام النحو، فيقال: تُعُلّم النحوُ، وتفضل الصديق بالزيارة. فيقال: تُفُضّل بالزيارة.

٤ ـ إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل(٢) فإن ثالثه يضم مع أوله، نحو: اعتمد المسلم على الله: فيقال: أُعتُمد على الله.

قال ابن مالك عن الأول والثاني (**فأول الفعل اضمُمَن... إلخ**) أي: إن أول الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله يضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي، مثل: وُصِل، أصله: وَصَلَ خالد رحمه، فتقول: وُصلت الرحمُ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي فيقال فيه: يُنتحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة؛ أي: يميل إليها، ويتجه نحوها.

وقال عن الثالث: (**والثاني التالي تا المطاوعه... إلخ**) أي: اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول إن كان الأول تاء المطاوعة، إذ لا نزاع في ذلك؛ أي: لا خلاف فيه، وقيد تاليها بكونه ثانياً ـ مع أنه هو الثاني ـ لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضي؛ لأن تاليها في المضارع ثالث. فيبقى على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يتعلم جابر النحو، فيقال: يُتَعَلَّمُ النحوُ.

---

(١) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقاً نحو: علمته المسألة فتعلمها بخلاف: ضربته فتألم، لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق. ومن الحروف التي تدل على المطاوعة (التاء) في أول الفعل الماضي، كما في المثال.

(٢) تقدم في باب (المعرَّف بأداة التعريف) أن همزة الوصل: كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، ومن مواضعها الفعل الماضي الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج.

وقال عن الرابع: (**وثالث الذي بهمز الوصل... إلخ**) أي: إن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل (اسْتُحْلِي) المبني للمجهول، وأصله: اسْتَحْلَى صالح الشراب.

* * *

حكم الماضي الثلاثي المعل العين

٢٤٧ ـ وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

٥ ـ إذا كان الماضي ثلاثياً مُعلَّ العين[١]. جاز في فائه[٢] عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه ـ سواء كان واوياً أو يائياً ـ وهي:

١ ـ **إخلاص الكسر**، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأفصح، نحو: صام المسلم رمضان، باع التاجر بضاعته، فيقال: صيم رمضان وبيعت البضاعة، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ[٣] ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

٢ ـ **إخلاص الضم**، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه، نحو: صُوم وبُوع. قال الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريت[٤]

---

(١) مُعَلَّ العين: ما يكون وسطه حرف علة. ويخضع لأحكام الإعلال التي تذكر في باب التصريف ومنها: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلها نحو: قال وباع. والأصل: قَولَ وبَيعَ، فإن كان حرف العلة الواقع عيناً للكلمة لا يخضع للأحكام فإنه يسمى (معتلاً) نحو: عَوِرَ، فهذا حكمه حكم الصحيح، فالفرق بين مُعَلّ ومعتل: أن المُعَلّ هو الذي أحد أصوله حرف علة، بشرط أن يدخله قلب وإعلال، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا. فكل معل معتل ولا عكس.

(٢) فاء الكلمة هي الحرف الأول الذي يقابل الفاء في الميزان الصرفي (فَعَلَ) وما يقابل الثاني هو عين الكلمة. وما يقابل الثالث هو لام الكلمة.

(٣) نائب الفاعل جملة النداء (يا أرض) لأنها في الأصل مقول القول، أو نائب الفاعل محذوف تقديره: القول، والجملة مفسرة.

(٤) ليت: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (وهل) حرف استفهام يراد به النفي، (شيئاً) مفعول به لينفع، (ليت) قصد لفظه، فاعل ينفع، والجملة معترضة =

٣ ـ **الإشمام**: وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النحاة النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع، وقد قرئ في السبعة ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في (قيل وغيض).

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بألا يحصل لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه، كما سيذكر ذلك.

وهذا معنى **قوله**: (**واكسر أَوَ اشمم**... إلخ) أي: اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المُعَلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون، والأصل: (أوْ أشمم) وهو أمر من الرباعي (أشَمَّ) فانتقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة، للوزن.

وقوله: (جا) بالقصر. وهو خبر المبتدأ (**وَضَمٌّ**) وسوّغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

* * *

١ ـ إذا خيف اللبس في بعض الأوجه عدل عنه إلى شكل لا لبس فيه

٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

إذا بني الفعل الماضي المُعَلُّ العين لما لم يُسَمَّ فاعله وأسند لضمير تَكَلُّم أو خطاب، أو لنون النسوة الدالة على الغائبات حصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر.

٢ ـ حكم المضعف

فمثلاً: ساد العاقل قومه، تقول بعد إسناده لضمير المخاطب: يا عاقل سُدتَ قومَك، بضم السين ليس غير، والتاء فاعل، فإذا قلنا: يا مهمل سادك النابغ، ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل فإننا نقول: يا مهمل سُدتَ (بالضم أيضاً)، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة، ونعدل إلى

= لا محل لها، (ليت) مؤكد للأول، (شباباً) اسم ليت الأول، وجملة (بوع) من الفعل ونائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) الأول.

الكسر. فنقول: يا مهملُ سِدتَ، فالتاء نائب فاعل أي: صرت مسوداً؛ أي: سادك غيرك، ويجوز أن نعدل إلى الإشمام، وهذا مثال الواوي.

ومثال اليائي: باع ماجد البضاعة، فإذا أسندناه لضمير المخاطب ـ مثلاً ـ قلنا: يا ماجد بِعتَ البضاعة، بكسر الباء فقط، والتاء: فاعل، وإذا قلنا: يا عبد باعك سيدك، ثم بني الفعل للمجهول، قلنا: يا عبد بِعتَ، بالكسر أيضاً، فيحصل اللبس فنعدل إلى الضم أو الإشمام فنقول: يا عبد بُعتَ أي: وقع عليك البيع، فالتاء: نائب فاعل.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن بشكل خيف لبس يجتنب)** أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السابقة، بحيث لا يمكن تمييز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهول فإنه يجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

٦ ـ إذا كان الماضي الثلاثي مضعفاً[(١)] مدغماً جاز في فائه عند بنائه للمجهول الأوجه الثلاثة السابقة: إخلاص الضم، وهو أعلاها هنا. والإشمام، والكسر، تقول: عَدَّ التاجر المال، وبعد بنائه: عُدَّ المال[(٢)] فالمال: نائب فاعل.

وهذا معنى **قوله**: **(وما لباع... إلخ)**؛ أي: إن ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحو: (حبَّ) من كل ماضٍ ثلاثي مضاعف والمراد بقوله: (باع) كل ماضٍ ثلاثي مُعَلَّ العَين، كما تقدم.

* * *

---

(١) مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: شدَّ، عدَّ.

(٢) قد يقع لبس بين هذا وبين فعل الأمر فإنه مضموم الأول، فلا يدرى أهو فعل أمر أم ماض مبني للمجهول؟ فيعدل إلى الكسر أو الإشمام؛ لأن فعل الأمر لا يكون كذلك، وإنما لم يُعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعه بعد (لو) قرينة على أنه لم يُرد فعل الأمر؛ لأنه لا يقع بعد أداة الشرط، على أنه قد يقال: إنَّ المسألة من باب الإجمال، فانظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/ ٦٤).

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل)

٢٤٩ ـ وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

٧ ـ إذا كان الفعل الماضي المُعَلُّ العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) جاز في الحرف الثالث الأصلي منه الأوجه الثلاثة السابقة، وهي: الضم والكسر والإشمام، ويضبط الحرف الأول ـ وهو همزة الوصل ـ بما يضبط به الحرف الثالث، والمختار هنا الكسر في اليائي، والضم في الواوي، تقول في الواوي: انقاد الطلاب للمعلم، وبعد بنائه: انقود للمعلم، أو انقيد، ويجوز الإشمام.

وتقول في اليائي: اختار المعلم علياً من بين زملائه، وبعد بنائه: اختير عليٌّ من بين زملائه[1]، أو اختور، ويجوز الإشمام.

وهذا معنى **قوله**: **(وما لفا باع... إلخ)** أي: ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت للحرف الذي تليه عين الفعل، من نحو: **(اختار)** و**(انقاد)** وما أشبههما، فإن حكمه **(ينجلي)** أي: يتضح. وجملة (ينجلي) صفة لقوله: (وَشِبْهٍ).

* * *

نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل

٢٥٠ ـ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِيّْ

تقدم أنه يترتب على حذف الفاعل أمران:

الأول: تغيير صورة الفعل، وقد مضى الكلام على ذلك.

الثاني: إقامة نائب عنه يحل محلَّه، ويخضع لكثير من أحكامه والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء:

المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

أما المفعول به فقد ذكره ابن مالك في البيت الأول من الباب

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن الحكم خاص بالمُعَلّ حيث مثل به، والحكم شامل له وللمضاعف نحو اشتدَّ، وانهلَّ، وانسدَّ، وامتدَّ، فمثلاً. انهلَّ الرمل في البئر، تقول بعد بنائه: أُنْهُلَّ في البئر، بضم الأول والثالث، ويجوز كسرهما، كما يجوز الإشمام.

ويتعلق به بعض أحكام ستأتي إن شاء الله، أما الثلاثة الباقية فشرطها أن تكون قابلة للنيابة.

فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بـ(مِنْ) إلى التأثر بالعوامل المختلفة كـ: زمن، ووقت، وساعة، ويوم، وغيرها.

بخلاف (سحر) [إذا أريد به سحر يوم بعينه]، و(عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر بـ(من) فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصاً، والمراد بالاختصاص هنا: أن يزاد على معنى الظرفية معنى جديد ليزول الغموض والإبهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: صيم يومُ الخميس، جُلس وقتٌ طويل، صيم رمضانُ.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين ـ أيضاً ـ:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أكْل، كتابة، فَهْم، جلوس، وغيرها.

بخلاف: (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف أي: أعوذ بالله معاذاً، لكنه لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً فلا يقع نائب فاعل؛ لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب.

ونحو: (سبحان الله). فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصاً، والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءةٌ صحيحة، جُلس جلوسٌ

الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على ما فهم من الفعل.

وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين:

الأول: أن يكون حرف الجر متصرفاً، والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، كـ(مذ) و(منذ) الملازمين لجر الزمان و(رُبَّ) الملازمة للنكرات.

الثاني: أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما، نحو: جُلس في المسجد الجامع، ونحو: فُرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور(١)، بخلاف: فُرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد.

وهذا معنى **قوله**: (**وقابل من ظرف**... إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لا بد لها من شروط.

* * *

٢٥١ ـ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده

إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة من المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد؛ لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

وقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل. فقال البصريون

(١) قال السيوطي في الهمع (١/ ١٦٣): (الجمهور على أن المجرور في موضع رفع، وهو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائداً...) وهذا رأي فيه تيسير، سواء قلنا الجار والمجرور أو المجرور وحده، فإن كان حرف الجر زائداً فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده. نحو: ما أُخِذَ من شيء.

إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالبُ كلمةً إلقاءاً بارعاً في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: أُلقيَ كَلمةٌ، أو ألقيت كَلمةٌ إلقاءً بارعاً. . . إلخ، وما خالف ذلك فهو شاذ أو مؤول.

وقال الكوفيون: تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر، واستدلوا بقراءة أبي جعفر ـ وهو من العشرة ـ[(١)]: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فقد قرأ (يُجزى) بالياء مضمومةً مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله، مع نصب (قوماً)، والنائب الجار والمجرور، على أحد القولين[(٢)].

كما استدلوا بقول الشاعر:

لـم يُعنَ بالعلياء إلا سيدًا ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى[(٣)]

فقد أناب الجار والمجرور. بدليل نصب المفعول به (إلا سيداً).

ولو قيل بإنابة ما له أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور.

وهذا معنى **قوله: (ولا ينوب بعض هذي... إلخ)** أي: لا يصح

---

(١) القراء العشرة هم القراء الذين عُني العلماء بنقل قراءاتهم وهم على قسمين:
١ ـ سبعة اختارهم ابن مجاهد.
٢ ـ وثلاثة اختارهم ابن الجزري.
وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ وهو من الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري.

(٢) والقول الثاني: أن نائب الفاعل مصدر الفعل المذكور أي: ليُجزى الجزاء أو الخير أو الشر.

(٣) معنى البيت: أنه لا يشتغل بمعالي الأمور وكريم الخصال إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد.

إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب، كما تقدم.

* * *

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (كسا)

٢٥٢ ـ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

تقدم أن المفعول به ينوب مناب الفاعل، غير أن فعله قد يكون متعدياً لمفعول واحد، أو متعدياً لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (ظن) وأخواتها، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (كسا) وأخواتها، وقد يكون متعدياً لثلاثة كـ(أعلم) و(أرى).

فإن كان متعدياً لواحد أنيب مناب الفاعل، نحو: أُكرِمَ الضيفُ، قال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [النازعات: ٣٦]، وإن كان متعدياً لاثنين وهو من باب (كسا) ـ وهو المراد هنا ـ جاز إنابة الأول أو الثاني، تقول: كُسي الفقيرُ ثوباً. وكُسي الفقيرَ ثوبٌ، وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، نحو: أعطيت جابراً هشاماً. فتقول: أُعطي جابرٌ هشاماً، ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟ بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقدمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

وهذا معنى **قوله: (وباتفاق قد ينوب الثان... إلخ)** أي: اتفق النحاة بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أُمن الالتباس، وقوله: (الثان) بحذف الياء للوزن.

* * *

أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (ظن) و(أعلم وأرى)

٢٥٣ ـ فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

ذكر في هذا البيت أن الفعل إذا تعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كـ(ظن) وأخواتها، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى) فالأشهر

عند النحاة أنه يجب إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني في باب (ظن) والثاني والثالث في باب (أعلم)، نحو: ظن السفيهُ التحيلَ نافعاً. فتقول: ظُن التحيلُ نافعاً، وتقول: أُعلم المدرسُ الإخلاصَ نافعاً. والأصل: أعلمتُ المدرسَ الإخلاصَ نافعاً.

ويرى ابن مالك أنه لا يتعين إنابة الأول بشرط ألا يحصل لبس، فإن حصل تعينت إنابة الأول، نحو: ظننت عاصماً بكراً، فلا تقول: ظُن عاصماً بكرٌ، ولا أُعْلِمَ زيداً هشامٌ مسافراً، بإنابة المفعول الثاني في البابين.

وهذا معنى **قوله**: **(في باب ظن... إلخ)** أي: اشتهر منع إنابة الثاني في باب (ظن) و**(أرى)** وابن مالك لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون **(إذا)** شرطية لا تعليلية، وثالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) ـ كما تقدم في باب أعلم ـ فيجري فيه الخلاف.

وقوله: **(المنعُ)** مبتدأ **(اشتهر)** الجملة خبر المبتدأ.

والخلاصة: أن نيابة المفعول الأول جائزة في كل باب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)[1] إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثاني من باب (ظن) خلاف، فالأكثرون قالوا: بالمنع، والصحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

* * *

حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل

٢٥٤ ـ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

تقدم أن نائب الفاعل لا يكون إلا واحداً، فإذا كان للفعل أكثر من

(١) اعترض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة نحو: أعطي خالد كتاباً. ويجاب عنه بأنه قد لا يكون اطلع على هذا الخلاف؛ لأنه نقل الاتفاق في كتابه «التسهيل» وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

معمول كالمصدر والظرف والمجرور، أو المفعول الثاني، فإنه إذا أنيب المفعول به أو واحد منها مناب الفاعل رفع، ونصب الباقي، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: (**وما سوى النائب**... إلخ) أي: إن ما سوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعاً لتعلق معناه بالفعل الرافع له، ما سواه فـ(**النصب له**) أي: حكمه النصب.

وقوله: (**محققاً**): حال من الهاء في (**له**).

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ

تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه

٢٥٥ ـ إِنْ مُضْمَرُ اسمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّ

٢٥٦ ـ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه، بالعمل في الضمير العائد عليه أو في سببيّه.

فمثال المشتغل بالضمير: الضعيفَ ساعدته، محمداً مررت به. فالفعل (ساعد) عمل في ضمير الاسم السابق وهو (الهاء) لأنه في محل نصب مفعول به، والفعل (مَرَّ) عمل في ضمير الاسم السابق بواسطة حرف الجر، ولولا هذا الضمير لعمل الفعل في الاسم السابق فكنت تقول: الضعيفَ ساعدت. وبمحمدٍ مررت. فالضعيف مفعول به مقدم. والجار والمجرور متعلق بالفعل مررت.

ومثال المشتغل بالسببي: خالداً ضربت ابنه، فالفعل (ضرب) لم يعمل في ضمير الاسم السابق، وإنما عمل في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق، وهو (ابنه)، ويسمى (السببي)[1].

وأركان الاشتغال ثلاثة: (مشغول عنه) وهو الاسم المتقدم،

(١) يرد ذكر السببي في مواضع منها: باب الاشتغال. وباب الصفة المشبهة. وباب النعت. . . والمراد به كل شيء له علاقة وصلة باسم آخر بأي نوع من أنواع الارتباط كالأبوة والأخوة. والتبعية في أمر ما. ولا بد فيه من ضمير يعود على الاسم الآخر الأصلي، فإذا قلت: خالد كريم أبوه. فـ(أبوه) سببي، وفيه ضمير يعود على (خالد) وهو الاسم الأصلي الذي يقوم به معنى المشتق لو قلت: خالد كريم. انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٦٢٤).

و(مشغول به) وهو العامل المتأخر من فعل أو غيره و(مشغول) وهو ضمير الاسم السابق أو سببيه.

وإذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان:

أحدهما: راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يعرب مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية؛ لأنها مبدوءة باسم(١).

والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو أن ينصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف لا بد أن يكون موافقاً للمذكور، إما لفظاً ومعنى؛ كالمثال الأول، فإن تقديره: ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط، كما في المثال الثاني، فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى، ولكنه لازم للمذكور؛ كالمثال الأخير، فإن تقديره: أهنت خالداً ضربت ابنه، وما بعد الاسم جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب(٢)، وجملة الكلام حينئذ فعلية؛ لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

---

(١) ونظراً لجواز كون الاسم السابق قد يعرب مبتدأ اشترط النحاة أن يكون الاسم السابق صالحاً للابتداء به. فلا يكون نكرة محضة لا مخصص لها. ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]. إنه ليس من باب الاشتغال؛ لأن (رهبانية) لا تصلح للابتداء، بل (رهبانية) معطوف على (رأفة) بالواو. وجملة (ابتدعوها) صفة. ومن لا يشترط ذلك كالزمخشري فلا مانع عنده أن تكون الآية من باب الاشتغال، لكنه مبني على اعتزاليته. فانظر: «المغني» ص(٧٥١)؛ «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٦٩).

(٢) هذا على أحد القولين، والقول الثاني: أن الجملة التفسيرية تأخذ في حكمها الإعرابي حكم الجملة المفسَّرة، فإن كان لها محل فهي كذلك وإلا فلا. ففي قولك: الضيف أكرمته، التقدير: أكرمت الضيف أكرمته، فلا محل للجملة المقدرة؛ لأنها مستأنفة فكذا الجملة التفسيرية. =

وقد يعرض للاسم السابق ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يوجب رفعه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، كما سيأتي إن شاء الله.

قال ابن مالك: (**إن مضمر اسم سابق... إلخ**) أي: إنْ شَغَل ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق لفظاً أو محلاً[١]. فانصب الاسم السابق بفعل مضمر؛ أي: غير ظاهر (**حتماً**) أي: اضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور، كما تقدم.

* * *

١ـ وجوب نصب المشغول عنه

٢٥٧ ـ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

هذه المسألة الأولى من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب نصبه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي أدوات التحضيض[٢]، نحو: هلا المريضَ زرتَه، والعرض[٣]، نحو: ألا الحديثَ حفظتَه، والاستفهام غير الهمزة[٤]، نحو: هل الحقَّ قلتَه؟ وأدوات الشرط، نحو: إنْ جارَك لقيتَه فسلم عليه، وحيثما علياً تلقَهُ فأكرمه. فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف، ليقع الفعل بعدها، ولا يجوز رفعه على أنه

= وفي قولك: خالد الواجبَ يؤديه، فـ(يؤديه) في موضع رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية، واعلم أن الجملة لا تكون تفسيرية في باب الاشتغال إلا إذا كان الاسم السابق منصوباً، كما في هذه الأمثلة.

(١) اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق ـ المشغول عنه ـ فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم أكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه «الكافية» (٢/ ٦١٤) ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل، فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء، في نحو: خالداً مررت به.

(٢) التحضيض: طلب الشيء بحثّ وإلحاح.

(٣) العرض: طلب الشيء برفق ولين.

(٤) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا كان الفعل في جملتها، كما مُثِّل، أما إذا لم يكن فلا، نحو: متى السفر؟ أين أخوك؟.

مبتدأ، لئلا تخرج هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل(١).

واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر فأما في النثر فلا بد أن يليها الفعل الظاهر، إلا بعد أداتين منها:

الأولى: (إن) إذا كان المشغول ماضياً، نحو: إن محمداً لقيته فكلمه؛ لأنه لا يظهر عملها فيه، فلا يقبح وقوع غير الفعل بعدها، لضعف طلبها له بخلاف المضارع، فإنه لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له، فقبح تِلْوُ غيره لها في النثر، فلا تقول: إنْ محمداً تلقه فأكرمه.

الثانية: (إذا) مطلقاً، وليها ماضٍ أو مضارع، نحو: إذا خالد قدم أو يحضر فأكرمه؛ لأنها لا تعمل أصلاً.

وهذا معنى **قوله**: **(والنصب حتم... إلخ)** أي: إن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعد ما يختص بالفعل؛ كأدوات الشرط. مثل: إنْ وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل، كما يدل على ذلك سياق النظم، فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد **(حيثما)** لا يقع إلا في الشعر، كما تقدم.

* * *

٢-وجوب رفع المشغول عنه

٢٥٨ ـ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩ ـ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

---

(١) لكن يجوز رفعه على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فـ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ [التكوير: ١] فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. ويرى فريق من النحاة أن هذا المرفوع لا يلزم إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، بل يجوز إعرابه مبتدأ. وتقدم ذلك في باب الفاعل. وسيأتي مزيد بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله.

ذكر في هذين البيتين المسألة الثانية من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب رفعه[١] وذلك في موضعين:

الأول: أن يقع المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء، كـ(إذا الفجائية)؛ كقولك: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار. برفع (الجو) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بتقدير فعل؛ لأن إذا الفجائية لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

الثاني: إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كأدوات الشرط أو الاستفهام أو التحضيض ونحوها، مثل: الكتابُ إن استعرتَه فحافظ عليه، والمريضُ هل زرته؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين (الكتاب، والمريض) ولا يجوز نصبه؛ لأن ما بعد الشرط والاستفهام لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن تلا السابق**... إلخ) أي: وإن وقع الاسم السابق ـ وهو المشغول عنه ـ بعد ما يختص بالابتداء، فإنك تلتزم رفعه دائماً، وكذلك التزم الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده، يريد: إذا وقع بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

* * *

(١) وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب؛ لأن تعريف الاشتغال لا ينطبق عليه؛ لأننا اشتراطنا في تعريف الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير (المشغول به) وسُلط على الاسم السابق (المشغول عنه) لعمل فيه. وهنا لا يتم ذلك، فإنك لو حذفت الضمير من المثال: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار، لم يعمل الفعل (يملأ) في الاسم السابق؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً، وكذا المسائل التي يجوز فيها النصب والرفع، فالرفع فيها ليس من هذا الباب.

٣ـ جواز الوجهين والنصب أرجح

٢٦٠ ـ وَاخْتِيْرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

ذكر في هذه الأبيات المسألة الثالثة، وهي جواز رفع المشغول عنه، ونصبه، وترجيح النصب، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، سواء دلَّ على الطلب بذاته، نحو: والدتَك اعرف حقها، أو كان مقروناً بأداة الطلب، نحو: والدَك لا تهنه، وسواء كان الطلب بلفظه، كما في المثالين، أو كان بلفظ الخبر، نحو: ابنَ تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

فيترجح نصب المشغول عنه في هذه الأمثلة على رفعه؛ لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً، وهي طلبية، والإخبار بالجملة الطلبية ـ وإن كان جائزاً عند الجمهور ـ لكنه على خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب[1].

الثانية: إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام و(ما) النافية وغيرهما، نحو: ما صديقاً أهنته. ونحو: أوالدَك احترمتَه؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤][2] فيترجح النصب بفعل محذوف؛ لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ووقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات ـ مع جوازه ـ قليل، لكثرة دخولها على الأفعال.

---

(١) فإن قيل ما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فإن الظاهر أن الطلب خبر؟ فالجواب: أن المبرد يعرب هذا الإعراب. ودخلت الفاء في الخبر، لشبه الموصول بالشرط؛ لأن (أل) موصولة. وأما سيبويه فالخبر عنده محذوف تقديره: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية لبيان الحكم، فلم تقع خبراً كما هو الظاهر. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ١٧١)؛ و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/ ٨٢٢).

(٢) الهمزة للاستفهام، (بشراً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة، (واحداً) صفة ثانية، (نتبعه) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الثالثة: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والمشغول عنه؛ كقولك: سافر ضيف والقادم استقبلته، فيجوز رفع (القادم) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل؛ أي: واستقبلت القادم، وهو أرجح لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفيه تناسب.

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ[(١)] ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾﴾ [النحل: ٤، ٥] فـ(الأنعام) منصوب بفعل محذوف أي: وخلق الأنعام. وحسن النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعامَ) على جملة فعلية تقدمت، وهي (خلق الإنسان) وهذه قراءة السبعة.

فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنه، صار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء؛ كقولك: سافر ضيف، وأما القادم فاستقبلته[(٢)]، فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفاً.

إلا إذا وجد ما يرجح النصب؛ كقولك: سافر والدك وأما عمَّك فأكرمه، وإنما ترجح النصب؛ لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب، كما مضى.

وهذا معنى **قوله**: (**واختير نصب**... إلخ) أي: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد

---

(١) فإذا: الفاء صلة للتوكيد، وإذا: فجائية حرف مبني على السكون لا محل له. (هو) مبتدأ، (خصيم) خبر، (مبين) صفة، وجملة (خلقها) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

(٢) سافر ضيف: فعل وفاعل. وأما: الواو عاطفة (أما) حرف شرط وإخبار وتوكيد، القادم: مبتدأ، فاستقبلته: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط؛ لأن (أما) قائمة مقام أداة الشرط (مهما) والتقدير: (مهما يكن من شيء فالقادم استقبلته).

عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل (**مستقرٍّ أوّلا**) أي: مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

* * *

٤ ـ جواز الرفع والنصب على حد سواء

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرا

ذكر في هذا البيت **المسألة الخامسة**، وهي جواز الرفع والنصب على حد سواء، وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية. وخبرها جملة فعلية، نحو: المطر نزل والنخلُ سقيناه من مائه، فيجوز رفع (النخل) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتُعْطَفُ جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر، وتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٣٨ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس: ٣٨ ـ ٣٩][1]. فقد قرأ الكوفيون[2] وابن عامر بالنصب، بتقدير فعل؛ أي: قدرنا القمر، وقرأ بالرفع بقية السبعة على أنه مبتدأ، والخبر (قدرناه).

وهذا معنى **قوله**: (**وإن تلا المعطوف... إلخ**) أي: وإن وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

* * *

(١) (الشمس) مبتدأ، (تجري) الجملة خبر، (ذلك) مبتدأ، (تقدير) خبره، (العليم) صفة للعزيز، (والقمر) بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منازل) مفعول به ثانٍ منصوب بتضمين، (قدرنا) معنى: صيرنا، وذلك بحذف مضاف أي: ذا منازل.

(٢) الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي. كما تقدم.

٥ ـ جواز الوجهين والرفع أرجح

٢٦٣ ـ وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذه هي **المسألة الرابعة** من مسائل المشغول عنه، وهي جواز الرفع والنصب وترجح الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب النصب، ولا ما يرجحه، ولا ما يوجب الرفع، ولا ما يجوز الوجهين على السواء، نحو: العالمَ احترمته، فيجوز الوجهان، ويترجح الرفع ـ كما تقدم أول الباب ـ ولا تكون المسألة من باب الاشتغال.

والنصب عربي جيد، خلافاً لمن منعه؛ لما فيه من كلفة الإضمار. وقد جاء منه قول امرأة من بني الحارث:

فـارسـاً مـا غـادروه مُـلْـحـمـاً   غيـر زُمَّيـلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ(١)

وهذا معنى **قوله**: **(والرفع في غير الذي مرّ رجح... إلخ)** أي: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله. واترك ما لم يبح. والفاء في **قوله**: **(فما أبيح افعل)** للتفريع(٢).

* * *

أحوال المشغول به

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

ذكر أن للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير، نحو: هلا معروفَك بذلته.

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر، نحو: خالداً مررت به.

---

(١) فارساً: بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، هكذا رواه ابن الشجري في (أماليه) و(ما) زائدة. والملحم أي: طعمة للسباع والطير. والزُمَّيل: الضعيف، والنِكْس: المقصر عن غاية المجد والكرم، والوكل: الجبان الذي يتكل على غيره عجزاً. و(ملحماً) حال من الهاء في (غادروه) وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي قال: مفعول به ثانٍ، ولا تظهر لي وجاهته. (غير) حال ثان من الهاء. (وكل) صفة.

(٢) أي: تفريع أحكام الشيء وتفصيلها، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الأول ٢/ ٢٤٩).

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة، نحو: أعصاماً ضربت غلامه؟.

وهذا معنى **قوله**: (**وفصل مشغول بحرف جر... إلخ**) أي: إن فصل الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير في الأحكام السابقة.

* * *

الوصف العامل كالفعل في هذا الباب

٢٦٥ ـ وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

العامل في باب الاشتغال إما أن يكون فعلاً كما تقدم، وهذا هو الكثير، وإما أن يكون اسماً، فإن كان غير فعل فلا بد له من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون وصفاً. والمراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة.

الثاني: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد.

الثالث: ألا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

ومثال ذلك: الأمينُ أنا مشاركه، فـ(الأمين) يجوز رفعه ونصبه، فإن نُصِبَ فهو معمول لوصف محذوف، يفسره المذكور، والتقدير: أنا مشاركٌ الأمينَ؛ لأن لفظ (مشارك) اسم فاعل، وهو عامل؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولم يوجد مانع، وأما رفعه فعلى أنه مبتدأ، وما بعده خبر.

ومثال اسم المفعول: الكتاب أنت معطاه[1]، ومثال صيغ المبالغة: العسلَ أنا شرَّابُه.

وخرج بالشرط الأول: ما ليس بوصف، كاسم الفعل، نحو: خالدٌ

---

(١) الكتاب مبتدأ أول، أنت: مبتدأ ثان. معطاه: معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والهاء مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ الأول، والمثال الذي بعده مثله.

دراكه، فـ(خالد) مبتدأ، ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

وخرج بالشرط الثاني: الوصف غير العامل، كاسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: الأمينُ أنا مشاركه أمس، فيتعين رفع (الأمين) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يعمل. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وخرج بالثالث: وجود مانع يمنع من عمل الوصف. ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بـ(أل)، نحو: الضيفُ أنا المكرمه. فيجب رفع (الضيف) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف يفسره المذكور؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصول لا يعمل ما بعده فيما قبله. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وهذا معنى **قوله**: (**وسَوِّ في ذا الباب**... إلخ) أي: سَوِّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

* * *

تنزيل الأجنبي منزلة السببي بشرطه

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل. وبين ما انفصل بحرف أو بإضافة.

وذكر في هذا البيت أن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي[١] إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: خالداً ضربت غلامه، والتقدير: أهنت خالداً ضربت غلامه، تقول: خالداً ضربت رجلاً يحبه. فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق

(١) الأجنبي: هو الذي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه.

وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق، وهي جملة (يحبه)، وهكذا يقال في عطف البيان، نحو: خالداً ضربت عمراً أخاه. أو عطف نسق بالواو خاصة، نحو: خالداً ضربت عمراً وأخاه.

وهذا معنى **قوله**: **(وعلقة حاصلة بتابع... إلخ)**[1] أي: إن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أتبع بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم السابق.

---

(١) فسر بعضهم العُلقة بالضمير العائد على الاسم السابق، وهذا مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة. لكن لما كان الضمير هو سبب العلقة أطلق عليه ذلك.

تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ

علامة الفعل المتعدي وحكمه

٢٦٧ ـ عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

٢٦٨ ـ فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

ينقسم الفعل التام[١] من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين:

الأول: المتعدي: وهو الذي يصل إلى مفعوله[٢] بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر ولا غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم، نحو: أكرمت الغريب.

الثاني: اللازم: وهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بالمدرسة، أو بغيره مما يؤدي إلى التعدية كالهمزة، نحو: أخرجت زكاة مالي.

وللفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو: الكتاب قرأته. واحترزنا بالمفعول به، من الهاء التي تعود على المصدر، فإنها تتصل بالفعل المتعدي، نحو: الإكرامُ أكرمته خالداً، واللازم، نحو: القيامُ بالواجب قمته، والهاء التي تعود على الظرف، نحو: الليلةَ قمتها، والنهارَ صمته.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لا يحتاج

(١) الفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: كان وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، وقد مضى ذلك في باب (كان).

(٢) المراد المفعول به، أما بقية المفاعيل الآتية في أبوابها فيعمل فيها المتعدي واللازم.

إلى حرف جر، نحو: الواجب مكتوب[١].

أما علامة الفعل اللازم فستأتي إن شاء الله.

وحكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله، والمفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه: تعلقه به من غير واسطة، سواء على جهة الثبوت، مثل: فهمت الدرس، أو النفي، مثل: لم أفهم الدرس.

وهذا معنى **قوله: (علامة الفعل المعدَّى... إلخ)** أي: علامة الفعل المعدَّى إلى مفعوله أن تَصلَ به (هاءً) تعود على غير المصدر، وهي (هاءُ) المفعول به، نحو: عَمِلَ، فتقول: الخير عملته، وانصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل، نحو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتُبُ.

* * *

الفعل اللازم وعلاماته

٢٦٩ ـ وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

٢٧٠ ـ كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١ ـ أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

اللازم: ما ليس بمتعدٍ[٢]، فلا تتصل به هاء المفعول به. ولا يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، وقد عُني النحويون بالأفعال اللازمة ووضعوا لها القواعد التقريبية اعتماداً على ما ورد في معاجم اللغة،

---

(١) لا بد مع هاتين العلامتين من الاطلاع على معاجم اللغة؛ كاللسان والقاموس وغيرهما لمعرفة الفعل اللازم والمتعدي ومعنى كل فعل.

(٢) هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازماً والمعنى واحد، مثل: نصح، شكر، كال، وزن، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له... إلخ، قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾ [المطففين: ٣] فما جاء متعدياً نصب ما بعده على أنه مفعول به. وما جاء لازماً جر ما بعده لوجود حرف الجر. وانظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص(٥٢٣).

فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه، وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يلي:

١ ـ كل فعل دلَّ على سجية (وهي الصفة اللازمة لصاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر) مثل: شَرُف، كرُم، ظَرُف، نَهِم[1]، سَمِن، نَحُفَ، والغالب أن هذا النوع يكون على وزن (فَعُل).

٢ ـ كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ)، مثل: اشمأزّ، اقشعر، اطمأنَّ.

٣ ـ كل فعل على وزن (افعنلل)، مثل: اقعنسس[2] الجمل، احرنجم القوم[3].

٤ ـ ما دل على نظافة، نحو: طهُر الثوب، نظُف المكان، وضُؤَ وجهه.

٥ ـ كل فعل دل على دنس، نحو: دَنِس الثوب، ووَسِخ، وقذِر المكان، ونَجِس.

٦ ـ كل فعل دل على عَرَضٍ (وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طولُ ثباتٍ)، نحو مرض عليٌّ، واحمرَّ وجهه، وارتعشت يده.

٧ ـ كل فعل مطاوع[4] لفعل متعد لواحد، نحو: وفرت المال فتوفر، وكسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدٍ لاثنين لم يكن لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها.

وهذا معنى **قوله: (ولازم غير المعدى... إلخ)** أي: إن اللازم غير

---

(١) النَّهَم: محركة والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وإن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع «القاموس».
(٢) أي: أبى أن ينقاد.
(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا «القاموس».
(٤) تقدم تعريف المطاوعة في باب «نائب الفاعل».

المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افعلل... إلخ.

وقوله: (اقعنسسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن ينقاد.

وقوله: (والمضاهي) أي: المشابه، واصطلاح ابن مالك في الألفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، والمراد به كل لفظ بعد نونه حرفان، مثل: احرنجم.

* * *

كيفية تعدية الفعل اللازم

٢٧٢ ـ وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣ ـ نَقْلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف(١) الجر، نحو: مررت بخالد(٢)، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، فتقول: مررت خالداً، قال الشاعر:

---

(١) اعلم أن الفعل الثلاثي اللازم يكون متعدياً، وللتعدية وسائل منها: الإتيان بحرف الجر الأصلي، كما في المثال، فإن كلمة (خالد) صارت من ناحية المعنى في حكم المفعول به، لوقوع أثر الفعل عليها، ومنها: زيادة الهمزة في أول الفعل فقولك: ضاع الكتاب، من الفعل اللازم، والكتاب: فاعل، فإذا قلت: أضعت الكتاب. صار الفعل متعدياً، والكتاب مفعول به، ومنها: تضعيف ثاني الفعل، كقولك: فرح الولدُ بالهدية، فتقول: فرَّحت الولدَ بالهدية. ومنها: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: جلس القاضي، فتقول: جالست القاضيَ. ومنها: تحويله إلى صيغة (استفعل) الدالة على الطلب أو على النسب لشيء آخر، فالأول نحو: قدم الخادم، فتقول: استقدمت الخادم. والثاني نحو: حَسُن الاجتماع، فتقول: استحسنت الاجتماع؛ أي: نسبت إليه الحسن، ومنها: التضمين: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنووا أو توجبوا أو تباشروا. لأن الفعل (تعزموا) لا يتعدى إلا بحرف الجر، وقيل: إنه منصوب على نزع الخافض، والأصل: ولا تعزموا على عقدة النكاح.

(٢) فيكون لفظه مجروراً في محل نصب؛ لأنه مفعول به، ويجوز في تابعه الجر =

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكُمُ عليَّ إذاً حرام[١]

أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخافض، ويسمى: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه.

وهذا مقصور على السماع عن العرب[٢]، فيقتصر فيه على ما ورد من الأفعال، ومثله قولهم: توجهت مكة، وذهبت الشام، وهو قليل جداً عن العرب، فلا يقاس عليه؛ لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه.

أما نحو: (دخلت البيت) فهو منصوب على المفعولية على الأصح لا على نزع الخافض؛ لأن الفعل (دخل) يستعمل متعدياً تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر.

ويجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنَّ وأنْ) بشرط أن يؤمن اللبس، وذلك بتعيُّن الحرف المحذوف، نحو: عجبت من أن سافر أخوك، فتقول: عجبت أن سافر؛ أي: من سفره، ونحو: عجبت من أنك مسافر، فتقول: عجبت أنك مسافر؛ أي: من سفرك، قال تعالى: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآيِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] أي: بأن تفشلا، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنه،

= والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن، تقول: مررت بخالدٍ وعاصم، ويجوز: وعاصماً، فالجر عطفاً على الاسم وحده، والنصب عطفاً على موضع الحرف والاسم معاً.

(١) ولم تعوجوا: يقال: عاج فلان بالمكان: إذا أقام به، و(كلامكم) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (إذاً) حرف جزاء، وجواب (حرام) خبر المبتدأ.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٩٠، ١٢٢) وانظر: ما نقله أحمد تيمور في كتابه «السماع والقياس» ص(٧٤، ٧٥) من النصوص على أن الحذف والإيصال مقصور على السماع.

فـ(أنْ) و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء)[١]، وقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] أي: في أن يؤمنوا.

فإن حصل لبس امتنع الحذف، نحو: رغبت في أن أزورك، فلا يحذف الحرف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس[٢].

والخلاصة: أن حرف الجر إذا حذف ينصب الاسم بعده في حالتين:

١ ـ قليلة غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع.

٢ ـ كثيرة مطردة، فالنصب فيها قياسي.

وهذ معنى **قوله**: **(وعدِّ لازماً... إلخ)** أي: عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً، فلا يقاس عليه، وفي **(أنَّ وأَنْ)** يطرد الحذف مع أمن اللبس، نحو: عجبت أن يدوا، فـ(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وَدْيِهِمْ أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

* * *

ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول

٢٧٤ ـ وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

تقدم أن الفعل المتعدي إما أن يتعدى لمفعول واحد، أو لاثنين،

---

(١) هذا هو الأظهر في إعراب المصدر المؤول من الحرف المصدري ومعموله. وهو أنه مجرور بحرف الجر المحذوف؛ لأنه حرف ملاحظ عند الحذف، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، وقيل: إنه في محل نصب؛ لأن حرف الجر عامل ضعيف، فلا يعمل إذا كان محذوفاً.

(٢) ورد آيات من القرآن يصلح فيها تقدير أكثر من حرف من حروف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] يحتمل: في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن. انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/١/٣٦٨) ففيه عدة آيات.

أو لثلاثة، فإذا كان الفعل متعدياً لأكثر من واحد فإن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما لكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظن وأخواتها)؛ كقولك: علمت الصدقَ نافعاً، أو لكونه فاعلاً في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفقيرَ ثوباً.

والمقصود بهذا البيت والذي يليه أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) ثلاث حالات:

الأولى: وهي الأصل. تقديم ما هو فاعل في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفائز جائزةً، فالأصل تقديم المفعول الأول (الفائز)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الآخذ، ويجوز تأخيره، لكنه خلاف الأصل.

الثانية: وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، نحو: أعطيت خالداً زميلاً في السفر، فلا يجوز تأخير (خالداً) لأنه لا يعلم كونه آخذاً إلا بتقديمه.

الثانية: أن يكون المفعول الثاني محصوراً فيه، نحو: لا أكسو الأولاد إلا ما يوافق الشرع، فـ(الأولاد) مفعول أول و(ما) مفعول ثاني ولا يجوز تقديم الثاني، لئلا يفسد الحصر، ويزول الغرض منه.

الثالث: أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً، نحو: أعطيتك كتاباً؛ لأنه لو أخر لانفصل.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم ما هو مفعول في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً:

الأولى: أن يكون المفعول الأول (أي: الفاعل في المعنى...) متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: أسكنت البيتَ صاحبَه، فلو قدم المفعول الأول (صاحبه) لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع.

الثانية: أن يكون المفعول الأول محصوراً، نحو: ما أعطيت الجائزةَ إلا المستحقَّ.

الثالثة: أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً، نحو: الثوبُ أعطيته فقيراً.

وهذا معنى **قوله**: (**والأصل سبق فاعل**... إلخ) أي: إذا تعدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى ـ كما في باب أعطى ـ فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره، ثم ساق المثال: (**ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن**) فمن: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن) لأن مدلول (من) هو اللابس، فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه، لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (**عرى**) أي: وجد، وذلك كخوف اللبس مثلاً، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ما هو فاعل في المعنى، (**حتماً قد يُرى**) أي: قد يرى أمراً محتوماً وواجباً.

* * *

٢٧٦ ـ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ　　كَحذْفِ ما سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ جواز حذف المفعول به الفضلة

الفضلة: خلاف العمدة، فهي التي يمكن الاستغناء عنها في الكلام لأنها لا تؤدي معنى أساسياً في الجملة؛ كالمفاعيل، والتمييز، والحال، أما العمدة فهي التي لا يستغنى عنها في الكلام، لكونها تؤدي معنى أساسياً في الجملة؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه.

وليست الفضلة دائماً يمكن الاستغناء عنها، فقد يلزم ذكرها لعارض، فالمفعول به فضلة، لكن قد يلزم ذكره أحياناً فلا يصح حذفه وكذا الحال قد يلزم ذكرها.

فالأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأغراض اللفظية تَناسُبُ الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ③﴾ [الضحى: ٣] أي: وما قلاك، وقد يكون حذف اختصاراً، إذ يُعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول ﷺ، ومنها: الإيجاز؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا[1] يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨] فقد حذف مفعول (يعلمون) للإيجاز، ولأن المقصود ـ والله أعلم ـ نفي نسبة العلم المطلق إليهم، لا نفي علمهم بشيء مخصوص، كأنهم لا حظ لهم من العلم، لفرط جهالتهم.

وقد يحذف المفعولان ـ في باب أعطى ـ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ⑤﴾ [الليل: ٥] فقد حذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، ولأن الغرض الثناء على المعطي (بكسر الطاء) دون تعرض للعطية والمعْطَى (بفتح الطاء)، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ أي: واتقى ربه، وقد يحذف المفعول الأول لأعطى، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ⑤﴾ [الضحى: ٥] وإنما حذف ـ والله أعلم ـ ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد ﷺ من خير الدنيا والآخرة.

ومن الأغراض المعنوية ألا يتعلق الغرض به، ويمكن أن يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ⑤﴾ [الليل: ٥] كما تقدم بيانه، وبقوله تعالى: ﴿لِمَ[2] تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] فمفعولا (يسمع) و(يبصر) محذوفان؛ لأن المقصود ـ والله أعلم ـ إثبات الصفتين أو نفيهما بغض النظر عن المسموع والمُبْصَرِ.

ومن الأغراض المعنوية إرادة التهويل؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا

---

(١) لولا: حرف تحضيض، وجملة (لولا يكلمنا الله) في محل نصب مقول القول.

(٢) وقوله: (لِمَ) اللام حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل جر متعلق بـ(تعبد) وحذفت الألف من (ما) لدخول حرف الجر.

﴿سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥] التقدير ـ والله أعلم ـ: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات. أو الاختصار؛ كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[(1)] [المجادلة: ٢١] أي: لأغلبن الكفار.

فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف، ومن مواضع ذلك:

١ ـ أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين، مثل: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زرتُ عمي، فلا يجوز حذف المفعول به: (عمي) لأنه لا يحصل الجواب.

٢ ـ أن يكون المفعول به محصوراً، نحو: ما زرت اليوم إلا عمي، فلا يجوز حذف المفعول به المحصور، لئلا يبقى الكلام دالاً على نفي الزيارة مطلقاً، والمقصود نفيها عن غير (العم).

قال ابن مالك: (وحذف فضلة أجز... إلخ) أي: أجز حذف الفضلة ـ والمراد هنا المفعول به ـ بشرط ألا يضر حذفها فإن ضرَّ حذفها امتنع، كما لو وقعت جواباً لسؤال، أو كانت محصورة.

وقوله: (إن لم يضر) بفتح الياء وكسر الضاد، مضارع مجزوم ماضيه (ضارَ) بمعنى (ضرَّ).

* * *

حذف ناصب الفضلة

٢٧٧ ـ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِما   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فيجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل، نحو: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: صديقي، التقدير: زرت صديقي، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله

(١) الفعل (كتب) فيه معنى القسم بدليل ما بعده. (أنا) ضمير متصل في محل رفع توكيد للضمير المستتر فاعل (أغلبن). وجملة (لأغلبن) لا محل لها من الإعراب جواب القسم (كتب) المضمن معنى (أقسم).

عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ﴾ [الأعراف: ٧٣]، فأخاهم: مفعول به لفعل محذوف، دل عليه ما تقدم، تقديره: أرسلنا، ويجب حذفه في أبواب معينة منها: باب الاشتغال ـ كما تقدم ـ؛ كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]، ومنها في باب النداء، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أدعو، أو أنادي، وحرف النداء عوض عنه.

ومنها: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب، نحو: أحشفاً وسُوْءَ كِيْلة[1]، فـ(حشفاً) منصوب بفعل محذوف أي: أتجمع حشفاً وسُوْءَ كيلة.

وهذا معنى **قوله: (ويحذف الناصبها... إلخ)** أي: يحذف ناصب الفضلة ـ أي: المفعول به ـ؛ إن علم الناصب بقرينة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لا بد منه.

---

(١) الكِيلة: فِعْلة من الكيل. وهي تدل على الهيئة والحالة، نحو: المِشْية والجِلْسة. والحشف: أردأ التمر. يضرب لمن يجمع خصلتين مذمومتين (مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧).

التَّنازُعُ في الْعَمَلِ

تعريف التنازع
مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين

٢٧٨ ـ إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ   وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعت ورأيت القارئ، فكل واحد من (سمعت) و(رأيت) يطلب (القارئ) مفعولاً به.

ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين، كما مثل، أو اسمين، نحو: أنا سامعٌ ومشاهدٌ القارئ؛ وكقول الشاعر:

عُهدتَ مغيثاً مغنياً من أجرته   فلم أتخذ إلا فِناءَك موئلا(١)

أو مختلفين؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] و(هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والميم علامة الجمع و(اقرءوا) فعل أمر وفاعله.

وقد يكون التنازع بين عاملين، وقد يكون بين أكثر، والمتنازع فيه قد يكون واحداً، وقد يتعدد، نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم. ومنه قول ﷺ: **«تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»** متفق عليه. فدبر: منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل(٢).

---

(١) المعنى: عُرفت بإغاثة المظلوم وإغناء من يستجير بك، فلهذا لم أتخذ غير جوارك موئلاً ومنزلاً، وقد تقدم عاملان (مغيثاً ومغنياً) وهما اسمان مشبهان للفعل. وتأخر معمول واحد وهو (من) وقد أعمل الثاني، لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف لأنه فضله.

(٢) وعلى قاعدة الباب فقد أعمل الأخير لقربه. وأعمل الأولان في ضميرهما، ثم حُذفا لأنهما فضلتان والأصل: تسبحون الله فيه إياه. وتكبرون الله فيه إياه.

ويشترط في العاملين شرطان:

الأول: أن يتقدما على المعمول، كما في الأمثلة، فإن تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع، نحو: أيَّهم صافحت وأكرمت؟ وهذا الشرط ذكره ابن مالك.

الثاني: أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعطف، كما مثّلنا، أو بغيره، فإن لم يكن بينهما ارتباط لم يصح، نحو: قام قعد أخوك.

فإذا وجد العاملان على الصفة المذكورة عمل أحدهما في الاسم الظاهر، وعمل الآخر في ضمير هذا الاسم، ويسمى (المهمل)، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك. وإنما الخلاف في الأَوْلَى منهما فقال البصريون: الثاني أولى، لقربه من الاسم، وقال الكوفيون: الأول أولى، لتقدمه.

وهذا معنى **قوله**: (**إن عاملان... إلخ**) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلواحدٍ منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس؛ أي: إعمال الأول.

وقوله: (**ذا أُسْره**) بضم الهمزة، وأسرة الرجل: رهطه وعشيرته وضبطه بعضهم بالفتح، وفسَّره بالجماعة القوية[1].

* * *

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعاً

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١ ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من حالتين:

---

(١) ضبط الشيخ خالد الأزهري (أسرة) بفتح الهمزة، كما جاء في كتابه «إعراب الألفية» ص(٥٠). وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في «القاموس»: الأسرة بالضم. الدرع الحصينة، ومن الرجل: رهطه الأدنون. وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٨٢).

الأولى: أن يكون مطلوبه مرفوعاً يلزم ذكره؛ كالفاعل ونائبه، فيلزم الإضمار ـ أي: الإتيان بالضمير ـ مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول ـ كما هو رأي البصريين ـ نحو يحسنان ويسيء ابناك، فـ(ابناك) فاعل (يسيء) وفاعل (يحسن) الألف، أو كان المهمل هو الثاني ـ كما هو اختيار الكوفيين ـ نحو: يحسن ويسيئان ابناك فـ(ابناك) فاعل (يحسن) وفاعل (يسيء) الألف، ولا يجوز ترك الإضمار في هذه الحالة، لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حَذْفُ الفاعل، وكلاهما محظور.

وهذا معنى **قوله**: (**وأعمل المهمل**... إلخ) أي: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه. والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل. أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب ثم مثَّل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني عكسه.

* * *

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه غير مرفوع

٢٨٢ ـ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا   بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ   وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

هذه الحالة الثانية من أحوال العامل المهمل، وهي: أن يكون مطلوبه غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

الأول: أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل (وهو مفعول ظن وأخواتها ـ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر).

الثاني: أن يكون غير المرفوع ليس عمدة في الأصل؛ كالمفعول به، والجار والمجرور.

فإذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، وكان الطالب للإضمار هو العامل الأول امتنع الإضمار ووجب الحذف، فتقول: أكرمت وأكرمني

زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا تقول: (أكرمته وأكرمني زيد)، ولا (مررت به ومر بي زيد)؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهو لا يجوز في مثل هذا الأسلوب.

وإن كان الطالب للإضمار هو الثاني، وجب الإتيان بالضمير فتقول: أكرمني وأكرمته زيدٌ، ومر بي ومررت به عليٌّ، ولا يجوز الحذف؛ لأن الضمير وإن عاد على متأخر لفظاً، لكنه متقدم رتبة، فليس فيه إضمار قبل الذكر، فلا يترتب عليه محظور، ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها. قالت عاتكة بنت عبد المطلب تصف كثرة سلاح قومها:

بعكاظ يُعشي الناظرين إذا هُمُ لمحُوا شُعَاعُه[1]

فأعمل الأول وهو (يعشي) في المتنازع فيه (شعاعه) بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني (لمحوا) في ضميره، وحذف الضمير ضرورة على قول الجمهور.

أما إن كان غير المرفوع عمدة في الأصل. فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً، نحو: ظنني وظننت علياً مخلصاً إياه. فـ(إياه) هو المفعول الثاني لـ(ظن) الأولى، والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت علياً مخلصاً وظنني عليٌّ مخلصاً]. وإن كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلاً أو منفصلاً، نحو: ظننت وظننيه علياً مخلصاً، فـ(الياء) مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، وظننت وظنني إياه علياً مخلصاً، فـ(إياه) هي المفعول الثاني جاء منفصلاً.

وهذا معنى **قوله**: **(ولا تجئْ مع أول قد أُهملا)** أي: لا تأتِ مع

(١) عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة من أسواق العرب للتجارة والمفاخرة. (يعشي) من الإعشاء وهو إضعاف البصر لسبب طارئ. (لمحوا) اللمح سرعة إبصار الشيء. (شعاعه) ما يظهر من النور، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (لمحوا) خبر.

العامل الأول المهمل بضمير **(لغير رفع)** كضمير النصب والجر، بل الزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخراً إن يكن أصله عمدة.

وقوله: **(أُوهلا)** أي: أُهّل؛ أي: صار أهلاً بمعنى: أُعِدَّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصَّ الأول المهمل بأنه لا يؤتى معه إلا بضمير الرفع، ولا يؤتى معه بضمير نصب ولا جر إلا إن كان عمدة. فهم منه أن الثاني المهمل يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.

والخلاصة: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع، وحذفت ضمير النصب والجر، وإن أهملت الثاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجر.

* * *

مسألة في امتناع الضمير مع العامل المهمل

٢٨٤ ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

٢٨٥ ـ نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

هذه مسألة من مسائل الباب لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به، لكن لا يصح حذفه، لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميراً لعدم مطابقة هذا الضمير لمرجعه، وهو الاسم الظاهر. ومثال ذلك: أظن ويظناني محمداً وعلياً أخوين، فـ(محمداً) مفعول أول لأظن، و(علياً) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان لأظن، والياء: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت: أظن ويظنانى إياه محمداً وعلياً أخوين. لكان (إياه) مطابقاً في الإفراد (للياء) التي هي المفعول الأول، على اعتبار أن أصلها المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو: (أخوين) لأنه

مفرد، و(أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه وهذا غير جائز.

ولو أتيت بالضمير مثنى، فقلت: أظن ويظنانى إياهما محمداً وعلياً أخوين، حصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، الذي يحقق الغرض، ولا يوقع في الخطأ، فتقول: أظن ويظنانى أخاً محمداً وعلياً أخوين، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع؛ لأن كلّاً من العاملين عمل في اسم ظاهر.

وهذا معنى **قوله**: **(وأظْهِر إن يكن ضمير خبرا)** أي: إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميراً خبراً (أي: خبراً في الأصل، وهو المفعول الثاني لظن، كما في المثال) وكان هذا الضمير لا يطابق المفسِّر (وهو مرجع الضمير) فأظهره أي: جئ به اسماً ظاهراً، ثم ذكر المثال، وقد تقدم شرحه.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

تعريف المصدر العامل في المصدر وأنه أصل المشتقات

٢٨٦ ـ اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
٢٨٧ ـ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ

اعلم أن الفعل يدل على أمرين معاً:

الأول: الحدث، وهو المعنى القائم بغيره؛ كالقيام والقعود والضرب، ونحوها.

الثاني: الزمان؛ كالمضي والاستقبال.

فإذا قلنا: بَذَلَ الغنيُّ ماله في الخير، فإن الفعل (بذل) يفيد أمرين: أولهما: وقوع البذل وحدوثه، وثانيهما: وقت هذا البذل، وهو الزمن الماضي، فإذا قلنا: بَذْلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فإن كلمة (بَذْل) لا تدل إلا على حدوث البذل من غير زمن، وكل اسم يتفق مع الفعل في الدلالة على الحدث ويختلف عنه في كونه لا يدل على الزمان يسمى (مصدراً)، فالمصدر هو: اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان.

وإنما بوّب الناظم للمفعول المطلق، وعرف المصدر؛ لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي(١).

فالمفعول المطلق: اسم منصوب، يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو

(١) بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه. يجتمعان في نحو: تثور البراكين ثوراناً شديداً، وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك؛ لأنه مرفوع والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو؛ ضربته سوطاً؛ لأنه ليس بمصدر.

عدده[١] وسأذكر الأمثلة قريباً إن شاء الله.

وأما حكم المصدر فإنه ينصب أحياناً[٢]، وناصبه إما فعل متصرف تام، نحو: تلا القارئ القرآن تلاوة حسنة، فـ(تلاوة) مصدر منصوب بالفعل قبله. قال تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٢٧]، أو وصف نحو: أعجبني الجالس جلوساً حسناً. فـ(جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١﴾ [الذاريات: ١]، أو مصدر، نحو: سرتني كتابتُك الواجبَ كتابةً جيدة. فـ(كتابة) مصدر منصوب بالمصدر قبله، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٣].

والمصدر أصل المشتقات كلها[٣]، فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. كلها مأخوذة من المصدر، وهذا هو القول الراجح، وهو المشهور. فاسم الفاعل: قائم، مشتق من القيام. واسم الآلة: مفتاح مشتق من الفتح.. وهكذا البقية.

وهذا معنى **قوله**: (**المصدر اسم**... إلخ) أي: إن المصدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غير الزمان، ولما كان الفعل

---

(١) معنى (مفعول مطلق) أي: لم يقيد بحرف أو نحوه، كبقية المفاعيل؛ كالمفعول به والمفعول معه... إلخ. وإنما أطلق عن التقييد لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل حيث لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث نحو: جلس الضيف جلوساً، فالضيف قد أوجد الجلوس نفسه وأحدثه بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه، فلذلك احتاجت إلى التقييد.

(٢) وقد يكون مرفوعاً نحو: سرني تبرعك للمحتاجين، أو مجروراً نحو: أنا راغب في إعطائك الكتاب، واسم المصدر كالمصدر.

(٣) معنى كونه أصلاً أنه هو المشتق منه. والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف فـ(ضارب) مشتق من (الضرب) وبينهما مناسبة في المعنى والحروف.

يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصدر هو اسم الحدث، ثم مثَّل للمصدر بكلمة (أمْن) فهو يدل على المعنى المجرد، وهو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل (أمِنَ).

ثم بيَّن أن المصدر يُنصب بمصدر مثله، أو بفعله، أو بوصف، وقد (انتخب) أي: اختير كون المصدر (أصلاً لهذين) أي: الفعل والوصف؛ لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط. والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فهو مركب، والوصف يدل على الحدث والفاعل، فهو مركب أيضاً، والبسيط أصل المركب.

* * *

أنواع المصدر

٢٨٨ ـ تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

ينقسم المصدر باعتبار فائدته المعنوية ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر المؤكد لعامله توكيداً لفظياً، ويتحقق ذلك بالمصدر المنصوب المبهم، نحو: اشتدت الريح اشتداداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: المصدر المبين للنوع، إما لكونه مضافاً، نحو: اعمل عمل الصالحين، أو موصوفاً، نحو: اعمل عملاً صالحاً. قال تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: ١١] أو لكونه مقروناً بـ(أل) العهدية، نحو: اجتهدت الاجتهاد [أي: المعهود بين المتكلم والمخاطب].

الثالث: المصدر المبين للعدد، نحو: قرأت الكتاب قراءتين.

وقد يكون الغرض من المصدر الأمور الثلاثة مجتمعة، نحو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين.

واعلم أن التوكيد حاصل بالنوعي والعددي ـ أيضاً ـ ولا يمكنك بيان النوع أو العدد إلا بتوكيد معنى العامل.

وهذا معنى **قوله**: (توكيداً أو نوعاً... إلخ) أي: إن المصدر يأتي

للتوكيد أو لبيان النوع أو العدد، ثم مثَّل **بقوله: (سرت سيرتين)** وهذا لبيان العدد مع التوكيد و**(سير ذي رشد)** لبيان النوع مع التوكيد ـ أيضاً.

* * *

ما ينوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف، والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها:

١ ـ مرادفه: (والمرادف ما اختلف لفظه واتفق معناه) نحو: سُرِرْتُ فرحاً، فـ(فرحاً) مفعول مطلق منصوب، وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور لأن مصدره (سُروراً) ولما كان السرور والفرح بمعنى واحد صحت النيابة.

٢ ـ صفته: نحو: تلا القارئ القرآن أحسنَ تلاوة، فـ(أحسنَ) مفعول مطلق منصوب، وهو صفة للمصدر المحذوف، والأصل: تلا القارئ تلاوةً أحسنَ تلاوة.

٣ ـ اسم الإشارة: والغالب أن يقع بعده مصدر كالمحذوف، نحو: أكرمت الضيف ذلك الإكرام، فـ(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، و(الإكرام) بدل أو عطف بيان.

٤ ـ ضمير المصدر: نحو: جاملتك مجاملة لا أجاملها أحداً. فالفعل (أجامل) حذف مصدره، وناب عنه الضمير، وهو (ها). والأصل: لا أجامل المجاملة أحداً.

قال تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذب التعذيب.

٥ ـ عدده: نحو: سجد المصلي أربعاً، فـ(أربعاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعاً، قال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

٦ ـ لفظ (كل أو بعض[١]): بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف، نحو: أتقن العامل كلَّ الإتقان، فـ(كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]. ومثال بعض: أهمل الطالب بعضَ الإهمال.

٧ ـ المشارك له في مادته: وهو إما اسم مصدر، نحو: أعطى الغني عطاءً جزلاً، فـ(عطاءً) مفعول مطلق؛ لأنه اسم مصدر للفعل(أعطى) الذي مصدره (إعطاءً) أو مصدر لفعل آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فـ﴿تَبْتِيلًا﴾ مفعول مطلق، وهو مصدر للفعل (بتّل) وقد ناب عن مصدر الفعل (تبتل)، أو اسم ذات؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧] فـ﴿نَبَاتًا﴾ اسم للشيء النابت من زرع أو غيره، وهو مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل (أنبت).

٨ ـ نوع من أنواعه: نحو: جلس الرجل القرفصاء، فـ(القرفصاء) مفعول مطلق منصوب، والأصل: جلوس القرفصاء[٢].

٩ ـ الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف، نحو: رمى الصياد الطير سهماً، والأصل: رَمْيَ سهم.

إلى غير ذلك مما ينوب عن المصدر.

وفي بعض ما تقدم **يقول ابن مالك: (وقد ينوب عنه ما عليه دلَّ...** إلخ) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثَّل

(١) بعضهم يقول: ما دلَّ على كلية أو بعضية، إشارةً إلى أنه لا يختص بكلمتي (كل ـ وبعض) فيدخل فيه: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب، ويسير الضرب... راجع «شرح الفاكهي على القطر مع حاشيته» (٢/ ١٢٠).

(٢) القرفصاء: نوع من الجلوس، وهو أن يجلس الشخص على إليتيه، وفخذاه ملتصقان ببطنه، يحيط بهما ذراعاه، أو ينكب على ركبتيه، ويلصق بطنه بفخذيه، وكفاه تحت إبطه.

لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (**جِدَّ كلَّ الجد**). والثاني: المرادف. وهو (**افرح الجذل**) والجذل هو: الفرح، جاء في «القاموس»: جَذِلَ: كفرِح وزناً ومعنى، فهو جَذِلٌ.

* * *

حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه. بل يجب إفراده فتقول: أشرق وجهه إشراقاً، وذلك لأنه في معنى (اسم الجنس) الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، فيستغني بذلك عن التثنية والجمع.

وأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نحو: ركع المصلي ركعتين، وسجد أربع سجدات.

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه، نحو: سلكت مع الناس سُلوكَيْ العاقل: الشدة حيناً والملاينة حيناً آخر فـ(سلوكي) مصدر مبين للنوع، منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا(١)﴾ [الأحزاب: ١٠].

وهذا معنى **قوله**: (**وما لتوكيد فوحِّد أبدا**... إلخ) أي: إن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من المبين للعدد والنوع، فَثَنِّهِ ـ إن شئت ـ أو اجمعه أو أفرده.

وقوله: (**وأفردا**) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

* * *

(١) الظنونا: مصدر منصوب. وقد ثبتت الألف بعد النون في رسم المصحف، مراعاة للفواصل، وقد جمع المصدر (الظن) لتعدد أنواعه، فإنهم ظنوا ظنوناً مختلفة، من نصر وهزيمة ونجاة وهلاك. وهذا تصوير للحال في غزوة الأحزاب أبدع تصوير.

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنعْ   وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

حذف عامل المصدر جوازاً

يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد، بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان:

١ ـ **مقالي**: كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى جلوساً طويلاً، أو: بلى جلستين، التقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، فحذف عامل المصدر لوجود الدليل المقالي، وهو (ما جلست)، ومثله: (بلى جلستين).

٢ ـ **دليل حالي**: كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً؛ أي: قدمت قدوماً مباركاً، فحذف عامل المصدر جوازاً لدليل حالي، وهو المشاهدة.

ومثال العددي: أن تشاهد خيل السباق تدور، فتقول: دورتين أي: دارت دورتين.

أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل أنه لا يجوز حذف عامله؛ لأن المصدر مسوق لتأكيد عامله وتقويته وتقرير معناه في الذهن، والحذف منافٍ لذلك.

لكن ورد أن العرب التزمت حذف عامل المصدر المؤكد باطراد[1] في بعض المواضع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأنابوا عنه المصدر، فحلَّ محله، وعمل عمله في الرفع والنصب، وأغنى عنه، بحيث إنه لا يجوز ذكره معه؛ لأن المصدر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

فالمصدر المؤكد لا يحذف عامله جوازاً، لما تقدم، ويحذف وجوباً في المواضع التي التزم العرب فيها حذفه، محاكاة لكلامهم[2].

---

(١) تقدم معنى المطرد في آخر باب «جمع المذكر السالم».

(٢) يرى بعض المحققين أن المصدر النائب عن عامله المحذوف قسم مستقل زائد على المؤكد والنوعي والعددي، فتكون الأنواع أربعة. وهذا رأي وجيه؛ لأنهم =

وهذا معنى **قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع... إلخ)** أي: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد، أما سواه من المصدر المبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف إذا وجد دليل على المحذوف.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الإنشائية

٢٩٢ ـ وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا

شرع ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في ذكر مواضع حذف عامل المصدر وجوباً، وضابط ذلك أن يكون المصدر نائباً عن فعله وبدلاً منه، وهو على ضربين:

الأول: خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية.

والثاني: خاص بالأساليب الخبرية، وهو إما مسموع، وإما مقيس.

أما الأول فأنواعه أربعة:

١ ـ أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاً على الأمر، نحو: إغاثةً الملهوف، فـ(إغاثةً) مصدر منصوب، وهو نائب الفعل (أغث) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، و(الملهوف) مفعول به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣][(١)] وقول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافاً عِيابهم ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب
على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب[(٢)]

= يقرون أن المؤكد لا يحذف عامله. مع أن هناك مصادر مؤكدة حذف عاملها، فيقع التعارض بين الحكمين. (النحو الوافي ٢/ ٢٠٩).

(١) بالوالدين: جار ومجرور متعلق بـ(إحساناً) و(إحساناً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً، وفي الآية أعاريب أخرى.

(٢) يمرون: أي: اللصوص. بالدهنا: موضع في نجد وهو بالمد. وقُصر للشعر. عيابهم: جمع عيبة. وهي الوعاء كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين. بجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن، وإضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف. جل أمورهم: معظمها وأكثرها. فندلاً. الندل: الخطف بسرعة. زريق: اسم رجل أو قبيلة. ندل الثعالب: يقال: أخطف من ثعلب. فيوصي بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة. كما تفعل الثعالب. وقوله: (خفافاً) حال من الواو، وكذا =

فـ(ندلاً) مصدر نائب عن فعل الأمر (اندل) أي: اخطف. و(المال) مفعول به للمصدر.

٢ ـ أن يكون المصدر دالاً على النهي؛ كقولك لزميلك وقت سماع محاضرة: سكوتاً لا تكلماً؛ أي: اسكت سكوتاً، ولا تتكلم تكلماً[1].

٣ ـ أن يكون المصدر مراداً به الدعاء؛ كقول المجاهد: نصراً لعبادك المخلصين، وسحقاً لأعدائك الحاقدين؛ أي: انصر عبادك نصراً واسحق أعداءك سحقاً.

٤ ـ أن يكون المصدر مراداً به الاستفهام التوبيخي، نحو: أبخلاً وأنت واسع الغنى؟ أي: أتبخل بخلاً؟.

أما الضرب الثاني وهو الخاص بالأساليب الخبرية. ففي خمس مسائل، تأتي في الأبيات التي بعد هذا.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: (**والحذف حتم**... إلخ) أي: إن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضاً عنه. (**كندلاً اللّذْ كاندُلا**) أي: كالمصدر (ندلاً) بمعنى: خطفاً، (اللّذْ) أي: الذي (كاندلا) أي: في الدلالة على الطلب، وهو يشير إلى البيت المذكور.

* * *

حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الخبرية

٢٩٣ ـ وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

شرع في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في الأساليب الخبرية، وهي خمس مسائل:

الأولى: في مصادر مسموعة عن العرب، كثر استعمالها، وحذف

= (بجر الحقائب) حال من فاعل (يرجع) وقوله: (على حين) بالكسر على الإعراب، وبالبناء على الفتح؛ لأنه وليه فعل مبني (ألهى) والبناء أرجح من الإعراب. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (ندل الثعالب) مصدر مبين للنوع منصوب.

(١) حُذف المضارع المجزوم بـ(لا) النافية، وهو لا يجوز حذفه إلا في هذه الصورة.

عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف؛ كقولهم عند تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفراً؛ أي: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به، وكقولهم عند نزول شدة: صبراً لا جزعاً؛ أي: أصبرُ صبراً ولا أجزع جزعاً؛ وكقولهم عند إظهار الطاعة والامتثال: سمعاً وطاعة؛ أي: أسمع سمعاً وأطيع طاعة.

فهذه الأمثلة ناب فيها المصدر عن فعله في أداء المعنى وفي تحمل ضمير الفاعل، وتقديره للمتكلم: أنا، وقد جرت هذه الأساليب مجرى الأمثال، ولذا لا تغير.

وهذه المسألة لم يذكرها ابن مالك، وإنما ذكر المسائل المقيسة، إلا أن تكون داخلة في المصدر الآتي بدلاً من فعله على ما تقدم بيانه.

المسألة الثانية: أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله؛ أي: إن المصدر جاء لبيان الغاية والغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل، نحو: إذا سئمت القراءة فاتركها، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و(زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل، وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، والتقدير: فإما أن تجلس... وإما أن تزور... وقد ناب كل مصدر عن فعله المحذوف في بيان المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً[1]﴾ [محمد: ٤] فالمصدران ﴿مَنًّۢا﴾ و﴿فِدَآءً﴾ ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإما تمنون مناً وإما تفدون فداء.

(١) (فشدوا) الفاء رابطة لجواب الشرط (إذا أثخنتوهم)، (فإما) الفاء عاطفة للتفريع، و(إما) حرف تخيير. (بعدُ) ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(مناً).

وهذا معنى **قوله:** (وما لتفصيل كإما منّا... إلخ) أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنّا) وأصله: (عَنَّ) بمعنى: عرض، والألف للإطلاق.

وقوله: (كإمّا منّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٤ ـ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

المسألة الثالثة: من مسائل حذف عامل المصدر أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً وعامله خبر عن اسم عين؛ أي: اسم ذات، نحو: المطر سحّاً سحّاً، ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً، والأصل: يَسُحُّ سحاً، ويَفْتِكُ فتكاً، فحذف عامل المصدر في المثالين؛ لأنه مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يَسُحُّ، يَفْتِكُ) وقع خبراً عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين... وخرج بذلك اسم المعنى، نحو: إنما سيرك سير الجواد. فيجب الرفع.

وهذا معنى **قوله:** (كذا مكرر... إلخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لاسم عين؛ أي: أخبر به عن اسم عين؛ أي: ذات. إذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
٢٩٦ ـ نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حقّاً صِرْفَا

المسألة الرابعة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة، مضمونها كمضمونه، نحو: أنت تعرف لوالديك فضلهما يقيناً، فـ(يقيناً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: توقن يقيناً. وهو مؤكد

للجملة قبله، وهي المصدر نفسه بمعنى أنها لا تحتمل سواه.

والمؤكد لغيره: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، نحو: أنت ابني حقاً، فـ(حقاً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه حقاً، وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى: أنت عندي بمنزلة ابني، فلما قال: حقاً صارت الجملة نصاً في أن المراد البنوة حقيقة، ولذلك سمي مؤكداً لغيره؛ لأنه جعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً وأَثَّرَ فيه فكأنه غيره؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه.

وهذا معنى **قوله**: (**ومنه ما يدعونه مؤكداً**... إلخ) أي: من المصدر الذي يحذف عامله حتماً، المصدر الذي يسميه النحاة: المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره (**فالمبتدا**) أي: فالنوع الأول الذي بُدئ به وهو المؤكد لنفسه، نحو: (**له علي ألف عرفا**)؛ أي: اعترافاً، وهو مصدر منصوب بفعل محذوف، والتقدير: اعترف اعترافاً، فحذف الفعل، وناب عنه مصدره. و(**الثان**) أي: المؤكد لغيره.

وقوله: (**صرفاً**) أي: خالصاً؛ أي: حقاً خالصاً لا شبهة فيه.

* * *

من مسائل الحذف الواجب في الأساليب الخبرية

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

المسألة الخامسة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر دالاً على تشبيه، واقعاً بعد جملة، مشتملة على فاعل المصدر وعلى معناه، وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر.

ومثال ذلك: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد. فـ(زئير الأسد) مصدر تشبيهي، منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يزأر زئير الأسد، وقبله جملة وهي (للشجاع زئير) وهي مشتملة على فاعل المصدر وهو (الشجاع) لأن المراد بالفاعل هنا: الفاعل المعنوي، وهو من فعل

الشيء حقيقة ولو لم تنطبق عليه شروط الفاعل. كما أنها مشتملة على معنى المصدر وهو (الزئير) وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر[١]، فتعين أن يكون منصوباً بمحذوف، كما ذكرنا.

فلو لم يكن المصدر تشبيهياً وجب الرفع، نحو: له صوتٌ صوتُ حسن. وكذا لو لم يتقدم جملة، نحو: زئيرُه زئيرُ أسد. أو لم تشتمل على فاعل المصدر في المعنى، نحو: هذا زئيرٌ زئيرُ أسد. وإن وجد في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر نصب به ولم يقدر له عامل، نحو: خالد يضرب ضرب الملوك، فـ(ضرب) منصوب بالفعل قبله.

وهذا معنى **قوله: (كذاك ذو التشبيه... إلخ)** أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملة، ولم يذكر بقية الشروط اكتفاء بالمثال: لي بكاءٌ بكاءَ ذات عضلة. وشرحه كما تقدم.

وقوله: (بكاً) مقصور، وأصله **(بكاء)** والعُضلة: بالضم الداهية؛ أي: لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية...

---

(١) لأن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف أو مصدر مثله ـ كما تقدم ـ وليس في الجملة شيء من ذلك، فإن المصدر المذكور (له زئير) لا يصلح للعمل في المصدر بعده؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل. وهذا على قول في المسألة، وذهب ابن مالك في التسهيل (٣/١٠٦، ١١١) إلى أن ذلك لا يشترط بل هو غالب. وعليه فيصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور، ولا حاجة إلى تقدير عامل.

المَفْعُولُ لَهُ

تعريفه وشروطه وحكمه

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ ـ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

المفعول له: هو المصدر المبين علة ما قبله، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئت رغبةً فيك.

فـ(رغبةً) مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جئت للرغبة فيك، ومشارك لعامله (جئت) في الوقت؛ لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء، وفي الفاعل؛ لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبة، وهو المتكلم، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢] فـ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ مفعول لأجله وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩] فـ﴿كُفَّارًا﴾ حال. و﴿حَسَدًا﴾ مفعول لأجله.

وحكمه: جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، وهي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل(١) ويجوز جره بحرف التعليل. وسيأتي ـ إن شاء الله ـ بيان الأحسن منهما.

فإن فقد شرط من الشروط وجب جره بحرف التعليل، وهو (اللام)

---

(١) ليس هناك أساليب معينة يتعين إعراب المصدر فيها مفعولاً لأجله ولو اجتمعت شروطه. ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولاً لأجله ومفعولاً مطلقاً. أو مفعولاً لأجله وحالاً. أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب «دراسات لأسلوب القرآن» الشيخ محمد عضيمة رحمه الله وذكر أمثله لذلك (٣/ ٦٣٦).

أو (مِنْ) أو (في) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية: جئتك للكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمٰن: ١٠]، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليوم للإكرام غداً، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء خالد لإكرام عليٍّ له، ومنه قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. فقد انتفى الاتحادان في الآية لأن فاعل الإقامة: المخاطب، وفاعل الدلوك (وهو الميل عن وسط السماء) هو الشمس، وزمنهما مختلف؛ لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك.

ولا يعرب في حالة الجر مفعولاً له؛ لأن ذلك خاص بحالة النصب، على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف.

وهذا معنى **قوله**: (**ينصب مفعولاً له المصدر**... إلخ) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له، إن أبان تعليل ما قبله، ثم مثَّل **بقوله**: (**جُد شكراً ودِنْ**) أي: جُد لأجل الشكر، وهو بضم الجيم، أمر من جاد يجود، ومعنى: (دن) أي: كن صاحب دين واستقامة[1]، وله مفعول لأجله محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: دن شكراً.

ثم ذكر بقية الشروط، وهي أنه يكون مفعولاً بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط فاجرره بالحرف الدال على التعليل، ثم بيّن أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشروط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لِزُهْدٍ.

* * *

(١) وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديناً وعادة، وقيل: من دنته إذا جازيته؛ أي: جازِ من أعطاك شكراً له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان؛ كالمعنى الأول، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري، في «إعراب الألفية» ص(٥٣).

أحوال المفعول له

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
٣٠٢ ـ «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ»

المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ ـ مجرد عن (أل) والإضافة.

٢ ـ محلى بـ(أل).

٣ ـ مضاف.

وكلها يجوز أن تُنصب، وأن تجر بحرف التعليل ـ كما تقدم ـ لكن الأكثر فيما تجرد عن (أل) والإضافة النصب، لشيوعه ولوضوح أن الكلمة مفعول لأجله، نحو: ضربت ابني تأديباً. ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديبٍ، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] فـ(فتنة) مفعول لأجله جاء منصوباً، ولو جاء مجروراً في غير القرآن لصح.

وما كان محلى بـ(أل) فالأكثر جره، ويجوز نصبه، نحو: ضربت ابني للتأديب، ويجوز: ضربت ابني التأديبَ، ومنه قول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء(١)

فـ(الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه محلى بـ(أل).

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ـ النصب والجر ـ على السواء، نحو: ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. فـ(حذر الموت) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً.

وهذا معنى قوله: **(وقلَّ أن يصحبه المجرد... إلخ)** أي: إن المجرد

(١) الجبن: أي: الخوف والفزع. الهيجاء: الحرب، وهي تقصر وتمد، وقوله: (ولو توالت زمر الأعداء) لو: حرف شرط غير جازم. واستغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

من (أل) والإضافة قل أن يصحب الحرف، فالضمير في (يصحبه) يعود على الحرف، وفي بعض النسخ (يصحبها) وأنثه باعتباره كلمة.

والمعنى: أن دخول حرف الجر على المجرد قليل، فيكون الكثير النصب، وأما المقترن بأل فهو بالعكس، فيكثر فيه الجر، وسكت عن المضاف؛ لأن الأمرين فيه على السواء، ولو كان أحدهما أكثر لذكره مع المجرد أو المحلى، ثم ساق الشاهد المتقدم[(١)].

وقوله: (وأنشدوا) أي: النحاة، ولم يدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائله. لكن الناظم حجة، وقد حفظه وسمعه، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ. والله أعلم[(٢)].

---

(١) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين، وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] فـ(أن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب أي: كراهة أن تضلوا. أو لئلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] أي: كراهة أن تصيبوا أو لئلا تصيبوا، وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، أي: كراهة أن تكون من الجاهلين، على أحد الأعاريب.

(٢) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/١٥٨).

المَفْعُولُ فِيهِ وهوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

تعريف الظرف

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ وقتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

المفعول فيه: اسم زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد، نحو: سافرت يوم الخميس، صليت خلف مقام إبراهيم، فـ(يوم) و(خلف) اسما زمان ومكان، وكل منهما متضمن معنى (في)[1]، ولذا صح أن يقال: إن ظرف الزمان يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبين المكان الذي حصل فيه الفعل، وهذا التضمين باطراد؛ أي: في مختلف الأحوال مع جميع الأفعال، فتقول: سافرت أو قدمت أو صمت أو خرجت (يوم الخميس) ونحو ذلك.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢][2] فـ﴿غَدًا﴾ مفعول فيه منصوب، ومثله (مع). وقوله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧][3] فـ(حول) مفعول فيه منصوب.

١ ـ وخرج بالقيد الأول: (اسم زمان أو مكان) ما إذا تضمنت الكلمة معنى (في) وليست اسم زمان أو مكان؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فإن المصدر المؤول من ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ تضمن معنى (في) على أحد التفسيرين؛ أي: ويرغبون في نكاحهن

---

(١) أي: يشير إلى معناها ويكون مقدراً في نظم الكلام. وليس المعنى أن هذا الحرف انتقل معناه إلى الظرف. وصار غير منظور إليه؛ لأن هذ يقتضي البناء، كما تقدم.

(٢) أرسل: فعل أمر دعائي، والفاعل (أنت)، والهاء مفعول به (يرتع) فعل مضارع مجزوم جواب الطلب، والفاعل (هو).

(٣) لتنذر: اللام للتعليل (تنذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، والفاعل أنت، (أم القرى) مفعول به ومضاف إليه، (ومن حولها) اسم موصول في محل نصب معطوف على (أم)، (حولها) ظرف منصوب متعلق بمحذوف صلة.

لجمالهن ومالهن. لكنه ليس منصوباً على الظرفية؛ لأنه ليس زماناً ولا مكاناً.

٢ ـ وخرج بالقيد الثاني: (ضمن معنى «في») اسم الزمان والمكان الذي لم يتضمن معنى (في) وهو الواقع مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو غير ذلك، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. فليس ظرفاً لأنه لم يتضمن معنى (في)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨][١] فـ﴿يَوْمَ﴾ منصوب على أنه مفعول به لـ(أنذر) لا على أنه مفعول فيه، لما تقدم؛ لأن المقصود إنذارهم يوم القيامة ذاته.

٣ ـ وخرج بالقيد الثالث: (باطراد) ما تضمن معنى (في) بدون اطراد، نحو: دخلت البيت، سكنت الدار. فـ(البيت والدار) كل منهما اسم مكان ضمن معنى (في)، لكن ليس باطراد، لعدم صلاحيته في جميع الأفعال، إذ لا يقال: نمت البيت ـ جلست الدار. فليست منصوبة على الظرفية، بل على المفعولية؛ لأن الفعل (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله (سكن).

وهذا معنى **قوله**: (**الظرف وقت... إلخ**) أي: إن الظرف اسم وقت أو اسم مكان، و(**أو**) للتنويع، بمعنى الواو، (**ضمنا**) الألف للتثنية (**في**) أي: معناها دون لفظها (**باطراد**) تقدم معناه. ثم ذكر المثال للمكان (**هنا**) والزمان (**أزمنا**).

* * *

٣٠٤ ـ فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

ناصب الظرف وحذفه جوازاً أو وجوباً

حكم المفعول فيه النصب، والناصب له: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع هو الحدث الذي يدل عليه المصدر والفعل والوصف.

(١) الآزفة: القيامة القريبة لأن كل آت قريب.

فمثال الفعل: صمت يوم الخميس، فالمعنى الواقع في الظرف هو (الصيام)، واللفظ الدال عليه الفعل (صمت)، فالفعل هو الناصب للظرف قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ[١] ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، ومثال المصدر: عجبت من استقبالك محمداً يوم الجمعة. قال تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ[٢] عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [يونس: ٦٠] فـ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه المصدر ﴿ظَنُّ﴾ أي: ما ظنهم يوم القيامة؟ ومثال الوصف: أنت المُسْتَقْبِلُ علياً يوم الخميس، قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ[٣] يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٥] فـ﴿يَوْمَ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه اسم الفاعل ﴿ءَاتِيهِ﴾.

وهذا العامل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في الأمثلة.

الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يقال: متى سافرت؟ فتقول: يوم الخميس، وأين صليت؟ فتقول: قُرْبَ الكعبة.

الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع:

١ ـ إذا وقع الظرف خبراً[٤]، نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٢ ـ إذا وقع الظرف صفة، نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله

---

(١) فوق: على بابها، والمراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق قاله عكرمة. لكن يشكل عليه أن تكون (فوق) متصرفة لأنها لا تكون ظرفاً على هذا المعنى بل مفعولاً به لأنه يريد بـ(فوق) المضروب. أو يراد بـ(فوق) الظرفية المكانية أي: اضربوا المكان فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل.

(٢) ما: اسم استفهام مبتدأ (ظن) خبر (الذين) مضاف إليه وجملة (يفترون) صلة.

(٣) كلهم: مبتدأ (آتيه) خبر (فرداً) حال من الضمير في (آتيه).

(٤) راجع وقوع الخبر ظرفاً في باب «المبتدأ والخبر».

تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ[١] مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] فـ﴿عِندَ﴾ صفة لـ﴿يَوْمًا﴾ أي: يوماً كائناً عند ربك.

٣ ـ إذا وقع الظرف حالاً، نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فـ(فوق) ظرف متعلق بمحذوف حال من (الطير)[٢].

٤ ـ إذا وقع الظرف صلة، نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

وهذا معنى **قوله: (فانصبه بالواقع فيه...)** أي: انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي: اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، من فعل أو شبهه **(مظهراً كان)** الناصب **(وإلا)** يكن مظهراً **(فانوه مقدراً)** حال مؤكدة؛ لأن قوله: (مقدراً) يفهم مما قبله، وقوله: (فانوه) أي: جوازاً أو وجوباً.

* * *

حكم أسماء الزمان والمكان من حيث النصب على الظرفية

٣٠٥ ـ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا

٣٠٦ ـ نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية، سواء في ذلك المبهم (وهو ما يدل على زمن غير محدد) مثل: وقت، زمن، لحظة. أو المختص (وهو ما يدل على زمن محدد) لتعريفه بالعلمية؛ كرمضان. أو بالإضافة مثل: يوم الخميس، أو بأل، مثل: اليوم، ومنه المقدر غير المعلوم؛ كالنكرة المعدودة غير المعينة، نحو: سرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة؛ كسرت زمناً طويلاً.

---

(١) كألف سنة: متعلق بمحذوف خبر (إن) أو هو الخبر. (مما تعدون) من: حرف جر، و(ما) حرف مصدري، والمصدر المؤول مجرور بـ(من) متعلق بمحذوف نعت لـ(ألف سنة).

(٢) ويجوز أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صافات)، ولا شاهد في الآية حينئذ.

فكل هذه تنصب على الظرفية، نحو: سافرت يوم الخميس، انتظرتك لحظة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ(١) فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فـ(حين) منصوب على الظرفية. وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ(٢) فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الإسراء: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يوسف: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الأحزاب: ٤٢].

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ثلاثة أنواع:

الأول: المبهم وملحقاته (والمبهم: ما ليس له هيئة ولا حدود محصورة)، نحو: الجهات الست في مثل: وقف المتكلم أمام المصلين، جلست يمين الباب، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فـ(فوق) منصوب على الظرفية، وقال تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

فإن كان المكان مختصاً (وهو الذي له صورة وحدود محصورة)؛ كالدار، والمسجد، والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب جره بالحرف (في)، نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل (دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه

---

(١) (والصابرين): الواو عاطفة، أو استئنافية، والصابرين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح، (في البأساء): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (الصابرين)، (وحين البأس): ظرف زمان منصوب تعلق بما تعلق به الجار قبله، وجملة (أمدح الصابرين) مستأنفة؛ لأنها مقطوعة للمدح، أو معطوفة على جملة (ليس) وهي مستأنفة.

(٢) (كل): مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. وجملة (ألزمناه) لا محل لها تفسيرية، (طائره) مفعول ثان.

الثلاثة، نحو: دخلت البيتَ، سكنت الدارَ، نزلت البلدَ. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات، والأظهر أن يكون كل منها مفعولاً به ـ لا ظرفاً، ولا منصوباً على نزع الخافض ـ ويكون الفعل الذي قبلها متعدياً إليها بنفسه مباشرة، وذهب جماعة منهم سيبويه إلى أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من **قوله**: **(وما يقبله المكان إلا مبْهَمَا)**، لكثرة الاستعمال(١).

الحالة الثانية: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب) فقد قالت العرب: (ذهبت الشامَ) أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه) فقد قالت العرب: (توجهت مكةَ) فينصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره.

النوع الثاني: **مما يقبل النصب من أسماء المكان**: المقادير، نحو: غلوةً، ميل، فرسخ، بريد(٢). نحو سرت فرسخاً، مشينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريداً.

النوع الثالث: ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) للدلالة على المكان. وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه، نحو: وقفت موقف الخطيب، قعدت مَقْعَد المدرس. وتقول في غير المختص: جلست مجلساً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي، نحو: جلست في

---

(١) «حاشية شرح الأزهرية» ص(١١١).

(٢) الغلوة: بفتح الغين، مائة باع. والميل: مقياس طول بمقدار مد البصر عند الفقهاء، يعادل ألف باع، والباع أربعة أذرع شرعية، والذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل = ٤٦,٢سم. فتكون مسافة الميل: ٤×١٠٠٠×٤٦,٢ = ١٨٤٨م والفرسخ: ثلاثة أميال؛ أي: ما يعدل ٥٥٤٠م، والبريد: مقياس طول ثابت المقدار عند الفقهاء، حدد باثني عشر ميلاً. أي: ما يعادل بحساب الذراع الشرعية: ٢٢١٧٦م، عن هامش كتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧٧).

مقعد المعلم. وما ورد من نصبه فهو شاذ، لا يصح القياس عليه؛ كقولهم: هو مني مقعد القابلة(١)، ومزجر الكلب(٢)، ومناط الثريا(٣)، فالظرف (مقعد، مزجر، مناط) جاء منصوباً، وعامله (كائن أو مستقر) المقدر.

وهذا معنى **قوله: (وكل وقت قابل ذاك... إلخ)** أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أم مختصاً. أما ظرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً، نحو: أسماء الجهات، نحو: فوق، تحت... إلخ. وكذا أسماء المقادير، وكذا ما صيغ من مصدر الفعل كمرمى، من مصدر الفعل (رمى)، ويشترط في القياس على هذا أن يقع هذا المشتق ظرفاً لما اجتمع معه في أصله؛ أي: يكون الظرف وعامله من أصله واحد؛ كمجامعة (وَقَفَ) لـ(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

* * *

تقسيم الظرف إلى منصرف وغير منصرف

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

الظرف نوعان:

الأول: متصرف، وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها(٤) كأن يقع مبتدأ أو خبراً، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، مكانُك مكانٌ مريح، الفرسخُ ثلاثةُ أميال. أو فاعلاً، نحو: قَرُبَ يومُ الخميس،

---

(١) معناه: أن فلاناً قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة.

(٢) معناه: أن فلاناً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب. ويراد به الذم.

(٣) معناه: أن فلاناً في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها. بمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعة قدره.

(٤) وفي هذه الحالة لا يسمى ظرفاً ولا يعرب مفعولاً فيه ولو دل على زمان أو مكان.

أعجبني مكانُك. أو مفعولاً، نحو: علمت يومَ قدومك، رأيت مكانَك في الفصل، إلى غير ذلك من أحوال الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فـ(يوم) فاعل، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] فـ(يوم) خبر في الموضعين، وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢] فـ(مكان) مضاف إليه مجرور.

الثاني: غير متصرف وهو نوعان:

١ ـ ما لا يفارق الظرفية أصلاً[1]، مثل: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، نحو: آتيك سَحَرَ يوم الخميس المقبل، فإن أريد به سحر غير معين فهو متصرف، يخرج من النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤] فقد جاء مجروراً بالباء؛ لأنه سحر غير معين.

ومنه ـ أيضاً ـ (قطُ) (ظرف لما مضى من الزمان)، نحو: ما خدعت أحداً قطُ. و(عوض) (ظرف لما يستقبل من الزمان)، نحو: لن أخادع أحداً عوضُ. أو: عوض العائضين (بالإضافة) فـ(قط) مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، و(عوض) بدون إضافة مبني، وإلا فهو معرب.

٢ ـ ما يلازم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها

---

(١) مما يلزم النصب على الظرفية فلا يتصرف (ذا، ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة. فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية ولا يجوز جرهما بـ(في) ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر. وقد تضاف (ذات) إلى كلمة (اليمين) أو (الشمال) فتصير ظرف مكان متصرفاً نحو: تتحركُ الأشجار ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال. وتقول: منزلك ذاتُ اليمين، والمسجد ذاتُ الشمال.

وهي الجر بـ(من) مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شطر، حولَ، نحو: جلست عندَك ساعة، ثم خرجت من عندِك إلى منزلي، ونحو: سأذهب إلى المعهد لدنَ الصبح حتى الضحى. عدت من المعهد من لدنِ الضحى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله تعالى: ﴿نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ[1] وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ[2] جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ[3] مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (مِنْ) تدخل عليها، إذ لم تخرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والمجرور أخوان.

وهذا معنى **قوله: (وما يُرى ظرفاً وغير ظرف... إلخ)** أي: ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصرف هو الذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ(من).

وقوله: (أو شبهها) معطوف على مفعول فعل محذوف، تقديره: **(أو لزم ظرفية أو شبهها)** إذ لو عطف على **قوله (ظرفية)** للزم منه أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه ما يلزم شبه الظرفية وحدها، وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

* * *

(١) فولِّ الفاء بحسب ما قبلها، ولّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل (أنت). شطر: ظرف مكان منصوب.

(٢) ﴿حَوْلَ جَهَنَّمَ﴾ ظرف مكان منصوب متعلق بـ(لنحضرنهم). و(جثياً) حال.

(٣) (حافين) حال من الملائكة لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد.

٣١٠ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نيابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مُقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس؛ أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وأُقيم المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة، نحو: جلست قرب زيد؛ أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان)، وأُقيم المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة.

المفعول معه

تعريفه وناصبه

٣١١ ـ يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ　　فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

٣١٢ ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ　　ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

المفعول معه: اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، مثاله: سرت والحدائقَ ـ وأنا سائر والحدائقَ.

فـ(الحدائق) مفعول معه؛ لأن المقصود سرت مع الطريق الذي يقارن الحدائق ويلابسها، و(الواو) بمعنى (مع)، وقد تقدم في المثال الأول فعل، والثاني اسم فاعل، وفيه معنى الفعل وحروفه.

وخرج بقولنا: (اسم) نحو: سرت والشمسُ طالعةٌ؛ لأن الواو داخلة على جملة، ونحو: لا تأكلْ وتتكلمَ؛ لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

وبقولنا: (فضلة): اشترك خالد وصالح؛ لأن ما بعد الواو عمدة؛ لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً.

وبقولنا: (تالٍ لواو): جئت مع خليل.

وبقولنا: (بمعنى مع): جاء بكرٌ وعثمان قبله أو بعده.

وبقولنا: (بعد جملة): كل طالب وكتابه، فإن الواو بمعنى (مع) لكن لم يتقدم جملة، فليس ما بعد الواو مفعولاً معه، بل مبتدأ حذف خبره، كما تقدم في «الابتداء».

وحكم المفعول معه: النصب[1] والناصب له ـ على القول

---

(١) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» ص(٤٧١) أن (واو المفعول معه لم تأت في =

الصحيح ـ ما سبقه من فعل أو شبهه، وشبه الفعل كاسم الفاعل، كما تقدم، أو اسم المفعول، نحو: الكتابُ متروكٌ والقلمَ، أو المصدر، نحو: يعجبني سيرك والسَّهلَ، أو اسم الفعل، نحو: رُويدَك والغاضبَ، بمعنى: أمهل نفسك مع الغاضب.

وليس الناصب للمفعول معه الواو، خلافاً لمن قال به، إذ لو كانت الواو عاملة لصح اتصال الضمير بها، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك، لك، وهو ممتنع باتفاق.

وهذا معنى **قوله**: (**ينصب تالي الواو**... إلخ) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثال، نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(**سيري**) فعل أمر للمؤنثة، (**والطريق**) مفعول معه، و(**مسرعة**) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من **قوله**: (**سبق**) أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على عامله.

* * *

نصب المفعول معه بفعل مضمر

٣١٣ ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه ـ كما تقدم ـ وسُمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل، نحو: ما أنت والبحرَ؟ ـ وكيف أنت والبردَ؟ والجواب عن هذا من وجهين:

= القرآن بيقين، ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه، بل يحتمل ذلك ويحتمل العطف). وقد ذكر الاستاذ عضيمة رحمه الله في دراساته لأساليب القرآن أمثلة ذلك. فانظر: القسم الأول (٣/ ٥١٠) وما بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨] فالواو يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع)، ورجحه الزمخشري، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] فالواو في قوله: (والطير) إما عاطفة على (الجبال) أو بمعنى (مع) و(الطير) مفعول معه.

الأول: أن أكثر العرب يرفعون ما بعد الواو عطفاً على الضمير المنفصل فـ(ما) مبتدأ، (أنت) خبر، والواو عاطفة، و(البحر) معطوف على (أنت)، ذكر ذلك المبرد(١).

الثاني: نصبه بفعل مقدر مشتق من الكون أو غيره، مثل: ما تكون والبحر، وكيف تكون والبرد، فالكلمتان مفعولان معه منصوبان بـ(تكون) وهي فعل مضارع ناقص، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما اسمها فضمير المخاطب (أنت) وكان مستتراً فيها، فلما حذفت برز وصار منفصلاً، ويصح اعتبارها تامة، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزاً، و(كيف) حال مقدم، و(ما) مفعول مطلق مقدم بمعنى: أي وجود توجد مع البحر، ومثل هذا الفعل (تصنع) أو (تعمل) ونحوهما.

وهذا معنى **قوله: (وبعد ما استفهام... إلخ)** أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما تقدم.

* * *

أحوال الاسم الواقع بعد الواو

٣١٤ ـ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا،

(١) جاء في كتابه «الكامل» (١/ ٤٣١) عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه قال: (وأما قوله: ما أنت وعثمان؟ فالرفعُ فيه الوجهُ. لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه، وليس هنا فعل فيحمل على المفعول (أي: بحيث يكون مفعولاً) فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية، ومعناه لست منه في شيء. وقد ذكر سيبويه رحمه الله النصب وجوزه جوازاً حسناً، وجعله مفعولاً معه، وأضمر (كان) من أجل الاستفهام، فتقديره عنده: (ما كنت وفلاناً؟).١.هـ المقصود من كلام المبرد.

لكن نصَّ سيبويه كما في الكتاب (١/ ٣٠٩) بأن الرفع أجود وأكثر في (ما كنت وزيد) ونَقْلُ المبرد عن سيبويه يوجد في بعض نسخ (الكامل) دون بعض، وهي النسخة التي حققها محمد بن أحمد الدالي.

فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فهذه ثلاث حالات.

الأولى: إمكان عطفه على الاسم السابق أو نصبه على أنه مفعول معه، والعطف أحسن، نحو: اجتهد الأب والمدرسُ في تربية الولد. فكلمة (المدرس) يجوز رفعها عطفاً على الاسم السابق. ويجوز نصبها على المعية، والعطف أحسن؛ لأنه على نية تكرار العامل الذي يقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى، وهو المشاركة في التربية.

الثانية: جواز الوجهين، والنصب على المعية أحسن، للفرار من عيب لفظي أو معنوي، فاللفظي: ما يعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، نحو: سافرت وعصاماً، فنصب (عصاماً) أحسن من رفعه؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف.

ولهذا حسن العطف في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) مرفوع معطوف على محل الضمير المستتر في (أسكن) و(أنت) توكيد للضمير المستتر. ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وأما العيب المعنوي فهو الذي يرجع إلى ما يريده المتكلم من المعنى؛ كقول الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم ... مكان الكُليتين من الطِّحال(١)

فقد نصب الشاعر: (وبني أبيكم) على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كن) الذي هو الواو، مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

---

(١) الكُليتين: بضم الكاف ويقال: الكلوتين. بضم الكاف، لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب، والطحال: بكسر الطاء دم متجمد، وقوله: (أنتم) توكيد لواو الجماعة. والمراد بقوله: (وبني أبيكم) الأخوة. والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض، كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال، وأراد بهذا الحث على التقارب والائتلاف.

والنصب أرجح من جهة المعنى؛ لأن الرفع يدل على أنَّ بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال. كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مراداً، وإنما مراده أمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال. وهذا لا يتم إلا بالنصب على المعية.

الثالثة: امتناع العطف، ووجوب النصب إما على المعية إن استقام المعنى، وإما على غيرها إن لم يستقم، وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي.

فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: كتبت لك وخالداً، فيجب نصب (خالداً) على أنه مفعول معه، ولا يعطف بالجر على الكاف؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف، فتقول: كتبت لك ولخالد.

ومثال وجوب النصب لمانع معنوي يمنع العطف: سار هشام والبحرَ. فيجب نصب (البحر) على المعية، ولا يعطف بالرفع على ما قبله؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، ولا يصح أن يقال: سار البحر.

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل مناسب: حضر الضيوف فأكلوا طعاماً شهياً وماءً عذباً، فيجب نصب كلمة (ماءً) بفعل محذوف مناسب، والتقدير: وشربوا، ولا يصح النصب على المعية، لعدم المشاركة في الزمان؛ لأن الإنسان لا يشرب الماء وقت تناول الطعام، ولا يصح العطف لأن الماء لا يؤكل.

وإلى هذه الحالات الثلاث[1] أشار **بقوله**: **(والعطف إن يمكن بلا**

---

(١) بقي حالة رابعة وهي وجوب العطف وامتناع النصب على المعية، وذلك إذا كان الفعل أو ما يشبهه يستلزم التعدد نحو: اتفق صاحب المؤسسة والعامل. أو يوجد ما ينافي المعية نحو: حضر عصام وهشام قبله، ففي الأول لا يتحقق معنى الفعل إلا بالفاعل المتعدد. فصار ما بعد الواو عمدة. وفي الثاني لا تمكن المعية بسبب وجود كلمة (قبل) وقد أشرت لهذا في شرح التعريف.

ضعف أحق... إلخ) أي: إذا أمكن العطف على الاسم السابق بلا ضعف فهو أحق من النصب على المعية، ويختار النصب على المعية إذا ترتب على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف؛ كالواو أو الفاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول لفعل محذوف، والله أعلم.

الاسْتِثْنَاءُ

حكم المستثنى بـ«إلا»

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَتِ ٱلَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
٣١٧ ـ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديراً.

فمثلاً: قرأت الكتاب إلا صفحةً، فكلمة (صفحة) أُخْرِجَتُ بواسطة (إلا)، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي؛ لأن الصفحة بعض الكتاب، وهذا الاستنثاء المتصل.

ونحو: جاء القوم إلا سيارةً. ما بعد (إلَّا) أُخرج عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري؛ لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع.

وللاستثناء ثمان أدوات في أربعة أقسام:

١ ـ حرف وهو: (إلَّا).

٢ ـ اسم وهو: (غير، سوى).

٣ ـ فعل وهو: (ليس، ولا يكون).

٤ ـ متردد بين الفعلية والحرفية وهو: (خلا، عدا، حاشا) وحرفية (حاشا) أكثر.

وأسلوب الاستثناء يتألف من مستثنى (وهو: الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء)، ومستثنى منه (وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويشتمل في المعنى على المستثنى منه) وأداة الاستثناء.

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فإنه يجب نصبه على الاستثناء[١] في الأغلب[٢] بشرطين:

(١) هناك خلاف طويل في ناصب المستثنى يصل إلى ثمانية أقوال، وهو خلاف ليس له أثر في أحكام المستثنى وضبطه. ويكفي أن يقال: مستثنى منصوب على الاستثناء، وظاهر تعبير ابن مالك أن الناصب له هو (إلا) حيث يقول: (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ (إلا)...) والظاهر أن المراد إلغاؤها عن العمل. وقد نصر هذا القول بما لا مزيد عليه في كتابه «التسهيل وشرحه» (٢/ ٢٧١)، ونسبه لـ«سيبويه» و«المبرد» و«الجرجاني». وقيل: إن الناصب له الفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل وقيل غير ذلك.

(٢) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في الشعر والنثر، فمن النثر ما ورد في صحيح البخاري: **«فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم»** وحديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **«كل أمتي معافى إلا المجاهرون»** متفق عليه. وفي بعض الروايات بالنصب فيهما.

وقد ورد قراءات عن بعض السلف في بعض الآيات التي جاء فيها الكلام موجباً قرأوا بالرفع ولكنها غير سبعية ـ حسب ما اطلعت عليه ـ إلا ما ذكر (أبو حيان في تفسيره (٥/ ١٩٢) نقلاً عن الزمخشري أن الكسائي ـ وهو من السبعة ـ قرأ بالرفع في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] قرأ (إلا قومُ) بالرفع.

ومن الشعر قوله:

وبالصَّريمة منهم منزل خَلَقٌ ... عافٍ تغير إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

[والصريمة: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وهو اسم موضع، خَلَق: بفتحتين البالي، والعافي: الدارس، والنُّؤْيُ: بنون مضمومة وهمزة ساكنة. حفيرة لمنع السيل عنه. والوتد: معروف].

فالشاعر رفع المستثنى (النُّؤْيُ) مع أن الكلام تام موجب. قال ابن مالك في كتابه «التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص(٤١): (حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه) ثم ساق الأمثلة والشواهد.

وما ذكره ابن مالك رحمه الله من الرفع على أنه مبتدأ هو الإعراب الواضح، فقوله: (إلا أبو قتادة) مبتدأ (لم يحرم) خبره، وقوله: (إلا المجاهرون) مبتدأ، وخبره محذوف أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، وفي البيت يكون التقدير: لكن النُّوئ والوتد لم يتغيرا، ونقله ابن الناظم في «شرحه» ص(٢٩١) عن الفراء، ويجوز الرفع على البدلية، كما نقله ياسين في «حاشيته على التصريح» ١/ ٣٤٨ عن أبي الحسن بن عصفور.
=

الأول: أن يكون الكلام تاماً (وهو: ما كان المستثنى منه مذكوراً).

الثاني: أن يكون الكلام موجباً (وهو: ما كان خالياً من النفي وشبهه وهو: النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي).

ولا فرق في ذلك بين المتصل والمنقطع، كما في المثالين السابقين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. كما أنه لا فرق بين أن يكون المستثنى متأخراً، كما مُثل، أو متقدماً، نحو: حضر إلا علياً الأصدقاءُ.

فإن كان الكلام غير تام (وهو: ما حذف من جملته المستثنى منه) فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وإن كان الكلام تاماً غير موجب (وهو: ما كان فيه النفي وشبهه) فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون الاستثناء متصلاً (وهو: ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه) نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً، فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستثنى منه، تقول: لا تعجبني الكتبُ إلا

= وأما ما يرد في بعض كتب النحو من تأويل هذه النصوص على أنها من باب الاستثناء غير الموجب وأن رفعها على البدلية، لتساير القاعدة في هذا النوع فلا داعي له، كقولهم: إن معنى (تغيَّر) لم يبق على حاله، فالكلام يتضمن نفياً في المعنى. وهذا غير مقبول، فإن الرفع لغة لبعض قبائل العرب، كما ذكر ذلك أبو حيان، ونقله عنه الصبان (٢/ ١٤)؛ وياسين في «حاشيته على التصريح» (١/ ٣٤٨) مما يفيد أن النصب ليس بواجب في الموجب، بل يجوز الرفع، على ما ذكر ابن مالك، ويكون المستثنى حينئذ جملة، وقد ذكر ابن هشام في المغني ص(٥٥٨) جملة الاستثناء هذه، وأنها من الجمل التي لها محل من الإعراب. ويجوز رفعه على أنه تابع لما قبله، كما نقله ياسين عن ابن عصفور كما أسلفنا.

النافعَ ، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من (الكتب) وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ(١)﴾ [النور: ٦] فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: (إلا أنفسهم) ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه، ولكن القراءة سنة متبعة. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ(٢) أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. فقد قرأ السبعة ـ إلا ابن عامر ـ برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في قوله (فعلوه). أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء(٣).

الحالة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً (وهو: ألا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه) فيتعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةً، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ(٤)﴾ [النساء: ١٥٧] قرأ السبعة بالنصب.

وأجاز بنو تميم إتباعه لما قبله، إن صح إغناؤه عن المستثنى منه،

---

(١) والذين: اسم موصول مبتدأ، خبره جملة (فشهادة أحدهم أربع شهادات) وزيدت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط. (ولم يكن) الواو حالية. (لهم) خبر مقدم لـ(يكن) (شهداء) اسم (يكن) مؤخر: (إلا أنفسهم) بدل من (شهداء) مرفوع.

(٢) لو: شرطية غير جازمة (أنا) أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر و(نا) اسمها (كتبنا) الجملة خبر (أن) (أن اقتلوا) أن: تفسيرية. أو مصدرية. فهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لـ(كتبنا) وعلى أنها تفسيرية فالجملة لا محل لها من الإعراب. ﴿أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم﴾ معطوف على الجملة التفسيرية.

(٣) ذكر مكي رحمه الله في «الكشف» (١/ ٣٩٢) أن قراءة الرفع أرجح؛ لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل)، ولأن عليه بني الإعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء.

(٤) ما لهم: (ما) نافية لا عمل لها. (لهم) خبر مقدم، (به) متعلق بمحذوف حال من (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، (من علم) (من) حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنًى، (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (إلا اتباع الظن) منصوب على الاستثناء المنقطع.

فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةٌ، بالرفع على أنه بدل من (الضيوف)، إذ يصح أن تقول: ما حضر إلَّا سيارة.

فإن لم يتحقق الشرط وجب النصب عند الجميع، نحو: ما زاد المال إلا ما نقص. إذ لا يقال: زاد النقص.

وهذا معنى **قوله: (ما استثنت إلا... إلخ)** أي: ما استثنته (إلا) ـ أي: كانت أداة استثنائه ـ فإنه ينصب إذا كان الكلام تاماً، ولم يذكر الشرط الثاني، وهو الإيجاب؛ لأنه مفهوم من **قوله: (أو بعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل)** حيث نصَّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الإتباع في المتصل، والنصب وحده في المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبدال بالشرط المذكور، ففهم من ذلك أن الأول لا بد أن يكون موجباً.

وقوله: (انتخب إتباع ما اتصل) يفهم منه أن النصب جائز، كما تقدم.

* * *

تقدم المستثنى على المستثنى منه

٣١٨ ـ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب.

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، كما تقدم، تقول: حضر إلا علياً الضيوفُ.

وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، نحو: ما حضر إلا علياً الضيوف، ومنه قول الشاعر:

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ[1]

(١) الشيعة: بكسر الشين ـ الأنصار والأعوان. والمذهب: المقصد والطريقة. وقوله: (ما) نافية مهملة (لي) خبر مقدم (شيعة) مبتدأ مؤخر.

فقدم (الشاعر) المستثنى على المستثنى منه في الموضعين، وجاء به منصوباً. وقد روى رفعه فتقول: ما حضر إلا عليٌّ الضيوفُ. قال سيبويه: (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ)[1] فيجعلون كلمة (أحدٌ) بدلاً. وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

فإنهم يرجون منه شفاعة   إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فرفع المستثنى (إلا النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي، وهذا مرجوح؛ لأن المستثنى إذا لم ينصب على الاستثناء فلا بد من رفعه على البدلية، إذ لا ثالث لهذين الوجهين، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع.

ولهذا خرجه النحاة على أنه من الاستثناء المفرغ ـ الآتي بعد هذا ـ فيعرب المستثنى المتقدم على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) ويزول عنه اسم (المستثنى منه)، وما بعده بدل منه، (بدل كل من كل)، فيزول عنه اسم (المستثنى منه) وتكون (إلا) ملغاة، فقوله: (النبيون) فاعل (يكن) التامة (وشافع) بدل منه.

وهذا معنى **قوله: (وغيرُ نصبِ سابقٍ... إلخ)** أي: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفياً، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد؛ لأنه الفصيح الشائع.

وقوله: (إن ورد) أي: إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار: الحكمُ بأن نصبه أرجح؛ لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

* * *

---

(١) كتاب «سيبويه» (٢/ ٣٣٧).

الاستثناء المفرغ

٣١٩ ـ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ ٱلَّا عُدِمَا

تقدم الكلام على حكم المستثنى إذا كان المستثنى منه موجوداً وهو الاستثناء التام، وذكر ـ هنا ـ الاستثناء غير التام، وهو الاستثناء المفرَّغ.

تعريفه: هو ما حذف من جملته المستثنى منه.

شرطه: أن يكون الكلام غير موجب، بأن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام(١).

نحو: لا يسدي النصيحة إلا المخلصون، وما صاحبت إلا الأخيارَ، لا تصلح الأمم إلا بالدينِ.

حكمه: أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها، وتعرب (إلا) ملغاة لا عمل لها فـ(المخلصون) فاعل في المثال الأول، و(الأخيار) مفعول به في المثال الثاني، و(بالدين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثال الثالث، ومن ذلك قوله

---

(١) يشترط النحويون للاستثناء المفرغ تقدم نفي أو شبهه، معللين ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، كأن يقول: أكرمت إلا زيداً، وخالف ابن الحاجب الجمهور، فأجاز وقوعه بعد الإثبات، وذلك في الفضلات، بشرط الإفادة نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً. وما ورد من مجيء المفرغ بعد الإثبات فهو مؤول ـ عندهم ـ على أن الإثبات يراد به النفي كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مفعول (يأبى) فهذا استثناء مفرغ بعد الإثبات، لكنهم يقولون إن معنى (يأبى) أي: لا يريد، والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، ولا مانع من القول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم من الآيات المتعددة، التي بلغت ثماني عشرة آية، وفي بعضها من التوكيد ما يبعد تأويل الإثبات بنفي، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وقال تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] ولو أن ابن الحاجب استدل بهذه الآيات لكان أجمل، وأما المثال الذي أورده (قرأت إلا يوم كذا) فإنه لم يخرج عن تعليل النحويين، فهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإثبات بسببه؟ وأين الإفادة في هذا المثال؟ (راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» للأستاذ محمد عضيمة [الجزء الأول، القسم الأول ص(٨)، (١٧٢)].

تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٩٩﴾ [البقرة: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وهذا معنى **قوله**: (وإن يفرغ... إلخ) أي: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي: متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهذا من الناحية الإعرابية ـ كما ذكرنا ـ أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

* * *

أحكام «إلا» إذا كانت مكررة

٣٢٠ ـ وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

٣٢١ ـ وإنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ ـ في وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِيْ ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والْتَزِمِ

٣٢٤ ـ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٢٢٥ ـ كَلَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّْ ... وَحُكْمُهَا في الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

تقدم الكلام على (إلا) غير المكررة، وذكر في هذه الأبيات حكم (إلا) المكررة، وهي نوعان:

الأول: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديداً. ولها موضعان:

الأول: أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو: ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة، فـ(إلا) زائدة للتوكيد، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

الثاني: أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها، وهذا في باب البدل، نحو: ما أكرمت إلا خالداً إلا أخاك.

فـ(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (خالداً) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

وهذا معنى **قوله**: **(وألغ إلا)** أي: اعتبر (إلا) ملغاة؛ أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و**(العَلا)** بفتح العين هو اسم الفتى، فالفتى هو: العَلاءُ والعَلاءُ هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(العَلا) بالقصر للضرورة.

النوع الثاني من أنواع (إلا) المكررة: أن يكون تكرارها لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك، ولها حالتان:

الأولى: أن يكون الكلام مفرغاً، فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا)، وينصب الباقي، نحو: ما حضر إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) فاعل حضر، (وبكراً) و(خالداً) منصوبان على الاستثناء.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن تكرر لا لتوكيد...)** وفي بعض النسخ (دون توكيد) أي: وإن تكررت (إلا) لا لتوكيد ففي حالة التفريغ ـ وهو حذف المستثنى منه ـ اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ(إلا) وانصب باقي المستثنيات **(ليس عن نصب سواه مغني)** أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواه ووقف على قوله: (مغني) بالسكون على لغة ربيعة، وإلا فحقه النصب، والمراد بالعامل: ما قبل (إلا)(١).

الحالة الثانية: أن يكون الكلام غير مفرغ. فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، نحو: حضر إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً الطلابُ، وما حضر إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً القومُ.

---

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/ ١٦٧، ١٦٨).

وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع، نحو: خرج الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، ونصب الباقي، فتقول: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) بدل مما قبله. ويجوز نصبه على الاستثناء، كما تقدم أول الباب.

وهذا معنى **قوله**: (**ودون تفريغ...**) أي: الحالات التي ليس فيها تفريغ ـ وذلك بذكر المستثنى منه ـ إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كان الكلام غير موجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (**إلا**)، ثم مثَّل: فـ(**امرؤ**) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(**علي**) مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[(١)].

وأشار **بقوله**: (**وحكمها في القصد حكم الأول**) إلى أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم ـ وذلك في غير الموجب ـ فما بعده داخل؛ كقولك: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا عصاماً، فـ(عليٌّ) وهو المستثنى الأول داخل في إثبات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجاً ـ وذلك في الموجب ـ فما بعده خارج؛ كقولك: حضر الضيوف إلا علياً إلّا بكراً إلا عصاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور له، فكذا ما بعده.

---

(١) ذكر ابن مالك في «الكافية وشرحها» (١٩٧٩/٤) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين، نحو: رأيت زيدْ. كما يقال: جاء زيدْ. ومررت بزيدْ. قال ابن عقيل: (والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال)، انظر: «المساعد على تسهيل الفوائد» (٣٠٣/٤). وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب «العلم»، ويذكر في أول «الوقف» إن شاء الله.

حكم المستثنى بـ«غير»

٣٢٦ ـ وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلَّا نُسِبَا

هذا هو القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو ما كان اسماً، وهو: (غير) و(سوى).

فأما (غير) فمعناها: إفادة المغايرة؛ أي: الدلالة على أن ما بعدها مغاير لما قبلها في الحكم، مثال ذلك: خرج الطلاب غير محمدٍ، والمعنى: أنهم خرجوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر (محمداً) فهو لم يخرج.

وفيها بحثان:

١ ـ بحث في المستثنى بعدها. وحكمه: الجر بها لإضافتها إليه.

٢ ـ بحث في إعرابها؛ لأنها اسم. وحكمها: أنها تعرب بما كان يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق، فتقول: حضر الضيوف غيرَ خالدٍ، بنصب (غير) على الاستثناء؛ لأنه كلام تام موجب كما تقول: حضر الضيوف إلا خالداً، بنصب (خالد) وتقول: ما حضر الضيوف غيرُ خالد أو غيرَ خالد، بالاتباع والنصب، وتقول: ما حضر غيرُ خالد، برفع (غير) وجوباً؛ لأنه استثناء مفرغ، وتقول: ما حضر الضيوف غيرَ سيارة، بنصب (غيرَ) عند غير بني تميم، وبالاتباع عندهم.

وهذا معنى **قوله**: **(واستثن مجروراً... إلخ)** أي: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل، والأصل في استعمالها أنها تقع صفة[1] لنكرة، نحو: سلمت على طالبٍ غيرِ علي. قال تعالى عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا

(١) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد، والنعت لا يكون في الأغلب إلا مشتقاً أو مؤولاً به، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

﴿نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو صفة لشبه النكرة، وهو المعرفة المراد منها الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ(١) ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧] فكلمة (غير) مجرورة، وهي صفة للاسم الموصول قبلها(٢) المراد به جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم. والمعرَّفُ الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ، وغير ذلك(٣).

* * *

حكم المستثنى بـ«سوى»

٣٢٧ ـ وَلِسِوىً سُوىً سَوَاءٍ اجْعَلَا … عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغات (سِوىً)، سُوىً، سَوَاءٍ، سِواءٍ) والمستثنى بها كالمستثنى بـ(غير) في وجوب جره لإضافتها إليه، نحو: كتبت الواجب سوى صفحتين، ما ينفع الإنسان سوى عمله الصالح.

وأما (سوى) ففيها قولان:

الأول: أنها ظرف مكان(٤) منصوب على الظرفية، ولا تخرج عن الظرفية إلى غيرها، وما جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول، أو ضرورة من ضرورات الشعر.

الثاني: أنها كـ(غير) معنى وإعراباً، فتكون مرفوعة أو منصوبة أو

---

(١) صراط: بدل من صراط الأول. (ولا الضالين) الواو عاطفة. لا: للتأكيد (الضالين) معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

(٢) فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟ فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لا سيما إذا وقعت بين ضدين، فإن الغيرية تنحصر فتعرف بالإضافة، والذين قالوا: لا تتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنزلة النكرة.

(٣) وسيأتي لها زيادة بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله تعالى.

(٤) هي في الأصل صفة للمكان، كما في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: مستوياً، ثم استعمل موضع مكان، ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد، فمعناه: بدل زيد، والظاهر أنها مثل (غير) فلا فرق بين هذا وقولك: قام القوم غير زيد.

مجرورة، على التفصيل المتقدم في (غير)، وهذا اختيار ابن مالك، وهو الراجح لكثرة الشواهد. نثراً ونظماً، على أنها متصرفة تتأثر بالعوامل المختلفة(١).

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «**دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها**» رواه مسلم، وقوله ﷺ: «**ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود**» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وقول الشاعر:

ولا ينطق الفحشاءَ من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سِوائنا(٢)

ومن استعمالها مرفوعة قول الآخر:

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشترى فسواك بائعُها وأنت المشتري(٣)

فـ(سواك) مبتدأ و(بائعها) خبر.

وقول الآخر:

ولم يبقَ سوى العدوانِ دِنَّاهُمْ كما دانوا(٤)

فـ(سوى) فاعل.

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر:

---

(١) من النحاة من قال: إنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف، والأول أكثر. وابن مالك والكوفيون يرون أن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر.

(٢) المعنى: لا ينطق كلمة السوء والفحشاء من كان من هؤلاء القوم إذا جلسوا من أجلنا ولا من غيرنا، والبيت استدل به سيبويه على أن (سوى) ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشعر. ورُدَّ عليه بـ(عند) فإنه ظرف ويدخل عليه (من) فالبيت عند سيبويه ضرورة، لكن مجيئها مجرورة بـ(من) دليل على أنها تتأثر بالعوامل.

(٣) المعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم فأنت الذي ترغب فيها وتسارع إليها.

(٤) المعنى: عندما صرح وظهر الشر وانتهت المهادنة، ولم يسبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بما فعلوا ودناهم كما دانوا.

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا[1]

فـ(سواك) مفعول به.

وهذا معنى **قوله**: (ولسِوىً سُوىً)... إلخ) أي: اجعل - على القول المختار لـ(سِوىً) بالكسر والقصر (وسُوىً) بالضم والقصر (**وسَواءٍ**) بالفتح والمد - ما جعل لـ(**غير**) من الأحكام؛ لأنها مثلها.

وأشار **بقوله**: (**على الأصح**) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف. وهو الخليل وسيبويه.

* * *

حكم المستثنى بـ«ليس ولا يكون» وبـ«خلا وعدا»

٣٢٨ - وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلَا وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا

٣٢٩ - وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ - وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

ذكر في هذه الأبيات القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً، أو متردداً بين الفعلية والحرفية.

فالقسم الثالث: ليس، ولا يكون، وهما فعلان ناسخان جامدان وحكم المستثنى بهما وجوب النصب لأنه خبرهما، نحو: قرأت الكتاب ليس صفحة. أو: لا يكون صفحة، ومنه قوله ﷺ: «**ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفر**»[2] متفق عليه.

أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قرأت الكتاب ليس صفحة، أن المقروء كلٌّ استُثني بعضه؛ أي: قرأت الكتاب ليس بعضُ الكتاب المقروء صفحةً.

وجملة الاستثناء (ليس صفحة) في محل نصب حال، أو مستأنفة

(١) سيأتي قريباً معناه وإعرابه إن شاء الله.

(٢) أي: لا تجوز التذكية بالسن؛ لأنه عظم، والظفر لأنه مدى الحبشة، كما في تمام الحديث والمدية: السكين.

فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

والقسم الرابع: خلا. وعدا ويجوز في المستثنى بهما وجهان:

الأول: الجر على أنهما حرفا جر، نحو: نجح الطلاب خلا جابرٍ. فـ(خلا) حرف جر و(جابر) اسم مجرور، حكى سيبويه(١) أن بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، (بالجر)، وحكى الأخفش قول الشاعر:

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما ... أَعُدُّ عيالي شعبةً من عيالكا(٢)

وحكى سيبويه والأخفش الجر بـ(عدا) في قول الشاعر:

أبحنا حيَّهم قتلاً وأسراً ... عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ(٣)

والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، كما مثلنا، وبما يشبهه إن لم يوجد في الكلام فعل، نحو: القوم إخوتك خلا صالح(٤).

الثاني: النصب: على أنهما فعلان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً، ومرجع الضمير ومحل الجملة الإعرابي، كما تقدم في (ليس).

---

(١) (٢/٣٤٩).

(٢) المعنى: غير الله تعالى لا أرجو سواك، فأنت أهل للإحسان إلي وإلى عيالي الذين اعتبرهم فريقاً من عيالك. وقوله: (عيالي) مفعول أول لـ(أعد) والياء مضاف إليه. (شعبة) مفعول ثان.

(٣) أبحنا: أهلكنا. حيهم: الحي هو القبيلة. والمباح في الأصل ما لا يمنع منه مانع. الشمطاء: العجوز. قوله: (قتلاً) تمييز وقوله: (عدا الشمطاء والطفل الصغير) مجرور بـ(عدا)، والصغير: صفة والدليل على الجر البيت الذي قبله وهو:

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور

و(الحضيض): قرار الأرض، و(بنات عوج): أي: بنات خيول عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب. (قد خضعن) أي: ذللن.

(٤) وقيل الجار والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام؛ أي: تمام الجملة قبلهما، فتكون هي الناصبة. وهذا مطرد، سواء وجد فعل أو لا.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية، فيتعين كونهما فعلين، ونصب ما بعدهما، ومنه قول الشاعر:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ[(١)]

وتقول: خرج الضيوف ما خلا علياً، فـ(ما) مصدرية، و(خلا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر ـ كما تقدم ـ و(علياً) مفعول به، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال. مؤول بالمشتق. والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين علياً. أو ظرف زمان؛ أي: وقت مجاوزتهم علياً.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على اعتبار (ما) زائدة. وهذا رأي ضعيف[(٢)] وما ورد عن العرب لا يقاس عليه لشذوذه، دون احتياج إلى تأويل.

وهذا معنى **قوله**: **(واستثن ناصباً... إلخ)** أي: استثن بالأدوات المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار **بقوله**: **(وبيكون بعد لا..)** على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب، ولا يستعمل معه من أدوات النفي غير (لا)، ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) ـ إن شئت ـ وهما (خلا، وعدا) وإن شئت فانصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما)، ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة، ثم أوضح في

---

(١) المعنى: كل شيء في هذه الدنيا فهو إلى الزوال، إلا المولى ﷻ، وكل نعيم في هذه الدنيا فهو ذاهب ومنتهي، فليعتبر بذلك المعتبرون، وقوله: (لا محالة) لا: نافية للجنس، و(محالة): اسمها، وخبرها محذوف و(زائل) خبر المبتدأ (كل).

(٢) وذلك لأنهم إن قالوه بالقياس على زيادة (ما) مع بعض الحروف فهو فاسد؛ لأن (ما) تزاد بعد الجار نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ وهنا زيدت قبل الجار. فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به.

البيت الثالث أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لا يشترط اقترانه بـ(ما)، وهو الفراء، وتكون الفاء في قوله: (فهما) واقعة في جواب الشرط؛ لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور، وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى: تثبت حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنزيل الظرف منزلة الشرط.

* * *

حكم المستثنى بـ«حاشا»

٣٣١ ـ وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

ذكر في هذا البيت (حاشا) وهي شبيهة بـ(خلا) في أنها تكون حرف جر، ويكون المستثنى بها مجروراً، وهذا هو الكثير، وتكون فعلاً ويكون المستثنى بها منصوباً ـ كما تقدم ـ ومنه قول الشاعر:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

فـ(حاشا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، و(قريشاً) مفعول به لحاشا.

ودخول (ما) المصدرية على (حاشا) قليل. حتى إن أكثر النحويين منعه، ومن أجازه استدل بقول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فَعالا(١)

وهذا معنى **قوله: (وكخلا حاشا)** أي: إن (حاشا) شبيهة بـ(خلا) في كل أحكامها، لكن لا تجيء (ما) قبل (حاشا) ثم ذكر أن فيها لغات، أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى، والله أعلم.

---

(١) رأى هنا ـ علمية ـ والناس: مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: رأيت الناس أقلَّ منا أو دوننا، ونحو ذلك، (ما حاشا): ما: مصدرية، وحاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، (قريشاً): مفعول به، (فإنا): الفاء للتعليل، (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً (لإنَّ). (فَعالاً) بفتح الفاء تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة في قوله: (فإنا) والجملة هي المفعول الثاني لرأى.

الحَــــالُ

٣٣٢ ـ الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ — تعريف الحال

الحال نوعان:

١ ـ حال مؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد ويأتي ذكرها في آخر الباب.

٢ ـ حال مُؤَسِّسَة أو مُبَيِّنة: وهي:

وصف[1] فضلة منصوب، يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمراد بالوصف: ما دل على معنى وذات، كـ(راكبٌ وفَرِحٌ ومسرورٌ) ونحوها. والوصف جنس يشمل الحال والخبر والنعت.

والمراد بالفضلة هنا: ما ليس ركناً في الإسناد[2]، وأصل الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه غالباً؛ كالمفاعيل.

ومعنى: يبين هيئة صاحبه: صاحب الحال هو ما يبين الحال هيئته كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها[3]، والمراد بيان صفته

---

(١) هذا التعريف باعتبار الغالب. فقد تكون غير وصف. كما سيأتي.

(٢) وذلك لأن بعض الأحوال بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده. فالأولى كالحال التي تسد مسد الخبر، كما تقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً نحو: احترامي الطالب مهذباً. فإن المعنى الأساسي للجملة لا يتم إلا بذكر الحال والثانية كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦] فلو حذف الحال لفسد المعنى؛ لأنه يصير نفياً.

لهذا اضطر النحاة إلى أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، ولو قالوا: في التعريف: الحال وصف ليس ركناً في الإسناد، لكان أدق.

(٣) وذلك كالمبتدأ على القول الراجح، وهو صحة مجيء الحال من المبتدأ، أو =

وقت وقوع الفعل، وتعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مصدّر بـ(كيف؟) يكون جوابه لفظ الحال.

مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)، وبَيَّن هيئة الاسم الذي قبله، فيصح أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ﴾ [الأعراف: ٢٩] فـ﴿مُخْلِصِينَ﴾ حال من الفاعل، وهو الواو، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فـ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩] فـ﴿حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ حالان من الموصول المجرور.

وخرج بذكر الوصف، نحو: رجعتُ القهقرى. فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل. إلا أنه ليس بوصف، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف.

وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة؛ كالخبر، نحو: عماد مسرور.

وبذكر الدلالة على الهيئة: التمييز المشتق، نحو: لله دَرُّهُ فارساً. فإنه تمييز لا حال، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته. ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وكذا النعت المنصوب، نحو: رأيت رجلاً واقفاً، فإنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما لتخصيص المنعوت، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

= ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧] فـ(إماماً) حال من (كتاب موسى) الواقع مبتدأ، خبره الجار والمجرور قبله، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٣٤﴾﴾ [القلم: ٣٤] فـ(عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من (جنات النعيم) الواقعة اسماً لـ(إنَّ) مؤخراً.

وإذا كان مجيء الحال من المبتدأ مؤيداً بالسماع فلا قيمة للرأي الذي يرفض ذلك ولا يجيزه بناءً على تعليل مدون في كتب النحو.

وهذا معنى **قوله: (الحال وصف... إلخ)** أي: إن الحال هو الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فرداً أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً، وفيه القيود المذكورة، وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي إن شاء الله، وقوله: (مفهمُ) يقرأ بلا تنوين؛ لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا: (في حالِ) لأن المضاف إليه منوي الثبوت؛ أي: مفهمُ معنًى في حال كذا.

واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم، فتأمل ذلك في الأبيات الآتية في هذا الباب.

* * *

٣٣٣ ـ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا

أوصاف الحال

للحال أربعة أوصاف:

١ ـ منتقلة

٢ ـ مشتقة

الأول: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً.

والثابتة: هي الملازمة لصاحبها لا تفارقه، وتقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله الزَّرَافة[1] يديها أطولَ من رجليها، فـ(يديها) بدل بعض، و(أطول) حال لازمة من (يديها)، والعامل: خلق، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق؛ أي:

(١) الزرافة: بفتح الزاي، وضمها، حيوان طويل اليدين قصير الرجلين فيها شبه بكثير من الحيوان راجع: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (٢/ ٥).

إيجاد أمثاله. واستمرار هذا الإيجاد في الأزمنة المقبلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الثانية: أن يكون الحال مؤكدة إما لعاملها، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، أو لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَءَامَنَ(١) مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٩٩].

أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، نحو: هشام أبوك عطوفاً. فـ(عطوفاً)، حال من (أب) الذي هو صاحبها. ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها؛ لأن مضمون الجملة (هشام أبوك) أنه عطوف... وهذا أمر ثابت وملازم في الغالب، فاتفق معنى الحال ومضمون الجملة.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها؛ كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨] فـ(قائماً) حال لازمة.

الوصف الثاني للحال: أن تكون مشتقة لا جامدة وهذا ـ أيضاً ـ غالب لا لازم، فتقع الحال جامدة.

وهي نوعان:

الأول: جامدة مؤولة بالمشتق(٢): وأشهر مواضعها أربعة، ذكر ابن مالك منها ثلاثة فقال:

---

(١) لآمن: اللام رابطة لجواب لو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ﴾ (آمن) فعل ماض، (من) اسم موصول فاعل، (في الأرض) صلة، (كلهم) كل: توكيد معنوي للموصول، و(هم) مضاف إليه، (جميعاً) حال مؤكدة من الاسم الموصول.

(٢) يرى بعض النحاة أنه لا حاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق.

مجيء الحال جامدة

٣٣٤ ـ وَيكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُـبْـدِيْ تَـأَوُّلٍ بِـلَا تَـكَـلُّـفِ
٣٣٥ ـ كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

فالأول: أن تدل على تشبيه، نحو: هجم القائد على العدو أسداً. فـ(أسداً) حال من الفاعل، وهي جامدة مؤولة بالمشتق[1]؛ أي: شجاعاً أو مشبهاً الأسد.

الثاني: أن تدل على مفاعلة (أي: وقوع الفعل من شخصين) نحو: سلمت البائع نقوده يداً بيد، فـ(يداً) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها: مقابضة، وتأويلها: متقابِضَين. ونحو: كلمت الصديق فاه إلى فيّ؛ أي: (فمه إلى فمي)، فـ(فاه) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها مشافَهَة. وتأويلها: متشافِهَين.

الثالث: أن تدل على سعر، نحو: بع القمح صاعاً بثلاثة؛ أي: مُسَعَّراً كل صاع بثلاثة.

الرابع: أن تدل على ترتيب، نحو: خرج الطلاب ثلاثةً ثلاثةً؛ أي: خرجوا مترتبين، ونحو: تعلموا المسائل واحدةً واحدةً؛ أي: مترتبات.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب، ولا يحدث الترتيب من حال واحدة فقط.

---

(١) تقدم أن الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. والمشتق. هو الذي أخذ من غيره. والجامد الاسمي قسمان: اسم ذات، وهو ما له صورة محسوسة مثل: كتاب، باب، جدار. واسم معنى، وهو ما كان من مدركات العقل وليس له جسم نحو: جلوس، ضرب، علم، وغير ذلك، والمشتق مثل: قائم، فهو مأخوذ من القيام.

أما الإعراب فاللفظ الأول: حال من الفاعل وهو (الطلاب) والثاني المكرر توكيد لفظي، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر، هو (الفاء) أو (ثم).

وهذا معنى **قوله**: (**ويكثر الجمود في سعر... إلخ**) أي: يكثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي: في الأشياء التي تُسَعَّر (**وفي مبدي تأول بلا تكلف**) أي: في كل موضع يظهر تأويل الحال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر ـ كما ذكر ـ ويكون **قوله**: (**وفي مبدي...**) معطوفاً على ما قبله، من عطف العام على الخاص، ثم مثل للمبدي التأول دون تكلف **فقال**: (**كبعه مدّاً بكذا... إلخ**) فذكر ثلاثة أنواع، كما تقدم، وقوله في البيت السابق (**ليس مستحقًا**) بالكسر اسم فاعل، وبالفتح اسم مفعول.

النوع الثاني من الحال الجامدة: غير مؤولة بالمشتق. وهذا لم يتعرض له ابن مالك، ولكن أذكر أهم مواضعه من باب إتمام الموضوع.

فالأول: أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق، نحو: وقف سور البلد سداً حائلاً، فـ(سداً) حال جامدة، وصفت بالمشتق (حائلاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] فـ﴿بَشَرًا﴾ حال من فاعل تمثل. و﴿سَوِيًّا﴾ صفة.

وهذه الحال الجامدة تسمى (الحال المُوَطِّئة) بكسر الطاء؛ أي: الممهدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال. فإن الحال غير مقصودة، بل هي وسيلة إلى النعت الذي بعدها.

الثاني: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو: انتهى الشهر ثلاثين يوماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. فـ﴿أَرْبَعِينَ﴾ حال من ﴿مِيقَٰتُ﴾ و﴿لَيْلَةً﴾ تمييز.

الثالث: أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة، نحو: هذه أموالك بيوتاً، فـ(بيوتاً) حال من (أموال) والأموال أنواع متعددة، وهذه منها.

الرابع: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الذهب خاتماً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا[1]﴾ [الأعراف: ٧٤] فـ﴿بُيُوتًا﴾ حال من الجبال، وهي فرع منها.

الخامس: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الخاتم ذهباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] فـ﴿طِينًا﴾ حال من مفعول ﴿خَلَقْتَ﴾ المحذوف؛ أي: خلقته. والطين أصل للمخلوق.

* * *

من أوصاف الحال ٣ ـ أنها لا تكون إلا نكرة

٣٣٦ ـ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن الحال لا تكون إلا نكرة، أو ما هو بمنزلة النكرة؛ كالجملة الواقعة حالاً، وستأتي إن شاء الله، وهذا لازم، كما في الأمثلة المتقدمة، وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها ـ ومنها كلمة (وَحْدَ) في نحو: جاء الضيف وَحْدَهُ[2]، وقالوا: جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ، وادخلوا الأول فالأول. ورجع عوده على بدئه[3]. فـ(وحده) و(الجماء) و(الأول

---

(١) الحال في هذه الآية من الحال المقدرة وهي الحال المستقبلة، التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الآية الكريمة لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً؛ لأن زمن كونها بيوتاً متأخر عن زمن نحتها، ومثله لو قلت: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متأخر عن زمن دخولهم. قال تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام: ١٤١] فـ(مختلفاً) حال مقدرة؛ لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلف الأكل، ويقابل الحال المقدرة الحال المقارنة، وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخر، كقولك: جاء عبد الله مسروراً، فزمن السرور هو زمن وقوع المجيء.

(٢) اعلم أن لفظ: (وحده) اسم موضوع موضع المصدر، وهو يعرب حالاً، وهو لا يثنى ولا يجمع، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل كما في قولك: كلمني خالد وحده.

(٣) يقال هذا لإنسان عُهِدَ منه عدم الاستقرار على ما يُنقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه. انظر: «الكامل» لابن الأثير (١/ ٣٧٢).

فالأول) و(عوده) أحوال وهي معارف، فأوَّلها النحاة بنكرة؛ أي: منفرداً، جميعاً، مترتبين، عائداً.

وهذا معنى **قوله**: **(والحال إن عرف لفظاً... إلخ)** أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

* * *

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

من أوصاف الحال ٤ ـ أنها نفس صاحبها في المعنى، وقد تكون مصدراً

الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، وهذا هو الغالب؛ كالحال المشتقة، نحو: جاء خالد مسروراً. فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

ومن غير الغالب أن تكون مخالفة له؛ كالحال الواقعة مصدراً، نحو: خرج عصام جرياً، فإن الجري ليس هو عصام، وعصام ليس هو الجري.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ورد ذلك في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾ [نوح: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، فـ﴿ظُلْمًا﴾ و﴿كَرْهًا﴾ و﴿سَعْيًا﴾ و﴿جِهَارًا﴾ و﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ و﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ أحوال وكلها مصادر.

وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ولقيته فجأةً، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة.

والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه[1] ولا داعي

---

(١) سيبويه لا يقيس على وقوع المصدر حالاً، والجمهور يؤولون ما ورد من مجيء =

للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها[1]؟!!.

وهذا معنى **قوله**: (**ومصدر منكر حالاً يقع... إلخ**) أي: إن المصدر المنكر ـ أي: النكرة ـ يقع حالاً بكثرة، ثم ذكر المثال.

* * *

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا

وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ

حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، ومنه ما يلي:

١ ـ أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: أتاني سائلاً رجل، فـ(سائلاً) حال من (رجل)، ومنه قول الشاعر:

وما لَامَ نفسي مثلَها لِيَ لائمٌ ولا سَدَّ فقري مثلُ ما ملكت يدي[2]

فـ(مثلَها) حال من قوله: (لائم)، وهو نكرة، ولكن تقدمت الحال عليها.

= المصدر حالاً على أنه من المشتق، كاسم الفاعل، أو أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] حال من ضمير الطير، أو أن مصدر لفعل محذوف، والظاهر إعراب هذه المصادر حالاً، ولا حاجة للتأويل ولا للتقدير.

(١) نقل السيوطي في الهمع (١/٢٣٨) عن أبي حيان قوله: (إن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً).

(٢) المعنى: أن اللوم المؤثر المفيد هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وأن ما في يد الإنسان من المال أقرب منالاً مما في أيدي الناس، وقوله: (لائم) فاعل و(مثلها) حال، وهو من الألفاظ التي لا تستفيد التعريف.

٢ ـ أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة، فالوصف، نحو: جاء رجل ضعيف سائلاً، ومنه قول الشاعر:

نجيتَ يا رب نوحاً واستجبت له   في فُلُك مَاخِرٍ في اليَمِّ مشحوناً(١)

فـ(مشحوناً) حال (من فُلُك) و(ماخر) صفة له.

والإضافة، نحو: جاء طالب علم مسروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ(٢) أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فـ﴿سَوَآءٗ﴾ حال من ﴿أَرۡبَعَةِ﴾ وهي مضافة.

٣ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي، نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤﴾ [الحجر: ٤] فـ(لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال من ﴿قَرۡيَةٍ﴾ وصح مجيء الحال من النكرة، لتقدم النفي عليها.

والنهي، نحو: لا تشرب في كوب مكسوراً، ومنه قول الشاعر:

لا يركنَنْ أحد إلى الإحجام   يوم الوغَى مُتخوِّفاً لِحِمَامِ(٣)

فـ(متخوفاً) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.

والاستفهام نحو: هل أتاك رسولٌ مبشراً بانتصار المسلمين؟ ومنه قول الشاعر:

---

(١) فُلك: بضم فسكون ـ السفينة. وهو للمفرد والجمع بلفظ واحد، وقد تضبط العين بحركة الفاء كما في هذا البيت (ماخر) مخرت السفينة أي: جرت تشق الماء مع صوت، (اليم) البحر أو الماء.

(٢) (في أربعة): جارو مجرور متعلق بالفعل (قَدَّرَ) وهو على تقدير: في تمام أربعة أيام، ولولا ذلك لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو قوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩] ويومان في الآخر وهو قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢].

(٣) الركون: الميل، الإحجام: التأخر وعدم الإقدام، الوغَى: الحرب، الحمام: الموت. والمعنى: لا يسوغ لأحد أن يفكر في التخلف وعدم الإقدام وقت الحرب خوفاً من الموت، فالموت مقدر له أجل.

**يا صاح هل حُمَّ عيش باقياً فترى		لنفسك العذر في إبعادها الأملا**(١)

فـ(باقياً) حال من النكرة (عيش)، وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ؛ كقول العرب: مررت بماء قِعْدَةَ رجل، فـ(قعدةَ) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: عليه مائةٌ بِيضاً(٢)، فـ(بيضاً) حال من (مائة) وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً**»(٣) متفق عليه، فـ(قياماً) حال من (قوم) وهو نكرة لا مسوغ لها.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة ـ منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان ـ من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

---

(١) يا صاح: منادى مرخم على غير قياس لأنه غير علم. والترخيم حذف آخر المنادى، هل حُم: بضم الحاء؛ أي: قدر، عيش: حياة، والمعنى: يا صاحبي هل قدر للإنسان حياة دائمة فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة والتكالب على جمع الحطام؟؟ وقوله: (عيش) نائب فاعل (الأملا) مفعول للمصدر، والألف للإطلاق.

(٢) بيضاً: مفرده أبيض، والمراد بها الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء و(بيضاً) حال، ولا يجوز أن تكون تمييزاً؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً، بل مفرداً مجروراً، ولأنك لو رفعته وقلت: عليه مائة بيض. لكان نعتاً، فليكن في حال النصب حالاً.

(٣) وهو شاكٍ: بتخفيف الكاف، بوزن قاضٍ، من الشكاية، وهي المرض، وكان ذلك بسبب سقوطه عليه الصلاة والسلام عن فرس، كما ورد ذلك في حديث أنس رضي الله عنه انظر: «فتح الباري» (١٧٨/٢) باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

وهذا معنى **قوله**: (**ولم ينكر غالباً ذو الحال... إلخ**) أي: إن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (**أو يَبِنْ**) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي؛ أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثالاً للنهي.

وقوله: (**مستسهلاً**) حال من النكرة (**امرؤ**)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائفٍ عاقبته.

* * *

تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً، نحو: ما جاء راكباً إلا أسامة، فـ(راكباً) حال من الفاعل (أسامة)، ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة، نحو: ما جاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، فـ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ولا يصح تقدمها عليه، لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال، نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعةً. فـ(واسعة)، حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه؛ لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: جلست في المكتبة مرتبةً، ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنه يجوز، وهو قول الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن مالك، كما في «التسهيل»، قال: «وهذا هو الصحيح»(١) واستدلوا بالسماع فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فـ﴿كَآفَّةٗ﴾ بمعنى: جميعاً، حال من المجرور وهو ﴿ٱلنَّاسِ﴾، وقد تقدم عليه؛ أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة(٢).

وقال الشاعر:

فـإن تـك أذواد أُصِـبْـنَ ونـسـوة   فلن يذهبوا فَرْغَاً بقتل حِبالِ(٣)

فقوله: (فرغاً) حال من (قتل) المجرور بالباء، وقد تقدم عليه.

وقال آخر:

تسليت طراً عنكُمُ بعد بينكم   بذكراكمو حتى كأنكم عندي(٤)

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٣٦).

(٢) وقيل لا شاهد في الآية، وأن (كافة) حال من الكاف في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾ والتاء للمبالغة، والمعنى: إلا شديد الكف للناس من الشرك ونحوه، وقد رَدَّ ابن مالك هذا الإعراب في «التسهيل وشرحه»: (٢/ ٣٣٧). فإن قيل: يلزم على استدلالكم بالآية تقدم الحال المحصورة، وقد ذكرتم قبل قليل أنه لا يجوز؟ فالجواب: أن بعض النحاة يجيز تقدم المحصور بـ(إلا) لعدم اللبس، كما تقدم في باب «الفاعل».

(٣) أذواد: جمع ذود، وهي الإبل من الثلاث إلى العشر. فرغاً: أي: هدراً. حبال: اسم ابن الشاعر، وهو طليحة الأسدي. وقيل ابن أخيه. وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

(٤) تسليت: تصبرت، طراً: أي: جميعاً، وهي حال، ومثلها: قاطبة وكافة، تقول: حضر الطلاب طراً أي: جميعاً، ومعنى البيت: تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم، وقد ورد من كلام أهل اللغة ما يفيد أن كلمتي (قاطبة وكافة) ليستا ملازمين للحال، وهذا قليل فلا يُفَنّد من نطق به.

فـ(طراً) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ(عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور، فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل(١).

يقول ابن مالك: (وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أبوا... إلخ) أي: أبى النحاة ـ والمراد الأكثرون ـ أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بحرف، ولا أمنع ذلك؛ لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟.

قوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي(٢)؛ لأن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالاجماع، كقولك: ما جاء من أحد راكباً. فيجوز تقدم الحال في هذا المثال؛ لأن صاحبه مجرور بـ(من) الزائدة، وإنما أطلق ابن مالك رحمه الله ولم يقيده بالزائد؛ لأن الزائد لا يُقَيَّدُ به، فإن الحرف إذا أطلق انصرف إلى الأصلي، فلذا تركه لوضوحه، والله أعلم.

* * *

مواضع مجيء الحال من المضاف إليه

٣٤١ ـ وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ ـ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

تقدم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بالإضافة، وذكر هنا أنه

---

(١) قالوا: لأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة، ولما كان الفعل لا يتعدى بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالتزام تأخير الحال ليكون في حيّز الجار!!!. وقد رَدَّ ذلك ابن مالك في كتابه «التسهيل» (٢/٣٣٩)، راجعه إن شئت.

(٢) سيأتي ـ إن شاء الله ـ في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي والزائد.

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مما يصح أن يعمل في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما، نحو: هذا كاتبُ الدرسِ واضحاً. فـ(واضحاً) حال من المضاف إليه (الدرس)؛ لأن المضاف (كاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

وكقولك: ساءني قطعُ الأشجارِ مثمرةً، فـ(مثمرة) حال من المضاف إليه (الأشجار)؛ لأن المضاف (قَطْعُ) مصدر يصح عمله في الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] فـ﴿جَمِيعًا﴾ حال من المضاف إليه وهو الكاف؛ لأن المضاف (مرجع) مصدر يصح عمله في الحال.

الثانية: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، فـ(نظيفاً) حال من المضاف إليه (الرجل)؛ لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ(**إخواناً**) حال من المضاف إليه، وهو الضمير؛ لأن المضاف (صدور) جزء من المضاف إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] على القول بأن (ميتاً) حال من المضاف إليه، وهو (الأخ)[(١)].

الثالثة: أن يكون المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه، بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، دون أن يتأثر المعنى؛ كقولك: تمتعت بجمال الحديقة ناضرةً، فـ(ناضرةً) حال من المضاف إليه

---

(١) وقيل: حال من المفعول (لحم)، ولا شاهد في الآية على هذا الإعراب.

(الحديقة) ويصح أن يقال: تمتعت بالحديقة ناضرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ[(١)] إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فـ(حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم)؛ لأن المضاف (ملة) كالجزء من المضاف إليه. إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

فإن لم يتحقق واحد من الأمور الثلاثة لم يصح مجيء الحال من المضاف إليه عند من يشترط ذلك[(٢)]، نحو: جاء غلام هند ضاحكةً. وأما من لا يشترط ذلك فهو يجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً، فيصح عنده المثال المذكور.

وهذا معنى **قوله**: **(ولا تجز حالاً من المضاف له... إلخ)** أي: لا تجز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه، **(فلا تحيفا)** الأصل: فلا تحيفنْ بنون التوكيد الخفيفة، لكنها قلبت ألفاً لأجل الوقف، والمعنى: لا تظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

---

(١) (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: «حاشية الجمل» (٢/ ٦٠٤).

(٢) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، وسبب الخلاف في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها؛ كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة؛ لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً أو مختلفاً. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً.

تقديم الحال على عاملها

٣٤٣ ـ وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤ ـ فَجائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها[1]، نحو: أستيقظُ من النوم مبكراً، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

الأول: أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفاً، نحو: جاء المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جاء المذنب. قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ[2] يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ(خشعاً) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله.

الثاني: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف، نحو: هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فإن كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها، فالأول، نحو: ما أحسن الغني متواضعاً، فـ(متواضعاً) حال من (الغني)، وهو واجب التأخير عن العامل (أحسن)؛ لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في التعجب.

ومثال الثاني: هذا أفصح الناس خطيباً، فـ(خطيباً) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح)؛ لأنه

---

(١) العامل في الحال قد يكون لفظياً؛ كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنوياً كأسماء الإشارة وبعض الحروف ـ الآتية قريباً ـ وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد يختلف العامل في الحال والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، فـ(جالساً) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ إن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(٢) وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ الباقون (خُشعاً) و(أبصارهم) فاعل للوصف.

وصف لا يشبه الفعل المتصرف(١).

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذا معنى **قوله**: (**والحال إن ينصب بفعل صرفا... إلخ**) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثَّل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(**مسرعاً**) حال تقدم على عامله (**راحل**) وهو اسم فاعل. و(**مخلصاً**) حال تقدم على عامله (**دعا**) وهو فعل متصرف.

* * *

مسألة لا يجوز فيها تقدم الحال على عاملها

٣٤٥ ـ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ ـ كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ ... نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

فُهم مما تقدم أن العامل في الحال إذا كان فعلاً غير متصرف، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف فإنه لا يجوز تقدم الحال على هذا العامل.

وذكر هنا مسألة ثالثة لا يجوز تقدم الحال فيها على عاملها، وهي أن يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ فـ(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، فـ﴿خَاوِيَةً﴾ حال من ﴿بُيُوتُهُمْ﴾ والعامل فيه اسم الإشارة(٢).

ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيم في أخلاقه.

---

(١) أفعل التفضيل شبيه بالفعل الجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف بذلك المشتقات الأصيلة، كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) من النحاة من يرى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال، والعامل فعل مقدر، والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق[١] كبير.

فـ(متعلماً) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه. و(واقفةً) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أُشَبِّهُ) دون حروفه.

ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعةً.

النخلة في مزرعتك مثمرةً.

فـ(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبرِه شبهِ الجملةِ المتأخرِ عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسماع؛ كقول الشاعر:

بنا عاذ عوف وهو باديَ ذلة ... لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصراً[٢]

فـ(باديَ) حال، وقد تقدم على عامله الظرف مع توسطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى **قوله: (وعامل ضمن معنى الفعل... إلخ)** أي: إن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بيَّن أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثَّل **بقوله: (سعيد مستقراً في هجر)** فتقدم الحال

---

(١) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق «الوافي ـ معجم وسيط» ص(٤٧٨).

(٢) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة.

إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

(مستقراً) على العامل (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.

* * *

مسألة مستثناة من منع تقدم الحال على عاملها

٣٤٧ ـ وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه: هذا التمر بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منه) وهو متعلق بأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(**مفرداً**) حال من الضمير المستتر في (**أنفع**) و(**معاناً**) حال من (**عمرو**)، والعامل فيهما (**أنفع**) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حالين: إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة، ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (**مستجاز لن يهن**) أي: أجازه النحاة، **وقوله**: (**لن يهن**) بفتح الياء وكسر الهاء؛ أي: لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لا مانع منه.

* * *

تعدد الحال

٣٤٨ ـ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال[1]. وصاحبها مفرد أو متعدد.

---

(١) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد، أو مختلفة كأن تكون الحال =

فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانماً، فـ(منتصراً، وغانماً) حالان. وصحاب الحال مفرد، وهو (الجيش)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ﴿أَسِفًا﴾ حال ثانية، والأسف: أشد الغضب.

وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٨] فـ﴿رَاضِيَةً﴾ و﴿مَّرْضِيَّةً﴾ حالان لصاحب واحد، وهو ضمير المخاطبة في ﴿ٱرْجِعِىٓ﴾.

وأما **الثاني**: وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع، نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، والأصل: دائبة ودائباً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤] فـ(مسخرات) جمع، وهي حال من متعدد.

الثاني: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس، لئلا يلزم فصل كل حال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقول: لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهباً إلى المدرسة. فـ(مقبلاً) حال من (زميلي)، و(ذاهباً) حال من تاء الفاعل.

= الأولى مفردة والثانية جملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] فـ(كسالى) حال مفرد، و(يراؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدئ بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٨٧) وما بعدها.

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس، نحو: حدث المحاضر طلابه واقفاً جالسين، فـ(واقفاً) حال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد، والحال مفرد، و(جالسين) حال للاسم الثاني (طلابه) لأنه جمع، والحال جمع.

وهذا معنى **قوله**: (**والحال قد يجيء ذا تعدد... إلخ**) أي: إن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدد. فاعلم ذلك[1].

* * *

الحال المؤكدة

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا

٣٥٠ ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

تقدم في أول باب الحال أن الحال قسمان:

١ ـ **مُؤَسِّسَة**: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وقد مضت.

٢ ـ **مؤكدة**: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ ـ **مؤكدة لعاملها**: وهي كل وصف دل على معنى عامله. وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال ما وافقت عاملها معنى: لا تظلم الناس باغياً، فـ(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

---

(١) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة؛ أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

ومثال ما وافقت عاملها لفظاً ومعنى: أصغ مصغياً لمن ينصحك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فـ﴿رَسُولًا﴾ حال من الكاف وهي مؤكدة لـ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾.

ب ـ **مؤكدة لصاحبها**: ولم يذكرها ابن مالك، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو: مررت على ما في المكتبة جميعاً. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، فـ﴿جَمِيعًا﴾ حال مؤكدة؛ لأن لفظة ﴿مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ عام. ومعنى ﴿جَمِيعًا﴾ العموم. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [يونس: ١٥] فـ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ حال مؤكدة؛ لأن آياته تعالى لا تكون إلا بهذا الوصف دائماً.

ج ـ **مؤكدة لمضمون الجملة**: ويشترط في الجملة أن تكون اسمية. وطرفاها معرفتان جامدان، نحو: محمد أبوك عطوفاً، فـ(عطوفاً) حال من (أب)[١] ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق معنى الجملة التي قبلها، وهي (محمد أبوك) لأن هذه الأبوة لا تتجرد من العطف الذي هو معنى الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] فـ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت مؤكدة لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيماً.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

الأول: أنها واجبة التأخير، فلا يجوز تقديمها على الجملة ولا توسطها بين المبتدأ والخبر.

الثاني: أن عاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحقه أو أعرفه أو أعلمه، أو نحو ذلك.

---

(١) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل، كما سيأتي في تقدير عاملها.

وهذا معنى **قوله**: (**وعامل الحال بها قد أُكدا**... إلخ) أي: العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو: (**لا تعث في الارض مفسدًا**) فـ(مفسداً) حال مؤكدة لعاملها؛ لأن العَثْيَ هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة فإن العامل (**مضمر**) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

* * *

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهُ

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفردة. وجملة. وشبه جملة.

١ ـ **فالحال المفردة**: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: اصفح عمن أتاك معتذراً، وتقدم لها أمثلة كثيرة في الأحكام السابقة.

٢ ـ **وشبه الجملة**: وهو الظرف والجار والمجرور، ويشترط لوقوعهما حالاً أن يكون كل منهما تاماً أي: مفيداً، نحو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى النزهة على غير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

٣ ـ **والجملة**: قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط(١) يربطها

---

(١) ويشترط في الجملة الحالية ـ أيضاً ـ أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ ـ **الواو**: وتسمى (واو الحال) نحو: دخلنا والواعظ يتكلم، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤][(١)].

٢ ـ **الضمير**: الذي يرجع إلى صاحب الحال، نحو: سمعت الخطيب يأسر القلوب بحسن لفظه، قال تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: متعادين.

٣ ـ **الواو والضمير معاً**: نحو: استقبل الناس رمضان وهم فرحون. قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣].

قال ابن مالك: (وموضع الحال تجيء جملةْ... إلخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً **بقوله**: **(وهو ناوٍ رحله)**.

* * *

تعين أن يكون الرابط الواو

٣٥٢ ـ وَذَاتُ بـدءٍ بِـمُـضَـارِعٍ ثَـبَـتْ حَوَتْ ضَمِيراً ومِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

تقدم أن جملة الحال لا بد فيها من رابط، وهو إما الواو أو الضمير أو هما معاً، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، فـ(يعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، يعود على المذنب، والجملة في محل نصب حال، والرابط الضمير (هو) العائد إلى المذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الحجر: ٦٧] والرابط هو واو الجماعة، وقال

---

(١) الرابط: في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] فجملة ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حال، والرابط هو المضير المستتر «أنت».

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً له؛ كقولهم: قمت وأصكُّ عين العدو.

وقول الشاعر:

فلما خشيتُ أظافيرَهم نجوتُ وأرهنهم مالكاً[(١)]

فـ(أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيُحكم عليها بالندور، ولا يقاس عليها.

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوقاً بـ(قد) تعينت الواو، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥][(٢)] فجملة ﴿تَّعْلَمُونَ﴾ حال من الواو في (تؤذونني) والرابط الواو.

قال الناظم: (وذات بدءٍ بمضارع ثبت... إلخ) أي: إن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط؛ لأن الواو لا تصلح للربط هنا،

---

(١) أظافيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

(٢) (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع في قوله تعالى: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ معناه الماضي أي: وقد علمتم، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ وقيل: إنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

ثم بيَّن أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له؛ أي: مخبراً بها عنه.

* * *

الربط بالواو أو الضمير أو هما معاً

٣٥٤ ـ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِـوَاوٍ أَوْ بِـمُـضْـمَـرٍ أَوْ بِـهِـمَـا

الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

١ ـ أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير، فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لا شك فيه، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فـ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعاريب[١].

ومثال المعطوفة: سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرابط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال، لوجود حرف العطف (أو) وهما لا يجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، فمثال المثبتة: لا تلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ

(١) (ذا) مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر، وجملة (لا ريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

﴿خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

٢ ـ أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو؛ لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبد العزيز لا يحمل كتابه. قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] فجملة ﴿لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفتك ما تحب السهر، قال الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة   فما لك بعد الشيب صبّاً متيّماً(١)

فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في (عهدتك) والرابط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما كـ(لم) و(لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبد السلام لم يحمل كتابه؛ أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبد السلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

٣ ـ وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً لـ(إلا)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ۝١١﴾ [الحجر: ١١]، فجملة ﴿كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ حال من الهاء في ﴿يَأْتِيهِم﴾ ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو، وحجته السماع، كما في قول الشاعر:

نعم امرأً هرِمٌ لَمَ تَعْرُ نائبة   إلا وكان لمرتاع بها وزرا(٢)

---

(١) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شبيبة: شباب وفتوة، صبّاً: عاشقاً. متيماً: مذللاً مستعبداً بالحب. وقوله: (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صبّاً) حال. (متيماً) صفة.

(٢) لم تعرُ: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من =

فجملة (إلا وكان..) حال من فاعل نعم وهو (الضمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امرأ).

وكذا تربط بالضمير إذا كان الماضي متلواً بحرف العطف (أو)؛ كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

كن للخليل نصيراً جار أو عدلا ... ولا تَشِحَّ عليه جاد أو بخلا

فجملة (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون قد والواو، لكونه قد عطف عليه بـ(أو).

وما عدا ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة. إلا إن كان الرابط هو الواو وجب الإتيان بـ(قد) بعد الواو مباشرة، نحو: غاب أخوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كان الرابط هو الضمير أو اجتمعا، جاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً، سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معاً، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم، ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد)، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ[1] صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٦، ١٧]، ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرة بماض مثبت، والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

= ارتاع وأصله الروع، وهو الخوف والفزع، وزرا: أي: معيناً وناصراً وملجأ وقوله: (امرأ) تمييز لفاعل (نعم) وهو الضمير المستتر، وجملة (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

(١) حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقتال قومهم.

٤ ـ وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة ـ أعني الربط بالواو أو بالضمير أو بهما ـ نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الضمير، وتقول: قدم والدي وما طلعت الشمس، والرابط هو الواو وحدها.

وهذا معنى **قوله**: **(وجملة الحال سوى ما قُدما... إلخ)** أي: وجملة الحال سوى الذي تقدم ـ وهي الجملة المضارعية المثبتة ـ تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما، وقد عرفت أن كلام الناظم ليس على إطلاقه، والألف في **قوله**: **(قُدما)** للإطلاق.

* * *

حذف عامل الحال

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

الأصل في عامل الحال ـ وغيرها ـ أن يكون مذكوراً، ليحقق الغرض منه، وهو إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فالحذف الجائز: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئتَ؟ فتقول: ماشياً، التقدير: جئتُ ماشياً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] التقدير ـ والله أعلم ـ بلى نجمعها قادرين.

والدليل الحالي: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات المحيطة بالمتكلم؛ كقولك: لمن قدم من الحج: مأجوراً؛ أي: رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفراً: سالماً؛ أي: تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

١ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر، نحو: احترامي الطالب مهذباً، فـ(مهذباً) حال، والعامل فيها محذوف، والأصل: احترامي الطالب إذا كان، أو إذ كان مهذباً، وقد تقدمت هذه المسألة في آخر باب «المبتدأ والخبر».

٢ ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: خالد أبوك عطوفاً فـ(عطوفاً) حال، والعامل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه أو أعرفه ونحوهما، وتقدم الكلام على ذلك.

٣ ـ أن تكون الحال دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي، فالأول نحو: تصدق على الفقير بريال فصاعداً. فـ(.. صاعداً) حال. وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المُتَصَدَّق به صاعداً، ومنه قول ﷺ: «**تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً**» متفق عليه.

ومثال الثاني: اشتريت القلم بريال فسافلاً، والتقدير: فانحط المشترى به سافلاً.

٤ ـ أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ، نحو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أتوجد قاعداً.

والحذف في هذه المسائل قياسي. وقد يحذف العامل سماعاً في غير ذلك، نحو: هنيئاً لك؛ أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو هنأك الأمر هنيئاً[1]، وعلى التقدير الأول تكون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معنى **قوله**: (**والحال قد يحذف ما فيها عمل... إلخ**) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره؛ أي: ممنوع، لكونه واجب الحذف فقوله: (**حُظِل**) أي: منع.

---

(١) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، فـ(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.

التَّمـيِيـزُ

تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

التمييز: اسم نكرة بمعنى (من)، لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز؛ لأنه اسم، بدليل تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان؛ أي: من العسل. وبيَّنَ ما قبله من إبهام؛ لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام؛ لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً...؟ وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً) زال الإبهام، وفُهم المراد؛ لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به، ولذلك يسمى لفظ (عسلاً) تمييزاً، والاسم المبهم (مُمَيَّزاً).

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهاماً، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة ـ كما في المثال السابق ـ وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلنا: طاب المكان هواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواءً) تمييزاً؛ لأنه أزال إبهاماً في نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة، نحو: هذا الرجل طاهرٌ قلبَه ـ بالنصب ـ فـ(قلبه) وإن بيَّن إبهام ما قبله، لكنه ليس بتمييز؛ لأنه معرفة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما سيأتي إن شاء الله، في باب «الصفة المشبهة».

وخرج بقولنا: بمعنى (مِنْ): الحال، فإنه بمعنى (في حال كذا).

وخرج بقولنا: (بيان ما قبله: اسم (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعنى (من) لكنها ليست للبيان، بل هي (من) الاستغراقية، كما تقدم في موضعه.

والتمييز نوعان:

الأول: تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهو الذي يكون مُمَيَّزه لفظاً دالاً على العدد، نحو: اشتريت ستة عشر كتاباً، أو على المقدار وهو إما مساحة، نحو: اشتريت ذراعاً صوفاً. أو كيل، نحو: اشتريت إردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشتريت رطلاً سمناً. أو على ما يشبه المقدار (وهو ما أجرته العرب مجرى المقادير لشبهه به في مطلق المقدار وإن لم يكن منها..) نحو: صببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشتريت نحياً سمناً[1]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز منصوب، والمميز شبيه بالمقدار، وهو قوله: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، فـ(خيراً وشراً) منصوبان على التمييز، والمميز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

---

(١) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطي من اليد، وهو يعادل: (٢، ٤٦) سم، والإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه: في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقة لكتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧١). والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون: وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل حِمْل وأحمال. قال ذلك في المصباح المنير ص(٢١٠) وص(٥٩٦). والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن (٩٠) مثقالاً، والمثقال (٥٣، ٤) جرام، فيكون مقداره بالجرام (٧، ٤٠٧) جرام؛ أي: ما يقارب (٤٠٨) جرام. انظر: «الإيضاح والتبيان» ص(٥٥، ٥٦).

وسمي هذا النوع تمييز المفرد؛ لأنه يزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها، وتمييز الذات؛ لأن الغالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة، كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

النوع الثاني: تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ ـ تمييز محول عن الفاعل: نحو: حَسُنَ الشاب خلقاً، فـ(خلقاً) تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة الحسن إلى الشاب، وهو منقول من الفاعل، والأصل: حَسُنَ خُلُقُ الشاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فـ﴿شَيْبًا﴾ تمييز نسبة محول عن الفاعل؛ لأن تقديره: واشتعل شيب الرأس.

٢ ـ تمييز محول عن المفعول: نحو: وَفَّيْتُ العمال أجوراً، فـ(أجوراً) تمييز نسبة، أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفيت أجور العمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، فـ﴿عُيُونًا﴾ تمييز نسبة محول عن المفعول؛ لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التمييز النصب ـ غالباً[١] ـ والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم؛ كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو: ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى مِنْ ... إلخ) أي: إن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز

---

(١) لأنه سيأتي جواز جره.

النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها(١).

ثم بيَّن أنواع التمييز بالأمثلة (**كشبرٍ أرضاً**) للمساحة، (**وقفيزٍ براً**) للكيل، (**ومنوين عسلاً وتمراً**) للوزن، و(منوين) تثنية (مَناً) كعصاً، وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

* * *

جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف، تقول: شربت رطلَ لبنٍ، عندي مثقالُ ذهبٍ، اشتريت ذراعَ صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بـ(من)، نحو: ما في الأرض قدرُ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ**﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿**ذَهَبًا**﴾ تمييز منصوب؛ لأن الدال على مقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد(٢).

---

(١) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك ـ هنا ـ قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به؛ لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

(٢) وخلاصة ذلك كالآتي:

أ ـ العددان ثلاثة عشرة وما بينهما تمييزها جمع مجرور؛ لأنه مضاف إليه، =

وهذا معنى **قوله: (وبعد ذي ونحوها اجرره... إلخ)** فالمراد (بذي...) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة **(كَمُدُّ حنطةٍ غذا)** والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع.

وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد بـ(نحوها) ـ وفي بعض النسخ: «وشبهها» ـ كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة، نحو: مثقال، وذَنُوب، ونحوهما، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المُمَيَّزِ للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

* * *

حكم التمييز بعد (أفضل) التفضيل.

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بكْرٍ أَبَا

حكم التمييز بعد التعجب

من أنواع تمييز النسبة: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل، والواقع بعد ما يفيد التعجب.

أما **الأول**: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحو: العالم العامل أرفع من ذوي المال قدراً، فـ(قدراً) تمييز يجب نصبه، وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال:

= والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتبٍ.

ب ـ المائة والألف تمييزها مفرد مجرور؛ لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتابٍ، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج ـ العدد غير ما سبق، تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاثةَ عشرَ كراسةً، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل، ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.

العالم العامل ارتفع قدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤].

وعلامة ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل، ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحو: الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ أصدق الناس، فـ(الناس) تمييز، يجب جره بالإضافة؛ لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعل إلى غير التمييز، فإنه يجب نصبه حينئذ، لتعذر إضافة أفعل مرتين، نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه[1] سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي، فالقياسي، نحو: ما أحسن الصدق خلقاً للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي، نحو: لله دره فارساً[2] وقول الشاعر:

وحسبك داءً أن تبيت ببطنةٍ وحولك أكباد تَحِنُّ إلى القِدِّ[3]

وهذا معنى **قوله**: **(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا... إلخ)** أي:

---

(١) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره بـ(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره بـ(من) وكذا نحو: ما أحسن المهذب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فيجوز جره بـ(من) لما ذكر.

(٢) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر دراً، إذا كثر. ثم سمي اللبن نفسه دراً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن؛ لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشئ الخلائق ومبدعها وهو الله ﷻ.

(٣) حسبك: مبتدأ، داءً: تمييز، أن تبيت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقد: بكسر القاف، القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.

وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز... إلخ) أي: اذكر التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

* * *

جواز جر التمييز بـ(من) ومواضع ذلك

٣٦٢ ـ وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالإضافة، نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسلٍ، وذكر ـ هنا ـ وجهاً ثالثاً وهو جره بـ(من) التي لبيان الجنس، نحو: بعت ذراعاً من صوف، لا أملك شبراً من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

الأول: تمييز العدد؛ كعشرين قلماً.

الثانية: ما كان فاعلاً في المعنى(١)، نحو: استقام الولد خلقاً.

الثالثة: التمييز المحول من المفعول، نحو: غرست الأرض شجراً.

وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، **فقال: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد... إلخ)** أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: **(طب نفساً تفد)**؛ أي: من طابت نفسه أحبّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد، ومن خبثت نفسه

---

(١) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواءً. لأن الأصل: طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا أنه غير محول، فيجوز جره بـ(من) وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما أحسن خالداً رجلاً، فهو غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فالعلة في عدم جواز الجر أن مدخول (من) يصح الإخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من).

وأشار **بقوله**: **(إن شئت)** إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً، نحو: ما أحسن زيداً رجلاً!.

* * *

حكم تقديم التمييز على عامله

٣٦٣ ـ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

عامل التمييز إما أن يكون اسماً، نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب، نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد، نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً، نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه.

وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية[(١)] وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب؛ كقول الشاعر:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا[(٢)]

فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.

وقول الآخر:

ضيعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا وما ارعويت وشيباً رأسيَ اشتعلا[(٣)]

---

(١) انظر: «الكافية» (٢/ ٧٧٤).

(٢) تطيب: تطمئن. بنيل المنى: إدراك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

(٣) الحزم: ضبط الرجل لأموره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة، فلا يقاس عليه، وهذا هو المختار؛ فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: **(وعامل التمييز قدم مطلقاَ... إلخ)** أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاَ) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز، وهذا نادر، والألف في **قوله:** **(سبقا)** للإطلاق، والله أعلم.

بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

عدد حروف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَىَ   حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥ ـ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا   وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

لما فرغ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات. شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ مجرور بالإضافة، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الذي يلي هذا.

٣ ـ مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور. وهذا موضعه التوابع.

وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

وهذه الحروف العشرون التي ذكر الناظم كلها مختصة بالأسماء. وتعمل فيها الجر، وقد تقدم الكلام على (**خلا وحاشا وعدا**) في باب «الاستثناء». وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء، كما قال في «شرح الكافية»(١).

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه، إلا (كي، ولعل، وحتى) وقلَّ من يذكرهن من حروف الجر؛ لغرابة الجر بهن.

كي الجارة

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل، في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية. كما في قولهم في

(١) (٢/ ٧٨٠).

الاستفهام عن علة الشيء: كَيمه؟ بمعنى لِمَهْ؟ فـ(كي) حرف جر، و(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي)، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها. وجيء بالهاء للسكت، عوضاً عن الألف المحذوفة، وحفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثاني: إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها، والغالب أن تكون مضمرة، نحو: جئت كي أستفيدَ. فـ(أستفيد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والتقدير: جئت للاستفادة[1].

الثالث: إذا دخلت على (ما) المصدرية. مع صلتها. نحو: أحسن معاملة الناس كي ما تسلمُ من أذاهم. فـ(تسلم) فعل مضارع مرفوع. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) أي: لسلامتك من أذاهم.

«لعل» حرف جر عند بعض العرب

وأما (**لعلَّ**) فهي حرف جر شبيه بالزائد. وتفيد الترجي والتوقع. والجر بها مقصور على بعض العرب، ذكره أبو زيد الأنصاري[2]. وحكى الجر بها الفراء وغيره، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع، ولا هو سائغ اليوم، نحو: لعل المسافرِ قادمٌ غداً. فـ(لعل) حرف ترج شبيه بالزائد. (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر، (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية.

«متى» حرف جر عند بعض العرب

وأما (**متى**) فحرف جر أصلي[3]. مستعمل في لغة (هذيل).

---

(١) هذا على أحد الوجهين، والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، واللام مقدرة قبلها؛ أي: لكي.

(٢) «النوادر في اللغة» ص٢١٨.

(٣) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:

١ ـ حرف جر أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق، مذكور أو محذوف والمتعلَّق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه، فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه، فإذا قلت: جئت من البيت، فإن الجار والمجرور =

ومعناه: الابتداء ـ غالباً ـ ومن كلامهم: أخرجها متى كُمّه؛ أي: من كمه. حكاه الكسائي عنهم.

قال ابن مالك في تعداد الحروف: **(هاك حروف الجر... إلخ)** و(هاك) اسم فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والكاف: حرف خطاب لا محلَّ له؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف. ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

* * *

٣٦٦ ـ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

٣٦٧ ـ وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّْ ... مُنَكَّراً، وَالتَّاءُ لِلّهِ وَرَبّْ تقسيم حروف الجر

٣٦٨ ـ وَما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

حروف الجر قسمان:

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، وهو سبعة (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء).

الثاني: مختص بالاسم الظاهر، وهو سبعة أيضاً، ذكرها ابن مالك وهي أربعة أقسام.

الأول: ما يختص بالزمان، وهو **(مذ، منذ)** تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة. وما رأيته منذ يومِنا. والأول بمعنى: من. والثاني بمعنى: في. وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

= متعلق بالفعل قبله، والمتعلَّق إما فعل أو شبهه؛ كاسم الفعل، والمشتق العامل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، والمشتق الذي لا يعمل؛ كاسم الزمان والمكان.

٢ ـ حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق، نحو: ما جاءني من أحد.

٣ ـ حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص ـ كالحرف الأصلي ـ وليس له متعلق ـ كالزائد ـ مثل: رُبَّ.

الثاني: ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو ثلاثة: في، الكاف، الواو.

فأما (**في والكاف**) فسيأتي الكلام عليهما ـ إن شاء الله ـ. وأما الواو فهي مختصة بالقسم، لكنها لا تختص بظاهر معين، نحو: والله لأفعلن الخير، أو: والرازق أو والمحيي أو والمميت لأفعلن الخير، ولا يجوز للمخلوق أن يقسم إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته.

الثالث: ما يختص بجر النكرة، وهو (رُبَّ)، وهو حرف جر شبيه بالزائد، موضوع للتكثير أو التقليل حسب القرينة(١). والأول أكثر(٢) نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت. ولا بد أن يأتي بعدها نعت مفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد كما مثل. والجملة نحو: رب صديقٍ لازمك عرفته، وشبه الجملة: رب صديقٍ عندك عرفته.

والإعراب: (رب) حرف جر شبيه بالزائد (رجلٍ) مفعول (لقيت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (عالم) صفة (لقيت) فعل وفاعل.

ويجوز تخفيف الباء كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢] في قراءة نافع وعاصم. وشدد الباقون،

---

(١) من مجيء (رُبّ) للتقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلْدَه أبوان

والقرينة أنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد، فالأول: هو عيسى، والثاني: هو آدم عليهما وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام، وقوله: (لم يلْدَه) بتسكين اللام تخفيفاً، وتحريك الدال بالفتح، وحقها الجزم.

(٢) ومنه قوله ﷺ: «**يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة**» أخرجه البخاري (٣/ ١٠ فتح) وفي رواية (فرُبَّ كاسية)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. وقد نصَّ سيبويه على أن الغالب فيها التكثير في باب (كم) حيث قال: (واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأن المعنى واحد إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم) [الكتاب ٢/ ١٦١].

وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الزائدة إعراباً، المؤكدة معنى، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

الرابع: ما يختص بلفظ: (الله). وهو (**التاء**) كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقد سمع من كلامهم جرها لـ(رَبّ) مضافاً إلى الكعبة فقالوا: تَرَبِّ الكعبة.

فهذه السبعة المذكورة، لا تجر إلا الاسم الظاهر، وما ورد من جر بعضها للضمير فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ كقول الشاعر:

رُبّــه فـتــيــةً دعــوت إلــى مــا ... يورث المجد دائباً فأجابوا(١)

وقول الآخر:

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شمالاً كَثَبَاً ... وأُمَّ أوعـال كـهـا أو أقـربـا(٢)

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (**بالظاهر اخصص منذ مذ**... إلخ) أي: اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة، واخصص بـ(مذ ومنذ) أسماء الزمان. وبـ(رب) النكرة، والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ (الله) وكلمة (رَبّ) على النحو المتقدم، وما رواه النحاة من جر (رُبَّ)

---

(١) معناه: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم الشرف والمجد والكرم، وداومت على دعائهم واجتهدت فيه، فاستجابوا لذلك.
إعرابه: (ربه) رب: حرف جر شبيه بالزائد، والهاء ضمير مبني على الضم وله محلان: أحدهما: جر برُبَّ، والثاني: رفع بالابتداء (فتيةً) تمييز (دعوت) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ (دائباً) حال من الضمير في (دعوت).

(٢) البيت في وصف حمار وحشي ورد الماء فرأى صياداً ففر منه. (الذنابات) اسم موضع و(أم أوعال) اسم هضبة (شمالاً) أي: ناحية الشمال (كثباً) بفتح الكاف والثاء؛ أي: قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد، فالكاف للتشبيه.
إعرابه: (خلى الذنابات) خلى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذر، وفاعله ضمير مستتر يعود على حمار الوحش الموصوف و(الذنابات) مفعول به منصوب (شمالاً) ظرف مكان منصوب (كثباً) صفة له، (كها) الكاف حرف جر و(ها) مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أم أوعال)، ويجوز رفع (أم) على الابتداء وخبره (كها) (أو أقربا) معطوف على الهاء من (كها).

لضمير الغيبة، أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي: شاذ. وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين.

* * *

معاني (من) ٣٦٩ ـ بَعِّضْ وبَيِّن وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

٣٧٠ ـ وَزِيدَ فِي نَفيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

شرع الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام عن حروف الجر التي يكثر استعمالها، وذكر بعض المعاني القياسية لكل واحد منها[1].

فالأول: مِنْ: وذكر لها خمسة معانٍ وهي:

١ ـ التبعيض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامتها أن يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت، نحو: أخذت من الدراهم، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] أي: بعض الناس، وهم المنافقون، وقال تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٢ ـ بيان الجنس، ويكثر وقوعها بعد (ما) و(مهما) لإفراط إبهامهما؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وقد تقع بعد غيرهما؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾

---

(١) جرى ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ على رأي الكوفيين وبعض المتأخرين القائلين: إن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض في تأدية معانيها إذا كان السياق صالحاً لذلك. ويرى البصريون أن حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه، فالحرف (من) للابتداء و(في) للظرفية، و(على) للاستعلاء... وهكذا، ولا يدل على معنى آخر إلا بطريق المجاز، أو أن العامل ضمن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. راجع: «المغني» (٨٦١)؛ «حاشية الصبان» (٢/ ٢١٠)؛ «همع الهوامع» (٤/ ٢١٥)؛ «النحو الوافي» (٢/ ٥٣٧)؛ وفي «مجلة المجمع العلمي العراقي» مج٣٢ ج٣/ ٤/ ص١٤٩، مقال حول هذا الموضوع.

[الحج: ٣٠]. وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بينت نكرة فعلامتها أن يقع موقعها الضمير وحده؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي سندس وإستبرق.

٣ ـ ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة أحياناً على الصحيح، وهذا المعنى هو الغالب عليها، وذلك إذا كان الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوهما، ويكون المجرور بـ(من) هو الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل، نحو: سرت من مكة إلى المدينة، قال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وقد يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً.

ومن مجيئها لابتداء الغاية الزمانية قول أنس رضي الله عنه: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)(١).

٤ ـ التوكيد، وذلك إذا كانت زائدة، ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما حضر من أحد.

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٥٠٩ فتح)؛ ومسلم رقم (٨٩٧)، وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص١٢٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهناك مقال جيد في التنبيه على ما في تحقيق هذا الكتاب من وهم وتحريف في «مجلة المجمع العلمي العراقي» ج٢ ـ ٣ مج٣٣ ص(٥٣٧).

قال تعالى: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا﴾ [الحجر: ٥] فـ(مِن) حرف جر زائد للتوكيد (أمة) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (أجلها) مفعول به. و(ها) مضاف إليه، ومثال النهي: لا تضرب من طالب، ومثال الاستفهام: هل حضر من أحد؟ قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] فـ(فطور) مفعول (ترى) زيدت فيه (من) للتوكيد، ومعنى (فطور): تشقق أو تصدع.

٥ ـ أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

وإلى الأربعة المعاني الأُول أشار **بقوله**: (**بعّض وبيّن... إلخ**) أي: أن (من) تأتي للتبعيض. ولبيان الجنس، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة قليلاً، وزائدة بعد نفي وشبهه ـ وهو النهي والاستفهام ـ مع جر النكرة، ومثاله: (**ما لباغ من مفر**) فـ(من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر، و(لباغ) خبر مقدم، وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد.

* * *

معاني بعض الحروف

٣٧١ ـ لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى ... وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢ ـ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِيْ

٣٧٣ ـ وَزِيدَ والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا ... وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ ـ بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

من حروف الجر:

معاني (حتى)

الثاني: حتى، وهي حرف جر أصلي، وهي على ضربين:

١ ـ جارة للمفرد الصريح. وهذه معناها الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى (حتى الغائية)، وهي لا تجر إلا الآخر، أو المتصل بالآخر، فالمتصل بالآخر؛ كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾

[القدر: ٥][(١)] فـ(حتى) حرف جر، (مطلع) اسم مجرور بـ(حتى)، (الفجر) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(سلام)، ومثال جرها الآخِر: أكلت السمكة حتى رأسِها.

٢ ـ جارة لـ(أن) المصدرية ومدخولها. وهذه تكون غائية ـ كالنوع الأول ـ وعلامتها صحة وقوع (إلى أن) موقعها من غير فساد في المعنى، نحو: أتابعُ المحاضر حتى تنتهيَ محاضرته. فـ(حتى) حرف جر، (تنتهي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى).

وتكون تعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هذّب أولادك حتى تستفيدَ منهم، وتكون استثنائية ـ وهذا قليل ـ وهي بمعنى: (لكن) وذلك إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين، نحو: لا ينتفع الأب من أولاده حتى يربيهم، بمعنى: إلا أن يربيهم.

معاني اللام

الثالث: اللام، وهو حرف جر يكون أصليّاً وقد يكون زائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ ـ انتهاء الغاية، فتكون مثل (إلى) كما سيأتي إن شاء الله. وهذا المعنى قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

٢ ـ الملك، وتقع ـ غالباً ـ بين ذاتين الثانية منهما تَملك. وهذا هو أكثر معانيها، نحو: الكتاب لخالد، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، والأصل: ملك السمٰوات والأرض لله.

٣ ـ شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص، وهو أن يكون مدخول اللام لا يَملك، نحو: الباب للدار.

٤ ـ التعدية إلى المفعول به، فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنىً وإن كان مجروراً، نحو: ما أَحَبَّ طالبَ العلم للطباعة الجيدة من الكتب.

---

(١) (سلام): خبر مقدم (هي) مبتدأ مؤخر.

٥ ـ التعليل، إذا كان ما بعدها علة لما قبلها، نحو: طلب العلم ضروري لرفع الجهل. وهذه المعاني الخمسة ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٦ ـ التوكيد لمعنى الجملة بتمامها. وتكون زائدة، وتكثر زيادتها بين الفعل ومفعوله؛ كقول الشاعر:

وملكت ما بين العراق ويثربٍ ... ملكاً أجار لمسلم ومعاهد(١)

فزاد اللام في (لِمسلمٍ) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه. وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

٧ ـ تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين:

أحدهما: أن يقع العامل متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، للذين هم يرهبون ربهم.

وثانيهما: أن يكون العامل فرعاً في العمل، إما لكونه مصدراً، نحو: ساءني ضَرْبُ عليٍّ لخالد، أو اسم فاعل؛ كقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أو صيغة مبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

---

(١) الممدوح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، (يثرب) الاسم القديم للمدينة النبوية، فغيره النبي ﷺ فقال: **«يقولون يثرب وهي المدينة»** متفق عليه. (ومعاهد) بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول، وهو اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

إعرابه: (ملكت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به (بين) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول (العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة (ويثربٍ) معطوف على المجرور، مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب: ١٣]، (ملكاً) مفعول مطلق منصوب (أجار) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على (ملك) والجملة صفة لملك (لمسلم) مفعول أجار على زيادة اللام، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (ومعاهد) معطوف على (مسلم) باعتبار لفظه مجرور بالكسرة.

[هود: ١٠٧]. وقد اجتمع السببان في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

معاني «إلى» **الرابع: إلى، وهو حرف جر أصلي**، ومن أشهر معانيه: انتهاء الغاية، مكانية أو زمانية؛ كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والمراد بانتهاء الغاية: أن المعنى قبلها ينقطع وينتهي بوصوله إلى المجرور بعدها.

معاني «الباء» **الخامس: الباء، وهو حرف جر يقع أصليّاً وزائداً، وله معانٍ كثيرة منها:**

١ ـ أن تكون معنى (بدل)، بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى، والأكثر دخولها على الشيء المتروك، كقول تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦] وكقول أحد الصحابة ﷺ وهو عمرو بن تغلب: (فوالله ما أحبّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم)[1] أي: بدلها.

٢ ـ الظرفية، وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وهذا مثال الظرف المكاني، وقال تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وهذا مثال الظرف الزماني؛ وكقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الذاريات: ١٨].

٣ ـ السببية، بأن يكون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

٤ ـ الاستعانة، وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾﴾ لأن الفعل لا

---

(١) أخرجه البخاري. انظر: «فتح الباري» (٢/ ٤٠٣).

يتأتى على الوجه الأكمل إلا بالبسملة[١].

٥ ـ التعدية، وهي التي يستعان بها غالباً في تعدية الفعل إلى مفعوله، كما تُعدّيه همزة النقل، وأكثر ما تعدي الفعل اللازم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أذهب. وقد تأتي مع الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالباء في (ببعض) متعلقة بالمصدر، وهي لتعدية المصدر إلى مفعوله الثاني؛ لأن (دفع) يتعدى لواحد ثم عدي إلى ثانٍ: بالباء.

٦ ـ العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسّاً أو معنى، نحو: اشتريت الكتاب بعشرة، وقابلت إحسانه بالشكر والدعاء.

وتسمى (باء المقابلة)، والعوض غير البدل، فإن العوض دفع شيء في مقابلة آخر، أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة بين الجانبين.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١].

٧ ـ الإلصاق، وهذا المعنى هو أصل معانيها، وهو مطلق التعلق، وهو نوعان:

١ ـ إلصاق حسي أو حقيقي: إذا كان مفضياً إلى المجرور نفسه، نحو: أمسكت باللصِّ، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، قال تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فالباء للإلصاق؛ لأن الماسح يلصق يده بالممسوح. وقوله سبحانه في التيمم: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] مثله.

٢ ـ إلصاق معنوي أو مجازي، إذا كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، نحو: طفت بالكعبة.

---

(١) والوجه الثاني أن الباء للمصاحبة. انظر: «تفسير الألوسي» (١/ ٤٧).

٨ ـ بمعنى (مع) وهي باء المصاحبة، نحو: بعتك المنزل بأثاثه، ومنه قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه؛ إذ لا يراد أنهم دخلوا يحملون شيئاً وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] أي: مصاحباً حمد ربك.

٩ ـ بمعنى (من) فتفيد التبعيض؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها. وقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم، والأظهر ما تقدم من أنها للإلصاق، وليست للتبعيض. قال ابن جني: (أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء)[١].

١٠ ـ بمعنى (عن) فتفيد المجاوزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب واقع، وقال تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] أي: عن أيمانهم.

السادس: (في) وأشهر معانيها: الظرفية حسية، نحو: الطلاب في الفصل؛ وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٤٥﴾ [الحجر: ٤٥]، ومعنوية، نحو: العزُّ في طاعة الله؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وتأتي للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله ﷺ: «**عذبت امرأة في هرة...**»[٢].

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله: (للانتها حتى ولام وإلى... إلخ)** أي: أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية، و(من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل، ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك

---

(١) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٤٢٢)؛ «حاشية الصَّبّان» (٢/ ٢٢١)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٧).

(٢) متفق عليه.

وشبهه، وتأتي للتعدية والتعليل، ومعنى: (**وتعليل قُفي**) بضم القاف: نُسب وعُرف، ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة، ثم قال: (**والظرفية استبن بيا وفي**) أي: اجعل الظرفية واضحة بالباء؛ لأنها من معانيها ومعاني (في)، (**وقد يبينان السببا**) أي: يشتركان في معنى السببية، والألف للإطلاق، ثم سرد معاني الباء، وهي: الاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق، وبمعنى: (**مع**) أي: للمصاحبة، وبمعنى: (**من**) أي: التبعيض، وبمعنى: (**عن**) أي: المجاوزة، ويأتي تعريفها قريباً إن شاء الله.

* * *

٣٧٥ ـ عَلَى لِلاِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ ـ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا على مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

من حروف الجر:

معاني «على» **السابع: على، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:**

١ ـ الاستعلاء، وهو أكثر معانيها، حسيّاً كان، نحو: خالد على السيارة، قال تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنويّاً، نحو: عليه دين، قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما نحو: توكلت على الله، فليس من هذا المعنى؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حسّاً ولا معنىً، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد؛ أي: أضفت توكلي واعتمادي إلى الله سبحانه، وأسندتهما إليه.

٢ ـ معنى (في) وهو الظرفية، وذلك إذا دخلت على الظروف غالباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

٣ ـ معنى (عن) وهو المجاوزة، نحو: إذا رضي عليَّ الأبرار غضب عليَّ الأشرار؛ أي: رضي عني، قال الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قُشيرٍ لعمرُ اللّه أعجبني رضاها(١)

وإنما كانت بمعنى: (عن) لأن الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بـ(عن) لا بـ(على) قال تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩].

معاني «عن»

الثامن: عن، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

١ ـ المجاوزة، وهي أشهر معانيها، ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فالأول، نحو: انصرفت عن قرناء السوء؛ أي: جاوزتهم وتركتهم. والثاني، نحو: انتفعت بحديث رواه أبو هريرة ﷺ؛ أي: جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا، وهذه مجاوزة حقيقية، وقد تكون مجازية، نحو: أخذت الفقه عن فلان؛ كأنه ـ لما علمتُ ما يعلمه ـ قد جاوزه العلم بسبب الأخذ عنه.

٢ ـ بمعنى (بَعْد)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: بعد قليل، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١].

٣ ـ بمعنى (على) وهو الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦۚ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه.

وهذا معنى **قوله**: (**على للاستعلا... إلخ**) أي: إن (على) تكون للاستعلاء، وقُصر قوله: (**للاستعلا**) للضرورة، وتكون للظرفية بمعنى: (**في**) وللمجاوزة بمعنى: (**عن**) التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصده من فَطَنَ له، ثم بيَّن أن (عن) قد تكون بمعنى: (بعد) وبمعنى: (**على**) المفيدة للاستعلاء، كما أن (على) تكون بمعنى: (عن) المفيدة للمجاوزة.

---

(١) إعرابه: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب بجوابه، وجملة (رضيت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها، (لعمر الله) اللام للابتداء (عمر) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، وجملة (أعجبني) لا محل لها جواب (إذا).

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ   يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

معاني «الكاف»

التاسع من حروف الجر: الكاف، وهو حرف يقع أصليّاً وزائداً، ومن معانيه:

١ ـ التشبيه: وهو أكثر معانيه استعمالاً، والتشبيه: عقد مماثلة بين شيئين لاشتراكهما في صفة أو أكثر، قال تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢] أي: في الارتفاع.

٢ ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايته إياكم، و(ما) مصدرية؛ وكقولنا في التشهد: (كما صليت على إبراهيم) على أحد القولين[١].

٣ ـ التوكيد ويختص بالزائدة؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على رأي من يقول بأنها زائدة؛ لتوكيد نفي المثل لئلا يلزم إثبات المثل لله تعالى لو قيل بعدم زيادتها؛ إذ يصير المعنى: ليس مثلَ مثلِهِ شيء. والقول الثاني: أنها غير زائدة؛ لأن العرب تطلق المثل وتريد به الذات، نحو: مثلي لا يفعل كذا؛ أي: أنا لا أفعل كذا، قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] أي: على القرآن، فيكون معنى الآية، ليس مثل ذات الله شيء، وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في الصفات.

وهذا معنى **قوله: (شبه بكاف... إلخ)** أي: شبه شيئاً بشيء آخر بواسطة الكاف. وقد يقصد بها التعليل، وقد ورد هذا الحرف زائداً للتوكيد.

* * *

---

(١) ذكره الحافظ ابن حجر، والقول الثاني أنها للتشبيه، لكن يرد عليه إشكال. راجع «فتح الباري» (١١/ ١٦١)، ط: السلفية.

استعمال بعض الحروف أسماء

٣٧٨ ـ وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا

من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة، ذكر هنا ثلاثة هي:

١ ـ الكاف، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (مثل) في محل رفع فاعل، نحو: ما عاتب العاقل كنفسه؛ أي: مثلُ نفسه، أو في محل نصب مفعول به، نحو: ما رأيت كطالب العلم في حفظ الوقت؛ أي: مثلَ طالب العلم، فالكاف اسم مبني على الفتح في محل رفع أو نصب، وقد تكون في محل جر، نحو: فلان يبتسم عن كالبرَدَ؛ أي: عن مثل البرَدَ.

٢ ـ عن، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية وتكون اسماً مبنيّاً بمعنى: (جانب)، ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة بالحرف (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، نحو: يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه؛ أي: من جانب يمينه ومن جانب يساره.

٣ ـ على، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون اسماً مبنياً بمعنى: (فوق)، ويكثر وقوعها مجرورة بالحرف (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء، نحو: تمر من على منزلنا الطائرات؛ أي: من فوق منزلنا.

٤ ـ منذ.

٥ ـ مذ، ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

قال ابن مالك: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى... إلخ) أي: إن حرف (الكاف) استعمل اسماً، وكذلك (عن) و(على) ومن أجل استعمالها اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء.

* * *

استعمال (مذ) و(منذ)

٣٧٩ ـ وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

٣٨٠ ـ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

العاشر والحادي عشر: من حروف الجر: مذ ومنذ ولهما استعمالان:

الأول: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

١ ـ إذا دخلا على اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان، فـ(مذ) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، (يومان) خبره، وهذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم؛ أي: بيني وبين الرؤية يومان.

٢ ـ إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت وهو الغالب، نحو: أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتني، أو اسمية، نحو: ما خرجت منذُ الجوُّ ممطر، فـ(منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

الاستعمال الثاني: أن يكونا حرفين أصليين للجر، ومعناهما ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة؛ أي: من يوم الجمعة، والظرفية إن كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ يومِنا؛ أي: في يومنا.

وهذا معنى **قوله**: (**ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا**... إلخ) أي: إن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما، (**أو أوليا الفعل**) أي: جُعل الفعل الماضي والياً لهما؛ أي: واقعاً بعدهما، ثم ذكر المثال، وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرفا جر بمعنى: (من) وإن كان حاضراً فـ(**استبن**) أي: اطلب بيان معنى: (**في**) الظرفية.

* * *

زيادة «ما» بعد بعض الحروف

٣٨١ ـ وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا　　فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ ـ وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّْ　　وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

تزاد كلمة (ما) بعد خمسة أحرف وهي: (من، وعن، والباء، ورُبَّ، والكاف) وهي قسمان:

الأول: غير كافة، فيبقى عمل الحرف وهو الجر، وتعرب (ما) زائدة، وذلك مع الثلاثة الأُولى.

فمثال (من)، قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] فـ(من) حرف جر و(ما) زائدة للتوكيد، و(خطيئات) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومثال (عن)، قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ومثال (الباء)، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

الثاني: (ما) الكافة، وهي التي تزاد بعد (رب، والكاف) فتكفهما عن العمل، والغالب على (رُبَّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ؛ لأن معناها التكثير والتقليل ـ كما تقدم ـ وهما إنما يكونان فيما عرف حده، وأما المستقبل فهو مجهول، نحو: ربما رأيت في الطريق سائلاً وهو من الأغنياء. وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢].

ومن العرب من يبقيها على عملها مع وجود (ما) فيقول: رُبَّ ما جليسٍ أضاع وقتي، وتكون زائدة فقط، وتكتب (ما) مفصولة.

وأما الكاف فإذا اتصلت بها (ما) كفتها غالباً، وأزالت اختصاصها بالاسم المفرد، وهيأتها للدخول على الجمل الاسمية الفعلية، نحو: الجليس الصالح خير النعم كما الجليسُ السوء شر المصائب، ونحو: الكذب يهدي إلى الفجور كما يزيل ثقة الناس بصاحبه، ومن غير الغالب بقاء عملها مع وجود (ما)؛ كقول الشاعر:

ونـنـصـر مـولانـا ونـعـلـم أنـه كما الناسِ مجروم عليه وجارم(١)

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد من وعن وباء زيد ما... إلخ)** أي: زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها، وهو الجر. وقد زيد هذا الحرف ـ أيضاً ـ بعد (رُب) وبعد الكاف، فكفهما عن العمل. وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل، ومعنى: **(لم يُكف)**: لم يُمنع.

* * *

حذف حرف الجر وبقاء عمله.

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

٣٨٤ ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يحذف حرف الجر ويبقى معناه وعمله كما كان مع وجوده وهو قسمان:

الأول: حذف (رُبَّ). **والثاني**: حذف (غير رُبَّ).

فأما حذف (رب) فهو ثلاثة أنواع، وكلها قياسية:

الأول: كثير، وذلك بعد (الواو)؛ كقول الشاعر:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي(٢)

---

(١) (مولانا) المراد به الحليف أو ابن العم، (مجروم عليه) معتدى عليه (جارم) معتد ظالم، والمعنى: أننا نعين حليفنا ونساعده على من عاداه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس فهو مرة مظلوم ومرة أخرى ظالم.

إعرابه: ننصر: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) (مولانا) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(نا) مضاف إليه، و(نعلم) الواو عاطفة، نعلم فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر، (أنه) أن حرف شبيه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسمه، (كما) الكاف جارة، وما: زائدة (الناس) اسم مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر (أن)، وجملة (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (نعلم)، (مجروم) خبر ثان لـ(أن)، (عليه) جار ومجرور نائب فاعل لاسم المفعول، (وجارم) معطوف على ما قبله.

(٢) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما يناله من المخافة فيه، (سدوله) =

الثاني: قليل، وذلك بعد (الفاء) و(بل) كقول الشاعر:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم مُحْوِلِ(١)

وقول الآخر:

بل مَهمهٍ قطعتُ بعدَ مَهْمهِ(٢)

الثالث: أقل مما قبله، وذلك بدون الأحرف المذكورة؛ كقول الشاعر:

رسمِ دار وقفت في طَلَلِهْ كدت أقضي الحياة من جَلَلِهْ(٣)

= واحدها سدل، وهي الأستار، (ليبتلي) أي: ليختبر ما عندي من الشجاعة والثبات.

إعرابه: و(ليل) الواو واو رُبَّ حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسميت واو رب؛ لأنها تدل عليها ونائبة عنها. (ليل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (رب) المحذوفة، (كموج) صفة (أرخى سدوله) الجملة خبر المبتدأ (ليبتلي) اللام للتعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع.

(١) الطروق: الإتيان في الليل، (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين، فحرمها الإسلام واعتبرها شركاً لما يقوم بقلب المعلق لها من الاعتماد على غير الله تعالى. (محول) اسم فاعل من أحول الصبي: إذا مرَّ عليه من عمره حول، وهو كناية عن الصبي، قصد بذلك أنها تنسى بالسبب المذكور من لم تجر العادة بنسيانه وهو الابن الصغير.

إعرابه: (فمثلك) الفاء: فاء رُبَّ، (مثلك) مفعول به مقدم لـ(طرقت) منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء، والكاف مضاف إليه، (حبلى) بدل من (مثل) (قد طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) معطوف على (حبلى)، (محول) صفة لـ(ذي) تمائم.

(٢) مهمه: بفتح الميم وسكون الهاء، وهي المفازة بعيدة الأطراف.

إعرابه: (بل) حرف عطف للإضراب (مهمه) مفعول به مقدم لـ(قطعت) (بعدَ) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (قطع).

(٣) (من جلله) أي: من عِظَمِهِ في نفسي وقيل: معناه من أجله، والرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد، والطلل ما علا وارتفع كالوتد ونحوه.

إعرابه: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

أما حذف غير (ربَّ) فهو نوعان:

الأول: قياسي مطرد، وهذا له مواضع منها:

١ ـ لفظ (الله) في القسم بدون عوض، نحو: اللهِ لأفعلن الخير، بجر لفظ (الله) بحرف القسم المحذوف؛ أي: واللهِ.

٢ ـ أن يكون في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو: في أيّ مدينة قضيت إجازة الأسبوع، فتقول: مكةَ؛ أي: في مكةَ.

٣ ـ أن يكون حرف الجر هو (لام التعليل) الداخلة على (كي) المصدرية، نحو: جئت كي أستفيد؛ أي: لكي أستفيد.

٤ ـ أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من (أنَّ) مع معموليها، أو من (أنْ) والفعل والفاعل. وهذا الحذف مشروط بأمن اللبس، كما تقدم في باب المتعدي واللازم، نحو: فرحت أنَّك مواظب على الصلاة، أو: أفرح أنْ تواظب على الصلاة، والتقدير: فرحت بمواظبتك.

النوع الثاني: حذف سماعي، لا يجوز محاكاته لعدم اطراده، ومن أمثلته قول رؤبة بن العجاج[1]؛ خيرٍ والحمد لله، جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟

وهذا معنى **قوله**: **(وحذفت رب فجرت بعد بل... إلخ)** أي: حذفت (رب) وبقي عملها، وهو الجر بعد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء وبل. وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو، وقد تحذف حروف أخرى ـ سوى رب ـ ويبقى عملها. وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

= المحل بالحركة التي تقتضيها (رُبَّ) المحذوفة، (وقفت في طلله) صفة (كدت) كاد فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمه، (أقضي الحياة) الجملة خبر (كاد)، والجملة من كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (رسم دار).

(١) هو رؤبة بن عبد الله العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين، وممن يستدل بشعرهم، مات سنة ١٤٥هـ، وقد أسنَّ. [الأعلام (٣/ ٦٢)].

بَابُ الإِضَافَةُ

٣٨٥ ـ نُوناً تَلي الإعْرَابَ أَوْ تَنْوِينا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إذا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ.................. ....

لما فرغ المصنف رحمه الله من ذكر المجرور بالحرف، شرع في الكلام على المجرور بسبب الإضافة.

تعريف الإضافة

والإضافة: نسبة تقيدية بين اثنين تقتضي جر الثاني أبداً، ومعنى نسبة: أي إسناد، ومعنى تقييدية: أي جاءت لإفادة التقييد، وهو نوع من أنواع الحصر والتحديد، فقولك: كتاب، هذا فيه إطلاق، فإذا قلت: كتاب خالد، حصل التقييد بالإضافة.

فإذا أريد إضافة اسم إلى آخر، ترتب على ذلك أحكام منها:

ما يترتب على الإضافة

الأول: وجوب حذف التنوين ـ إن وجد ـ في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبت سيارةً جديدةً، فإذا أضيف قيل: ركبت سيارةَ خليل، بحذف التنوين وكذا تحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانبي الطريق، حاملو[1] العلم محترمون.

(١) لا تكتب الألف بعد الواو إلا إذا كانت ضميراً وهي واو الجماعة في فعل ماضٍ، نحو: كتبوا، أو مضارع محذوف النون: لم يكتبوا، أو أمر: اكتبوا، فخرج بذلك الواو التي من بنية الفعل، نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة، والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم كالمثال المذكور، أو الأسماء الخمسة، نحو: متقدمو العلماء هم أولو الفضل وذوو السبق، وخرج ـ أيضاً ـ الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصلة)، كما في قول الشاعر: =

فإن كانت النون ليست للتثنية ولا للجمع، وهي النون التي لا تلي حرف الإعراب لم يجز حذفها، مثل: المحافظة على الصلاة عنوانُ الاستقامة، هؤلاء مساكينُ المدينة.

الحكم الثاني: جر المضاف إليه دائماً، والعامل فيه الجر هو المضاف ـ على الأصح ـ لاتصال الضمير المضاف إليه به(١)، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد.

الثالث: وجوب اشتمال الإضافة على حرف جرٍّ أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه؛ لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وهو أحد الأحرف الثلاثة وهي: من، في، اللام.

فتكون الإضافة بمعنى: (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتمُ ذهبٍ؛ أي: خاتم من ذهب.

وتكون بمعنى (في) الظرفية، إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، مكانيّاً، نحو: عثمان ﷺ شهيد الدار؛ أي: شهيدٌ في الدار، أو زمانيّاً؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣](٢) أي: مكرٌ في الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي: تربصٌ في أربعة أشهر.

وتكون الإضافة بمعنى (اللام)، إذا لم يصلح معنى: (من) ولا (في)، نحو: هذا كتاب هشام؛ أي: كتاب لهشام، وتفيد الملك أو الاختصاص.

= **إلام الخلف بينكمو إلاما ... وهذه الضجة الكبرى علاما؟**
وفيم يكيد بعضكمو لبعض ... وتبدون العداوة والخصاما؟

(١) والفرق بين هذا القول والقول الآخر وهو أن الجار للمضاف إليه هو الإضافة أو عامل مقدر، هو أن العامل هنا لفظي مذكور، وعلى القول الثاني العامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

(٢) أي: بل مكركم بنا بالليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله، قالوه ردّاً على قولهم لهم: (بل كنتم مجرمين) وأصل المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة، فإن تحرى بذلك فعلاً جميلاً فهو ممدوح، وإلا فهو مذموم، قاله الراغب.

وهذا الحكم مختص بالإضافة المعنوية، دون الإضافة اللفظية وسيأتي ذكرهما إن شاء الله، كما سيأتي ذكر بقية الأحكام المترتبة على الإضافة.

وهذا معنى **قوله**: (**نوناً تلي الإعراب أو تنويناً**... إلخ) أي: احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي: تقع بعد علامة الإعراب، وهي الألف أو الواو أو الياء، أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم، ثم مَثَّلَ لحذف التنوين من المضاف بكلمة: (**طور**) عند إضافتها إلى كلمة: (**سينا**) وهو مقصور من ممدود، وهو اسم جبل.

ثم **قال**: (**اجرر**) الثاني دائماً وهو المضاف إليه، وعند جره وإتمام الإضافة (**انو**) وتخيل وجود الحرف (**من أو في**) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما، فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

* * *

٣٨٧ ـ .... وَاخْصُصْ أَوَّلا   أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

٣٨٨ ـ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ   وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الْأَمَلِ   مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

٣٩٠ ـ وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الإضافة نوعان:

نوعا الإضافة
١ ـ تعريفهما
٢ ـ حكمهما

الأول: إضافة معنوية، وهي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله ـ كما في النوع الثاني ـ بل يغلب أن يكون المضاف فيها اسماً من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها؛ كالمصادر، نحو: بكاء الطفل، صرير القلم، أو أسماء المصادر، مثل: عطاء، قُبْلة[1]، والمشتقات التي لا عمل لها؛ كأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مَجْرَى، مَجْمَع، مَعْرِض، مِبْرَد، مِحْرَاث.. والمشتقات الدالة على زمن ماضٍ، نحو: كاتبُ الدرسِ أمسِ

---

(١) سيأتي الفرق بين المصدر واسم المصدر في باب «إعمال المصدر» إن شاء الله.

موجودٌ، وكذا أفعل التفضيل، نحو: المروءة أعظم فضيلة.

مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديد، فكلمة (كتاب) إذا أُخذت وحدها دلت على كتاب غير معين؛ لأنه (نكرة)، فإذا قلت: كتاب خالد.. بالإضافة فقد عينته وعرفته.

وإذا قلت: أسمع بكاءً، من غير إضافة كان لفظ البكاء عاماً، يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل.. فإذا أضفته إلى نكرة وقلت: أسمع بكاءَ طفلٍ فقد خصصته وضيقت عمومه(١).

وسميت الإضافة في المثالين معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنويّاً وهو التعريف في المثال الأول؛ لأن المضاف إليه معرفة، والتخصيص في المثال الثاني؛ لأن المضاف إليه نكرة(٢).

---

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملازمة للتنكير لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، مثل: غير، تقول: جاءني رجل غيرك، فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير، إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، مثل: العلم غير الجهل، فإنها تتعرف إن كان ما أضيفت إليه معرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧] فوقعت (غير) صفة للموصول وهو معرفة، وقد وقعت بين متضادين؛ لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان، أو يقال: إن الاسم الموصول لم يقصد به قوم بأعيانهم فهو قريب من النكرة.
ومن الألفاظ التي لا تقبل التعريف: (حسب) نحو: هذا خالد حَسْبَك من رجل، بالنصب على أنه حال من (خالد)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنها: (ناهيك) بمعنى: حسبك وكافيك، نحو: ناهيك بألفية ابن مالك، والمعنى: ألفية ابن مالك ناهيك عن طلب غيرها لكفايتها في النحو، فـ(ناهيك) خبر مقدم (بألفية) الباء حرف جر زائد، وألفية: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٢) الفرق بين التعريف والتخصيص أن التعريف هو التعيين الذي يزيل الإبهام عن النكرة ويجعلها في عداد المعارف، ولذا قالوا: إن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فهو في درجة العلم وقد تقدم ذلك في أول النكرة والمعرفة، وأما التخصيص فهو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، فالنكرة إذا أضيفت كقولك: خالد رجل علم، ضاق عمومها وصارت في درجة بين المعرفة والنكرة، فلم ترق في تعيين مدلولها وتحديد المراد بها إلى درجة المعرفة الخالصة ولم تنزل في إبهامها وشيوعها إلى درجة النكرة المحضة، ويتضح ذلك بتأمل المثال المذكور.

وتسمى (محضة) لأنها خالصة من نية الانفصال، لما بين طرفيها من قوة الاتصال والارتباط، ولهذا فهي على معنى حرف من حروف الجر كما مضى.

النوع الثاني: الإضافة اللفظية، وهي أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى: الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا للدوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مأجور، فـ(صانع) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال. وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه ـ هنا ـ مفعول به في المعنى للمضاف وهو: (صانع).

ومثال اسم المفعول: محمود الخصال ممدوح.

ومثال الصفة المشبهة: كثير الكلام مذموم.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون، كما سيأتي، ولهذا سميت الإضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

وتسمى (غير محضة) لأنها على تقدير الانفصال، تقول: هذا كاتبُ الدرسِ الآن، على تقدير: هذا كاتبٌ الدرسَ، ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة، والمعنى واحد وإنما أضيف طلباً للخفة.

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً وقوع المضاف نعتاً للنكرة في قوله: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ(بالغ) صفة لـ(هدياً) وهو نكرة، ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ما صح وقوعه نعتاً للنكرة.

وكذا دخول (رُبَّ) على المضاف مع إضافته لمعرفة، وهي لا

تدخل إلا على نكرة، كما تقدم في حروف الجر، نحو: رُبَّ مبلَّغٍ أوعى من سامع.

وأما الدليل أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً، فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في المثال المذكور (صانع المعروف) ليس بجديد؛ لحصوله قبل الإضافة، نحو: فلان صانعٌ معروفاً.

وهذا معنى **قوله: (واخصص أولاً... إلخ)** أي: اخصص الأول (وهو المضاف) أو عرفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه) بمعنى: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد: مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال، فإنه لا يعزل عن التنكير؛ أي: لا يفارق التنكير مطلقاً، سواء أضيف لمعرفة أو نكرة؛ لأن هذه الإضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً، ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي **(رُبَّ راجينا)**، فالمضاف وهو كلمة (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، بدليل دخول (رُبَّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

والمثال الثاني: (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الثالث: (مُروَّعِ القلب) فالمضاف (مروع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راجٍ) وهي نكرة.

والمثال الرابع: (قليلِ الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راجٍ).

ثم بيَّن أن هذه الإضافة تسمى **(لفظية)** لما تقدم، وأما النوع الأول فتسمى **(محضة)** و**(معنوية)**، وتقدم بيان ذلك.

* * *

٣٩١ ـ وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
٣٩٢ ـ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي
٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

حكم دخول «أل» على المضاف

في هذه الأبيات الإشارة إلى الحكم الرابع من أحكام الإضافة، وهو وجوب حذف (أل) من المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل: الكتاب جديد، تقول بعد الإضافة: كتاب القواعد جديد، بحذف أل من المضاف(١)، وكذا إذا كانت الإضافة غير محضة، لكن لما كانت الإضافة على نية الانفصال ـ كما تقدم ـ اغتفر ذلك في المسائل الآتية:

مواضع دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية

١ ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه، نحو: المنصفُ الناسِ محبوبٌ.

٢ ـ أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل)، نحو: المحبُّ فعلِ الخير سعيد.

٣ ـ أن يكون المضاف مثنى، نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.

٤ ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: المتقنو أعمالهم رابحون.

وهذا معنى **قوله**: **(ووصل أل بذا المضاف مغتفر... إلخ)** أي: اغتفر دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط أن تزاد في الثاني (وهو المضاف إليه)، أو تزاد بالذي أضيف إليه الثاني، ثم مثَّل للأول **بقوله**: **(كالجعد الشعر)** فـ(أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه، ومثَّل للثاني **بقوله**: **(زيد الضارب رأس الجاني)** فالمضاف إليه

(١) قالوا: لأن المضاف إلى معرفة في مثل: كتاب خالد جديد، تَعَرَّفَ بالإضافة فلا تدخل عليه (أل) لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، والمضاف إلى نكرة في نحو: أرى آثار أقدام، تخصَّص بالإضافة ولو أدخلت عليه (أل) لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة.

(رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله: (الجاني)، وجَعِدَ الشعر: إذا كان فيه التواء وتقبُّض.

ثم ذكر حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه، وهي أن يكون المضاف وصفاً مثنى أو جمعاً إذا (اتبع سبيل المثنى) والمراد به جمع المذكر السالم؛ لأنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد، ويختم بنون زائدة تحذف عند الإضافة، وهذا احتراز من جمع التكسير.

* * *

استفادة المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث

٣٩٤ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا ... تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الحكم الخامس من أحكام الإضافة: جواز استفادة المضاف المذكر من المضافِ إليه المؤنثِ التأنيثَ، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو كلّاً له، أو وصفاً في المعنى له.

الثاني: أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه دون أن يتغير المعنى.

فإذا تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسيّاً، تصح محاكاته وإن كان أقل من التذكير.

فمثال ما هو جزء من المضاف إليه: قُطِعت بعضُ أصابعه، فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث، ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فيقال: قُطِعت أصابعُه.

ومثال المضاف الذي هو (كُلٌّ) للمضاف إليه، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] فقد أنث الفعل (تجد) لتأنيث فاعله المضاف (كل) الذي اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

ومثال المضاف الذي هو وصف في المعنى للمضاف إليه قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي   طَوَيْنَ طولي وطوين عرضي(١)

فقد أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: (أسرعت) أي: هي، على مذكر وهو قوله: (طول) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي).

فإن تخلف واحد من الشرطين لم يجز التأنيث، فمثال تخلف الأول: أعجبني يوم الجمعة، فلا يصح أعجبتني يوم الجمعة؛ لأن المضاف ليس كلّاً ولا بعضاً مع أنه صالح للحذف، فيقال: أعجبتني الجمعة.

ومثال تخلف الثاني: خرجت غلام هند؛ إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام.

وأما العكس وهو استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير فهي جائزة بالشرطين المذكورين، ولكنها قليلة في النصوص المأثورة قلّة لا تبيح القياس عليها، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى   وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا(٢)

فقد أعاد الضمير مذكراً في قوله: (مكسوف) على (إنارة) وهو

---

(١) إعرابه: (طول) مبتدأ (الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للثقل (أسرعت) الجملة خبر المبتدأ (في نقضي) في: حرف جر، (نقضي) اسم مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو مجرور بالكسرة الظاهرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (طوين) فعل وفاعل، (طولي) مفعول به، والياء مضاف إليه (وطوين عرضي) مثله.

(٢) معناه: أن مطاوعة النفس والجري وراء الشهوات يغطي نور العقل ووضاءة البصيرة وعصيانُ الهوى ومخالفةُ النفس يزيد العقل نوراً، قال العيني: (وفيه معنى رائق وموعظة حسنة).

إعرابه: (إنارة) مبتدأ (العقل) مضاف إليه، (مكسوف) خبر المبتدأ وفيه ضمير مستتر، نائب فاعل، (بطوع) متعلق بـ(مكسوف) (هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، (وعقل) مبتدأ (عاصي الهوى) مضاف إليه، وعاصي مضاف والهوى مضاف إليه، (يزداد) الجملة خبر المبتدأ (تنويراً) منصوب على التمييز، قاله العيني، وقال محمد عبد الحميد: إنه مفعول به لـ(يزداد).

مؤنث؛ لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه، والقياس: إنارة العقل مكسوفة بطوع هوى؛ لأنه خبر عنه.

وإلى المسألة الأولى أشار **بقوله**: **(وربما أكسب ثانٍ أولا... إلخ)** أي: أن الثاني ـ وهو المضاف إليه، قد يفيد الأول ـ وهو المضاف التأنيث، إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم، ولم يذكر الشرط الآخر.

وقوله: (وربما) يفيد أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي؛ أي: قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه، وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب.

وقوله: **(مُوهَلَا)**: بفتح الهاء بمعنى: مؤَهَّل؛ أي: صالح، والفعل: أَوْهَلَ تقول: أوهلت الرجل للعمل؛ أي: جعلته صالحاً له وأهلاً لمزاولته.

* * *

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

٣٩٥ ـ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنىً وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ

تقدم أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، لذا منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ كإضافة المرادف إلى مرادفه[(١)]، فلا يقال: قمحُ برٍّ، ولا إضافة الموصوف إلى صفته فلا يقال: جاء رجلُ فاضلٍ، ولا إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يقال: جاء فاضلُ رجلٍ.

وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة؛ كقولهم: سعيدُ كرزٍ[(٢)]، فإن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز شخص واحد، فيؤول

---

(١) المرادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

(٢) كُرز: كبُرْج: خرج الراعي، وكقُبَّر: اللئيم والخبيث الحاذق (قاموس).

الأول بالذات. والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز؛ أي: مسمى هذا الاسم.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه؛ كقولهم: حبةُ الحمقاءِ، وصلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وقولهم: جردُ قطيفةٍ، وسحقُ عمامةٍ(١)، والأصل: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف، وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فهو مؤول على تقدير موصوف وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي: شيء جَرْد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا بالسماع والقياس، ووافقهم ابن مالك في التسهيل(٢).

أما السماع فما ورد في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ [الواقعة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [قٓ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ﴾ [القصص: ٤٤](٣)، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ١٨].

---

(١) جرد بمعنى: مجرودة، وسحق: بمعنى: بالية؛ أي: قطيفة مجرودة؛ أي: ذهب خَمْلها وخَلِقَتْ.

(٢) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٣/ ٢٢٥ وما بعدها).

(٣) انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٣/ ٣/ ٣٤٤).

ومن السنة قوله ﷺ: **«يا نساءَ المسلماتِ، لا تَحقِرنَّ جارة لجارتها ولو فِرْسِنَ شاة»**(١)، وقوله عليه الصلاة والسلام: **«خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»**(٢).

وأما القياس فقالوا: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كقول قائلهم:

وألفى قولها كذباً ومينا

والمين هو الكذب، والأصل في عطف النسق المغايرة، والمضاف والمضاف إليه؛ كالمعطوف والمعطوف عليه.

وهذا القول هو المختار في هذه المسألة، ولا داعي لتلك التأويلات القائمة على الحذف والتقدير الذي لا يخلو من تعسف، مع كثرة الوارد كثرة تكفي للقياس عليه، ثم إن هذه الإضافة لا تخلو من فائدة؛ كالإيضاح والتوكيد.

وقد ذكر **ابن مالك** رحمه الله مذهب البصريين **فقال**: (**ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى... إلخ**) أي: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى، والمراد بالاتحاد في المعنى: ما يشمل الترادف والتساوي، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق، أو بحسب المراد

---

(١) متفق عليه. وفِرْسِن: بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة، ما دون الرسغ من يدها، وقيل: هو عظم قليل اللحم، والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير، وخص النساء بالخطاب لأنه يغلب عليهن استصغار الشيء والتباهي بالكثرة. (راجع «فتح الباري» ٥/ ١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٣/ ٢٩٤ فتح) ومن حديث حكيم بن حزام؛ وأخرجه مسلم من حديث حكيم بن حزام رقم (١٠٣٤)؛ قال في «المصباح المنير» ص(٣٨٧)، مادة (ظهر): و(أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى) المراد نفس الغنى، ولكن أضيف للإيضاح والبيان، كما قيل: (ظهر) الغيب، و(ظهر) القلب، والمراد نفس الغيب ونفس القلب، ومنه نسيم الصبا، وهي نفس الصبا، لاختلاف اللفظين طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: ﴿لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾.

كالموصوف والصفة ـ على ما تقدم ـ وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف.

* * *

أقسام الاسم من حيث الإضافة

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدم الإضافة، مثل: غلام، كتاب، قلم.

ومن الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنه أغلب الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة، فإنها تقع مضافة كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

ومن الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة.

ما يجب إضافته إلى المفرد

أما النوع الأول وهو ما تجب إضافته إلى المفرد ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فهو نوعان:

الأول: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً ـ أي: بلا إضافة ـ مثل: عند، لدى، سوى، قصارى الشيء، وحماداه، بمعنى: غايته.

الثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه لفظاً، ويُنوى معناه، ويُستغنى عنه بالتنوين المسمى: (تنوين العوض)، مثل: كل[1]، بعض، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يٓس: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وسيأتي كل من القسمين ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) حذف المضاف إليه مع (كل) مشروط بألا تقع توكيداً ولا نعتاً، فإن كانت كذلك فهي من النوع الأول الذي يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: حضر الضيوف كلهم، وأنت الرجل كل الرجل، فـ(كل) نعت لـ(الرجل).

وهذا معنى **قوله**: (**وبعض الأسماء يضاف أبدًا... إلخ**) أي: **بعض** الأسماء لا بد من إضافته حتماً (**وبعض ذا**) أي: وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (**لفظاً مفرداً**) أي: مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى.

* * *

ما يضاف للضمير

٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إيلَاؤُهُ اسماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

٣٩٨ - كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر والضمير، مثل: كلا وكلتا.

الثاني: ما يختص بالظاهر، مثل: أُولي وأولات، وذي وذات، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

الثالث: ما يختص بالضمير ـ وهو المراد هنا ـ وهو نوعان:

الأول: ما يضاف لكل ضمير، وهو (وَحْدَ)، نحو: لا أسافر وحدِي، لا تسافر وحدَك، من سافر وحدَه لم يمتثل نهي الشرع.

الثاني: ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين، مثل: لبيك وسعديك ودواليك، قال ﷺ: «**لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك**»، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها **لبيك لبيك وسعديك، والخير بيديك والرغباء إليك والعمل**[1].

و(لبيك) معناها: إجابة بعد إجابة، من (لَبَّ) بمعنى: (ألبَّ) تقول: أُلِبُّ لك إلبابين؛ أي: أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً؛ لأن التثنية للتكرير.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرات، و(لبيك)

---

(١) أخرجه البخاري (٣/٤٠٨)؛ ومسلم (١١٨٤)، والزيادة لمسلم دون البخاري.

مفعول مطلق منصوب بالياء إلحاقاً لها بالمثنى مراعاة للفظها، وليست مثنى حقيقة من ناحية معناها، وعاملها محذوف تقديره: أجيب، والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وسعديك) أي: سَعْداً بعد سعد، والسعد والسعود: اليُمن والبركة؛ أي: يمناً وبركة في تلبيتك، وهو منصوب بالياء إلحاقاً له بالمثنى، على أنه مفعول مطلق، وعامله محذوف يقدر بما يناسب، والكاف مضاف إليه.

وأما (دواليك) فنحو: أخذ محمد يصعد ويهبط دواليك، بمعنى: تداولاً بعد تداول؛ أي: توالياً بعد توال، وإعرابه كما تقدم.

وقد شذ إضافة إحدى هذه الكلمات وأشباهها إلى ضمير غير ضمير المخاطب أو إلى اسم ظاهر، فالأول؛ كقول الشاعر:

لقلت لبيه لمن يدعوني

فأضاف (لبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، وهذا شاذ.

والثاني كقوله:

دعوت لِمَا نابني مِسْوَرَا ... فلبّى فلبّيْ يدي مسور[1]

فأضاف (لبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو (يدي)، وهذا شاذ.

قال ابن مالك: (وبعض ما يضاف حتماً امتنع... إلخ) أي: أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب أن يليه الضمير، **(كوحد، لبَّيْ، ودواليْ سعدَيْ)** ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة **(لبَّيْ)** يشير بذلك إلى البيت المذكور.

---

(١) قيل: إن هذا رجل دعا آخر اسمه (مسور) ليساعده في مال لزمه فأجابه إلى ذلك فقال: هذا البيت، و(لبى) الأول فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر (فلبي) الفاء عاطفة، (ولبَّى) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه.

ما يضاف للجملة وجوباً أو جوازاً

٣٩٩ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ ـ إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ

تقدم أن من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته إلى الجملة والأول مضى الكلام عليه، وأما الثاني فهو ثلاثة أسماء: (حيث، وإذ، وإذا).

والكلام الآن على (حيث) و(إذا)، أما (إذ) فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

فالأول (حيث) وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جلست حيثُ المكانُ جميلٌ، والفعلية، نحو: اجلس حيث أردتَ، أو حيث تريد، والأكثرون على أن إضافتها للمفرد شاذة، نحو: جلست حيث الهدوءِ؛ لأن العرب لم تضفها في الأكثر إلا إلى الجملة، ويرى فريق آخر منهم الكسائي جواز إضافتها للمفرد، وحجته أن الأمثلة المسموعة أمثلة فصيحة، وهي مع قلّتها كافية للقياس عليها؛ لأنها قلّة نسبية؛ أي: بالنسبة لإضافتها إلى الجملة، ومن ذلك قول الشاعر:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا(١)

فأضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل).

(١) سهيل: نجم يبرد الليل عند طلوعه، وتنضج التمور والفواكه، الشهاب: شعلة من نار ساطعة.
إعرابه: (أما) الهمزة للاستفهام، وما: نافية أو الكلمة كلها أداة استفتاح، (ترى) فعل مضارع والفاعل (أنت) (حيث) مفعول به، مبني على الضم في محل نصب (سهيل) مضاف إليه (طالعاً) حال من (حيث) أي: ترى مكان سهيل حال كونه طالعاً فيه، أو حال من (سهيل)، (نجماً) منصوب على المدح بفعل محذوف، أو يكون (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب و(طالعاً) مفعول به، و(نجماً) بدل من (طالعاً) (يضيء) الجملة في محل نصب صفة لـ(نجماً) (كالشهاب) متعلق بيضيء (لامعاً) حال من فاعل يضيء.

وعلى هذا القول فلا داعي للتأويل أو الحكم بالشذوذ، ومع القول بوجاهة هذا القول إلا أن الأولى محاكاة الكثير..

والثاني (إذ) فهو ظرف للزمان الماضي[(١)] المبهم، مبني على السكون في محل نصب[(٢)]، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جئت إذ المطرُ هاطلٌ، قال تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: جئت إذ هطل المطر، أو معنى فقط؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية[(٣)].

ويلحق بـ(إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفاً يدل على الزمان الماضي المبهم، مثل: حين، وقت، زمن، لحظة، وكذلك يوم وساعة ـ إذا أريد بهما مطلق الزمان ـ.

---

(١) وقد تكون ـ على الأصح ـ ظرفاً للزمان المستقبل بمعنى: (إذا) حين تقوم القرينة الدالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ﴾ [غافر: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١]. وكل ذلك مستقبل لم يحصل منه شيء فيما مضى من الزمان، قال ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» ص(٩): (وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين...) والجمهور لا يثبتون ذلك، بل النصوص الواردة فيه في باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع وهو الماضي، فتكون النكتة البلاغية فيه القطع بأنه آت لا محالة، ومع أن غاية الرأيين واحدة، إلا أنه يؤيد الأول قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

(٢) قد تكون في محل جر مضافاً إليه إذا أضيفت إلى لفظ دال على الزمان، مثل: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلتئذٍ غداتئذٍ، عشيتئذٍ... ويلزمها تنوين العوض، كما مر في أول الكتاب، وهو عوض عن المضاف إليه المحذوف، وهو الجملة التي أضيفت (إذ) إليها وتقدير هذه الجملة يدل عليه سياق الكلام.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٨١، ٨٤).

فهذه الأسماء ونظائرها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة الاسمية والفعلية، تقول: حضرتُ حينَ انصرفتَ، هذا يومُ ينفع الجد، نزل المطر على حينِ الفلاحُ قانطٌ.

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: ساعدتني في وقت الشدائد، استيقظت وقت الفجر.

فإن كان الظرف غير ماضٍ ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية[1] بل إلى الفعلية، نحو: أجيئك حين يجيء والدك من سفره.

وإن كان غير مبهم ـ وهو الظرف المحدود ـ لم يضف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، مثل: شهر، حول، سنة، عام ونحو ذلك، تقول: شهرُ رمضانَ مباركٌ، سنةَ ثمانٍ فتحُ مكةَ..

وهذا معنى **قوله**: (**وألزموا إضافة إلى الجمل**... إلخ) أي: ألزم النحاة (**حيث**) و(**إذ**) الإضافة إلى الجمل مطلقاً، محاكاة للكلام الفصيح، وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه، كان من المحتمل الجائز إفرادها؛ أي: قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى، وما كان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها، لكن إضافته جائزة لا واجبة، ثم مثَّل لما يشبه (إذ) في **قوله**: (**حين جا نبذ**) أي: حين جاء المجرم نُبذ شأنه، وقُصر (**جا**) للضرورة.

---

(١) هذا قول جمهور النحاة أن (إذا) لا تضاف إلى جملة اسمية، وكذا ما أشبهها، لكن وقع في القرآن الكريم إضافة ما أشبهها إلى جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الذاريات: ١٣] وفي كلام العرب قول سواد بن قارب ـ وقد تقدم ـ:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

الحكم الإعرابي لما يضاف إلى الجملة جوازاً

٤٠١ ـ وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا　　　واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْربٍ أَوْ مُبْتَدَا　　　أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تقدم أن ما يضاف إلى الجملة قسمان:

الأول: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، وهو (حيث، إذ) وحكمهما البناء، كما تقدم.

الثاني: ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو ما أشبه (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، فهذا يجوز فيه وجهان:

١ ـ الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ ـ البناء، حملاً على (إذ) لأنها مبنية.

سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني بناءً أصليّاً أو عارضاً، أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب أو جملة اسمية، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني البناءُ، نحو: تيقظت على حينَ أذن المؤذن، فـ(حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، وهو الأحسن، ويجوز (على حينٍ) فهو اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنه قوله ﷺ: «**من حج فلم يرفُثْ ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدته أمه**»[(١)]، فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، نحو: هذا أوانُ يزرع القمح، فيجوز في (أوان) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح، ونحو: نزل المطر على حين الفلاح قانط، يجوز (على حِينٍ) بالكسر على الإعراب، و(على حِينَ) بالفتح على البناء، والأول أرجح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. فقد قرأ كل

(١) متفق عليه.

السبعة إلا نافعاً المدني بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وهذا معنى **قوله**: **(وابن أو اعرب... إلخ)** أي: ابن أو أعرب ما أُجري مُجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، ولكن المختار بناءُ **(متلو فعل بنيا)** ـ أي: ما تلاه فعل مبني سواء أكان ماضياً أم مضارعاً مبنياً ـ وإعرابُ ما تلاه مبتدأٌ أو فعلٌ معربٌ وهو المضارع، ومن بنى في جميع الحالات **(فلن يفندا)** أي: فلن يُغَلَّط. والألف للإطلاق، وكذا في **قوله**: **(ما كإذ قد أجريا)**.

* * *

إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا إِذَا إِضَـافَـةً إِلَـى جُمَلِ الافْعَالِ كـ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

ذكر في هذا البيت الاسم الثالث الذي يضاف إلى الجملة وجوباً، وهو (إذا) الشرطية[1]، الدالة على الزمان المستقبل، وهو مبني على السكون في محل نصب.

وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، والأكثر أن تكون ماضية، نحو: إذا دعوتني أجيبك، أو إذا تدعوني أجيبك، فـ(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، وهو مضاف وجملة (دعوتني) في محل جر مضاف إليه.

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية إلا على رأي الأخفش والكوفيين فيجوز: أجيئك إذا خالد عندك. وهذا القول مؤيد بما يزيد على عشرين آية من القرآن، كما في سورة الانفطار والانشقاق والتكوير والمرسلات، قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾

---

(١) هذا هو الغالب في (إذا)، وقد تكون للظرفية المحضة، وعلامتها: ألا يكون لها جواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، بخلاف: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ فهي ظرفية شرطية، وجوابها: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ . . .﴾.

[الانشقاق: ١]. فولِيَ (إذا) اسم، بالإضافة إلى الشواهد من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المُذرَّع[(١)]

فأتى بالاسم بعد (إذا) وجعل بعده ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بأداة تختص بالفعل.

وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة، وهو أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة الاسمية قليلاً، استناداً لما ورد من النصوص، فيكون الاسم بعدها مبتدأ، وما بعده خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها، بتقدير فعل يلي (إذا).

وقد اختار ابن مالك هذا القول في كتابه «التسهيل» حيث يقول في باب (الظروف وهو باب المفعول فيه): (ومنها: إذا، للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، . . وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش[(٢)] . .) قال في شرحه: (وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا

---

(١) باهلي: منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، أَكْثَرَ الشعراءُ من ذمها، حنظلية: نسبة إلى حنظلة، وهي من أكرم قبائل تميم، المذرع: الذي أمه أشرف من أبيه.

إعرابه: (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (باهلي) مبتدأ أو اسم لكان المحذوفة (تحته) ظرف خبر مقدم (حنظلية) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر لكان المحذوفة، أو خبر المبتدأ (له ولد) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، والجملة صفة لباهلي أو حال، (منها) صفة لولد، فذاك: الفاء واقعة في جواب (إذا) و(ذاك) مبتدأ، (المذرع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الكوفيين، وهو قريب من رأي الأخفش، لكن يظهر أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل للفعل المذكور بعدُ، وهو رأي جيد ـ أيضاً ـ لسلامته من التقدير، والأخفش يرى أنه مبتدأ، وقد ذكرت هذه المسألة في أول «باب الفاعل».

يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً... إلخ كلامه)(١).

وأما في الألفية فإنه **قال**: (**وألزموا إذا إضافة... إلخ**) أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً كـ(**هُنْ إذا اعتلى**) أي: كن متواضعاً هيناً إذا تكبر غيرك، وهو بضم الهاء، من هان يهون، **وقوله**: (**إلى جمل الافعال**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

* * *

ما تضاف إليه «كلا وكلتا»

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلا، وكلتا، فـ(كلا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المذكر، و(كلتا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المؤنث، ويشترط في المضاف إليه بعدهما ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاء كلا الطالبين، وكلتا المرأتين، أو معنى دون لفظ، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، فـ(كلا) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

و(الطالبين) مضاف إليه، و(كلاهما) فاعل مرفوع بالألف، لأنه ملحق بالمثنى، والهاء مضاف إليه، والميم للتثنية.

قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثاني: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة، فلا يصح: ساعدت كلا الأخ والصديق، وقد ورد قليلاً؛ كقول الشاعر:

(١) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٢/ ٢١٠، ٢١٣).

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإلمام الملمات(١)

الثالث: أن يكون معرفة، فلا يجوز: حضر كلا رجلين.

وهذا معنى **قوله**: **(لمفهم اثنين... إلخ)** أي: أضيفت **(كلتا وكلا)** (لمفهم اثنين) أي: لما يدل على اثنين، مع تعريفه، وعدم تفرق أفراده.

* * *

وجوب إضافة «أي» وأنواعها

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيّاً وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الأَجزَا وَاخْصُصَنْ بالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً أَيّاً وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلقاً كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي) وهي خمسة أنواع: (موصولة، وشرطية، واستفهامية، ووصفية، وحالية) وفيها بحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه. **الثاني**: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهي ثلاثة أقسام:

١ ـ الشرطية، والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ رجل جاء؟ ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۝١٨﴾ [عبس: ١٨].

وتقول: أيُّ رجلين جاءا؟ وأيُّ رجال جاؤوا؟

وتقول في الشرطية: أيَّ رجلٍ تكرم أكرم، وأيَّ رجلين تكرم أكرم، وأيَّ رجال تكرم أكرم.

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أيُّ المحمدين عندك؟ قال تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾

(١) إعرابه: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، وأخ من (أخي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، أو المقدرة على المشهور، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، (واجدي) خبر المبتدأ، والياء مضاف إليه، وهي المفعول الأول (عضداً) مفعول ثانٍ لاسم الفاعل.

[مريم: ٧٣][(١)]، فـ(أي) مبتدأ خبره (خير)، وتقول: أيكم أكثر اجتهاداً؟ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [النجم: ٥٥][(٢)]، فـ(أي) اسم مجرور بالباء متعلق بالفعل، وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، فـ(أي) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة (يأتيني) خبر.

وتقول في الشرطية: أيَّ الطالبين تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، فـ(أيَّ) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وتقول: أيَّ الطلاب تكرم أكرم.

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو، نحو: أيُّ خالد وأيُّ علي أشجع؟.

قال الشاعر:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما[(٣)]

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة، وهو ياء المتكلم، وتكررت.

---

(١) ندِيّاً: تمييز، وكذا (مقاماً)، ومعنى: (نديّاً) أي: نادياً ومجتمعاً.

(٢) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وجملة (تتمارى) في محل جزم جواب الشرط المقدر وتقديره ـ والله أعلم ـ إن كانت قدرة الله متمثلة بما عرض عليك في هذه السورة من مظاهر النعم والنقم فبأي آلاء ربك تتمارى؛ أي: تتشكك أو تكذب.

(٣) إعرابه (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (تسألون) فعل وفاعل (الناس) مفعول أول (أيّي) أي: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، (وأيكم) معطوف عليه (غداة) ظرف زمان متعلق بـ(كان) أو بـ(خيراً) وجملة (التقينا) في محل جر بإضافة (غداة) إليها، (كان) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً يعود على اسم الاستفهام (خيراً) خبر كان (وأكرما) معطوف عليه، والألف للإطلاق، والجملة من (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (أي) وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(تسألون).

ومثال الشرطية: أيِّي وأيُّك جاء يُكرمْ[(١)].

٢ ـ أن يقصد بها الأجزاء، نحو: أيُّ البيت أوسع؟ أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك، ومثال الشرطية: أيُّ البيت أعجبك أعجبني؛ أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا للمعرفة، سواء كانت جمعاً، نحو: يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩]، فـ(أي) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، أو مثنى، نحو: يعجبني أيُّ الطالبين هو أذكى، أو مفردة بأحد الشرطين السابقين، نحو: أكرم أيَّ عاصم وأيَّ خالد هو قادم، أصلح أيَّ الباب هو معيب؛ أي: الجزء الذي هو معيب منه.

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحاً أو ذمّاً، والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

وهذان لا يضافان إلا إلى النكرة، مثال الحالية: مررت بخالدٍ أيَّ فارس، فـ(أيَّ) حال من (خالد) منصوب بالفتحة، ومثال الوصفية: مررت بفارس أيِّ فارس، فـ(أيِّ) صفة لـ(فارس) مجرورة بالكسرة.

أما المبحث الثاني: وهو حكم إضافتها، فهي ملازمة للإضافة ـ كما تقدم ـ لكنها قسمان:

---

(١) لا يشترط إعادة (أي) بعد واو العطف في حالة التكرار إلا إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم، كهذا المثال والشاهد المتقدم، وما عدا ذلك فلا يشترط، نحو: أيُّ شرح ابن عقيل وأوضح المسالك أسهل؟ وقال بعض المحققين: لا يشترط شيء من ذلك، ورأيه حسن، قاله في «النحو الوافي» (٣/ ١٠٧).

١ ـ ما يجب إضافته لفظاً ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو الوصفية والحالية.

٢ ـ ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضاً عن المضاف إليه، وهو الشرطية والاستفهامية والموصولة.

مثال الاستفهامية: أكرمت رجلاً، فيقال: أيّاً يا فتى؟

ومثال الشرطية: أيّاً تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ اسم تدعو.

ومثال الموصولة: يعجبني أيٌّ عندك.

وهذا معنى **قوله**: (**ولا تضف لمفرد معرف أيا... إلخ**) أي: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة، إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء ـ كما تقدم ـ والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة، وأن (أي) التي تقع وصفاً ـ ويريد بها الوصفية والحالية ـ لا تضاف إلا إلى النكرة، ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة، فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة ـ أيضاً ـ كما يضافان إلى المعرفة، ويؤيد ذلك البيت الأخير، فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بهما الكلام (**مطلقاً**) أي: سواء كان المضاف إليه معرفة أم نكرة.

وقوله: (**موصولة أياً**) حال من (أي) قدم على صاحبه و(أياً) مفعول به لـ(**اخصص**) والتقدير: واخصص بالمعرفة (أياً) حال كونها موصولة.

* * *

إضافة «لدن» و«مَعَ»

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ   وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة: لدن، ومع.

أما (لدن) ففيها بحثان:

الأول: في معناها وحكمها. **الثاني**: فيما تضاف إليه.

أما معناها فهي ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، نحو: سرت من لدن البيت إلى المدرسة، جلست من لدن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

أما حكمها: فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ(من)، فتكون مبنية على السكون في محل جر، وهذا كثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، فـ(لدن) اسم مبني على السكون في محل جر، والهاء مضاف إليه.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفرداً، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، وصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك: حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت.

ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وذلك إذا وقع بعدها كلمة (غدوة)[1] بلا فصل بينهما، نحو: مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب، وفي الاسم (غدوة) ثلاثة أوجه:

١ ـ النصب (غدوةً) إما على التمييز، وصاحبه (لدن) المفرد. وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة، وإما على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: لدن كانت الساعة غدوةً، وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديراً.

---

(١) وهي في الأصل ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

٢ ـ الرفع (غدوةٌ) على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، بمعنى: ظَهَرَ أو وُجِدَ، وتكون (لدن) مضافة للجملة.

٣ ـ الجر (غدوةٍ) على أن (لدن) مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور، وهذا هو القياس، والغالب في الاستعمال، فيكون أعلى الأوجه الثلاثة.

والاسم الثاني هو (مَعَ)، وهو ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما(١)، نحو: جلس خالد معَ زميله، جاء هشام مع أخيه.

وهو مغرب، وفتحته فتحة إعراب، فيكون منصوباً على الظرفية، ومن العرب من يبنيه على السكون، ففي المثال الأول: تقول: (مَعَ) ظرف مكان منصوب بالفتحة، أو مبني على السكون، وفي الثاني ظرف زمان.

هذا إن وقع بعدها متحرك كما في المثالين، فتفتح وهو المشهور، أو تسكن على لغة بعض العرب، فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها فيقول: جاء محمد مَعَ ابنه، والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: مَعِ ابنه، أو يفتح للخفة، (مَعَ ابنه)(٢).

وهذا معنى **قوله: (وألزموا إضافة لدن فجر... إلخ)** أي: أن العرب

---

(١) تأتي (مع) اسماً مفرداً مقطوعاً عن الإضافة بمعنى: (جميع)، فتكون معربة منصوبة منونة على أنها حال، نحو: جاء خالد وعمرو معاً؛ أي: مصطحبين، وقد تعرب ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ بلفظ واحد، نحو: الطالبان معاً، أو الطلاب معاً.

(٢) بعض الشراح كابن عقيل ﷺ لم يذكر الفتح، ولعله تركه لالتباسه، إذ لا يعلم هل الفتحة فتحة إعراب على لغة جمهور العرب أو فتحة بناء على لغة بعض العرب، لكن يميز بينهما بالقرائن، كأن يكون المتكلم بها فرداً من أفراد القبيلة التي تبنيها أو مما يحاكيهم.

ألزموا لفظ (لدن) الإضافة، فجرَّ المضاف إليه، وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

وقوله: (ونصب غدوة بها) يشير إلى أنها منصوبة على التمييز، والناصب لها لفظ (لدن)، كما تقدم. وألزموا ـ أيضاً ـ لفظ (مع) الإضافة.

وقوله: (مَعْ فيها قليل) أي: فيها لغة قليلة وهي تسكين العين، ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحُها وكسرُها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها.

* * *

إضافة «قبل وبعد وغير» ونظائرها

٤١٠ ـ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً انْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

٤١١ ـ قَبْلُ كَغَيْرٍ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضاً وَعَلُ

٤١٢ ـ وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

ذكر مجموعة من الأسماء التي تضاف وهي: (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست؛ وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعلُ).

وقد أجمل الكلام فيها، فذكر أحكاماً وترك أخرى، ولما كانت هذه الأسماء مما يحتاج إليه المُعْرِب، رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل، على الترتيب الذي ذكره ابن مالك، فهذه الأسماء المذكورة نوعان:

الأول: خالص الاسمية، فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية وهذا (غير، وحَسْبُ).

الثاني: ما يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية وهو البقية، وإليك تفصيل القول فيها.

ـ **غير**: اسم محض لا ظرفية فيه، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده ذاتاً أو عرضاً، فالأول، نحو: التفاح غير البرتقال؛ أي: ذات التفاح وحقيقته مخالفة لذات البرتقال وحقيقته. والثاني، نحو: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به، بمعنى: أن الوجه طرأ عليه أمر عرضي من السرور والإشراق.

وهي ملازمة للإضافة في غالب أحوالها[(١)] إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، فإن ذكر المضاف إليه ـ بأن أضيفت لفظاً ومعنى ـ فهي معربة على حسب حالة الجملة، ولا يدخلها التنوين، فتقع خبراً، نحو: النحاس غيرُ الحديد، وتقع صفة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، فـ(غير) نعت لـ(عمل)، وقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ(غير) صفة للاسم الموصول (الذين).

أما إذا لم يذكر المضاف إليه فسيأتي حكمها في الكلام على (قبل وبعد) إن شاء الله.

ـ **قبل، بعد**: ظرفان متقابلان، الأول يدل على سبق شيء على شيء آخر وتقدمه عليه في الزمان أو المكان. والثاني يدل على تأخر شيء عن آخر في الزمان أو المكان، سواء كان ذلك حسيّاً أو معنويّاً، تقول: جئتك بعد الظهر وقبل العصر، وتقول: جاء خالد قبل عاصم.

ولهما حالتان:

الأولى: الإعراب، وهو النصب على الظرفية، أو الجر بمن[(٢)]، وذلك في ثلاث صور:

١ ـ أن يذكر المضاف إليه، نحو: نظّف أسنانك قبلَ النوم وبعدَه، أو من قبل النوم ومن بعده، قال تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، فـ(قبل) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(سبح)، وقال تعالى: ﴿أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨]، فـ(بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(ترد) أو صفة لـ(أيمان).

---

(١) ومع ذلك فهي متوغلة في الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفاً وقد مضى ذكرها في أوائل الإضافة.

(٢) في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢/ ٧٥): (قال الأندلسي: الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة: عند، ولدن، ومع، وقبل، وبعد).

٢ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصّاً دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، نحو: يبدأ المعتمر بالطواف بالبيت قبلَ أو من قبلِ؛ أي: قبل السعي، فالمضاف (قبل) منصوب على الظرفية، أو مجرور بـ(من) ولا ينون لأنه لا يزال مضافاً، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود، منوي لفظه دون غيره من الألفاظ.

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوي شيء، فيبقى الإعراب، ويرجع التنوين لزوال الإضافة لفظاً وتقديراً، نحو: عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيعاً لوقتي، فـ(قبلاً) ظرف زمان منصوب بـ(كان)، ويكون معنى: (قبل وبعد) في هذه الصورة القبلية المطلقة والبعدية المطلقة.

الحالة الثانية: لـ(قبل وبعد) البناء على الضم في محل نصب على الظرفية أو محل جر إن سبقته (من) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، نحو: كان النجاح حليفي فللّه الشكر من قبلُ ومن بعدُ، قال تعالى: ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، فـ(قبلُ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧﴾ [التين: ٧]، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فـ(قبل) و(بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

وهذه الأحوال تنطبق على (غير) المتقدم ذكرها إذا حذف المضاف إليه في نحو: حفظت من القرآن عشرة أجزاء ليس غير[1]، فيجوز في (غير) الأوجه الآتية:

(١) إذا حذف المضاف إليه مع (غير) فيشترط تقدم (ليس) إجماعاً أو (لا) على الصحيح دون غيرهما من أدوات النفي.

١ ـ الإعراب بدون تنوين باعتبار أنها مضافة، والمضاف إليه محذوف، قد نوي لفظه نصّاً، فهي اسم (ليس) والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ العشرة محفوظاً، ويجوز نصبها (ليس غيرَ) باعتبارها خبر (ليس) والاسم محذوف؛ أي: ليس المحفوظُ غيرَ العشرة.

٢ ـ الإعراب بتنوين (ليس غيرٌ أو غيراً) لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، فهو اسم (ليس) أي: ليس غيرٌ محفوظاً، أو خبر (ليس) والتقدير: ليس المحفوظ غيراً.

٣ ـ البناء على الضم في محل رفع باعتباره اسم ليس، والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه فقط، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غيرُ المذكور محفوظاً.

ـ **حسبُ**: وهو اسم محض لا ظرفية فيه، وله استعمالان:

الأول: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى، فيكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من (كفى) ويستعمل استعمال الصفات المشتقة، فيقع نعتاً لنكرة، نحو: مررت برجل حسبِك من رجل؛ أي: كاف لك من غيره، فـ(حسبِ) صفة لـ(رجل) مجرور بالكسرة، والكاف مضاف إليه، ولا يستفيد تعريفاً بهذه الإضافة، كما تقدم، ويقع حالاً من معرفة، نحو: هذا هشام حسبَك من رجل، بنصب (حسبَ).

ويستعمل استعمال الأسماء الجامدة فيقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجروراً بحرف جر زائد، ولا يقع في موقع إعرابي غير ذلك، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وتقول: بحسبك العلم فإنه أفضل من المال.

الثاني: أن يكون (حسب) مضافاً معنى لا لفظاً؛ (أي: يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه) فيبنى على الضم، ويكون بمعنى: (ليس غير) أو (لا غير)، ويقع صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، أو مبتدأ بشرط

اقترانه بالفاء، أو يقع خبراً، وليس له موقع إعرابي غير ذلك، نحو: رأيت في المدرسة طالباً حسبُ، فـ(حسبُ) صفة لطالب مبني على الضم في محل نصب، وفي نحو: رأيت في المدرسة خالداً حسبُ، مبني على الضم في محل نصب حال، والمعنى: لا غير، ونحو: حفظت ثلاثة أجزاء من القرآن فحسبُ، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، و(حسب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف؛ أي: فحسبي ذلك.

وذُكر ـ هنا ـ وهو ليس من الظروف؛ لأنه يبنى إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، فهو داخل في حكم (قبل وبعد).

ـ **أول**: وله استعمالات أشهرها ثلاثة:

١ ـ أن يكون اسماً مصروفاً لا ظرفية فيه، يعرب حسب موقعه من الجملة، ومعناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره، نحو: أول الغيث قطر ثم ينهمر، أو بمعنى كلمة (سابق) أي: (متقدم) الدالة على الوصف، نحو: تنقلت في مصايف المملكة عاماً أولاً؛ أي: عاماً سابقاً أو متقدماً من غير تعيين.

٢ ـ أن يكون صفة، بمعنى: أفعل التفضيل، فيأخذ حكمه في منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول (من) عليه، ويكون بمعنى: (الأسبق)، نحو: أنت في الإحسان أول من هذين؛ أي: أسبق منهما.

٣ ـ أن يكون ظرف زمان بمعنى: (قبل)، فيعطى حكمها من الإعراب والبناء على ما تقدم بيانه، نحو: أسرعت للمستغيث أولَ المستمعين، فـ(أول) ظرف زمان منصوب، قال تعالى: ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [التوبة: ١٣]؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولَ؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه؛ وكقولك: أسرعت للمستغيث أولاً؛ لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، وتقول: أسرعت للمستغيث أولُ، بالبناء على الضم؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي معناه.

- **دون**: ظرف مكان منصوب على الظرفية في أكثر استعمالاته، أو مجرور بـ(من) وهو ملازم للإضافة في أكثرها حالاته، ومعناه الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه، تقول: جلست دون المدرس؛ أي: في أقرب مكان إليه، وقد تأتي بمعنى: (غير)؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، وهي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد).

- **الجهات الست**، وهي: يمين وشمال... إلخ، وقد تقدمت في باب «المفعول فيه» وحكمها حكم (قبل وبعد)، فتكون منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ(من)، أو تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، تقول: جلست أمام المدرس، وقفت يمين الإمام، قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ومثال بنائها على الضم: الجبل عالٍ والنبع يخرج من تحتُ؛ أي: من تحت الجبل.

- **علُ**: ظرف مكان بمعنى: (فوق) ولا يستعمل إلا مجروراً بـ(من) ولا يضاف[1]، ومعناه الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر، وهو معرب منون إذا كان نكرة (أي: يدل على علو غير معين)، ولم يضف لا لفظاً ولا معنى، نحو: سقط الحجر من علٍ؛ أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء مخصوص، فقد يكون المراد من فوق جبل أو بيت أو شجرة....

(١) إذا كان لا يضاف فلا داعي لوضعه مع الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات، إلا على رأي من يجيز إضافته، قال الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٤٣٥): (ويقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام أي من عالٍ).اهـ، لكن قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(١٠٧): إنه سهو، والله أعلم.

ويبنى على الضم إذا كان معرفة (أي: يدل على علو معين) وحذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: تمتعت بالربيع من أسفل الوادي ومن علُ، فـ(علُ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها معرفة بسبب دلالتها على علو معين؛ لأن التقدير: ومن عل الوادي، ولأن المضاف إليه منويٌّ معناه.

وإلى الأسماء المتقدمة أشار **بقوله**: **(واضمم بناءً غيراً... إلخ)** أي: اضمم (غيراً) ضمة بناء، **(إن عَدِمْتَ ما أضيف له)** غير؛ أي: لم تجد المضاف إليه في الكلام.

وقوله: **(ناوياً ما عدما)** أي: ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف، مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى، لكن من المعلوم أن المراد المعنى **(قبلٌ كغيرٍ)** أي: إن لفظ **(قبل)** مثل (غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، ويجوز فيهما الضم بلا تنوين، أو مع التنوين[1] ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا، وعَطَفَها بالواو المذكورة والمحذوفة، وكلها بدون تنوين للوزن، ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير، والمراد به: حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه. وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه **(حسبُ وعلُ)** كما تقدم.

* * *

حذف المضاف

٤١٣ ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ ـ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

يجوز حذف المضاف بشرط أن يدل عليه دليل، نحو: حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال، والأصل: حدثني أهل التجارب، لوجود قرينة عقلية تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا

---

(١) انظر: «إعراب الألفية» ص(٧٠).

تتحدث، وإنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها.

فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجز حذفه، نحو: ذكروا للبخل مائة علة.

فلا يجوز حذف المضاف (مائة) إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مائة أو ألف أو غير ذلك.

ثم إذا حذف المضاف فله حالتان:

الأولى: أن يقوم المضاف إليه مقامه، ويعرب إعرابه، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حبَّ العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلَّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوباً، والدليل عليه: أن الذي يُشْرَبُه القلب المحبة لا العجل نفسه؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبراً لـ(لكنّ) على قراءة تشديدها، وحل محله المضاف إليه (مَنْ) وصار خبراً[(١)].

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهذا قليل بالنسبة للحالة الأولى، وشرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل: كلُّ رجلٍ محاسب على عمله، وامرأةٍ على عملها؛ أي: وكلُّ امرأةٍ، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛ لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى، ومنه قول الشاعر:

---

(١) اشتهر في بعض كتب التفسير وكتب النحو أن قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ من هذا الباب، وأن المضاف محذوف تقديره: وجاء أمر ربك. وهذا تقدير باطل؛ لأنه خلاف ظاهر النص، وإنما يتمشى مع من ينكر صفة المجيء والإتيان يوم القيامة لفصل القضاء، والصواب إبقاء الآية على ظاهرها، كما فهمه سلف هذه الأمة، قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذ جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً صفاً بعد صف).

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً؟ ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا(١)

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل، قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَۗ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرَّ (الآخرة)(٢)، وهي قراءة شاذة، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف، وبقي المضاف إليه مجروراً؛ لأن المضاف المحذوف مقابل للمذكور.

وهذا معنى **قوله: (وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه... إلخ)** أي: وما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلفاً عنه في الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف، ثم ذكر الحالة الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً، كما قد كان قبل حذف **(ما تقدما)** والمراد به المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

* * *

حذف المضاف إليه

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإضَافَةٍ إلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

يجوز حذف المضاف إليه، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يحذف من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، وذلك إذا كان المضاف هو كلمة (غير) أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية، مثل: قبل، بعد، وهذا القسم قد تقدم شرحه قريباً.

---

(١) إعرابه: (أكل) الهمزة للاستفهام، و(كل) مفعول أول مقدم لـ(تحسب)، (امرئ) مضاف إليه، (تحسبين) فعل وفاعل، (امرأ) مفعول ثانٍ (ونارٍ) اسم مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول؛ أي: وكل نارٍ، (توقد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على (نار) والجملة في محل جر صفة لـ(نار) (ناراً) معطوف على (امرأ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٣٤).

الثاني: أن يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ويرجع إليه التنوين وغيره مما حذف للإضافة، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا(١) تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثالث: أن يبقى إعراب المضاف ويحذف تنوينه، كما لو كان المضاف إليه موجوداً، وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف. واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلاً على المحذوف، فيكون في قوة المنطوق به، نحو: أنفقت ربعَ ونصفَ المال، والتقدير: أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال، فحذف المضاف إليه الأول وهو كلمة (المال) الأولى، لوجود اسم معطوف وهو (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ مشابه للمحذوف وهو كلمة (المال) الثانية، وقد بقي المضاف (ربع) على حاله الذي يستحقه حين الإضافة فلم ينون، ومثله قول الشاعر:

سقى الأرضين الغيثُ سهلَ وحزنَها فنيطت عُرَى الآمال بالزرع والضرع(٢)

والأصل (سهلها وحزنها) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف وهو قول: (سهل) على حاله قبل الحذف من غير تنوين لوجود العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف.

---

(١) معنى: (تبرنا): أهلكنا.

(٢) الحزن: بفتح الحاء وسكون المعجمة: ما غلظ من الأرض و(السهل) بخلافه، نيطت: علقت عرى الآمال، والمعنى: أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة اللبن.

إعرابه: (سقى): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر (الأرضين) مفعول مقدم (الغيث) فاعل (سهل) بدل من الأرضين بدل بعض من كل، (فنيطت) الفاء عاطفة، نيط: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث (عرى) نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر.

وقد اقتصر **ابن مالك** على القسم الثالث **فقال**: (**ويحذف الثاني ويبقى الأول**... إلخ) أي: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يُرَدُّ إليه التنوين، وهذا بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى لفظٍ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

* * *

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

٤١٨ ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

من أحكام الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ـ استناداً إلى ما ورد في القرآن وكلام العرب ـ وجواز الفصل فيها في الشعر أقوى. وهناك مواضع أُخر يجوز الفصل فيها للضرورة الشعرية.

فيجوز الفصل في النثر في ثلاث مسائل:

الأول: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فقد قرأ ابن عامر ـ وهو من السبعة ـ (زُين) بضم الزاي مبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله للمجهول، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، ونصب (أولادهم) على أنه مفعول للمصدر، وجرِّ (شركائهم) على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم) والفاصل هو مفعول المصدر (أولادهم)[1] والتقدير: قتل شركائهم

(١) لقد رد الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٢) هذه القراءة، ونُسِبَ لأبي علي الفارسي وابن عطية ردها ـ أيضاً ـ بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل =

أولادهم ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد، والله أعلم.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفاً ما حُكِيَ عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يوماً نَفْسِك وهواها سعي لها في رداها)، فـ(ترك) مبتدأ وهو مضاف و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يوماً) وهو ظرف للمصدر، و(هواها) مفعول معه منصوب (سعي لها) خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فالأول كقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى ... وسواك مانعُ فضلَه المحتاجِ[1]

فقوله: (مانع) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (منع) يتعدى لمفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا الوصف العامل إلى مفعوله الأول

= بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف فقط أو لضرورة الشعر، وكأنه ظن أن القراءة اجتهادية وأن الصواب خلافها والفصيح سواها، وهذا اعتراض فاسد، ومنهج مردود، ولا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية بل ينبغي تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وقراءة ابن عامر قراءة سبعية ثابتة، وابن عامر من كبار التابعين، مات سنة ١١٨هـ. أخذ القرآن عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء ﭭ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى...؟ وقد تصدى للرد على الزمخشري وغيره علماء أجلاء، منهم: أبو حيان في «البحر المحيط» عند الآية المذكورة من سورة الأنعام، وابن المنير الإسكندري في تعليقه على تفسير الزمخشري، وصاحب «النشر في القراءات العشر» (٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(١) إعرابه: (ما زال) ما: نافية، و(زال) فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (يوقن) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم (زال) المتأخر، والجملة خبر (زال)، (من) اسم موصول اسم (زال)، (يؤمك) الجملة صلة الموصول، (بالغنى) متعلق بالفعل (يوقن) و(سواك) سوى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف مضاف إليه، (مانع) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه (فضله) مفعول به لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه.

وهو قوله: (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني، وهو قوله: (فضله) أي: مانعُ المحتاجِ فضلَه، والأصل قبل الإضافة: مانعٌ المحتاجَ فضلَه.

ومثال الفصل بالظرف قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه: **«هل أنتم تاركو لي صاحبي»**[١]. ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور.

المسألة الثالثة: أن يكون الفاصل قَسَمَاً، نحو: شرُّ ـ والله ـ المجالسِ مجالسُ الغيبة، وقد حكى الكسائي: هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ.

وأما مواضع الفصل التي تختص بالشعر فمنها:

١ ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيّاً من المضاف، والمراد بالأجنبي: معمول غير المضاف؛ كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ... يهوديٍّ يقارب أو يُزِيلُ[٢]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (بكف) والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف، وهو قوله: (يوماً) فإنه ظرف

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب (٧/١٨) ورواه في كتاب التفسير بلفظ (تاركون) وقد نقل الحافظ في «فتح الباري» (٧/٢٥) عن العكبري أنه قال: إن حذف النون من خطأ الرواة، لكن قال الحافظ: إن الحذف من باب الإضافة أو لطول الكلام، انظر: «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» للعكبري ص(١٧٠).

(٢) الشاعر يصف رسم دار ويشبه ما بقي متناثراً من رسومها هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً، وهو معنى قوله: (أو يزيل) وخص اليهودي لأن اليهود كانوا أهل الكتابة آنذاك.

إعرابه: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر (وما) مصدرية (خط) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله (الكتاب) نائب فاعل، (بكف) متعلق بـ(خط) وهو مضاف و(يهودي) مضاف إليه، (يوماً) ظرف زمان منصوب، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور يقع خبراً لمبتدأ محذوف، يفهم من الكلام السابق، تقديره: رسم هذه الدار كخط الكتاب، (يقارب) الجملة صفة لـ(يهودي) (أو يزيل) معطوفة عليها.

لقوله: (خط) والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

٢ ـ الفصل بنعت المضاف؛ كقول الشاعر:

نجوت وقد بلَّ المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[١]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي) والمضاف إليه، وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف، وهو قوله: (شيخ الأباطح)، والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ ـ الفصل بالنداء؛ كقول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذ لك من تعجيل تَهْلُكَةٍ والخلدِ في سقر[٢]

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (وفاق) والمضاف إليه، وهو قوله: (بجير) بالمنادى، وهو قوله: (كعبُ)، والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ..

وهذا معنى **قوله**: (**فصلَ مضاف شبه فعل**... إلخ) أي: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل، إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً.

---

(١) المرادي: هو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي لعنه الله، وهو الذي قتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والقائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، و(الأباطح) جمع أبطح، وهو كل مكان متسع أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمراد هنا مكة، وشيخ الأباطح: هو أبو طالب والد علي رضي الله عنه.
إعرابه: (نجوت) فعل وفاعل، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (بل المرادي سيفه) الجملة في محل نصب حال، (من ابن أبي) ابن مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء، (طالب) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بقوله: (شيخ الأباطح) وهو صفة للمضاف (أبي).

(٢) المعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا والخلود في عذاب الدار الآخرة.
إعرابه: (وفاق) مبتدأ وهو مضاف (كعب) منادى بأداة نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب، (بجير) مضاف إلى (وفاق)، (منقذ) خبر المبتدأ، (لك من تعجيل) متعلقان بالوصف (منقذ)، (تهلكة) مضاف إليه، (والخلد) معطوف على تعجيل، (في سقر) متعلق بالخلد.

وقوله: (**فصلَ**) مفعول مقدم للفعل (**أجز**)، و(**ما نصب**) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (**نصب**) صلة، والعائد محذوف؛ أي: (ما نصبه). ثم قال: إنه لم يُعَبْ في الكلام الفصل باليمين، وهو القسم، ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولاً للمضاف ـ كما تقدم ـ) أو بالنعت أو بالنداء، والنعت والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي، لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح، وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ما قبلها جائز في سعة الكلام.

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

القاعدة العامة في هذا الباب

٤٢٠ ـ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً كَرَامٍ وَقَذَى
٤٢١ ـ أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي
٤٢٢ ـ وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
٤٢٣ ـ وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

هذا الفصل معقود لأحكام إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وأُفردت في بحث مستقل؛ لأنها لها أحكاماً خاصة فيما يتعلق بالياء، وما يتعلق بآخر المضاف.

فالقاعدة العامة في هذا الباب وجوب كسر آخر المضاف للياء للمناسبة، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جر، ويدخل في ذلك المفرد الصحيح؛ كغلام وكتاب، نحو: كتابي جديد، والمفرد الشبيه بالصحيح (وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن) مثل: دلو، صفو، سقي، ظبي، نحو: سقيي الماءَ من دلوي فيه ثواب عظيم، كما يدخل في ذلك جمع التكسير إذا كان صحيح الآخر، مثل: طلاب، كتب، نحو: كتبي مرتبة، وجمع المؤنث السالم، مثل: أخوات، عمات، بنات، نحو: أزور عماتي وأَصِلُ أخواتي.

والقاعدة في إعراب ما تقدم: في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي حالة النصب ـ في غير جمع المؤنث السالم ـ تقول: منصوب بفتحة مقدرة. . . إلخ. أما في حالة الجر فإما أن تقول: مجرور بكسرة مقدرة. . . إلخ، أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة، وهذا

أنسب وأيسر لبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ(١).

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه، كما تقدم.

ويستثنى من هذه القاعدة أربع مسائل يجب فيها تسكين آخر المضاف وبناء ياء المتكلم على الفتح فقط في محل جر:

ما يستثنى من القاعدة السابقة

١ ـ المسألة الأولى (المقصور) نحو: فتى، هدى، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح، للخفة والتخلص من التقاء الساكنين، وتبقى الألف، إلا عند هذيل فتقلب ياء، تقول: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعلى لغة هذيل: هُدَيَّ، قال تعالى عن موسى ﷺ: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢]. فقد قرأ الجمهور (ومحيايَ) بفتح ياء المتكلم، وقرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ بخُلْفٍ عن ورش بإسكانها(٢).

فـ(عصاي) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم فتُخرِّمُوا ولكل جنب مصرع(٣)

---

(١) اختار هذا ابن مالك في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٥٩)؛ «النشر» (٢/ ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في رثاء أبنائه.
سبقوا هويَّ: ماتوا قبلي، وأعنقوا: سير العنق: السير السريع؛ أي: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: بالبناء للمجهول؛ أي: انتقصتهم المنية.
إعرابه: (سبقوا) فعل وفاعل، (هويَّ) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء؛ لإدغامها في ياء المتكلم على لغة قبيلة الشاعر منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، (وأعنقوا) فعل وفاعل، (لهواهم) اللام حرف جر، هوى: اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة =

فقوله: (هويَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم فَقَلَبَ الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، فصارت (هويَّ).

٢ ـ المسألة الثانية (المنقوص) مثل: الهادي والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح، تقول: الشرع هاديَّ لطريق الخير، فـ(هاديّ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

٣ ـ المسألة الثالثة: (المثنى وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، تقول: لن أُجازى إلا بما قدمت يداي، لا أعتمد في الرزق بعد الله إلا على يديّ، فـ(يداي) فاعل مرفوع بالألف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل: يدان لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وفي المثال الثاني: أدغمت الياء في الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]، فـ(يديَّ) اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ المسألة الرابعة: (جمع المذكر السالم وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة. أما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول: أنتم مشاركيّ في الدعوة

= على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، وهوى: مضاف والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (فتخرموا) فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو نائب فاعل، (ولكل) الواو للحال، لكل: جار ومجرور خبر مقدم، (جنب) مضاف إليه، (مصرع) مبتدأ مؤخر، والجملة حال.

إلى الله، والأصل: مشاركُون لي، فحذفت النون واللام للإضافة، فصار: مشاركُوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: مشاركِيّ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فقد قرأ الجمهور بفتح الياء مشددة؛ لأن ياء الجمع أدغمت في ياء المتكلم وهي مفتوحة فبقيت على فتحها، وقرأ حمزة ـ من السبعة ـ بكسر الياء مشددة، وهي لغة لبعض العرب(١).

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، نحو: مصطَفَون، بقي على فتحه فتقول: مصطفَيَّ.

وهذا معنى **قوله: (آخرَ ما أضيف لليا اكسر... إلخ)** أي: اكسر آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر، للوزن، وهي ياء المتكلم، بدليل الترجمة، بشرط ألا يكون هذا لاسم معتل الآخر؛ كالمنقوص، مثل: **(رام)** اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور، مثل: **(قذى)** [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها]. وكذلك لا يكون مثنى **(كابنين)** أو جمع مذكر سالم **(كزيدين)** **(فذي)** أي: فهذي تكون الياء بعدها مفتوحة.

وقوله: (احْتُذِي) أي: اتُبع، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها ـ كما تقدم ـ.

ثم ذكر أن (الياء) التي في آخر المضاف ـ وهي ياء المثنى وجمع المذكر وياء المنقوص ـ تدغم **(فيه)** أي: في ياء المتكلم، وهو المضاف إليه، وكذلك تدغم **(الواو)** في الياء بعد قلبها ياء؛ لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق؛ أي: يسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة.

ثم **قال: (وألفاً سَلِّمْ)** أي: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/٢٦)؛ «النشر» (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

أقسام المصدر العامل ومواضعه

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

٤٢٥ ـ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّْ مَحَلَّهُ وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

في اللغة العربية أسماء تعمل عمل أفعالها بشروط، وقد ذكر منها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول ـ وهذه ذكرها متوالية، ثم ذكر الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، وبعد أبواب متعددة ذكر اسم الفعل.

وهذا الباب معقود لإعمال المصدر واسم المصدر. وقد قدم ابن مالك إعمال المصدر على أبنية المصادر؛ لأن الإعمال أمر نحوي، شديد الصلة بالأبواب السابقة، والأبنية بحث صرفي، والأولى تقديم أبنية المصادر على الإعمال؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد من تقديم الأبنية ليكون الحكم على شيء مفهوم معلوم.

تعريف المصدر

والمصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعله، أو أكثر منها، نحو: بذلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فـ(بذل) مصدر: بذَلَ، يبذل، بذلاً، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن. وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بَذَلَ).

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام، اشتمل المصدر على حروف فعله (أكرم) وزيادة الألف قبل آخره.

الفرق بين المصدر واسم المصدر

واسم المصدر يختلف عن المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة على الحدث، لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض، نحو: عطاء،

فإنه مساوٍ للمصدر إعطاء في الدلالة على المعنى، لكنه خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله: أعطى، وقولنا: لفظاً وتقديراً، شرط في اسم المصدر، لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخل منها تقديراً فهو مصدر، نحو: قتال، مصدر قاتل، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديراً، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالاً، لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال، وقولنا: دون تعويض، احتراز مما فيه تعويض فهو مصدر، نحو: عدة، فإنه مصدر: وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، لكن عوض عنها التاء.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها..

فيعمل عمل فعله في موضعين:

مواضع عمل المصدر

الأول: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدي واللزوم، مثل: إكراماً المسكينَ، فـ(إكراماً) مصدر نائب عن فعله (أكرم)، وقد عمل عمله، ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وهو فاعله، والمسكين مفعول به منصوب للمصدر، وقد مضى بيان ذلك في باب «المفعول المطلق».

الثاني: إذا صح أن يحل محله (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، نحو: يسرني أداؤك الواجب، فـ(أداءُ) فاعل (يسر) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف)، ونصب المفعول به وهو كلمة (الواجب)، ويمكن أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أريد الحال(١).

---

(١) ما ذكر في عمل المصدر هو شرط وجودي، وهناك شروط عدمية وهي: =

وهذا المصدر العامل ينقسم ثلاثة أقسام:

أقسام المصدر العامل

الأول: المصدر المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وتقدم مثاله.

الثاني: المصدر المنون، وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة، نحو: واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد، تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فـ(إطعام) معطوف على ما قبله وهو (فك رقبة) وهو مصدر منون نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيماً) والتقدير: أو أن يطعم يتيماً.

= ١ ـ ألا يكون مصغراً، فلا يجوز: أكيلك الطعام بسرعة مضر، تريد: أكلك الطعام.
٢ ـ ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب وهو جاراً أشد، تريد: وإكرامي جاراً أشد.
٣ ـ ألا يكون محدوداً؛ أي: مختوماً بالتاء الدالة على المرة الواحدة، فلا يصح ساءني ضربتك عليّاً، فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة عمل، نحو: إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.
٤ ـ ألا يكون المصدر متبعاً بتابع ـ كالنعت وغيره ـ قبل تمام عمله، فلا يجوز: أعجبني إكرامك الطيبُ زيداً.
٥ ـ ألا يكون محذوفاً لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.
٦ ـ ألا يكون مفصولاً من معموله بفاصل ليس معمولاً لهذا المصدر، نحو: إني أقوى على إلقاءِ في الحفل كلمة نافعة، والأصل: إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل.
٧ ـ ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره عنه، لوروده في القرآن ولأنه يتوسع فيهما، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] والأصل: بلغ السعي معه، حولاً عنها، ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داعٍ ولا سيما في القرآن.

الثالث: المعرف بـ(أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً وبلاغة، نحو: المجدُّ سريعُ الإنجاز أعمالَه، بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر المحلى بـ(أل)، ومنه قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءَه   يَخالُ الفرار يراخي الأجل(١)

فالمصدر المحلى بـ(أل) وهو قوله: (النكاية) نصب المفعول به: وهو قوله: (أعداءه) كما ينصبه الفعل.

وكما يعمل المصدر فإن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ بالشرط المذكور، وهو أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل)، وإعماله ـ مع قياسيته ـ قليل، ومنه قول الشاعر:

إذا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد   عسيراً من الآمال إلا ميسراً(٢)

وهذا معنى **قوله**: (**بفعله المصدر ألحق في العمل... إلخ**) أي: ألحق المصدر بفعله في العمل، سواء كان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ(أل)، ثم بيَّن أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله، ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل ـ أيضاً ـ.

وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل، وليس كذلك، بل منه ما لا يعمل اتفاقاً؛ كالأعلام، نحو: يسار ـ علماً لليُسْر، وفَجار ـ علماً للفجور ـ، ومنه ما يعمل اتفاقاً، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير

---

(١) النكاية: مصدر نكيت العدو؛ أي: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن، يراخي: يؤخر، إعرابه: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو ضعيف، (الفرار) مفعول أول لـ(يخال) لأنها تنصب مفعولين، وجملة (يراخي الأجل) هو المفعول الثاني.

(٢) عون: اسم مصدر فعله: أعان، ومصدره: إعانة.
إعرابه: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، (صح) فعل ماضٍ (عون الخالق) فاعل، وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، (المرء) مفعول به لاسم المصدر، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) لها، (عسيراً) مفعول أول لـ(يجد)، (ميسراً) مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

المفاعلة، نحو: إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن، ومنه ما في عمله خلاف، وهو المأخوذ من حدثٍ لغيره؛ كالعطاء، يراد به الشيء المُعْطى.

* * *

إذا أضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله وأتبعا بتابع

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

تقدم أن المصدر العامل يأتي مضافاً، وهو ضربان:

الأول: أن يكون مضافاً إلى فاعله، فيؤتى بعده بالمفعول به منصوباً إن وجد، فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، نحو: يسرني شكرك المنعم، فـ(شكر) فاعل (يسر)، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ولفظ (المنعم) مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ(دفع) مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله، و(الناس) مفعول به للمصدر.

فإذا جاء تابع للفاعل من نعت أو عطف أو غيرهما جاز فيه الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله، نحو: عجبت من إكرام خالدٍ وعمروٌ أباهما، برفع (عمرو) وجره، ومن الاتباع على المحل قوله:

حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجها طلبَ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ[(١)]

فأضاف المصدر (طلب) إلى فاعله وهو (المعقب)، ثم أتى بالنعت وهو (المظلوم) مرفوعاً نظراً للمحل.

---

(١) البيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت الهاجرة، وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (طلب) مفعول مطلق منصوب لـ(هاجها) لأنه مرادف له في المعنى.

الضرب الثاني: أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله، فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعاً إن وجد، فيكون المفعول مجروراً في اللفظ، منصوباً في المحل، نحو: من سوءِ التربية عصيانُ الآباءِ بنوهم، فـ(عصيان) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر، ومنه قوله ﷺ: **«بني الإسلام على خمس... وحَجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً»**(١)، فـ(حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت) و(من استطاع) فاعل المصدر.

فإذا جاء تابع للمفعول به ـ من نعت أو عطف أو غيرهما ـ، جاز فيه الجر مراعاة للفظ المفعول به المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحله، نحو: عجبت من أكل الطعامِ الحارَّ زيدٌ، بنصب كلمة (الحار) وجرها، ومن مراعاة المحل قوله:

قد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليّانا(٢)

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (الليانا) منصوباً نظراً للمحل.

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد جره الذي أضيف له... إلخ)** أي: وبعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره لهذا المضاف إليه كمِّل عمله بالنصب أو بالرفع، على نحو ما تقدم، ثم ذكر أنه إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعياً لفظ المجرور، سواء كان مرفوعاً محلّاً؛ لأنه فاعل، أو منصوباً محلّاً؛ لأنه مفعول به، ثم بيَّن أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً، فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.

---

(١) متفق عليه.

(٢) المعنى: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس أو يماطلني، و(الليان) بفتح اللام وتشديد الياء، المطل والتسويف، إعرابه: مخافة: مفعول لأجله، والألف في قوله: (والليانا) للإطلاق.

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

عمل اسم الفاعل وشروطه

٤٢٨ ـ كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

هذا النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو اسم الفاعل، وكذا صيغ المبالغة.

تعريف اسم الفاعل

واسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى فاعله.

فقولنا: اسم مشتق؛ أي: مأخوذ من مصدر الثلاثي كـ(نادم) أو غيره كـ(مُكْرِم).

وقولنا: على معنى مجرد: هو الحدث الخالي عن الزمان؛ كالقيام والقعود ونحوهما.

وقولنا: حادث؛ أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في اسم الفاعل، ويخرج بهذا الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأنهما للثبوت لا للتجدد والحدوث[1].

وقولنا: وعلى فاعله؛ أي: من حَدَثَ منه الفعل وصدر عنه؛ كضارب، وهذا يخرج اسم المفعول كمضروب؛ لأنه يشتق لمن وقع عليه الحدث.

أحوال اسم الفاعل

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

١ ـ عمل المجرد

(١) انظر باب: «أبنية أسماء الفاعلين»، وباب «الصفة المشبهة».

الأولى: أن يكون مقترناً بـ(أل) وهذا سيأتي حكمه إن شاء الله.

الثانية: أن يكون مجرداً منها. وهذا يرفع الفاعل مطلقاً بلا شرط، نحو: الله عالمٌ ببواطن الأمور، ففي (عالم) ضمير مستتر هو الفاعل وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال، وذلك لأن اسم الفاعل ـ كما يقولون ـ إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى: أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك، فـ(نادم) موافق لمضارعه (يَنْدم) في كل ما ذكر.

الشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله، كالاستفهام، نحو: أبالغٌ أنت قصدَك، فالهمزة للاستفهام، و(بالغ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل، والكاف مضاف إليه.

أو يعتمد على نفي، نحو: ما حامد السوقَ إلا من ربح، فـ(حامد) مبتدأ (السوق) مفعول به لاسم الفاعل (إلا) أداة استثناء ملغاة (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر (ربح) صلة الموصول.

أو يعتمد على نداء، نحو: يا سائقاً سيارةً تمهل، فـ(يا) حرف نداء (سائقاً) منادى منصوب، والفاعل ضمير مستتر، (سيارة) مفعول به لاسم الفاعل.

أو يقع نعتاً لمنعوت مذكور، نحو: صحبت رجلاً عارفاً آدابَ السفر، أو لمنعوت محذوف لوجود قرينة تدل عليه، نحو: كم معذبٍ نفسَه في طلب الدنيا يرى أنه أسعد الناس؛ أي: كم شخص معذب نفسه.

أو يقع حالاً، نحو: جاء خالد راكباً فرساً، قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبراً لمبتدأ، نحو: أنت حافظٌ غَيْبَةَ جارك.

أو يقع خبراً لناسخ، نحو: إنك حافظ غيبة جارك، قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل: ٣٢].

فإن كان اسم الفاعل للماضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتبٌ واجبَه أمسِ، بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة، فتقول: محمد كاتبُ واجبِه أمس.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله ـ وإن كان ماضياً ـ محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ(باسط) بمعنى الماضي، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضياً، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل، وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تك ملغياً   مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ(١)

فإن قوله: (خبير) مبتدأ، وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

---

(١) المعنى: أن بني لِهْب عالمون بزجر الطير وعيافتها ـ أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً ـ فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه. ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية وهو نوع من الشرك يتنافى مع التوحيد أو ينقص كماله.
إعرابه: (فلا تك): مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر، (ملغياً) خبره، وفيه ضمير مستتر (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أو فاعل مقدم أو مبتدأ، على الخلاف.

والجمهور على اشتراط الاعتماد ـ كما تقدم ـ ولا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبراً مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخراً، ولا يضر الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لأن صيغة (فعِيل) على وزن المصدر؛ كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فـ(الملائكة) مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

وإلى ما تقدم من عمل اسم الفاعل وشروطه **قال ابن مالك**: **(كفعله اسم فاعل في العمل**... إلخ) أي: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعدياً كان الفعل أو لازماً، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمان الماضي؛ أي: بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، كما يشترط أن يلي استفهاماً؛ أي: يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء، أو بعد نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً؛ أي: مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ، ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور.

* * *

٢ ـ عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل)

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِيّْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِيْ

هذه الحالة الثانية من أحوال اسم الفاعل، وهي أن يكون مقترناً بـ(أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً، بغير تَقَيُّدٍ بزمن معين، ودون أن يعتمد على شيء ما ذكر، نحو: الكاتم سرَّ إخوانه محبوب، فـ(الكاتم) مبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (سرَّ) مفعول به لاسم الفاعل (محبوب) خبر المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْكَٰظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، فـ(الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل المحلى بـ(أل).

وهذا معنى **قوله**: **(وإن يكن صلة أل**... إلخ) أي: وإن يكن اسم الفاعل مبدوءاً بـ(أل) الموصولة، فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره.

عمل صيغ المبالغة

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

مما يعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة)، وهي كل اسم حُوِّلَ للمبالغة والتكثير[١] في الفعل من صيغة (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة[٢]، وهي خمس:

١ ـ **فعّال**: بتشديد العين، نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أما العسلَ فأنا شرَّاب، فـ(شراب) صيغة مبالغة، وقد عملت عمل الفعل، ففيها ضمير مستتر هو الفاعل، والمفعول (العسل).

٢ ـ **مِفْعَال**: بكسر الميم، نحو: الكريم منحار إبلَه لضيفه.

٣ ـ **فَعُول**: بفتح الفاء، نحو: المؤمن شكور ربَّه على نعمه.

والتحويل إلى هذه الثلاثة بكثرة.

٤ ـ **فَعِيل**: بكسر العين وبعدها ياء، نحو: المؤمن رحيم بالضعفاء.

٥ ـ **فَعِل**: بكسر العين من غير ياء، نحو: لا تكن جزعاً عند الشدائد، والتحويل إلى هذين بقلة.

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍ، ما عدا صيغة (فعال) فتصاغ من المتعدي واللازم[٣]؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٢].

وهي لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من اشتمالها على حروفه الأصلية، ولهذا حملت على اسم الفاعل لا على الفعل، بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

---

(١) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية، والتكثير باعتبار الكمية.

(٢) وقد تأتي لغير المبالغة، نحو: شَرُف فهو شريف، وكرم فهو كريم.

(٣) وقد جاءت ـ أيضاً ـ صيغة (فَعول) من اللازم، مثل: ضحوك، عبوس، بشوش، لكنها مقصورة على السماع. [انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٦٠)].

وهذا معنى **قوله: (فعال او مفعال او فَعُول... إلخ)** أي: إن صيغة (فعال) و(مفعال) و(فعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة **(فاعل)** أي: عن اسم الفاعل، وأن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، ثم بيَّن أن استعمال صيغتي **(فعيل، وفعِل)** قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأُوَل[1].

* * *

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

للمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة عمل المفرد

أي: إن غير المفرد ـ من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ـ مثل المفرد في العمل والشروط، فيدخل في ذلك المثنى، والجمع، سواء كان الجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث أو جمع تكسير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، فـ(آمين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم مفرده (آمّ) وقد عَمِلَ عَمَلَ المفرد، فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (الله) منصوب بـ(الذاكرين) وهو جمع ذاكر، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، فـ(أبصارهم) فاعل لـ(خشعاً) وهو جمع خاشع، ومن أمثلة جمع صيغ المبالغة قول الشاعر:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفُرٌ ذنْبَهُمْ غيرُ فُخُرْ[2]

فأعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة (غفر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد، فنصب المفعول به (ذنبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.

---

(١) هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة، ومنها: (فِعّيل) بكسر أوله وتشديد العين، والأكثرون على أنها سماعية. وقد ذكر ابن قتيبة في «أدب الكاتب» ص(٣٣٠): أنه كثير، مثل: سكير، وخمير، وعشيق، وسكيت.. وإذا ثبتت كثرتها فلماذا لا يصح القياس؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية، ومنها: مِفْعَل، نحو: إنه مِسْعَر حربٍ؛ أي: يكثر إشعالها. انظر: «النحو الوافي» (٣/٢٥٩).

(٢) غير: خبر ثانٍ لـ(أن) مرفوع.

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِ

تقدم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطين، وهما: كونه للحال أو الاستقبال، مع اعتماده على شيء مما تقدم.

وذكر هنا أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده، فلا يفصل بينهما فاصل، فتقول: هذا كاتبٌ الدرسَ، أو كاتبُ الدرسِ، ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية، قال مكي: (وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه، وقد مضى له نظائر)(١).

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فَصَل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل، نحو: هذا كاتبٌ اليومَ الدرسَ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منها، وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان، نحو: أنا ظانُّ خالدٍ مسافراً، أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريباً؟.

وهذا معنى **قوله**: (**وانصب بذي الإعمال**... إلخ) أي: وانصب بذي الإعمال؛ أي: صاحب الإعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط، (**تلوا**) أي: مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جُرَّهُ بإضافته إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نُصِبَ ما عداه.

* * *

---

(١) «الكشف» (٢/ ٣٢٤).

حكم تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن يُنون ويَنصب ما بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده، فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب، نحو: لست بمصاحبٍ العاصيَ والمنافقَ، فيتعين نصب المعطوف وهو كلمة (المنافق) تبعاً للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب باسم الفاعل.

أما عند جر المتبوع بالإضافة ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فيجوز في التابع وجهان:

الأول: النصب حملاً على المحل[1]؛ لأن المضاف إليه وإن كان مجروراً لكنه مفعول به في الأصل قبل الإضافة.

الثاني: الجر مراعاة للفظ، نحو: لست بمصاحبِ الفاسقِ والمنافقِ، بجر المعطوف عليه وهو (الفاسق) لإضافة اسم الفاعل إليه، وأما المعطوف وهو (المنافق) فيجوز فيه الجر والنصب، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(واجرر أو انصب... إلخ)** أي: إذا جاء تابع للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب، ثم ذكر المثال **(مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض)**، والأصل: من نهض مبتغي جاهٍ ومالاً، فـ(من) اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة (نهض) صلة، و(مبتغي) خبر مقدم، وهو مضاف إلى (جاهٍ) و(مالاً) معطوف على (جاهٍ) باعتبار أصله.

* * *

(١) هذا أيسر مما ذكر بعض النحويين من أن النصب إما على إضمار فعل أو وصف، وهو رأي سيبويه، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٢/ ١٠٤٧): (ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه).

عمل اسم المفعول

٤٣٧ ـ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ

٤٣٨ ـ فَهْوَ كَفِعلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

تقدم مما يعمل عمل الفعل: المصدر، واسمه، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، وذكر هنا اسم المفعول، وهو:

تعريف اسم المفعول

اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد، وعلى من وقع عليه ذلك المعنى.

مثاله: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان، ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فإن كان محلى بأل عمل مطلقاً بلا شرط، نحو: المفقودُ مالُه حزين، فـ(المفقود) مبتدأ، (ماله) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، (حزين) خبر المبتدأ، قال تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، فـ(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول، والميم علامة الجمع، والهاء مضاف إليه.

وإن كان اسم المفعول مجرداً عمل إذا توفرت له الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل، من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء مما تقدم.

فيرفع نائب الفاعل إذا كان فعله متعدياً لواحد، فتقول: العلم معروفة فوائده، فـ(معروفة) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرِف) المتعدي لواحد (فوائده) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإن كان فعله متعدياً لأكثر رُفع واحد بالنيابة، ونصب غيره، نحو: المجدُّ ممنوح جائزةً، فـ(المجد) مبتدأ (ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في الأصل، (جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل: منحتُ المجدَّ جائزةً، ثم بني للمجهول فقيل: مُنح المجدُّ جائزةً.

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، فـ(الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

وهذا معنى **قوله**: **(وكل ما قرر لاسم فاعل... إلخ)** أي: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط ـ مما ذكره ابن مالك ـ يثبت لاسم المفعول **(بلا تفاضل)** أي: بلا زيادة في أحدهما على الآخر، وهذا لا يستفاد من أول البيت، فليس توكيداً، ثم بيَّن أن اسم المفعول مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى، وهو الدلالة على الحدث الواقع على الذات، فإن قيل: إن الكلام في العمل لا في المعنى، فالجواب: إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله، فأطلق السبب وأراد المسبب، أو لأن العمل داخل تحت **قوله**: **(وكل ما قرر لاسم فاعل..)**، والفاء في **قوله**: **(فهو كفعل)** هي الفاء الفصيحة[1] ـ على الأظهر ـ أي: إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل... إلخ.

ثم مثَّل **بقوله**: **(المعطَى كفافاً يكتفي)**، فـ(المعطى) مبتدأ، و(أل) فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل، وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافاً) مفعول ثانٍ لاسم المفعول، وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ، والكفاف: كسحاب، ما يكفي من القوت.

* * *

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ ... مَعْنًى كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

تقدم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، وذكر هنا أنه يجوز ـ بقلَّة ـ أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر، فيصير نائب الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، مراعاة لأصله، نحو:

---

(١) هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة. انظر: «دراسات في أساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٢٤٥).

العلم معروفةٌ فوائدُهُ، فتقول: العلم معروفُ الفوائدِ، بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه[(١)].

وهذا معنى **قوله**: **(وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع)** أي: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ ثم ذكر المثال. وأصله: الورع محمودٌ مقاصدُه.

وقوله: (معنى) أي: من جهة المعنى؛ لكونه نائب فاعل قبل الإضافة، كما تقدم.

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل، لكن في اسم الفاعل تفصيل يأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «الصفة المشبهة».

---

(١) شرط الإضافة أن تكون صيغته أصلية، فإن كانت غير أصلية لم يجز ذلك، كما سيأتي بيانهما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

أبْنِيَةُ المَصَادِرِ

مصادر الأفعال الثلاثية

٤٤٠ ـ فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا
٤٤١ ـ وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ
٤٤٢ ـ وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا
٤٤٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا ... أوْ فَعَلَاناً فَادْرِ أوْ فُعَالَا
٤٤٤ ـ فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ ـ لِلدَّا فُعَالٌ أوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهَلْ
٤٤٦ ـ فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا
٤٤٧ ـ وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

تقدم أن المصدر[1] اسم يدل على حَدَثٍ مجرد عن الزمان، وهو إما أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو مصدراً لفعل غير ثلاثي.

فأما مصادر الأفعال الثلاثية فهي كثيرة، ولا تعرف إلا بالسماع والرجوع إلى المعاجم اللغوية، وما ذكره النحويون هي ضوابط أغلبية صحيحة يستفاد منها في الوصول إلى مصدر الفعل الذي لم يسمع له

---

(١) المصدر نوعان:
أ ـ مصدر صريح، وهو ثلاثة أنواع:
١ ـ مصدر أصلي وهو المذكور هنا.
٢ ـ مصدر ميمي، وهو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، مثل: موعد، مسألة، منفعة، مهانة، بخلاف: مشاركة ومعاونة فلا يسمى مصادر ميمية.
٣ ـ مصدر صناعي، وهو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء التأنيث المربوطة كالإنسانية، والحيوانية، والكمية، والكيفية.
ب ـ مصدر مؤول، ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية، مثل: أنَّ وأنْ ـ وهي الموصولات الحرفية ـ.

مصدر، فيكتفي بها من شاء، أما من أراد التوسع والمزيد من الاستفادة فلا غنى له عن القراءة والاطلاع على المعاجم.

والفعل الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فأوزان الثلاثي ثلاثة، وبيان مصادرها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَل) فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: أَكَلَ أَكْلاً، وفَتَحَ فَتْحاً، وأَخَذَ أَخْذاً، وإن كان لازماً صحيح العين فقياس مصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وجَلَسَ جُلُوساً، وسَجَدَ سُجُوداً، فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على وزن (فَعْل) كَنَامَ نَوْماً، وصَامَ صَوْماً، أو على وزن (فِعال) كصَامَ صِيَاماً وقَامَ قِيَاماً، ويستثنى من ذلك ما يلي:

١ ـ ما دل على إباء وامتناع، فمصدره على وزن (فِعال)، نحو: أَبى إِباءً، نَفَرَ نِفَاراً، وشَرَدَ شِرَاداً.

٢ ـ ما دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز، فمصدره (فَعَلان)، نحو: طَافَ طَوَفَاناً، وخَفَقَ القلب خَفَقَاناً، وغَلى القدرُ غَلَيَاناً.

٣ ـ ما دل على داء ومرض، فمصدره على وزن (فُعال)، نحو: سَعَل سُعالاً، ورَعَفَ رُعَافاً.

٤ ـ ما دل على نوع من الصوت فمصدره (فعيل)، و(فُعال)، نحو: صَرَخَ صَرِيخاً وصُرَاخاً، وبَكَى بُكاءً، ونَعِبَ الغراب نَعِيباً ونُعاباً.

٥ ـ ما دل على نوع من السير فمصدره (فعيل)، نحو: رَحَلَ رَحِيْلاً، وذَمَلَ ذَمِيْلاً، وهو السير بلين[(١)].

٢ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْل) مثل: فَهِمَ فَهْماً، وحَمِدَ حَمْداً، وأَمِنَ أَمْناً، إلا

---

(١) انظر: «اللسان» (١١/ ٥٥٩).

إذا دل على صناعة فمصدره في الغالب على وزن (فِعالة)، نحو: صَاغَ صِيَاغَةً، وخَاطَ خِيَاطَةً.

وإن كان لازماً فمصدره على وزن (فَعَل)، نحو: فَرِحَ فَرَحاً، وأَشِرَ أَشَراً، وجَوِيَ جَوىً، إلا إذا دل على لون فمصدره في الغالب على وزن (فُعْلة)، نحو: سَمِر سُمْرة، وخَضِر خُضْرة، وشَهِب شُهْبة، أو دلَّ على معالجة ـ أي: محاولة حسية ـ فمصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَدِمَ قُدُوماً، وصَعَدَ صُعُوداً، وإن دل على معنى ثابت فمصدره (فُعُوْلَة)، نحو: يَبِسَ يُبُوسة.

٣ ـ وإن كان الفعل على وزن (فَعُلَ) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً فقياس مصدره على وزن (فُعُولة)، نحو: صَعُبَ صُعُوبة، وسَهُلَ سُهُولة، أو على وزن (فَعالة)، مثل: فَصُح فَصاحة، وبَلُغَ بلاغة.

وما جاء من مصادر الفعل الثلاثي على خلاف هذه الأوزان فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه، نحو: سَخِط سُخْطاً، والقياس: سَخَطاً، وجَحَدَ جُحُوداً، والقياس: جَحْداً، وقد ورد ذلك، وبَخِل بُخْلاً، وعَلِم عِلْماً، والقياس: بَخَلاً وعَلَماً.

وهذا معنى **قوله: (فَعْل قياس مصدر المعدَّى... إلخ)** أي: إن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فَعْل) بفتح فسكون، سواء كان الفعل على وزن **(فَعَل)** أو على وزن **(فَعِل)** ثم ذكر المثال، ثم بيَّن مصدر الفعل اللازم من هذين، وأن (فَعِل) المكسور العين مصدره على وزن (فَعَل)، ثم ذكر ثلاثة أمثلة، للصحيح: فَرِحَ فَرَحاً، والمعتل: جَوِيَ عمر جوىً [وهو الحرقة من عشق أو حزن] والمضاعف: شَلَّتْ يده شللاً.

وأما (فَعَل) اللازم المفتوح العين، مثل: **(قعد)** فمصدره على وزن **(فُعُول)** باطراد، كـ**(غدا)** غُدُوّاً [أي: ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن **(فِعال)** أو **(فَعَلان)** أو **(فُعال)**.

فإن الوزن الأول يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع كأبى إباءً، والثاني يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب، والثالث لكل فعل دل على داءٍ أو صوت، وقد يستعمل **(الفعيل)** ـ وهو الوزن الرابع ـ مصدراً للفعل الدال على الصوت، كصهل صهيلاً، أو السير كرحل رحيلاً ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعُل) اللازم المضموم العين وأن له مصدرين هما: فُعُولة، مثل: سهل الأمر سُهُولة، وفَعَالة، نحو: جزُل جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عظم. .]، ثم ذكر أن ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفاً للأوزان القياسية فأمره مقصور على (النقل) أي: السماع، لا يقاس عليه، كـ(سُخْط) بضم السين. وقياس مصدره: سَخَطاً، بالفتح على وزن (فَعَل)، و(رِضَى) بكسر الراء، والقياس: رَضَىً، بالفتح.

* * *

مصادر الأفعال غير الثلاثية

٤٤٨ ـ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ　　مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

٤٤٩ ـ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلَا　　إجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا

٤٥٠ ـ وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أقِمْ　　إقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ

٤٥١ ـ وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا　　مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

٤٥٢ ـ بهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا　　يَرْبَعُ فِي أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

٤٥٣ ـ فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلَا　　وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَا أوَّلَا

٤٥٤ ـ لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ　　وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

ذكر في هذه الأبيات مصادر الأفعال غير الثلاثية ـ من الرباعية والخماسية والسداسية ـ وهي مصادر قياسية، تختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال، وكل فعل غير ثلاثي فله مصدر خاص مقيس، وبيانها كالآتي:

١ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَعَّل) بتشديد العين فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام ـ أي: صحيح الآخر ـ

غير مهموز اللام فمصدره القياسي: (تفعيل) مثل: هذبت الولد تهذيباً، وأيدت الحق تأييداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقد يكون على وزن (فِعّال)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾ [النبأ: ٢٨]. وقد يكون على وزن (فِعَال) بتخفيف العين؛ كقراءة الكسائي ـ من السبعة ـ (وكذبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال.

وإن كان معتل اللام فمصدره على وزن (تفعيل)، لكن تحذف ياء (التفعيل) ويستغنى عنها بتاء التأنيث في آخر المصدر، فيصير (تفعلة)، نحو: زكى تزكية، ونمى المال تنمية.

وإن كان مهموز اللام ـ أي: آخره همزة ـ فمصدره (التفعيل) أو (التفعلة) وهذا هو الأكثر، نحو: جَزَّأَ الكتاب تجزئة وتجزيئاً، وهنأه بالولد تهنئة وتهنيئاً.

٢ ـ إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) فإن كان صحيح العين فقياس مصدره (إفعال)، نحو: أقدمت على الأمر إقداماً، وأرشدت الناس إرشاداً.

وإن كان معتل العين نُقِلَتْ في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها تاء التأنيث غالباً في آخره، نحو: أقام إقامة، والأصل: إقْوَام، فعين المصدر ـ وهي الواو ـ حرف علة متحرك بالفتح، وقبله حرف صحيح ساكن، فنقلت حركة حرف العلة ـ الواو ـ إلى الساكن الصحيح قبله، ثم حذفت الواو، وهي عين الكلمة، تخلصاً من التقاء الساكنين [حرف العلة، والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره، عوضاً عن المحذوف، فصار المصدر: إقامة، وقد تحذف التاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

٣ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعَّل) فقياس مصدره (تَفَعُّل) بضم العين، نحو: تجمَّل تجمُّلاً، وتعلَّم تعلُّماً، وتقدَّم تقدُّماً.

٤ ـ إذا كان الفعل في أوله همزة وصل، كُسِرَ ثالثه، وزيد ألفاً قبل

آخره، فينقلب مصدراً سواء كان على وزن (انفعل)، نحو: انطلق انطلاقاً، أو على وزن (افتعل)، نحو: اصطفى اصطفاء، أو على وزن (استفعل)، نحو: استخرج استخراجاً.

فإن كان (استفعل) معتل العين عُمِلَ فيه ما عمل في مصدر (أفعل) المعتل العين من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً، ثم حذفها للساكنين، وتعويض تاء التأنيث عنها، نحو: استعاذ استعاذة، واستقام استقامة.

٥ ـ إذا كان الفعل على وزن (تفعلل) وما ماثله من كل فعل مبدوء بتاء زائدة وعدد حروفه وحركاته وسكناتها يماثل (تفعلل) فإن مصدره على وزن (تَفعلُل) بضم الحرف الرابع، نحو: تدحرج الحجر تدحرُجاً، تنافس الطلاب تنافُساً، تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، تشيطن تشيطُناً، تمسكن تمسكُناً، تسلقى تسلقِياً، وتقلب الضمة هنا كسرة، لمناسبة الياء.

٦ ـ إذا كان الفعل على وزن (فعلل) فمصدره على وزن (فعللة)، نحو: دحرج دحرجة، وبهرج المنافق حديثه بهرجة، أو على وزن (فعلال) وهو قليل فيه، نحو: دحرج دحراجاً، وزُلزلت الأرض زلزلةً وزلزالاً.

٧ ـ إذا كان الفعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره (الفِعال) و(المفاعلة) وهو أكثر وأعم اطراداً، نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة.

هذه أشهر المصادر القياسية للأفعال الرباعية والخماسية والسداسية، وما ورد مخالفاً لذلك فهو مقصور على السماع، فيحفظ ولا يقاس عليه؛ كقولهم: اقشعر المريض قشعريرة، والقياس: اقشعراراً، وتملَّق المنافق تملّاقاً، والقياس: تملُّقاً. . .

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (**وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره**... إلخ) أي: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، و(**مصدره**) بالرفع نائب فاعل، وبالجر على الإضافة، فقياس (فعَّل)

بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) كـ(**قُدِّس التقديس**)، ومعتل اللام مصدره (تفعلة) كـ(**زكه تزكية**). أما (أفعل) فمصدره (إفعال)، نحو: أَجْمَلَ إجمالاً. وأما تفعَّل فمصدره (التفعل)، نحو: (**إجمال مَنْ تجمُّلاً تجملا**) أي: أَجْمِلْ إجمال الذي تجمَّل تجمُّلاً، والألف في قوله: (وأجملا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، وفي قوله: (تَجمُّلا) للإطلاق. ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسداسي المعتل العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب، ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسداسي المبدوء بهمزة وصل، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره، ومَدِّهِ، فينشأ من مده ألف زائدة (**مع كسر تلو الثان**) أي: الحرف الذي يتلو الثاني. والمراد به الحرف الثالث، نحو: اصطفى، اصطِفاء. أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعلل)، مثل: تلملم، فيكون بضم (**ما يربع**) أي: ما يكون رابعاً، فينشأ المصدر وهو: تَلَمْلُم، ثم بين أن (**فَعللة**) هي القياس للفعل (**فَعلل**) وقد يكون مصدره قليلاً على (**فِعلال**)، ثم عرض لمصدر (**فَاعَلَ**) فقال: إنه (**الفِعال**) و(**المفاعلة**)، وصرح بأن ما جاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومعنى **قوله**: (**السماع عادله**) أي: كان السماع له عديلاً؛ أي: مساوياً، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

* * *

اسم المرة واسم الهيئة

٤٥٥ ـ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ   وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

٤٥٦ ـ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ   وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

تقدم أن المصدر لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد، فلا يدل على عدد ولا هيئة ولا شيء آخر غير هذا المعنى المجرد، فإذا أريد دلالته على شيء زائد فلا بد من بعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ومن ذلك ما يسمى باسم المرة واسم الهيئة.

فاسم المرة: مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، نحو: رُبَّ أكلة منعت أكلات، فـ(أكلة) مصدر يدل على وقوع الحدث، وهو (الأكل) مرة واحدة.

وهو يكون على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مُثل، فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره، نحو: أغفى المريض إغفاءة، وكبر المصلي تكبيرة.

واسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، نحو: لا تمش مِشية المختال، فـ(مِشية) مصدر يدل على هيئة الفعل، وهو (المشي) حين وقوعه.

وهو يكون على وزن (فِعلة) بكسر الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مثل، ولا يصاغ اسم الهيئة من فعل غير ثلاثي، وشذ قولهم: هي حسنة الخِمرة، فبنوا (فِعْلة) من (اختمر) وهو غير ثلاثي.

وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء في الأصل دُلَّ منه على المرة بالوصف، نحو: دعوته لزيارتي دعوة واحدة.

وإذا كان المصدر مماثلاً للهيئة في الوزن دُلَّ منه على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: نشد الضالة نِشدة عظيمة، أو نِشدة الملهوف.

وهذا معنى **قوله**: (**وفَعْلة لمرة كجلسه**... إلخ) أي: إن المصدر الدال على المرة يكون بـ(فَعْلة) والمصدر الدال على الهيئة يكون بـ(**فِعْلة**). ثم ذكر أن الدلالة على (**المرة**) من مصدر غير الثلاثي، تكون بزيادة التاء في آخر المصدر، أما الهيئة فلا تجيء منه، وما ورد من ذلك فهو شاذ، ثم ذكر المثال.

أبْنِيَةُ أسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ بِهَا

صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي

٤٥٧ ـ كَفَاعِلٍ صُغِ ٱسْمَ فَاعِلٍ إذَا ... مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

٤٥٨ ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

٤٥٩ ـ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

٤٦٠ ـ وَفَعْلٌ ٱوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُلْ

٤٦١ ـ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

هذا الباب عقده المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمراد: أبنية أسماء الذوات الفاعلين.. وغُلِّبَ العاقل منها على غيره، فجمع جمع مذكر سالماً، وقوله: (بها) أي: بأسماء الفاعلين والمفعولين، هذا هو المتبادر، لكن سيأتي في باب الصفة المشبهة ما يدل على أن الضمير يرجع إلى أسماء الفاعلين فقط.

وقد تقدم أن الفعل قسمان:

١ ـ ثلاثي.

٢ ـ غير ثلاثي.

وتقدم ـ أيضاً ـ أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان:

١ ـ فَعَل، بفتح العين ويكون متعدياً ولازماً.

٢ ـ فَعِل، بكسر العين ويكون متعدياً ولازماً.

٣ ـ فَعُل، بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

وإليك بيان أوزان اسم الفاعل، والصفة المشبهة من هذه الأوزان:

أولاً: إذا كان الفعل على وزن (فَعَل) فاسم الفاعل منه على وزن

(فَاعِل) سواء كان متعدياً، نحو: ضرب فهو ضارب، وأخذ فهو آخذ، أو لازماً، نحو: جلس فهو جالس، وخرج فهو خارج(١).

ثانياً: وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) فإن كان متعدياً فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، نحو: ركب فهو راكب، وشرب فهو شارب، وإن كان لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) قليل، نحو: سلم فهو سالم، وعقرت المرأة فهي عاقر [بمعنى: انقطع حملها]، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعِلٌ) الذي مؤنثه (فَعِلة) وذلك فيما دل على الأدواء الجسمانية أو الخلقية، أو على حزن، أو فرح، أو على الحسن من الصفات الباطنية المعنوية، نحو: فِطِنَ الصبي فهو فَطِنٌ، وفرح الفائز فهو فَرِحٌ، وبَطِر الجاهل فهو بَطِرٌ، وحَذِرَ الرجل فهو حَذِرٌ، وتَعِب العامل فهو تعب.

٢ ـ أو على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وذلك فيما دل على خلو أو امتلاء، أو حرارة باطنية معنوية، نحو: عطش فهو عطشان، ورَوِي فهو ريان، وغضب فهو غضبان.

٣ ـ أو على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) وذلك فيما دل على حلية أو لون، أو عيب، نحو: حَمِر فهو أحمر، وعرج فهو أعرج، وعور فهو أعور، وكحل فهو أكحل.

---

(١) اعلم أن وزن (فاعل) لا بد فيه من أمرين:
الأول: أن يكون فعله ثلاثياً متصرفاً.
الثاني: يدل على التجدد والحدوث.
فالأفعال الجامدة كنعم وبئس ليس لها مصدر ولا مشتق، وما دل على الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وليس باسم فاعل.
وقد ذكر المفسرون عند قوله: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢] أنه جاء اسم الفاعل (ضائق) دون (ضيّق) لأن ضيق صدر الرسول ﷺ عارض غير ثابت؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفسح الناس صدراً، ومثل ذلك يقال: حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، إذا أريد الحدوث، فإن أريد الثبوت قيل: حسن وكريم وطويل. [انظر: «النحو الوافي» (٢/ ٢٤٠)؛ «المصباح المنير» ص(٦٨٩)].

ثالثاً: وإن كان الفعل على وزن (فَعُل) فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعِل) قليل، نحو: طهُر فهو طاهر، وحمُض فهو حامض، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (فَعْل) بسكون العين، مثل: ضخُم فهو ضخْم، وشهُم فهو شهْم [بمعنى الذكي الفؤاد المتوقد الجَلْد]، وصَعُب فهو صَعْب.

٢ ـ أو على وزن (فعيل)، نحو: شَرُف فهو شريف، ونَبُل فهو نبيل، وقَبُح فهو قبيح.

ويقل مجيء اسم الفاعل منه على:

١ ـ وزن (أفعل)، نحو: خظب فهو أخظب(١).

٢ ـ وزن (فَعَل)، نحو: حَسُن فهو حَسَنٌ، وبَطُل فهو بَطَلٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها؛ كقوله: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب(٢).

وهذا معنى **قوله**: **(كفاعل صغ اسم فاعل... إلخ)** أي: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل).

ثم مثل للثلاثي **بقوله**: (كغذا) وهذا يصلح مثالاً للثلاثي المتعدي واللازم، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي، سواء كان متعدياً أو لازماً، فـ(غذا) يحتمل أن يكون متعدياً، من غذوت الصبي

---

(١) خظب: بالخاء المعجمة والظاء المشالة، قال الصبان: لم أجد مادة (خظب) في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح، ومعناها: أحمر مائلاً إلى الكدرة (٢/ ٣١٤).

(٢) قال في «المصباح المنير» ص(٣٢٨): (شاب يشيب شيباً وشيبة، فالرجل أشيب، على غير قياس، والجمع: شِيب بالكسر) وفي «حاشية ابن الحاج» على «شرح المكودي» (١/ ٢٢٨) لا يقال: شائب، كما في ألسنة الناس؛ لأنه لم يسمع.

باللبن؛ أي: ربيته، ويحتمل أن يكون بمعنى: غذا الماء؛ أي: سال، فيكون لازماً.

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من (**فَعُل**) المضموم العين و(**فَعِل**) المكسور العين اللازم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي، ثم بيَّن أن اسم الفاعل منهما يأتي على وزن (**فَعِل**)، و(**أَفْعَل**) و(**فَعْلان**) وضرب لذلك أمثلة، هي: أَشِرَ الغنيُّ فهو أَشِرٌ. [والأَشِرُ والبَطِرُ من لا يحمد النعمة]، وصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان [كعطِش فهو عطشان، وزناً ومعنى وحكماً]، وجَهِر الرجل فهو أجهر [أي: لا يبصر في الشمس].

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعُل) بضم العين، فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن (**فَعْل**) أو (**فعيل**) مثل: ضَخُم الفيل فهو ضخم، وجَمُل الغزال فهو جميل، وقوله: (والفعل جَمُل) استئناف لبيان الواقع؛ لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمُل) وذلك من قوله: (بفَعُل) وقيل: احتراز من: جَمَلت الشحم ـ بالفتح ـ أي: أذبته، فهو جميل؛ أي: مجمول.

ثم بيَّن في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن (**أفعل**) أو (**فَعَل**) قليل، وأن (فَعَل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، وتقدم له أمثلة.

وقوله: (**قد يَغْنَى**) بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح، بمعنى: يستغني.

وظاهر كلام ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل، وهذا اصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك، وليس كذلك، بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل، وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة.

صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي

٤٦٢ ـ وَزِنَـةُ الـمُـضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِـلِ   مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ كَالمُوَاصِلِ
٤٦٣ ـ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا   وَضَـمِّ مِـيـم زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَـقَـا
٤٦٤ ـ وَإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: قاتل يُقاتل فهو مُقاتِل، وجالس يُجالس فهو مُجالِس، وتعلم يتعلم فهو متعلِّم.

فإذا أريد صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُقاتَل، ومجالَس، ومتعلَّم منه.

وهذا معنى **قوله**: **(وزنة المضارع اسم فاعل... إلخ)** أي: اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي هي زنة مضارعه، بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع، نحو: المواصل، وفعله: واصل الرباعي: ومضارعه: يواصل، ثم بيَّن أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر، فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر، فإنه مكسور في اسم الفاعل، مفتوح في اسم المفعول، نحو: انتظر ينتظر، فهو منتظِر ومنتظَر.

* * *

صياغة اسم المفعول من الثلاثي

٤٦٥ ـ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَـةُ مَـفْـعُـولٍ كَـآتٍ مِـنْ قَـصَـدْ
٤٦٦ ـ وَنَـابَ نَـقْـلاً عَـنْـهُ ذُو فَـعِـيـلِ   نَـحْـوُ فَـتَـاةٍ أوْ فَـتـىً كَـحِـيـلِ

يصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، نحو: ضُرب المجرمُ فهو مضروب، وقُصد محمدٌ فهو مقصود، وهذه هي الصيغة الأصلية من الثلاثي.

وقد ورد عن العرب صيغ سماعية تؤدي معنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الفعل الثلاثي، ومنها: (فعيل) بمعنى: (مفعول)، نحو: كحيل بمعنى: مكحول، وجريح: بمعنى: مجروح[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (**وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد... إلخ**) أي: إن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد؛ كاسم المفعول الآتي من (**قصد**) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعيلاً ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه.

وقوله: (**نقلاً**) أي: سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه، وقد مثل له: (**بفتاة كحيل**)، بمعنى: مكحولة العينين، و(**فتى كحيل**)، بمعنى: مكحولهما أيضاً.

وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعيلاً) المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد[(٢)].

---

(١) لكن هل يعمل (فعيل) عمل اسم المفعول كما يؤدي معناه؟ قال ابن عصفور: إنه يعمل عمل اسم المفعول، فقد قال في كتابه (المقرِّب) ص(٨٧): (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول). فعلى هذا يصح أن تقول: مررت برجل كحيلٍ عينه، وبرجل ذبيحٍ كبشه، وقال آخرون: إنه لا يعمل، وقد نص على ذلك ابن مالك في «التسهيل». قال ابن عقيل في شرحه له: (ويحتاج إلى سماع) «التسهيل» (٢/ ٢٠٩).

(٢) وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف، نحو: فتى جريح وامرأة جريح، فتحذف التاء في الغالب، كما نص على ذلك الصبان، لعدم اللبس، فإن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لمنع اللبس، نحو: حزنتُ لقتيلة الحادث، إذ لو قيل: لقتيل: لم يفهم المؤنث الذي يريده المتكلم.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

علامة الصفة المشبهة

٤٦٧ ـ صِفَـةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَـاعِـلِ مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ(١)

هذا الباب الرابع مما يعمل عمل الفعل. وهو الصفة المشبهة، بعد أن مضى الكلام على المصدر ومعه اسم المصدر واسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة واسم المفعول.

تعريف الصفة المشبهة

والصفة المشبهة: هي المصوغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: الصبي فَطِنٌ، فـ(فطنٌ) صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (فَطِنَ) للدلالة على معنى ـ وهو الفطانة ـ قائم في الموصوف، وهو (الصبي) على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، نحو: خالد قائم، فهو وصف دال على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث، وهذا شأن اسم الفاعل.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها

---

(١) الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور وأهمها:
١ ـ الدلالة على المعنى وصاحبه، كما في الأمثلة.
٢ ـ أنها عملت النصب ـ كما سيأتي ـ وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لأنها مأخوذة من الفعل اللازم.
٣ ـ أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، مثل: جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان وجميلون وجميلات.
وهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد لأنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

إلى فاعلها في المعنى، وجره بالإضافة، نحو: الحسنُ الخلقِ محبوب، وأصله: الحسنُ خلقُهُ محبوبٌ، برفع (خلقه) على الفاعلية[١].

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة، نحو: خالدٌ ضاربُ الأب عمراً، تريد: ضاربٌ أبوه عمراً، فلا تصح الإضافة، لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: خالد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في لبس.

لكن إن كان اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم، ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة، نحو: طاهرُ القلبِ مستريح.

فإن كان مأخوذاً من المتعدي لواحد صحت إضافته إلى مرفوعه إن وجد قرينة تمنع من اللبس [أي: التباس الإضافة للفاعل بالإضافة إلى المفعول]، نحو: محمد راحمُ الأبناءِ، فتضيف اسم الفاعل إلى فاعله، تريد: أن أبناءه راحمون الناس، تقوله في مقام مدحهم والثناء عليهم بهذه الصفة، والرد على من يدعي اتصافهم بضدها.

وهذا معنى **قوله**: (**صفة استحسن جر فاعل معنى بها... إلخ**) أي: أن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي تجره باعتبارها مضافاً، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه[٢].

---

(١) يقول النحاة: إن الصفة لا تضاف لفاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوفها، إذ لو لم يتحول الإسناد لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي مرفوعها في المعنى. ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: هند حسنة الوجه، فيؤنثون الصفة مما يدل على أنها مسندة للضمير المستتر وهو الفاعل، ولو كانت مسندة إلى ما بعدها لزم التذكير كما تذكر مع فاعلها المرفوع.

(٢) إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف، أو لغرض بلاغي؛ كالمبالغة عندما يسند الحسن ـ مثلاً ـ إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه ـ كالوجه ـ والحق أن العلة هي استعمال العرب.

وإنما قيل: إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها، وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

* * *

أحكام الصفة المشبهة

٤٦٨ ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ   كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
٤٦٩ ـ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ الْمُعَدَّى   لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا
٤٧٠ ـ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب. أما الرفع فعلى أن معمولها فاعل، وأما النصب فعلى أنه شبيه بالمفعول به.

ولا تعمل إلا بشرط الاعتماد الذي تقدم شرحه في عمل اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك بالأمثلة إن شاء الله.

وللصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

١ ـ أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، نحو: هذا القارئ حسنُ الصوت، وفعله: حَسُن، وهو فعل لازم، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم، نحو: الباطل منهزم، والمتعدي، نحو: لست بالمنكر معروفَك.

٢ ـ أنها للزمن الحاضر الدائم؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ ـ عدم لزوم جريها على المضارع، بل هي نوعان إن كانت من الفعل الثلاثي:

الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كطاهِر القلب وضَامِر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَطْهر ويَضْمُر، وهذا قليل.

الثاني: ما لم يوازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كـ: حَسَن وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُن، ويَظْرف، وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، نحو: منطلق اللسان؛ لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدوام، وإلا فهي أصالة لا تصاغ إلا من الثلاثي، كما تقدم في التعريف.

ويراد بالموازنة تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والصفة، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً، ولا يلزم اتفاق نوع الحركة، فلو كان الثاني مفتوحاً في أحدهما مضموماً في الآخر حصلت الموازنة.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا بد أن يجاري مضارعه، مثل: كاتب، ويكتب، مرتفع، ويرتفع.

٤ ـ أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها، نحو: أخوك حسنٌ رأيَه، بالنصب، لا تقول: أخوك رأيه حسن، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه، نحو: خالد كاتبٌ الدرسَ، فتقول: خالد الدرسَ كاتبٌ.

٥ ـ أن معمولها لا يكون أجنبيّاً، بل لا بد أن يكون سببيّاً، والمراد به: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها(١)، نحو: العاصي مظلمٌ وجهُه، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون معموله أجنبيّاً، كما في المثال المتقدم، ويكون سببيّاً، نحو: مررت برجلٍ قائدٍ بعيرَه.

وهذا معنى **قوله**: **(وصوغها من لازم لحاضر... إلخ)** أي: أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تكون إلا للحال، وفهم من تمثيله، بـ**(طاهر)** و**(جميل)** أنها قد تكون جارية على المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية.

---

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال، وقد يكون مقدراً، نحو: هذا الرجل سهل الخليقة؛ أي: منه، وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام و(أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير، وهو رأي جيد لخلوه من التقدير.

ثم بيَّن أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد، فترفع وتنصب، وفهم من **قوله: (على الحد الذي قد حدا)** أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل، ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال؛ لأنه نَصَّ على أنها لا تكون إلا للحال، كما تقدم، ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها، وأنه لا يكون إلا سببياً.

* * *

معمول الصفة المشبهة ١ ـ أحواله ٢ ـ إعرابه

٤٧١ ـ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢ ـ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا

٤٧٣ ـ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بـ(أل)، نحو: الحسَن، أو مجردة عنها، نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون بـ(أل)، نحو: الحسن الوجه، حسن الوجه.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أل)، نحو: الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ، وبرجل حسنٍ وجهُهُ.

الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجلِ الكريمِ خلقُ غلامِه، وبرجلٍ كريمٍ خلقُ غلامِه.

الخامس: أن يكون مجرداً من (أل) دون الإضافة، نحو: الحسن وجهُ أبٍ، وحسنٌ وجهُ أبٍ

السادس: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، نحو: الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً.

والمعمول في كل واحدة من هذا المسائل المذكورة يجوز فيه ثلاثة أوجه، يمتنع الجر في بعضها:

الأول: الرفع على الفاعلية. وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيب طَلْقٌ لسانُه، فـ(طلق) خبر المبتدأ (لسانه) فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو الفاعل ضمير مستتر، و(لسان) بدل من هذا الضمير، والهاء مضاف إليه

الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

مثال المعرفة: أخوك حسنٌ رأيَه، فـ(رأيه) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومثال النكرة: العدو شديدٌ بأساً: فـ(بأساً) تمييز ـ وهو الأرجح ـ أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: الجر بالإضافة، نحو: جارنا كريمُ الطبعِ.

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة بل يستثنى أربع مسائل ـ إذا كانت الصفة بـ(أل) والمعمول مجرداً منها ـ لا يجوز فيها الجر وهي:

١ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الحسنُ خلقه[(١)].

٢ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدِه.

٣ ـ إذا كان المعمول مضافاً إلى الخالي من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدٍ.

(١) هذا وما بعده مقيد بما إذا كان الموصوف غير محلى بـ(أل) كما في المثال، فإن كان محلى بـ(أل) نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، فلا امتناع؛ لأن الصفة حينئذٍ مضافة لمضاف لضمير ما فيه (أل).

٤ ـ إذا كان المعمول مجرداً من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقٍ.

وهذا معنى **قوله**: **(فارفع بها وانصب وجر... إلخ)** أي: فارفع (بها) أي: الصفة المشبهة، أو انصب أو جر، (مع أل) أي: كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) **(مصحوب أل)** أي: المعمول المقترن بـ(أل)، **(وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً)** أي: والمعمول المتصل **(بها)** أي: بالصفة، إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة.

ويدخل تحت **قوله**: **(مضافاً)** الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا.

وأشار **بقوله**: **(ولا تجرر بها مع (أل)... إلخ)** إلى الحالات التي لا يجوز فيها الجر.

فقوله: **(ولا تجرر بها)** أي: بالصفة المشبهة (مع أل) أي: إذا كانت مقترنة بأل، **(سُما)** أي: اسماً خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل)، والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) **(وما لم يخل)** أي: والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان، كما تقدم: الحسن الوجه، والحسن وجه الأب.

انتهى الجزء الأول ويليه ـ بعون الله وتوفيقه ـ الجزء الثاني، وأوله: باب «التعجب»

الفوائد المنثورة[1]

(١) المقصود بذلك الفوائد الموجودة ضمن الشرح والتي قد لا يقف عليها القارئ. ومعظمها في الحاشية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة